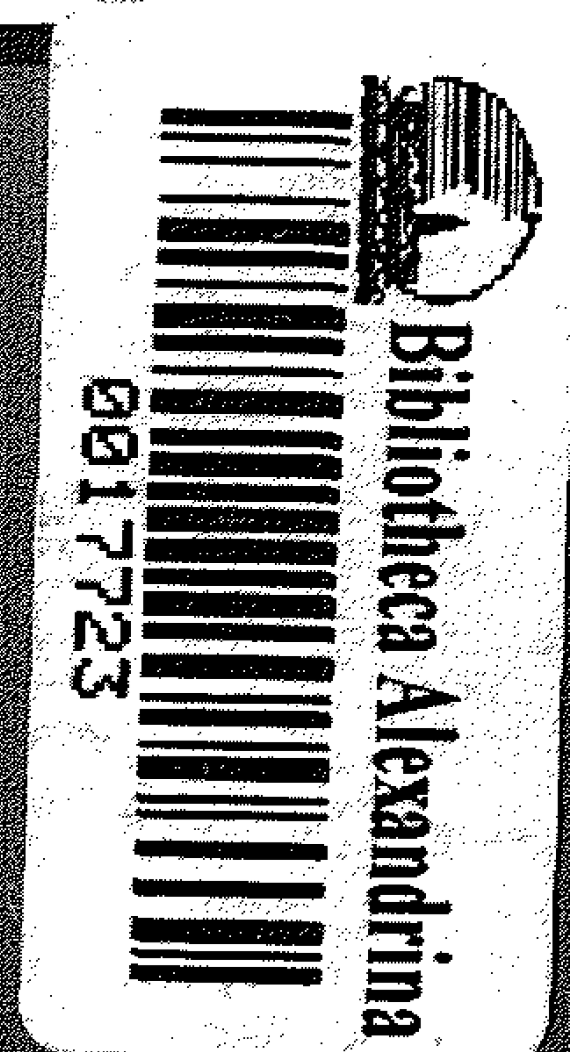


مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٩)

السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة



الدكتورة هدى عبد العزيز صلاح

السلوك التصويتي للمجموعة العربية

في الجمعية العامة للأمم المتحدة



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٩)

السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدكتورة هدى عبد العزيز صلاح

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٤ - ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣

المحتويات

القسم الرابع
محددات تصويت المجموعة العربية

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

تقديم

تعالج هذه الدراسة موضوعاً لم ينل ما يستحقه من اهتمام الأكاديميين العرب بالرغم من أهميته الكبرى، وهو السلوك التصويتي للدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتسعى الدراسة إلى عرض وتحليل وقائع تصويت الدول العربية على القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في مختلف القضايا التي عرضت عليها إبّان الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٤، وذلك بهدف قياس تضامنها كمجموعة تصويتية، والقضايا التي يبرز تماسك المجموعة بشأنها، وتلك التي تتنافر المواقف النصويتية بخصوصها، والعوامل الداخلية والخارجية التي تفضي إلى التجانس أو التشتت في اتجاهات تصويت دول المجموعة.

وقد فرضت طبيعة المشكلة البحثية والأهداف المتوخاة من الدراسة، وامتداد نطاقها الزمني وشمولها الموضوعي، ضرورة استخدام الطرق الاحصائية والرياضية والحاسب الآلي. وفي الوقت نفسه، تم اللجوء، قدر الامكان، إلى الأساليب الكيفية لشرح النتائج الكمية وتفسيرها وبيان معاني الأرقام ودلالاتها، وبذلك زاوج منهج البحث بين الطرق الكمية والكيفية في آن واحد.

هذا، وتتكون الأطروحة من أربعة أقسام يتناول أولها التعريف بموضوع الدراسة وأهميتها، والفروض التي تسعى إلى اختبارها، ومجالها الاقليمي والزمني ومنهجها من حيث مداخل دراسة التصويت والمقاييس والأدوات الاحصائية المستخدمة، والقضايا والقرارات محل الاهتمام، ومصدر البيانات.

ويتطرق القسم الثاني، إلى عرض النمط العام لتصويت المجموعة العربية

وتحليله، فيبدأ بإلقاء الضوء على مستوى تجانسها التصويتي وتطوره، ويثني ببيان ما شهدته من تجمعات فرعية وظيفية وإقليمية كانت أكثر أو أقل انسجاماً في التصويت من الجماعة العربية ككل. وينتهي بفحص تأثير مصر في نمط تصويت المجموعة إبّان الفترة التي اضطلعت خلالها بقيادة النظام الاقليمي العربي، وكذلك مدى توافق التصويت المصري مع تصويت بقية الدول العربية في الفترة التي شهدت تخلّي مصر عن قيادة النظام العربي وخروجها منه نهائياً في أعقاب إبرام معاهدة الصلح مع اسرائيل.

ويتناول القسم الثالث قضايا التصويت، فيبدأ بعرض ومناقشة السلوك التصويتي للدول العربية في القضايا السياسية: الحرب الباردة، ونزع السلاح، ودعم السلام العالمي، وتصفية الاستعمار، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقضايا العالم الثالث السياسية. يعقب ذلك رصد وتحليل مواقف دول المجموعة في المسائل الاقتصادية سواء تعلقت بالإنماء الاقتصادي في الدول النامية بما يتطلب من مساعدات مالية وفنية أو بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وينتقل الاهتمام بعد ذلك إلى دراسة تصويت العرب في الموضوعات الاجتماعية والانسانية التي تدور حول حقوق الانسان والتفرقة العنصرية، والتنمية الاجتماعية والثقافية، وينتهي القسم ببيان كيف صوّت العرب في القضايا التي تخصهم مباشرة: الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتصفية الاستعمار في الوطن العربي، والمنازعات البينية العربية.

أما القسم الرابع والأخير، فيتصدى لمناقشة تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية في مستوى تجانس التصويت العربي في الجمعية العامة: العامل الجغرافي، والعامل السكاني، والنظم السياسية، والعامل الاقتصادي، ثم نمط التحالفات الخارجية. وسوف يتم فحص علاقة هذه العوامل كمتغيرات فردية مستقلة عن نمط التصويت كمتغير تابع.

وختاماً، لا يسعني إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي حسن نافعة الذي تفضّل بالإشراف على الأطروحة، فغمرني بتوجيهاته وملاحظاته القيّمة في اطار من حرية الرأي والفكر. كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، لتفضله بنشر الأطروحة ضمن منشورات المركز.

القسم الأوّل

موضوع ومجال ومنهاجيّة الدّراسة

استرشاداً بقواعد البحث العلمي وخطواته، رأت الباحثة أن تستهل الأطروحة بقسم يعرض لجملة من المقدمات الأساسية في ثلاثة فصول يدور أولها حول موضوع الدراسة، ويبين الثاني مجال الدراسة، ويشرح الثالث والأخير منهاجية الدراسة.

الفصل الاول

موضوع الدِّراسة

يتناول هذا الفصل عدة نقاط: التعريف بموضوع الدراسة وأهميتها، وطرح التساؤلات المراد الإجابة عنها والفروض المطلوب التحقق من صدقها.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميتها

في خضم الاهتمام الأكاديمي بالمنطقة العربية، قصد نفر من الباحثين العرب إبّان السنوات الأخيرة إلى دراسة الشؤون السياسية العربية، بمنهجية علمية رصينة، وأسفر ذلك عن ظهور كتابات قيّمة تتناول بعداً أو أكثر من الأبعاد اللصيقة بالنظم السياسية العربية، وتطور النظام الاقليمي العربي، وحاضر الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومستقبله، والعلاقات العربية ـ العربية، والسياسات الخارجية للدول العربية. إلّا أن نشاط الدول العربية داخل المنظمات الدولية لم ينل ما يستحقه من عناية الدارسين العرب. إذ باستثناء دراسة حسن نافعة بعنوان **العرب واليونسكو** المنشورة ١٩٨٩[١] لا توجد بحوث أخرى تناقش سلوك المجموعة العربية بعامة، وسلوكها التصويتي بخاصة ازاء القضايا المختلفة عبر مدى زمني طويل نسبياً سواء داخل الأمم المتحدة أو داخل المنظمات المتخصصة.

هذا الشح في الكتابات الأكاديمية عن العرب في المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، كان السبب الرئيسي الذي دفع الباحثة إلى اختيار «السلوك التصويتي للدّول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة» موضوعاً للدراسة التي تهدف إلى رصد وشرح وتحليل اتجاهات تصويت هذه الدول لتقدير مدى تماسكها كمجموعة، والعوامل المؤثرة في هذا التماسك.

---

(١) حسن السيد نافعة، **العرب واليونسكو**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).

وتنبع أهمية هذه الدراسة من ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول: هو أن الدراسة، بوصفها أول عمل أكاديمي يكرِّس كلية لمعالجة تصويت الدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يمكن أن تسدّ فراغاً في مضمار التناول العلمي مواقف العرب وسياساتهم داخل المنظمات الدولية. ومن هذه الزاوية، تتميز الدراسة عما سبقها من كتابات الباحثين العرب التي تناولت نشاط المجموعة العربية أو بعض أو أحد أعضائها سواء في الأمم المتحدة أو في المنظمات المتخصصة التابعة لها[2]. فقد كان التصويت هو الموضوع المركزي في نصف الدراسات، وأحد محاور الفحص في النصف الآخر. وانصبَّ الاهتمام على المجموعة العربية وحدها في حالتين، وعلى المجموعة العربية مع مجموعات أخرى في ثلاث حالات، وعلى الدول العربية كجزء من تكتل أكبر في حالتين، وعلى بعض الدول العربية في حالة، وعلى بلد عربي واحد في حالة أخرى. وغاب العمق التاريخي من جلّ الدراسات، ونحا معظمها منحىً انتقائياً بالنسبة إلى القضايا، ولجأ أغلبها إلى الوصف والتناول الكيفي. أما الدراسة الحالية، فتعرض وتحلل بطريقة علمية مقننة تصويت المجموعة العربية على القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في شتى القضايا التي نظرتها خلال فترة زمنية طويلة تمتد من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٤.

الاعتبار الثاني: هو أن الدراسة تتطلع إلى المساهمة في توضيح صورة العرب، في مرآة النظام العالمي، كما تعكسها الأمم المتحدة، خاصة أن هذه الأخيرة هي أهم منظمة دولية، وأن جمعيتها العامة هي الجهاز الذي تمثّل فيه الدول الأعضاء كافة على قدم المساواة، والذي يخوله الميثاق اختصاصات واسعة ومتنوعة تشمل النظر والبحث والمداولة والتوصية بشأن مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

---

(٢) هذه الكتابات على سبيل الحصر هي:

George Moussa Dib, *Arab Bloc in the United Nations* (Amsterdam: International Educational Publishing House; Djambatan, 1956), et

المصدر نفسه؛ بطرس بطرس غالي، **الكتل الدولية في الأمم المتحدة**، سلسلة كتب سياسية؛ ٩ ([د. م.: د. ن.، د. ت.])؛ محمد فتح الله الخطيب، «القوى السياسية في الأمم المتحدة،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد ١١ (شباط/ فبراير ١٩٦٢)؛ مصطفى عبد العزيز، **التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٢٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)؛ محمد السيد سليم، «التضامن الاسلامي والنظام الدولي،» **السياسة الدولية**، العدد ٦١ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)؛ عبد الله الأشعل، «السلوك الدولي المقارن لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في نشاط الأمم المتحدة؛» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٤١ (١٩٨٥)، وهالة سعودي، «حدود العلاقة الخاصة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في نمط تصويت الدولتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧،» في: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).

تعرض على الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أن عملية صنع القرار في الجمعية العامة تتيح للدول الأعضاء فرص الاتصال والتشاور والمساومة قبل التصويت، بحيث يتسنّى لمن لهم مصلحة في صدور أو عدم صدور القرار أن يؤثروا في الآخرين بغية الفوز بأصواتهم أو تحييدهم، على أقل تقدير.

ومؤدى الاعتبار الثالث والأخير أن الدراسة تطمح في القاء بعض الضوء على التفاعلات البينية للدول العربية بصفة خاصة، وسياساتها الخارجية بصفة عامة بحسبان أن التصويت تجسيم علني لإرادة الدولة بشأن موضوع معيّن وأحد مظاهر التعبير الصريح عن سلوكها الخارجي.

ثانياً: تساؤلات الدراسة وفروضها

يثير موضوع الدراسة وهدفها عديداً من علامات الاستفهام، هل تصوِّت الدول العربية غالباً في اتجاه واحد أم في اتجاهات متفرقة؟ هل توجد داخل المجموعة العربية تكتلات أو تجمعات فرعية أكثر تماسكاً في تصويتها من المجموعة ككل؟ إلى أي حد تتفاوت مستويات التجانس التصويتي على صعيد المجموعات الجغرافية في الوطن العربي؟ هل كانت لمصر بصمة على التجانس التصويتي للمجموعة في الفترة التي تولت فيها قيادة المجموعة؟ وهل تغيّر الوضع في الفترة التي تخلت فيها عن القيادة دون وجود البديل؟ وهل شذّ تصويتها عن الخط العام للمجموعة في سنوات القطيعة بعد ابرام اتفاقية الصلح مع اسرائيل؟ ما هي القضايا التي تتسق بشأنها مواقف العرب، وما هي القضايا التي ينقسمون بخصوصها؟ ما هي العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تجانس المواقف التصويتية لدول المجموعة، وما هي طبيعة تأثير كل منها وحدوده؟

انطلاقاً من تلك التساؤلات تمّت صياغة الافتراضات الثلاثة الآتية:

الافتراض الأول: تميل الدول العربية في الغالب إلى التصويت كمجموعة واحدة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تبدو متماسكة بوجه عام. غير أن ذلك لا ينفي وجود تجمعات فرعية جغرافية أو وظيفية، تضم كل منها عدة دول تتوافق في التصويت بعضها مع البعض بمعدل أعلى أو أقل من المجموعة ككل.

هذا الفرض يختبر العلاقة بين حالات مختلفة للمتغير نفسه (وقائع تصويت الدول العربية في مختلف دورات الجمعية العامة التي يشملها النطاق الزمني للدراسة).

الافتراض الثاني: لنوعية القضايا المعروضة على الجمعية العامة علاقة بنمط تصويت دول المجموعة العربية حيث تتماسك في قضايا معينة، بينما تنقسم في قضايا أخرى. هذا الافتراض، مثل سابقه، يفحص العلاقة بين حالات مختلفة لذات المتغير

(وقائع تصـويت الدول العـربية في القضيـة المحددة عـبر دورات الجمعية العـامة محـل الاهتمام).

الافتراض الثالث: تتأثر اتجاهات تصويت الدول العربية، بـدرجة أو بـأخرى، بمتغيرات الجغرافيا والسكان وطبيعة النظام السياسي ومستوى التنمية الاقتصادية، ونمط التحالفات الخارجية.

وسـوف يتم اختبار هـذا الفرض بفحص العـلاقة بـين المتغـيرات آنفـة الـذكـر كمتغيرات فردية مستقلة وبين السلوك التصويتي للدول العربية كمتغير تابع.

هذه الفرضيات مع ما سبقها من أسئلة اشتقت من مصدرين أساسيين، **أولهما**، مـراجعـة الكتـابـات المنشـورة عن السلوك التصـويتي في الأمم المتحـدة والمنـظمات المتخصصـة، وكذا عن عـلاقـات العـرب بعضهم مـع البعض الآخـر، ومـع القـوى الكبرى. أما المصـدر **الثاني** فهـو مشاهـدة وقائـع تصويت الـدول العربيـة في الجمعية العامة كما دونتها سجلات الأمم المتحدة.

الفصل الثاني

مجال الدراسة

يبدأ هذا الفصل بتعريف ما يمكن تسميته «المجال الاقليمي للدراسة»، ويثنّي بتحديد مجالها الزمني.

أولاً: المجال الاقليمي

يُقصد به في هذا السياق تعيين الوحدات التي تدخل في تكوين المجموعة العربية داخل الأمم المتحدة. وقد ثار جدل حول مدى ملاءمة الانضمام إلى الجامعة العربية كمعيار لعضوية المجموعة العربية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، نظراً لأن ثمة أقطاراً لم يتزامن تاريخ انضمامها إلى الجامعة العربية مع تاريخ انضمامها إلى الأمم المتحدة. ومهما يكن من أمر هذا الجدل، ترى الباحثة تعريف الوحدات التي تؤلف المجموعة العربية اجرائياً بأنها تشمل كل الدول التي جمعت بين عضوية الجامعة وعضوية الأمم المتحدة، حتى لو كان تاريخ انضمامها إلى الأولى لاحقاً على تاريخ انضمامها إلى الثانية. وعليه، فإن الدراسة تُدخل الصومال ضمن المجموعة العربية اعتباراً من سنة ١٩٦٠ برغم أنها لم تنضم إلى الجامعة إلا عام ١٩٧٤، وبالمثل تُعتبر موريتانيا عضواً في المجموعة منذ ١٩٦١ وإن لم تنضمّ إلى الجامعة العربية إلا في عام ١٩٧٣. كذلك يدخل المغرب وتونس ضمن المجموعة بدءاً من عام ١٩٥٦ برغم أنهما انضمّا إلى الجامعة العربية في عام ١٩٥٨.

هذه الدول تشغل منطقة جغرافية منبسطة وممتدة من البحر المتوسط شمالاً حتى وسط افريقيا جنوباً، ومن المحيط الأطلسي غرباً إلى المحيط الهندي شرقاً مما ساعد على يسر التواصل والتفاعل بين الشعوب العربية التي تربطها أواصر اللغة والدين والثقافة والمصير الواحد والتحديات المشتركة داخلياً وخارجياً. إلا أن الدول العربية تتفاوت في

عـدد السكان ومـدى التجـانس الاجتـماعي ودرجـة التـطور الاقتصـادي والاجتـماعي والحضاري، كما تختلف في نظمها السياسية وارتبـاطاتهـا الخارجيـة. ومن شأن عـوامل التشابه والاختـلاف هذه أن تـطرح تأثيراتها عـلى عمل وسلوك المجمـوعة العـربية في المنظمة الدولية كما سيتضح في ما بعد.

ونحاول في ما يلي القاء نظرة عامة على نشأة المجموعة العربية وتطورها في الأمم المتحدة ومساهمتها في ميزانية المنظمة الدولية وتمويـل برامجهـا التنمويـة وفي ادارة نشاط الجمعية العامة.

١ ـ نشأة المجموعة العربية وتطورها

ظهرت المجموعة العربية منذ نشأة الأمم المتحدة، إذ شـاركت وتصرفت بشكل منسق كل من مصر، والعراق، وسوريا، والسعودية، ولبنان في مؤتمر سان فرانسيسكو (٢٥ نيسـان/ ابريـل ـ ٢٦ حزيـران/ يـونيـو ١٩٤٥) الـذي وافق عـلى ميثـاق الأمم المتحدة، وكانت جميعاً ضمن المشاركين في عضويـة المنظمـة الدوليـة منذ بـدأت مسيرة نشاطها عـام ١٩٤٥. وانضمت اليمن إلى الأمم المتحدة عـام ١٩٤٧، وتبعتها الأردن وليبيا عام ١٩٥٥، والسودان، والمغرب، وتـونس عام ١٩٥٦، ليصبـح عدد أعضـاء المجموعة العربية أحد عشر عضواً حتى ذلك التاريخ. وخلال الفـترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ اكتسبت المجموعة تسعة أعضاء جـدد، خمس منها دخلت الأمم المتحـدة في الستينيات (موريتانيا، والصومـال، والجزائـر، والكويت، واليمن الجنـوبي)، وأربع منهـا دخلت عام ١٩٧١ (البحرين، وقطر، وعُمان، والامارات العربية المتحدة). وبانضمام جيبوتي إلى المنظمة الدولية في ١٩٧٧، أصبح العدد الاجمالي لدول المجمـوعة العـربية احـدى وعشرين دولة.

ويـوضح الجـدول التالي عضـويـة الـدول العـربيـة في الأمم المتحـدة وتـاريـخ انضمامها.

ومن أجل تنسيق سياسات دول المجموعة العربيـة ومواقفهـا، فقد درجت عـلى عقد لقاءات دورية شهرية وسرية للبحث والتشاور في مختلف الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، بغية التـوصل إلى اتفـاق بشأنها عن طـريق اتّباع الـرأي السائد بين الأغلبية. وتكـثر الاجتماعـات إبّان انعقـاد الدورات العـادية وغـير العاديـة للجمعية العامة، ويقتصر حضورها على رؤساء الوفود أو من ينوب عنهم، فضـلاً عن ممثل الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة. وفي بعض الأحيان يجري تصويت رسمي في الاجتماعات وفقاً لقاعدة «صوت واحد لكل عضو». ومما يُذكر أن مثل هذا التصـويت

جدول رقم (٢ - ١)

دول المجموعة العربية مرتبة حسب تاريخ انضمامها إلى الأمم المتحدة

مسلسل	اسم الدولة العربية	تاريخ انضمامها إلى الأمم المتحدة
١ -	مصر	٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥
٢ -	لبنان	٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥
٣ -	السعودية	٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥
٤ -	سوريا	٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥
٥ -	العراق	٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥
٦ -	اليمن(*)	٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧
٧ -	الأردن	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥
٨ -	ليبيا	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥
٩ -	المغرب	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦
١٠ -	السودان	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦
١١ -	تونس	١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦
١٢ -	الصومال	٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠
١٣ -	موريتانيا	٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦١
١٤ -	الجزائر	٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢
١٥ -	الكويت	١٤ أيار/ مايو ١٩٦٣
١٦ -	اليمن الجنوبي	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧
١٧ -	قطر	٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١
١٨ -	البحرين	٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١
١٩ -	عُمان	٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١
٢٠ -	الامارات العربية المتحدة	٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
٢١ -	جيبوتي	٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧

(*) أصبحت تسمى «الجمهورية العربية اليمنية» في أعقاب ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وتسمى أيضاً اليمن الشمالي.

المصدر: *States Members of the United Nations* (New York: Department of Public Information, December 1990).

ليس ملزماً للدول الأعضاء عند الاقتراع في الجمعية العامة، بل يرتّب في حقها الـتزاماً أدبياً فقط[1].

٢ ـ مجالات مشاركة المجموعة العربية

أ- المساهمات المالية للمجموعة

تقضي المادة (١٧) من ميثاق الأمم المتحـدة بأن تتحمـل الدول الأعضـاء تمويـل ميزانية المنظمة حسب الحصص التي تقـررها الجمعيـة العامـة، مراعيـة في ذلك حـالة الدولة الاقتصادية. وعليه، تتوقف حصة الدولة في ميزانية الأمم المتحدة على مقدرتهـا الاقتصادية، وتعدّ في الوقت نفسه أحد مصادر نفوذها هناك.

تكشف البيانات المتاحة لسنوات متفرقة (الجدول رقم (٢ ـ ٢)) عن تـواضع نصيب المجموعة العربية في ميزانية الأمم المتحدة. ففي ١٩٥٠ ساهمت الدول العربيـة الست الأعضاء في المنظمة بنحو ١,٢٦ بالمئة من اجمالي الميزانيـة، بينما كـانت النسبة ٣٩,٧٩ بالمئة للولايات المتحدة، و١١,٣٧ بالمئة لبريطانيا، و٦,٣٤ بالمئـة للاتحـاد السوفيـاتي، و٦ بالمئة لفـرنسا. . . وانخفض نصيب المجمـوعة العـربية في الميـزانية إلى أقـل من ١ بالمئة عام ١٩٦٣ في الوقت الذي ارتفع فيه عدد أعضائها إلى خمس عشرة دولة. ويمثّل هذا الرقم ١٢,٧ بـالمئة ممـا دفعته بـريطانيـا، و٣ بالمئـة مما دفعتـه الولايـات المتحدة، واللافت للانتباه أنه على الرغم من انضـمام أعضاء جـدد إلى المجموعـة وتضخم ثروة أقـطارها النفـطية خـلال السبعينيات، ظلت حصـة العرب في ميـزانية الأمم المتحـدة متـدنية إذ بلغت نسبتهـا ١,٢١ بالمئـة، و٢,١ بالمئـة في عـامي ١٩٧٧ و١٩٨٤ عـلى التوالي، مقابل ٢٥ بالمئة للولايات المتحدة، و١١,٧ بالمئة للاتحاد السوفيـاتي، و٤,٥٩ بالمئة لبريطانيا. هذا الانخفاض الشديـد في نسبة مـا تساهم بـه المجموعـة العربيـة في ميزانية المنظمة الدولية، مع دوران تلك النسبة حول أرقام متقـاربة عـبر الزمن يـدلان على ضعف القدرة الاقتصادية للدول العربية مجتمعة مقارنة بالدول الكبرى من ناحية، وعلى عدم كفـاية الـثروة النفطيـة في النهوض بهـذه القدرة بشكـل محسوس من نـاحية أخرى.

أما النتيجة الثـانية التي يمكن استخـلاصها من الجـدول، فتتعلق بالتفـاوت بين حصص الدول العربية، وتغير الأوزان الاقتصادية النسبية لهذه الدول بعد تفجر الثروة النفطية مقارنة بما كانت عليه قبل ذلـك. ففي عام ١٩٥٠، سـاهمت مصر وحدهـا في

(١) محمـد فتح الله الخـطيب، «القوى السيـاسية في الأمم المتحـدة،» المجلة المصرية للعلوم السيـاسية، العدد ١١ (شباط/ فبراير ١٩٦٢)، و Sidney D. Bailey, *The General Assembly of the United Nations* (New York: Praeger Publishers, 1960), p. 34.

جدول رقم (٢ - ٢)

نسبة مساهمة الدول العربية في ميزانية الأمم المتحدة في سنوات مختارة

الدولة / السنوات المختارة	١٩٥٠	١٩٦٣	١٩٧٧	١٩٨٤
الجزائر	-	-	٠,١٠	٠,١٣
البحرين	-	-	٠,٠٢	٠,٠١
اليمن الديمقراطي	-	-	٠,٠٢	٠,٠١
جيبوتي	-	-	-	٠,٠١
مصر	٠,٧٩	٠,٢٥	٠,٠٨	٠,٠٧
العراق	٠,١٧	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٢
الأردن	-	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١
الكويت	-	-	٠,١٦	٠,٢٥
لبنان	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٢
ليبيا	-	٠,٠٤	٠,١٧	٠,٢٦
موريتانيا	-	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١
المغرب	-	٠,١٤	٠,٠٥	٠,٠٥
عُمان	-	-	٠,٠٢	٠,٠١
قطر	-	-	٠,٠٢	٠,٠٣
السعودية	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٢٤	٠,٨٦
الصومال	-	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١
السودان	-	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠١
سوريا	٠,١٢	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٣
تونس	-	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٣
الامارات العربية المتحدة	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١
اليمن الشمالي	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١
الاجمالي	١,٢٦	٠,٩٧	١,٢١	٢,١

المصادر: United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1950,* p. 112; *1962,* p. 539; *1977,* p. 1033, and *1984,* p. 1124.

ميزانية الأمم المتحدة بحوالى ضعف مساهمة الدول العربية الأخرى مجتمعة، ونحو عشرة أمثال مساهمة السعودية. وبالرغم من انخفاض نسبة حصة مصر بشدة عام ١٩٦٣، إلّا أنها ظلت على رأس القائمة، وشكّلت أكثر من ربع اجمالي مدفوعات بقية دول المجموعة العربية. لكن الوضع اختلف كثيراً في ظل الحقبة النفطية. فقد

ساهمت ست دول نفطية (السعودية، والكويت، وليبيا، والجزائر، والعراق، والامارات العربية المتحدة) بحوالى ٧٠ بالمئة من نصيب المجموعة العربية في ميزانية عام ١٩٧٧، وبنحو ٨٥ بالمئة في ميزانية عام ١٩٨٤، وتبوأت السعودية موقع الصدارة إذ دفعت وحدها خمس حصة العرب جميعاً سنة ١٩٧٧، وأكثر قليلاً من خمس الحصة سنة ١٩٨٤. وبالمقابل، تدهورت مكانة مصر إذ تراجعت إلى المركز السابع، وجاءت الدول الأكثر فقراً (السودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، وجيبوتي) في أسفل القائمة.

وإذا كانت الدول العربية ملتزمة مثل بقية أعضاء الأمم المتحدة بتسديد حصصها المقررة في الميزانية، إلا أن لها حرية المساهمة في تمويل البرامج التي تتولى المنظمة الدولية تنفيذها، إن شاءت بسطت الأيدي وإن شاءت قبضتها. ويذهب أحد الدارسين ـ بحق ـ إلى اعتبار المساهمات الطوعية «مقياساً للدعم الحقيقي الذي تقدمه الدولة للمنظمة الدولية»[٢]، مما يبرر التساؤل عن حجم العطاء الاختياري من قبل المجموعة العربية. يورد الجدول رقم (٢ ـ ٣) بياناً بالمبالغ التي دفعتها الدول العربية لحساب البرنامج الموسع للمعونة الفنية، والصندوق الخاص للإنماء، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويتضح من قراءة الجدول أن الدول العربية مجتمعة ساهمت بمقدار ٢,٩٠٥,٣٢٩ دولاراً أمريكياً في تمويل برنامج المعونة الفنية طوال الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥، وجاءت مصر على رأس المجموعة العربية (١٥,٨ بالمئة)، تليها الكويت، فالسودان، فالسعودية، ثم العراق. وكانت موريتانيا، وسوريا، والأردن، وتونس، والجزائر أقل المساهمين. وخلال الفترة نفسها، دفعت كل الدول العربية لحساب الصندوق الخاص للإنماء نحو ٣,٤٥١,٦٤٦ دولاراً أمريكياً. وكانت الصدارة لمصر التي قدمت وحدها ما يجاوز قليلاً ربع هذا المبلغ. وجاءت الكويت في المركز الثاني، والسعودية في المركز الثالث، أما المراتب الأخيرة فقد احتلتها موريتانيا، وسوريا، والأردن. ومثلما رأينا في حالة المدفوعات العربية في ميزانية الأمم المتحدة، اقترنت الحقبة النفطية كذلك بتغير الأوزان النسبية لدول المجموعة العربية في مجال المساهمات الاختيارية. آية ذلك أن السعودية وحدها قدمت حوالى ثلث الدعم المالي العربي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الأعوام ١٩٧٥، ١٩٧٨، ١٩٨١. وتقفز النسبة إلى نحو ٧٠ بالمئة إذا أضفنا مساهمات بقية الدول النفطية: الجزائر، والعراق، وليبيا، والكويت، والامارات العربية المتحدة. وجاءت مصر في المركز الخامس. وبالمقابل، بلغت الحصة الاجمالية لثماني دول ـ معظمها من الدول الأقل نمواً ـ حوالى ١,٧ بالمئة

---

(٢) حسن السيد نافعة، العرب واليونسكو، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ٩٣ ـ ٩٤.

جدول رقم (٢ - ٣)

مساهمات المجموعة العربية في تمويل البرامج الانمائية للأمم المتحدة (بآلاف الدولارات)

البرنامج	البرنامج الموسع للمعونة الفنية		الصندوق الخاص للإنماء		برنامج الأمم المتحدة للتنمية	
الفترة	١٩٦٢ - ١٩٦٥		١٩٦٢ - ١٩٦٥		١٩٧٥، ١٩٧٨، ١٩٨١	
الدولة	المبلغ	النسبة المئوية من مجموع الاسهام العربي	المبلغ	النسبة المئوية من مجموع الاسهام العربي	المبلغ	النسبة المئوية من مجموع الاسهام العربي
الجزائر	١٠٠,٠٠٠	٣,٤	١٦٠,٠٠٠	٤,٦	١,٦٤٥,٠٠٠	٧,٦
البحرين	–	–	–	–	٧٠,٨٢٠	٠,٣
اليمن الديمقراطي	–	–	–	–	١٢,٩١٢	٠,٠٦
جيبوتي	–	–	–	–	٢,٠٠٠	٠,٠١
مصر	٤٥٩,٨٦٧	١٥,٨	٩١٩,٧٢٦	٢٦,٦	١,٥٦٦,٤١٠	٧,٣
العراق	٢٧٦,٠٠٠	٩,٥	٢٢٢,٠٠٠	٦,٤	١,٧٦٤,٤٠٤	٨,٢
الأردن	٩٨,٠٠٠	٣,٤	٦٨,٠٠٠	٢	٤٢٠,٠٠٠	١,٩
الكويت	٤٢٥,٠٠٠	١٤,٦	٥٠٠,٠٠٠	١٤,٥	١,٤٧٠,٠٠٠	٦,٨
لبنان	١٢٧,٦٨٣	٤,٤	١٩٥,٥٢٥	٥,٧	٧٨٥,٨٠٨	٣,٦
ليبيا	٢٠٧,٥٠٠	٧,٠	٢٠٧,٧٠٠	٦,٠	٢,٦٥٠,٠٠٠	١٢,٣
موريتانيا	٢٠,٠٠٠	٠,٧	٢٠,٠٠٠	٠,٦	٧,٦٦٤	٠,٠٣
المغرب	١٨٠,٠٠٠	٦,٢	٢٧٠,٠٠٠	٧,٨	١,٠٥٠,٣٣٣	٤,٨
عُمان	–	–	–	–	٢٠٥,٠٠٠	٠,٩
قطر	–	–	–	–	٦٠٠,٠٠٠	٢,٨
السعودية	٣٥٠,٠٠٠	١٢	٣٥٠,٠٠٠	١٠,٢	٦,٥٠٠,٠٠٠	٣٠
الصومال	–	–	–	–	٥,٠٢١	٠,٠٢
السودان	٣٦٠,٠٠٠	١٢,٤	٢٥٥,٠٠٠	٧,٤	٥٨٧,٠٠٠	٢,٧
سوريا	٣٩,٢٧٩	١,٣	٦٣,٥٦٠	١,٨	٦٦,٣٤٩	٠,٣
تونس	١١٠,٠٠٠	٣,٨	٢٢٠,٣٣٥	٦,٣	١,٠١٣,٢٤٢	٤,٧
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–	١,١٥٧,٠٠٠	٥,٤
اليمن الشمالي	١٥٢,٠٠٠	٥,٥	–	–	١٨,٠٠٠	٠,٠٨
اجمالي الدول العربية	٢,٩٠٥,٣٢٩	١٠٠	٣,٤٥١,٦٤٦	١٠٠	٢١,٥٩٦,٩٦٣	١٠٠

المصادر: United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1962*, pp. 211 and 202; *1964*, pp. 241 and 248; *1975*, p. 502; *1978*, p. 420, and *1981*, p. 1108.

في السنوات الثلاث ككل، وهكذا، بدا إسهام دول العسر رمزياً، في حين كان الدعم المقدم من دول اليسر حقيقياً وملموساً.

ب- مشاركة المجموعة في ادارة وتنظيم أعمال الجمعية العامة

تقع ادارة نشاط الجمعية العامة وأعمال اللجان المنبثقة عنها على عاتق وفود الدول الأعضاء. وتقضي المادة (٢/٩) من ميثاق الأمم المتحدة بأن تشارك كل دولة عضو في دورة الجمعية العامة بوفد لا يزيد على خمسة مندوبين. لكن من حق كل دولة أن تعين مندوبين احتياطيين يمكن أن يحلّوا محل الأعضاء الأصليين بموافقة رئيس الوفد. ولها أيضاً أن تضم إلى الوفد ما تراه من مستشارين وخبراء للمعاونة في دراسة الموضوعات وصياغة المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. ويَتوقف حجم الوفد على عوامل عديدة، أبرزها درجة اهتمام الدولة العضو بالمسائل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، والحالة الاقتصادية العامة للدولة، ومدى توافر الخبراء والفنيين في صفوف مواطنيها، وشبكة تفاعلاتها الخارجية ودورها في النظام العالمي. لا عجب إذن، أن يتفاوت حجم الوفد من دولة إلى أخرى، وربما أيضاً بالنسبة إلى العضو ذاته من دورة إلى أخرى. ويستتبع ذلك بالضرورة تباين مستويات المشاركة الحقيقية للوفود في نشاطات الجمعية العامة.

ومن هذه الزاوية، يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٤) أن حجم الوفود العربية إلى دورات الجمعية العامة شهد طفرة كبيرة بمرور الزمن. ففي الدورة الثالثة (١٩٤٨)، بلغ اجمالي أعضاء الوفود العربية ٤٤ شخصاً، وفي الدورة الثالثة والثلاثين (١٩٧٨) قفز الرقم إلى ٣٣٨ شخصاً، بما يعني أن الحضور العربي في الجمعية العامة تضاعف أكثر من سبع مرات. واقتصر تشكيل الوفود على المندوبين الأصليين والاحتياطيين في الخمسينيات والستينيات، بينما أصبحت في ما بعد تضم خبراء ومستشارين إلى جانب المندوبين.

ومن ناحية أخرى، تفاوت حجم كل دولة عربية تقريباً من دورة إلى أخرى، إذ تردّد بين الزيادة والنقصان دون منطق واضح في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، لا يوجد تفسير منطقي لزيادة حجم الوفد العراقي من ٢١ عضواً في الدورة الثانية والثلاثين إلى ٢٩ عضواً في الدورة التالية مباشرة، وتقلص حجم الوفد المغربي من ٣٩ عضواً إلى ٢٧ عضواً خلال الدورتين نفسهما. على أن الطفرة الكبيرة في حجم الوفد العراقي خلال السبعينيات، مقارنة بما كان عليه من قبل، يمكن ربطها بطموحات القيادة العراقية. كما أن الطفرة الكبيرة جداً في حجم الوفد المغربي ابان السبعينيات يمكن ربطها بمشكلة الصحراء الغربية. اضافة إلى ذلك، هناك حالات ارتبطت فيها

التطورات السياسية الداخلية بصغر الوفد أو بعدم ارساله أصلاً. فالوفد اللبناني كان من أقل الوفود العربية حجماً في عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ بسبب ظروف الحرب الأهلية في لبنان. كذلك حال قيام الثورة اليمنية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، على ما يبدو، دون ارسال وفد يمني إلى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة.

جدول رقم (٢ - ٤)

حجم الوفود العربية إلى الجمعية العامة في سنوات مختارة

الدولة / السنة	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٦٣	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٧٨
الجزائر	–	–	١٠	١٠	١٧	٢٠
البحرين	–	–	–	–	١٤	١٤
اليمن الديمقراطي	–	–	–	–	٩	١٠
جيبوتي	–	–	–	–	٧	٦
مصر	١٠	١٠	١٠	٩	٢١	١٥
العراق	٩	١٠	٨	١٠	٢١	٢٩
الأردن	–	–	٧	١٠	١٨	١٥
الكويت	–	–	–	٩	١٦	١٥
لبنان	٨	٧	١٠	١٠	٨	١٠
ليبيا	–	١	١٠	١٠	٢٢	١٨
موريتانيا	–	–	١٠	٨	١٤	١٤
المغرب	–	–	١٠	٩	٣٩	٢٧
عُمان	–	–	–	–	١٤	١٥
قطر	–	–	–	–	١٣	١٤
السعودية	٨	٩	٨	١٠	١٦	١٨
الصومال	–	–	١١	١٠	١٨	١٨
السودان	–	–	١٠	٩	١٥	١٠
سوريا	٦	٩	٩	١٠	١٣	١٢
تونس	–	–	٩	١٠	٢٦	٢٦
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–	١٨	٢١
اليمن الشمالي	٣	٨	لم ترسل وفداً	٩	١٠	١١
الاجمالي	٤٤	٥٤	١٢٢	١٣٤	٣٤٩	٣٣٨

المصادر: United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1948*, p. 880; *1975*, p. 482; *1963*, p. 701, and *1967*, p. 403, and *Delegations to the General Assembly, 1977* (New York: UN Publications), pp. 4-353, and *1978*, pp. 10-254.

من ناحية ثالثة، تباينت أحجام الوفود العربية من دولة إلى أخرى بشكل ملموس. ففي الدورة الثالثة، فاق حجم وفد مصر ثلاثة أمثال حجم وفد اليمن. وفي الدورة الثانية والثلاثين، كان حجم وفد المغرب حوالي خمسة أضعاف وفد لبنان، وحوالي ستة أضعاف حجم وفد جيبوتي، ويلاحظ عموماً أن من أقل الوفود العربية حجماً وفود اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وجيبوتي وسوريا والسودان ولبنان، في حين تعتبر وفود مصر والمغرب والجزائر وتونس والعراق أكبر الوفود العربية حجماً.

مثل هذا التفاوت لا يعكس فقط الاختلاف بين الدول العربية في مدى كثافة النشاط الخارجي ومستوى الاهتمام بالأمم المتحدة، وانما يعكس أيضاً التفاوت في الثقل البشري ودرجة التطور الاجتماعي والحضاري.

ومن ناحية رابعة وأخيرة، ظلت وفود الدول العربية، حتى برغم زيادة أعضائها في السبعينيات، أصغر حجماً من وفود الدول العظمى، آية ذلك أن وفد العراق وهو أكبر وفد عربي في الدورة الثالثة والثلاثين (٢٩ شخصاً) كان أصغر كثيراً من الوفد السوفياتي (٩٣ عضواً)، والوفد الأمريكي (٧٦ عضواً)، والوفد البريطاني (٥٧ عضواً).

بيد أن مشاركة الدول العربية في ادارة نشاط الجمعية العامة لا تقاس فقط بحجم الوفود، وإنما تقاس كذلك بدرجة التمثيل في المناصب الهامة للجان السبع الرئيسية وهي: لجنة السياسة والأمن، واللجنة السياسية الخاصة، واللجنة الاقتصادية والمالية، واللجنة الاجتماعية والثقافية والانسانية، ولجنة الوصاية، ولجنة الشؤون الادارية، وشؤون الميزانية، واللجنة القانونية؛ إذ إن لكل لجنة رئيساً، ونائباً للرئيس ومقرراً. وفي هذا الخصوص، تشير المعلومات المتوافرة عن عينة مختارة من الدورات العادية (أربع عشرة دورة)[٣] إلى أن نصيب المجموعة العربية في شغل المناصب القيادية للجان كان جيداً بوجه عام، وأنه اتجه إلى الزيادة بمرور الزمن إذ قفز من منصبين في الخمسينيات إلى خمسة مناصب في الثمانينيات. من جهة أخرى، تباينت حظوظ الدول العربية في تولي هذه المناصب بشكل ملموس. فقد جاءت مصر في الصدارة، إذ ظفرت وحدها بمناصب قيادة إحدى عشر مرة تشكل أكثر من ربع اجمالي نصيب الدول العربية مجتمعة. وتنافست سوريا وليبيا على المركز الثاني (٥ مرات لكل منهما) وتلتهما العراق، وتونس، في المركز الثالث (٤ مرات لكل منهما). هذه الدول

---

(٣) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1984*, p. 603; *1951*, p. 313; *1955*, p. 489; *1960*, p. 308; *1963*, p. 701; *1967*, p. 912; *1970*, p. 1204; *1972*, p. 482; *1974*, p. 1003; *1976*, p. 1058; *1980*, p. 1364; *1982*, p. 1619, and *1984*, p. 1903, and *Delegations to the General Assembly, 1978* (New York: UN Publications), pp. 1-283.

الخمس استحوذت على أكثر من ثلثي الحصة العربية، بينما ذهب الثلث الباقي إلى اثنتي عشرة دولة أسندت إليها مناصب قيادية بمعدل تراوح بين مرة ومرتين. وغابت عن قيادة اللجان نهائياً كل من البحرين وجيبوتي وقطر والامارات العربية المتحدة، وهي جميعاً أصغر الدول العربية حجماً، وأحدثها انضماماً إلى الأمم المتحدة.

ج- المشاركة في التصويت

مثلما تعتبر ممارسة المواطن حق التصويت أحد مظاهر اهتمامه السياسي، تُعتبر كذلك مشاركة الدولة العضو في عملية التصويت داخل الجمعية العامة سواء بالتأييد أو بالرفض أو بالامتناع، أحد مؤشرات اهتمامها بما يُطرح على المنظمة الدولية من قضايا وما يدور داخل أروقتها من مداولات وما تمارسه من نشاط.

ومن هذه الزاوية، تبدو الدول العربية عموماً في وضع متميز. فإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٢ ـ ٥)، نجد أن هذه الدول مجتمعة شاركت في التصويت بمتوسط عام قدره ٩٣,٦ بالمئة، وأن مستوى مشاركة ثلاث عشرة دولة فاق المتوسط العام. وفي الوقت نفسه تباينت الدول العربية في درجة المشاركة التي تراوحت بين ٨٧,٤ بالمئة (لبنان) الذي تكرّر غيابه في سنوات الحرب الأهلية، و٩٨,٧ بالمئة (تونس). وكانت أكثر دول المجموعة تخلّفاً عن حضور جلسات التصويت هي لبنان، وسوريا، والصومال، وجيبوتي، واليمن الشمالي. أما الدول الأقل تغيّباً عن حضور الجلسات فكانت تونس، ومصر، والبحرين، والجزائر، والامارات العربية المتحدة، والأردن، والكويت. ولا تكاد تختلف الصورة إذا اعتبرنا الامتناع عن التصويت تعبيراً عن موقف سلبي أكثر منه ايجابياً، وأضفنا حالاته إلى حالات الغياب، فهنا أيضاً نجد أن أقل الدول العربية ايجابية هي لبنان، وسوريا، واليمن الشمالي، والصومال، وجيبوتي، والسعودية، بينما تظل تونس، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، والكويت، ومصر، والجزائر، والأردن، علاوة على قطر وعُمان هي الأكثر ايجابية.

ثانياً: المجال الزمني

لم يتضمن عنوان الدراسة اشارة إلى الفترة الزمنية كي يتاح لنا حرية تحديدها حسبما تمليه اعتبارات المواءمة الموضوعية والعملية. وقد أسهمت عوامل أربعة في تحديدها:

١ ـ أن تكون الفترة الزمنية ممتدة قدر الإمكان بما يتيح امكانية أكبر لرصد وشرح وقائع تصويت المجموعة العربية وصولاً إلى تعميمات علمية أكثر دقة وموضوعية عن اتجاهات وأنماط ذلك التصويت والعوامل المؤثرة فيه.

جدول رقم (٢ ـ ٥)

مشاركة الدول العربية في التصويت على القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤ (نسبة مئوية)

الدولة	المشاركة			معدل الغياب
	التأييد + الرفض	امتناع	اجمالي	
الجزائر	٨٩,٥	٧,٢	٩٦,٧	٣,٣
البحرين	٩٤	٣,٣	٩٧,٣	٢,٧
اليمن الجنوبي	٨٩,٩	٤,٥	٩٤,٤	٥,٦
جيبوتي	٨٥,٦	٣,٤	٨٩	١١
مصر	٨٩,٨	٧,٦	٩٧,٤	٢,٦
العراق	٨٨,٥	٦	٩٤,٥	٥,٥
الأردن	٨٩,٧	٦	٩٥,٧	٤,٣
الكويت	٩٢	٣,٢	٩٥,٢	٤,٨
لبنان	٨٠,٤	٧	٨٧,٤	١٢,٦
ليبيا	٨٧,٢	٤,٢	٩١,٤	٨,٦
موريتانيا	٨٩,٣	٤,٧	٩٤	٦
المغرب	٨٥,٣	٧,٣	٩٢,٦	٧,٤
عُمان	٩٠,٥	٤,٧	٩٥,٢	٤,٨
قطر	٩١,٣	٣,٥	٩٤,٨	٥,٢
السعودية	٨٣,١	٩,٣	٩٢,٤	٧,٦
الصومال	٨٤,٥	٤,٥	٨٩	١١
السودان	٨٨,٣	٦,٢	٩٤,٥	٥,٥
سوريا	٨٠,٤	٧,٦	٨٨	١٢
تونس	٩٣,٧	٥	٩٨,٧	١,٣
الامارات العربية المتحدة	٩٢,٧	٣,٣	٩٦	٤
اليمن الشمالي	٨٢,٢	٨,٨	٩١	٩
المجموعة العربية	٨٨	٥,٦	٩٣,٦	٦,٤

٢ ـ أن تعاصر الفترة الزمنية بدايات تكوين المجموعة العربية في الأمم المتحدة وتنامي حجمها تدريجياً إلى أن بلغ مجموع أعضائها إحدى وعشرين دولة بانضمام جيبوتي إلى عضوية المنظمة الدولية سنة ١٩٧٧، مع الحرص على أن يمتد زمن الدراسة إلى ما بعد هذا التاريخ تماشياً مع منطق الاعتبار الأول.

٣ ـ أن تكون الفترة قد شهدت الأحداث والتطورات الهامة والبارزة في التاريخ

السياسي المعاصر عربياً وعالمياً: تصاعد المد القومي العربي وتراجعه وتفجر الثروة النفطية والحروب العربية ـ الاسرائيلية الأربع، والصلح بين مصر واسرائيل، والقطيعة العربية لمصر، والحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الباردة، والوفاق الدولي بين القوتين العظميين.

٤ ـ أن تتوافر سجلات منتظمة ودقيقة وشاملة عن التصويت.

هذا الاعتبار الأخير بالذات، حدَّد نقطة البدء في الفترة الزمنية للدراسة بالدورة الثالثة للجمعية العامة ١٩٤٨، وليس قبل ذلك إذ لم تتمكن الباحثة من الحصول على سجلات التصويت للدورتين العاديتين الأولى والثانية في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ كما تطلبت الاعتبارات الأخرى أو عند الإطار الزمني للدراسة إلى أوائل الثمانينيات. وكان لدواعي الملاءمة العملية وخصوصاً تاريخ بدء العمل في الأطروحة دورها الحاسم في التوقف بفترة البحث عن الدورة التاسعة والثلاثين سنة ١٩٨٤.

وهكذا يبدأ النطاق الزمني للبحث بالدورة العادية الثالثة للجمعية العامة (١٩٤٨) وينتهي بالدورة التاسعة والثلاثين (١٩٨٤)، واستبعدت الدورتان العاديتان الخامسة (١٩٥٠) والتاسعة عشرة (١٩٦٤) لعدم توافر بيانات التصويت الخاصة بهما. وبذلك يكون عدد الدورات التي سوف تغطيها الدراسة خمساً وثلاثين دورة عادية، بالاضافة إلى ثماني عشرة دورة استثنائية عقدت في السنوات ١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧٤، ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢.

الفصل الثالث

منهاجية الدراسة

يبدأ هذا الفصل بعرض نقدي موجز لاقترابات دراسة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويثني ببيان المنهج المستخدم في الدراسة، ثم القضايا والقرارات محل الاهتمام، وينتهي بذكر مصادر البيانات.

أولاً: اقترابات دراسة التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة

يُعالَج التصويت في الجمعية العامة من منظورين أساسيين: أحدهما قانوني والآخر سلوكي.

ويركز المنظور القانوني على قواعد واجراءات التصويت. فنظام التصويت، حسبما حدّده الميثاق، يقوم على القواعد الآتية: قاعدة لكل دولة صوت واحد، وقاعدة الأغلبية في التصويت مع التمييز بين الأغلبية العادية وأغلبية الثلثين، وقاعدة وقف ممارسة حق التصويت إذا أخلّت الدولة بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق(1). وفي ما

(1) انظر شرحاً وافياً لهذه القواعد في: زكي هاشم، **الأمم المتحدة** (القاهرة: المطبعة العالمية، 1951)، ص 32؛ محمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية** (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، 1967)، ص 180 ـ 186؛ اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1979)، ص 17؛

David Cushman Coyle, *The United Nations and How it Works?*, New ed. with an introduction by Hernane Tavares de Sá (New York: New American Ltd.; Columbia University Press, 1966), p. 205; Robert W. Tucker, *The Inequality of Nations* (New York: Basic Books, 1977), p. 48; F.A. Vallat, «Voting in the General Assembly of the UN,» *British Yearbook of International Law,* vol. 31 (1954), pp. 237-289, and Hans Kelsen, *The Law of the United Nations: A Critical Analysis of its Fundamental Problems,* The Library of World Affairs; no. 11 (London: Stevens, 1950), pp. 179-191.

يتعلق بأساليب التصويت واجراءاته، يتم التمييز بين التصويت برفع الأيدي، والتصويت بالنداء، والتصويت بالوقوف، والتصويت بالاقتراع السري، والتصويت باستخدام لوحة الأضواء، ثم أسلوب اتفاق الآراء (Consensus)(٢). ويثير تطبيق قواعد التصويت واجراءاته آنفة البيان عدداً من الاشكاليات أهمها: تجزئة الاقتراح أو تعديله، وحالة تساوي الأصوات، واحتساب الأغلبية المطلوبة في حالة بطلان بعض الأصوات، ثم أولوية التصويت في المسائل الموضوعية أو الاجرائية(٣). على أية حال، يؤخذ على المدخل القانوني أنه لا يساعد البتة على رصد أنماط السلوك التصويتي للدول الأعضاء وتفسيره، والمتغيرات التي تؤثر فيه. حقاً إن للسلوك التصويتي اطاره القانوني، لكن الذي يشكّله ويوجهه ليست القواعد والاجراءات القانونية وإنما المصالح الوطنية للدول الأعضاء في المقام الأول. كما أن فرصة مشروع القرار في الفوز بالأغلبية اللازمة لإقراره لا تمتّ إلى النواحي القانونية بصلة مباشرة، ولكنها تتوقف إلى حد بعيد على مدى البراعة في صياغة المشروع، وعلى وزن الدولة أو الدول مقدمة المشروع في النظام الدولي، وعلى موضوع المشروع، فضلاً عن حسن اختيار التوقيت المناسب لتقديمه(٤).

ونظراً لقصور الأسلوب القانوني عن الاحاطة بديناميات السلوك التصويتي للدول الأعضاء في الجمعية العامة، ليس غريباً أن يتحول عنه علماء السياسة إلى استخدام المنظور السلوكي بما يتطلبه من وضع الفروض، وجمع البيانات الواقعية واستعمال أساليب التحليل الكمّي. لقد لجأ لفيف من الباحثين الأجانب إلى المقاربة السلوكية في محاولة رصد وتفسير أنماط تصويت المجموعات أو الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقدير مدى تجانس كل مجموعة، ودرجة التشابه التصويتي بين المجموعات، وتحديد القضايا التي تدعو إلى التجانس والاتفاق وتلك التي تدعو إلى التنافر والاختلاف، والعوامل المؤثرة في التصويت، فضلاً عن الدولة أو الدول الأكثر

---

(٢) انظر في أساليب واجراءات التصويت:

Clarence Wilfred Jenks, *Unanimity, Veto, Weighted Voting and Special Majorities: Essays in Honor of Lord MacNair* (London: Stevens, 1965), pp. 55-56; Evan Laurde, *The United Nations: How it Works and What it Does?* (London: Macmillan Press, 1979), p. 36, and Sidney D. Bailey, *The General Assembly of the United Nations* (New York: Praeger Publishers, 1960), pp. 130-134.

(٣) انظر في ذلك: Henry G. Schermers, *International Institutional Law* (Leiden: A.W. Sijthoff, 1972-), p. 345, and Bailey, Ibid., p. 134, and

عبد الواحد الفار، **التنظيم الدولي** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩)، ص ١٧٩ - ١٨٤.

(٤) John G. Hadwen and Johan Kaufmann, *How United Nations Decisions are Made?*, foreword by Paul G. Hoffman, 2nd rev. ed. (Leiden: A.W. Sijthoff; New York: Oceana Publications, 1962), pp. 36-37.

نفوذاً أو تأثيراً(٥). هذه الدراسات ساعدت كثيراً على فهم نظام الأمم المتحدة، وإثراء حقل التنظيم الدولي كحقل دراسي وبحثي، على أنها أدخلت الدول العربية عادة ضمن مجموعات أخرى خصوصاً المجموعة الأفرو - آسيوية مما يجعل نتائجها محدودة الدلالة بالنسبة إلى التصويت العربي.

ثانياً: طبيعة منهج الدراسة

اقتضى موضوع الدراسة وأهدافها وامتداد نطاقها الزمني أن تكون ذات توجه سلوكي وأن تعتمد بالتالي على الأساليب الكمية بغية التوصل إلى تعميمات بشأن أنماط ومحددات التصويت العربي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذه الأساليب الكمية تتمثّل في ما يلي:

١ - المقاييس: لاختبار فروض الدراسة، تم استخدام مقياسين هما:

(أ) مقياس الانسجام (Index of Cohesion): ويستعان به في تقدير مدى تصويت أعضاء مجموعة ما في اتجاه واحد، ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\left[\frac{\text{الدول المؤيدة} - \text{الدول المعارضة} - \frac{1}{2}\,\text{الدول الممتنعة}}{\text{العدد الكلي لدول المجموعة (ما عدا المتغيبة)}} \times 100 \right]$$

ويحسب المقياس درجة للصوت المؤيد أو المعارض، ونصف درجة للممتنع عن التصويت، إذ يتردد موقفه بين القبول والرفض، بينما يُتجاهل الغائب كلية لعدم امكان تحديد موقفه. وتتراوح نتيجة المقياس بين الواحد الصحيح والصفر، إذ يدل الواحد الصحيح على التماسك التام للمجموعة، في حين يشير الصفر إلى التنافر التام داخل المجموعة.

---

(٥) من أمثلة هذه الدراسات: Leroy N. Rieselbach, «Quantitative Techniques for Studying Voting Behavior in the UN General Assembly,» *International Organization,* vol. 14, no. 2 (Spring 1960); Hanna Newcombe, Michael Ross and Allan G. Newcombe, «United Nations Voting Patterns,» *International Organization,* vol. 24, no. 2 (Winter 1970); Joseph R. Harbert, «The Behavior of Ministates in the United Nations, 1971-1972,» *International Organization,* vol. 30, no. 1 (Winter 1976); Jack E. Vincent, «Predicting Voting Patterns in the General Assembly,» *American Political Science Review,* vol. 65, no. 2 (June 1971); Edward Rowe, «Changing Patterns in the Voting Success of Member States in the UN General Assembly, 1945-1966,» *International Organization,* vol. 23, no. 2 (Spring 1969), and Steven Holloway, «Forty Years of United Nations General Assembly Voting,» *Canadian Journal of Political Science* (June 1990).

وانطلاقاً من دراسات سابقة، ومن الفحص المكتبي لنتائج تطبيق المقياس على المجموعة العربية، نرى اعتماد نسبة ٨٠ بالمئة مؤشراً على تماسك أو انسجام المجموعة.

(ب) مقياس الاتفاق (Index of Agreement): يُستخدم لحساب درجة التقارب التصويتي بين دولتين، ويتم حسابه على النحو التالي:

$$١٠٠ \times \left[\frac{\text{عدد مرات الاتفاق الكامل} + \frac{١}{٢} \text{ عدد مرات الاتفاق الجزئي}}{\text{عدد مرات التصويت (ما عدا الغياب)}} \right]$$

ويفترض هذا المقياس أن الدولتين يمكن أن تتخذا موقفاً من ثلاثة:

- أن تصوّتا في اتجاه واحد سواء بالتأييد أو الرفض أو الامتناع، وهذا هو الاتفاق الكامل.

- أن تصوّت احداهما بالتأييد أو المعارضة، بينما تمتنع الأخرى عن التصويت. وهنا نكون بصدد اتفاق جزئي.

- أن تصوّت الدولتان في اتجاهين متعارضين تماماً، وهذا ما يسمّى الاختلاف الكامل.

وتدخل الحالات الثلاث في تركيب المقياس بواقع درجة للأولى، ونصف درجة للثانية، وصفر للثالثة. ويغفل المقياس كلية حالة غياب الدولتين أو احداهما للسبب المذكور ذاته قبلاً بالنسبة إلى مقياس الانسجام. وإذا كان هناك من يقول باتفاق الدولتين إذا صوّتتا معاً بنسبة ٩٠ بالمئة، فإن الباحثة ترى الارتفاع بهذه النسبة إلى ٩٥ بالمئة على ضوء متوسطات الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين في فترة الدراسة.

٢ - بالاضافة إلى المقياسين المذكورين، تعتمد الدراسة على أدوات احصائية أخرى مثل النسب المئوية، والمتوسطات والتوزيعات الاسمية والترتيبية واختبارات الدلالة الاحصائية.

٣ - سوف تنظّم وتعرض البيانات في جداول منها البسيط (يتضمن بيانات عن متغير واحد) ومنها المركّب (يتضمن بيانات خاصة بمتغيرين أو أكثر). كذلك سوف تلجأ الباحثة، عند اللزوم، إلى تمثيل القيم بيانياً في شكل منحنى أو مدرّج تكراري. هذه الجداول والأشكال البيانية سوف يتم التعامل معها في مقام الوصف والتحليل والاستنتاج والمقارنة.

بيد أن الدراسة، وإن استخدمت الأساليب الاحصائية بدرجة كبيرة، لم تغفل التحليل الكيفي بحسبان أن الأرقام تظل صماء إذا لم تبين معانيها ودلالاتها، وأن النتائج الكمية التي يتم التوصل إليها تظل محدودة القيمة إذا لم تفسر وتشرح شرحاً وافياً.

ثالثاً: القضايا والقرارات

رغبة في التوصل إلى نتائج دقيقة وموضوعية وشاملة قدر الامكان عن التصويت العربي في الجمعية العامة، ترى الباحثة طرح «الانتقائية» جانباً، والاهتمام بمختلف القضايا التي عُرضت على الجمعية العامة طوال فترة الدراسة. ويستدعي ذلك، بطبيعة الحال، تصنيف القضايا في فئات كبرى حسب معيار ما حتى يمكن معرفة ما إذا كان نمط تصويت المجموعة يختلف من قضية إلى أخرى أم لا. وفي ضوء التصنيف المتّبع في الكتاب السنوي للأمم المتحدة وفي العديد من البحوث، الذي يعتد بمجال القضية (Issue area) من ناحية، وفي ضوء وجود قضايا تخص العرب مباشرة من ناحية أخرى، يقترح تبويب القضايا في أربع مجموعات رئيسية على النحو التالي: القضايا السياسية، والقضايا الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية والانسانية، وأخيراً قضايا المنطقة. كذلك يقترح تصنيف كل فئة رئيسية إلى فئات فرعية وفقاً للموضوع، ففي اطار القضايا السياسية، يمكن التمييز بين الفئات السبع الآتية: الحرب الباردة، ونزع السلاح، ودعم السلم والأمن الدولي، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتصفية الاستعمار، وقضايا العالم الثالث السياسية، ومسائل تعديل الميثاق وأجهزة الأمم المتحدة. أما القضايا الاقتصادية فيمكن تصنيفها إلى فئتين: التنمية الاقتصادية وقضايا النظام العالمي الجديد. ويندرج تحت القضايا الاجتماعية والانسانية ثلاث فئات: حقوق الانسان، والتفرقة العنصرية، والانماء الاجتماعي والثقافي. وفي اطار قضايا المنطقة سوف يتم التمييز بين قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والاستقلال الوطني، والنزاعات الاقليمية. ومما يذكر أن التصنيف إلى فئات فرعية عملية شاقة، اضافة إلى كونها عملية تحكمية إلى حد ما. فعلى سبيل المثال، ترتبط عمليات حفظ السلام ارتباطاً وثيقاً بإقرار السلم والأمن الدوليين من ناحية، وبالمسائل التنظيمية من ناحية أخرى. ولم يكن أمام الباحثة، والأمر كذلك، إلا أن تفرد لها فئة مستقلة. كذلك ترى الباحثة، لدواعي التحليل، أن تميز بين مسائل الانماء الاقتصادي في العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي الجديد على الرغم من الارتباط العضوي بين هذه وتلك.

وفي الوقت نفسه، لن تغفل الدراسة دلالة التصنيف المتبع أحياناً، الذي يسكن القضايا، وفقاً لمعيار ايديولوجي على ما يبدو، على محور الصراع بين الشرق ـ الغرب،

ومحور الصراع بين الشمال ـ الجنوب، خصوصاً أن المسائل السياسية تشكل في عمومها مناط الخلاف بين الشرق ـ الغرب، في حين تمثّل المسائل الاقتصادية لب الخلاف بين الشمال ـ الجنوب.

وفي ما يتعلق بالقرارات، سوف تخضع للتحليل وقائع تصويت الدول العربية على القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بالأغلبية العادية أو بأغلبية الثلثين في سائر القضايا خلال النطاق الزمني للدراسة، وفي هذا الخصوص، يجدر ذكر الملاحظات الآتية:

١ ـ على الرغم من قناعة الباحثة بأن بعض القرارات أكثر أهمية من بعضها الآخر، إلا أنها سوف تتعامل مع كل القرارات بحسبانها متساوية في الأهمية. وعلة ذلك صعوبة ـ إن لم يكن استحالة ـ اعطاء أوزان نسبية للقضايا بصورة موضوعية ومرضية. فتقدير الوزن النسبي لأية قضية عملية ذاتية وتحكمية للغاية بسبب اختلاف أهميتها من باحث إلى آخر ومن فترة إلى أخرى.

٢ ـ تعتد الدراسة بالتصويت على القرارات التي تبنتها وأصدرتها الجمعية العامة. فإذا حدث وطُرح للتصويت أكثر من مشروع قرار في قضية ما، فإن التحليل يعنى فقط بنتيجة التصويت على المشروع الذي أقرّته الجمعية العامة.

٣ ـ تعتد الدراسة بالقرارات النهائية بافتراض أن التصويت على القرار النهائي هو الخطوة الأخيرة في عملية صنع القرار داخل الجمعية العامة. حقاً أن هناك خلافات مهمة تثور داخل اللجان في كثير من الأحيان، لكن الباحثة تفترض أن مثل هذه الخلافات تعكسها اتجاهات التصويت بدرجة أو أخرى.

٤ ـ تستبعد الدراسة وقائع التصويت على القرارات التي صدرت بالتراضي أو بالإجماع بحسبان أن التصويت في هذه الحالة ليس له قيمة تذكر في الدلالة على تماسك المجموعات.

رابعاً: مصادر المعلومات

تعتمد الدراسة في رصد وتفسير المواقف التصويتية لدول المجموعة العربية في الجمعية العامة، على مصادر أولية وأخرى ثانوية وذلك على النحو التالي:

١ ـ **المصادر الأولية، وتتمثل في ما يلي:**

أ ـ الكتاب السنوي للأمم المتحدة (Yearbook of the United Nations)، وتصدره ادارة الإعلام بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتتوافر نسخ منه بصورة منتظمة

تقريباً اعتباراً من سنة ١٩٤٨، وذلك في مكتبة الأمم المتحدة، بالقاهرة.

ب ـ الكتاب الديمغرافي السنوي (Demographic Yearbook)، ويصدر عن المكتب الاحصائي للأمم المتحدة في نيويورك.

ج الملفات الاحصائية الواردة في بعض أعداد مجلة **المستقبل العربي** التي تصدر شهرياً عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. وتشمل هذه الملفات بيانات حديثة عن الناتج القومي وأوجه النشاط الاقتصادي، والعمر المتوقع عند الميلاد، والتعليم، والصحة وغيرها في البلدان العربية.

٢ ـ المصادر الثانوية

وتتمثّل في طائفة الدراسات القيّمة باللغتين العربية والانكليزية حول النظام الاقليمي العربي، والتفاعلات البينية العربية، وعلاقات العرب بالقوتين العظميين، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، والسلوك العربي في المنظمات العالمية والدولية، والنظم السياسية العربية، والتصويت الكتلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد... الخ. هذه الكتابات ساعدت الباحثة كثيراً في شرح وتفسير التجانس والتنافر في اتجاهات تصويت أعضاء المجموعة العربية في الجمعية العامة خلال فترة الدراسة.

القِسمُ الثّاني

النّمط العام لتصويت المجموعة العربيّة

في هذا القسم تُستخدم النتائج التي تم التوصل إليها، بتطبيق مقياس الانسجام والاتفاق ـ السابق الاشارة إليهما ـ لدراسة مدى تماسك تصويت المجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات المطروحة للتصويت خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤، وتعرض هذه النتائج في مجموعة من الجداول، وتوضح في عدد من الأشكال البيانية.

وينقسم القسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الرابع: يتناول بالعرض والتحليل درجة انسجام تصويت المجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطور هذا الانسجام عبر الفترة الزمنية محل الدراسة.

الفصل الخامس: الذي يحاول بيان ما إذا كانت هناك تجمعات فرعية داخل المجموعة العربية مع بيان الوحدات الداخلة في هذه التجمعات الفرعية.

الفصل السادس: وهو الأخير، يعنى بإبراز التأثير المصري في التضامن التصويتي للمجموعة العربية.

الفصل الرابع

درجة وتطور الانسجام(*) التصويتي

نهتم في هذا الفصل، بقياس درجة تجانس تصويت المجموعة العربية على القرارات المطروحة للتصويت في الجمعية العامة خلال فترة الدراسة، ومدى التغير الذي طرأ على هذا التجانس عبر الزمن مع محاولة تفسير هذا التغير، وسوف يتم قياس الانسجام بطريقتين: **أولاهما**، تطبيق مقياس الانسجام على نحو ما ذُكر في القسم الأول من الدراسة، وبمقتضاه يتم الحصول على نسبة مئوية تعبر عن تماسك تصويت دول المجموعة العربية بالنسبة إلى كل قرار على حدة، ويتم جمع هذه النسب وقسمتها على عدد القرارات المطروحة في كل سنة فتكون النتيجة هي رقم يعبّر عن التجانس التصويتي للمجموعة ككل في هذه السنة. ووفقاً للطريقة **الثانية** يتم قياس التجانس بحساب نسبة الدول الموافقة والمعارضة والممتنعة بخصوص كل قرار واعتماد أعلى نسبة باعتبارها تعبّر عن التماسك، وجمع النسب الأعلى بشأن القرارات المطروحة للتصويت في كل سنة وقسمتها على عدد القرارات فيكون الناتج نسبة مئوية تعبّر عن درجة التماسك في كل سنة.

أولاً: درجة الانسجام

يبين الجدول رقم (٤ ـ ١) النتائج التي أسفر عنها تطبيق مقياس الانسجام التصويتي للمجموعة العربية عبر سنوات الدراسة. وقد تم تمثيل تطور درجة هذا التجانس بيانياً عبر الزمن باستخدام المتوسطات السنوية للانسجام التصويتي على

(*) سوف تستخدم الدراسة كلمات الانسجام والتجانس والتماسك كمترادفات.

مستوى دول المجموعة ككل في الشكل رقم (٤ ـ ١).

ويتضح من الجدول والشكل البياني:

١ ـ أن المجموعة العربية أظهرت بوجه عام درجة مرموقة من التجانس في مواقفها التصويتية خلال فترة الدراسة، فقد بلغ المتوسط العام للتماسك على صعيد الفترة ككل ٨٤,٥ بالمئة بتطبيق المقياس، وتجاوز معدل التماسك هذا الرقم في اثنين وعشرين عاماً تمثّل ٦٢ بالمئة من جملة سنوات الدراسة. وجاء المعدل أقل بفارق طفيف من المتوسط العام في ثلاث سنوات. وانخفض المعدل عن المتوسط بقدر ملموس في ثماني سنوات، أي ما يوازي ٢٢ بالمئة من جملة سنوات الدراسة.

٢ ـ ومن ناحية أخرى، لم يتجه معدل التجانس إلى الزيادة أو الانخفاض بشكل مطرد، إنما سجل قدراً من التذبذب (صعوداً وهبوطاً). وكان هذا التذبذب أكثر وضوحاً خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، حين كان تدني معدل التماسك من نصيب تلك السنوات.

٣ ـ أضف إلى هذا وذاك، أن أدنى نقطة للتماسك التصويتي لم تكن في تلك الفترة التي شهدت تفكك النظام الاقليمي العربي على نحو مؤسف خلال النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، إنما كانت عام ١٩٥٨ (٤٧,٣ بالمئة). وتكاد هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت إليها إحدى الدراسات التي عالجت ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، من أن عام ١٩٥٧ هو أكثر الأعوام من حيث شدة الصراع في العالم العربي، والراجح أن السبب في ذلك يعود إلى ما حدث آنذاك من قيام الوحدة المصرية ـ السورية وما واكب قيامها من اتجاه دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) إلى محاولة تطوير الأوضاع العربية للأفضل والدخول بالتالي في مواجهات مع النظم العربية المحافظة التي أظهرت شعوراً معادياً للوحدة، وهو ما تسبّب في نشوب العديد من التفاعلات الصراعية الشديدة[1].

هذه النتائج يزيد من مصداقيتها كونها تتطابق مع نتائج تقدير التماسك بالاعتماد على طريقة النسبة المشار إليها آنفاً، فكما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٢)، نجد أن المتوسط العام للتماسك خلال فترة الدراسة بلغ (٨٤ بالمئة) وتجاوزت نسبة التماسك هذه المتوسط العام في ٢٣ سنة هي نفسها تقريباً السنوات التي تجاوز فيها معدل الانسجام التصويتي المتوسط العام باستخدام المقياس، بينما قلّت نسبة التماسك عن المتوسط العام بدرجة قليلة في عامين، وجاءت نسبة التماسك أقلّ من المعدل العام

---

(١) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٢.

بفارق يعتدّ به في عشر سنوات، مع ملاحظة أن هذه السنوات تكاد تكون هي السنوات نفسها التي انخفض فيها المتوسط السنوي للانسجام عن المتوسط العام باستخدام المقياس.

جدول رقم (٤ - ١)

مستوى الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في فترة الدراسة

(١٩٤٨ - ١٩٨٤)

السنة	عدد الدول العربية الأعضاء	عدد القرارات	حالات التصويت			متوسط التجانس التصويتي (نسبة مئوية)
			بالقبول	بالرفض	بالامتناع	
١٩٤٨	٦	٦	١٩	٦	٢	٨٧,٥
١٩٤٩	٦	١٥	٦٢	٧	١٨	٦٥,٥
١٩٥٠	-	-	-	-	-	-
١٩٥١	٦	١١	٥٤	-	١٢	٧٢,٧
١٩٥٢	٦	١٦	٦٥	-	١٩	٨٥,٩
١٩٥٣	٦	١٠	٤٤	١	١٣	٧٩,٢
١٩٥٤	٦	٩	٤٥	-	٧	٧٩,٤
١٩٥٥	٨	٥	١٧	١	١٣	٥٣,٣
١٩٥٦	١١	٢٢	١٢٨	١٢	٦٣	٦٠,٧
١٩٥٧	١١	١٩	١٢١	٥	٦٨	٥٩,٦
١٩٥٨	١٠(*)	١٣	٥٦	٥	٦٣	٤٧,٣
١٩٥٩	١٠(*)	١٦	٩٤	٦	٥٠	٦٨,٣
١٩٦٠	١١(*)	٢٤	٢٢٠	١١	٢٠	٨٦,٥
١٩٦١	١٣	٢٨	٢٠٩	٣٩	٨٨	٦٤,٢
١٩٦٢	١٤	١٤	١٣٤	٥	٣١	٨٣,٢
١٩٦٣	١٥	١٦	٢٠٩	-	١١	٩٤,٩
١٩٦٤	-	-	-	-	-	-
١٩٦٥	١٥	٢٨	٣٤٠	١٧	٤٢	٨٤,١
١٩٦٦	١٥	٢٠	٢٥٤	١٧	١٨	٨٨
١٩٦٧	١٦	٢٣	٢٩٩	١٨	١٣	٩١,٤
١٩٦٨	١٦	٢٤	٣١٦	١٨	٢٢	٨٧,٩
١٩٦٩	١٦	٣٢	٤٠٤	٣٢	٣٤	٨٥,٤
١٩٧٠	١٦	٣٤	٤٤٩	٣٤	٢٦	٩٠,٣

(يتبع)

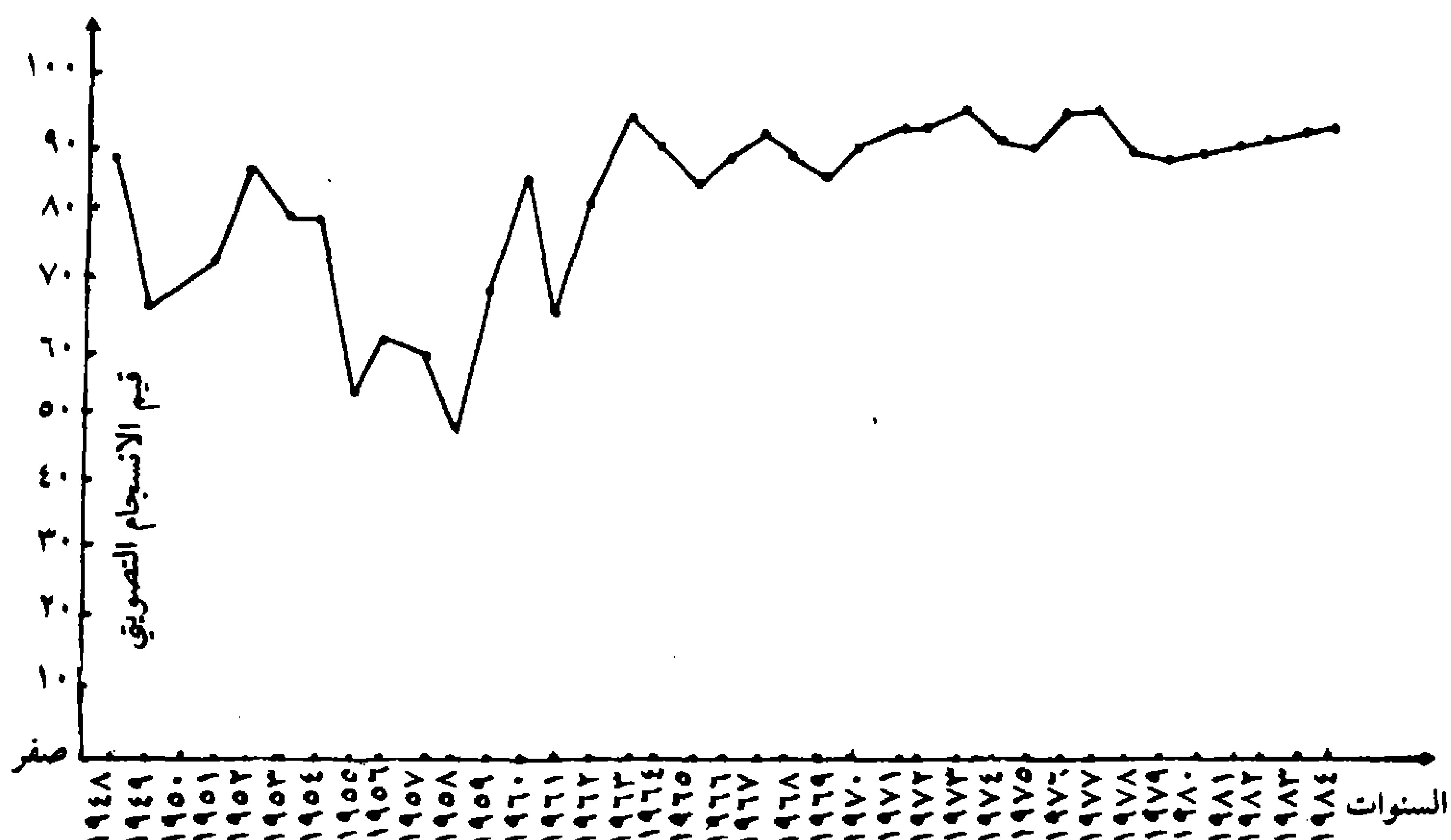
تابع جدول رقم (٤ ـ ١)

١٩٧١	٢٠	٦١	٩٧٤	٦	٤٢	٩٣,٣
١٩٧٢	٢٠	٦٢	١٠٧٤	٣	٤٦	٩٢,٨
١٩٧٣	٢٠	٦٥	١١٩٢	٣	٤١	٩٥,٣
١٩٧٤	٢٠	٥٢	٩٢٥	٢١	٤٣	٩٠,٦
١٩٧٥	٢٠	٣٨	٦٢٦	١٩	٤٦	٨٩,٧
١٩٧٦	٢٠	٧٨	١٤١٠	٧	٤٦	٩٥,١
١٩٧٧	٢١	٧٩	١٤٥٦	٩	٥١	٩٥,٤
١٩٧٨	٢١	١٠٠	١٧٦٥	٢٦	١٠٤	٨٩,٨
١٩٧٩	٢١	١٠٣	١٨٤١	٤٠	١٠٥	٨٨
١٩٨٠	٢١	٩٣	١٥١٤	٣١	١٠٤	٨٨,٦
١٩٨١	٢١	١١٩	٢١٨٧	٢٨	١١٤	٩٠,٣
١٩٨٢	٢١	١٣٨	٢٦٦٩	٢٦	١٠٦	٩١,٣
١٩٨٣	٢١	١٣١	٢٥٠٠	١٨	٩٦	٩٢,٤
١٩٨٤	٢١	١٣٥	٢٦٠١	٣٣	٧٠	٩٣,٨

(*) اتحاد مصر وسوريا أدى إلى تمثيل الجمهورية العربية المتحدة بصوت واحد.

شكل رقم (٤ ـ ١)

تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)



كذلك يتبين من الجدول والشكل رقم (٤ ـ ٢) الذي يمثّل المتوسطات السنوية للتماسك مقدّرة بطريقة النسبة أن عام ١٩٥٨ سجل أدنى مستوى لنسبة التماسك. اضافة إلى هذا وذاك يتبين وجود قدر طفيف من التذبذب في نسبة التماسك (صعوداً أو هبوطاً) مع ملاحظة أن هذا القدر كان واضحاً خلال السنوات الأولى للدراسة(٢).

جدول رقم (٤ ـ ٢)

مستوى الانسجام التصويتي للمجموعة العربية وفقاً لطريقة النسب (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

السنة	عدد الدول العربية الأعضاء	عدد القرارات	حالات التصويت			النسبة
			بالقبول	بالرفض	بالامتناع	
١٩٤٨	٦	٦	١٩	٦	٢	٧٠,٤
١٩٤٩	٦	١٥	٦٢	٧	١٨	٧١,٣
١٩٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩٥١	٦	١١	٥٤	ـ	١٢	٨١,٨
١٩٥٢	٦	١٦	٦٥	ـ	١٩	٧٧,٤
١٩٥٣	٦	١٠	٤٤	١	١٣	٧٥,٩
١٩٥٤	٦	٩	٤٥	ـ	٧	٨٦,٥
١٩٥٥	٨	٥	١٧	١	١٣	٥٤,٨
١٩٥٦	١١	٢٢	١٢٨	١٢	٦٣	٦٣,١
١٩٥٧	١١	١٩	١٢١	٥	٦٨	٦٢,٤
١٩٥٨	١٠	١٣	٥٦	٥	٦٣	٥٠,٨
١٩٥٩	١٠	١٦	٩٤	٦	٥٠	٦٢,٦
١٩٦٠	١١	٢٤	٢٢٠	١١	٢٠	٨٧,٧
١٩٦١	١٣	٢٨	٢٠٩	٣٩	٨٨	٦٢,٢
١٩٦٢	١٤	١٤	١٣٤	٥	٣١	٧٨,٨
١٩٦٣	١٥	١٦	٢٠٩	ـ	١١	٩٥,٠
١٩٦٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

(يتبع)

(٢) وبالرغم من التشابه العام لنمط تجانس المجموعة باستخدام مقياس الانسجام مع نظيرتها باستخدام طريقة للنسب إلّا أن ثمة اختلافات بين القيم السنوية في الحالتين، ويرجع ذلك إلى طريقة القياس، فلو فرض وامتنعت كل دول المجموعة عن التصويت على قرار ما فإن درجة انسجامها تبلغ ٥٠ بالمئة بتطبيق مقياس الانسجام، في حين تبلغ ١٠٠ بالمئة باستخدام طريقة النسب.

تابع جدول رقم (٤ - ٢)

١٩٦٥	١٥	٢٨	٢٣٧	١٧	٤٢	٨٥,٢
١٩٦٦	١٥	٢٠	٢٥٤	١٧	١٨	٨٧,٩
١٩٦٧	١٦	٢٣	٢٩٩	١٨	١٣	٩٠,٦
١٩٦٨	١٦	٢٤	٣١٦	١٨	٢٢	٨٨,٨
١٩٦٩	١٦	٣٢	٤٠٤	٣٢	٣٤	٨٦,٠
١٩٧٠	١٦	٣٤	٤٤٩	٣٤	٢٦	٨٨,٢
١٩٧١	٢٠	٦١	٩٨٥	٦	٤٣	٩٢,٦
١٩٧٢	٢٠	٦٢	١٠٧٤	٣	٤٦	٩٥,٦
١٩٧٣	٢٠	٦٥	١١٩٢	٣	٤١	٩٦,٤
١٩٧٤	٢٠	٥٢	٩٢٥	٢١	٤٣	٩٣,٥
١٩٧٥	٢٠	٣٨	٦٢٦	١٩	٤٦	٩٠,٦
١٩٧٦	٢٠	٧٨	١٤١٠	٧	٤٦	٩٦,٣
١٩٧٧	٢١	٧٩	١٤٥٦	٩	٥١	٩٦,٠
١٩٧٨	٢١	١٠٠	١٧٦٥	٢٦	١٠٤	٩٣,١
١٩٧٩	٢١	١٠٣	١٨٤١	٤٠	١٠٥	٩٢,٧
١٩٨٠	٢١	٩٣	١٥١٤	٣١	١٠٤	٩١,٨
١٩٨١	٢١	١١٩	٢١٨٧	٢٨	١١٤	٩٣,٣
١٩٨٢	٢١	١٣٨	٢٦٦٩	٢٦	١٠٦	٩٥,٣
١٩٨٣	٢١	١٣١	٢٥٠٠	١٨	٩٦	٩٥,٦
١٩٨٤	٢١	١٣٥	٢٦٠١	٣٣	٧٠	٩٦,٢

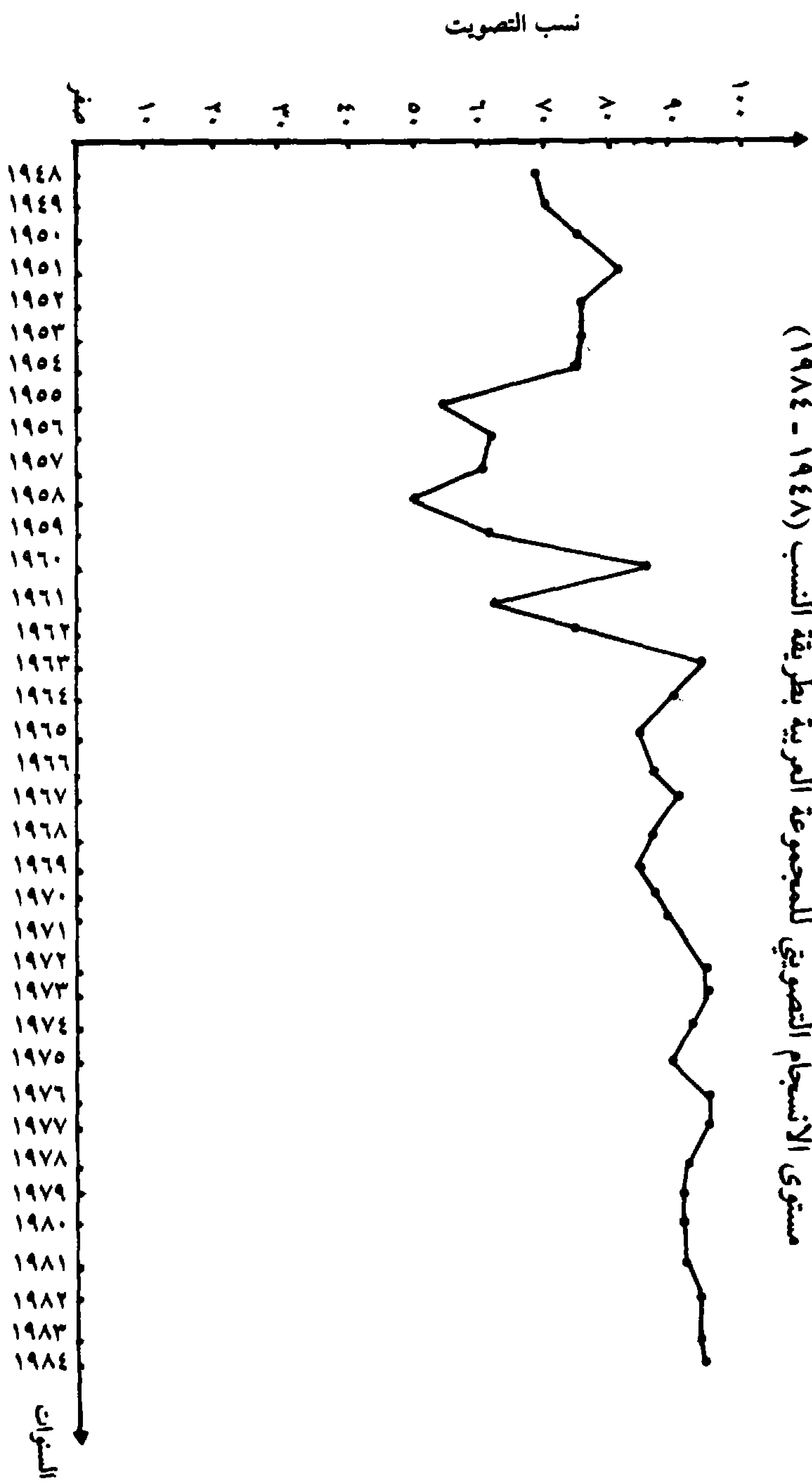
ثانياً: تطور الانسجام

لدراسة التغير في التجانس التصويتي للمجموعة العربية، رؤي تقسيم النطاق الزمني للبحث إلى مراحل فرعية. ومما يُذكر أن التحديد الزمني عملية غير يسيرة، وتكون محلاً للخلاف، ولا تخلو من التعسف بحكم تعقُّد الظاهرة السياسية وتشابك عناصرها. على أية حال، ذهبت دراسة رائدة وجادة عن النظام الاقليمي العربي إلى التمييز بين مراحل أربع مرّ بها هذا النظام منذ نشأته بتأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ على النحو التالي:

المرحلة الأولى، نشأة النظام ١٩٤٥ - ١٩٥٥.

المرحلة الثانية، المد القومي ١٩٥٥ - ١٩٧٠.

المرحلة الثالثة، الانحسار القومي ١٩٧٠ - ١٩٧٧.



شكل رقم (٤ - ٢)

مستوى الانسجام التصويتي للمجموعة العربية بطريقة النسب (١٩٤٨ - ١٩٨٤)

المرحلة الرابعة، وهي التي بدأت عام ١٩٧٧ بزيارة محمد أنور السادات القدس وما أعقبها من تطورات في النظام العربي[٣].

ترى الباحثة ملاءمة الأخذ بهذا التقسيم الرباعي للنطاق الزمني لدراستها وذلك لاعتبارين اثنين:

أولهما: أن النطاق الزمني للدراسة يستغرق الجزء الأعظم من عمر النظام الاقليمي العربي، فهو يعاصر بدايات هذا النظام وتطوره حتى عام ١٩٨٤. وهي فترة طويلة جسّدت أبرز تحولات النظام العربي، خصوصاً من منظور المد والجزر القومي.

وثانيهما: أن الدراسة، إذ تعالج السلوك التصويتي للدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنما تنظر إليه باعتباره أحد مظاهر التعبير عن سياستها الخارجية، وهو ما يعني ارتباط التناغم أو التنافر في مواقفها التصويتية بنمط العلاقات العربية ـ العربية بشكل أو بآخر.

ولبناء صورة رقمية عن تطور درجة التجانس التصويتي لدول المجموعة العربية عبر المراحل الأربع لمسيرة النظام الاقليمي العربي، تم تقدير متوسط التماسك التصويتي في هذه المراحل على نحو ما هو مبيّن في الجدول رقم (٤ ـ ٣)، وقد تم حساب هذه المتوسطات بقسمة مجموع متوسطات السنوات في كل مرحلة على عدد السنوات.

جدول رقم (٤ ـ ٣)

تطور درجة التجانس التصويتي لدول المجموعة العربية عبر المراحل الأربع للدراسة

فترات الدراسة	درجة التجانس التصويتي
الفترة الأولى ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤	٧٨,٣
الفترة الثانية ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠	٧٦,٣
الفترة الثالثة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧	٩٣
الفترة الرابعة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤	٩٠,٦
النطاق الزمني للدراسة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤	٨٤,٥

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٦١.

يتضح من الجدول السابق، أن الفترة الأولى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ شهدت قدراً معقولاً من التجانس في التصويت بين الدول العربية أعضاء الجمعية العامة، في ذلك الوقت، بلغت نسبته ٧٨,٣ بالمئة، وهي تقلّ عن المتوسط العام بحوالى ٦ نقاط تقريباً. هذا القدر من التجانس يمكن فهمه في ضوء ظروف وملابسات نشأة النظام الاقليمي العربي. فقد بدأ هذا النظام في التشكّل في وقت تحوَّل فيه النظام الدولي من نظام توازن القوى الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الثانية، إلى نظام القطبية الثنائية الذي نشأ في أعقاب هذه الحرب. واقترنت القطبية الثنائية بحرب باردة وتنافس بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في سبيل كسب الأصدقاء والحلفاء خارج نطاق المعسكرين المتصارعين، أي في دول العالم الثالث ومن ضمنها الدول العربية. ومما يُذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في محاولات التأثير في شؤون المنطقة العربية والتحكّم في تطورها مستفيدة من النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الغربية. وفي هذا السياق، كانت دعوتها إلى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط والحلف المركزي. من ناحية أخرى لم يسلم النظام العربي نفسه من ظاهرة الصراع بين أطرافه. فالأردن سعى إلى إنشاء دولة سوريا الكبرى تحت قيادته. وحاول العراق التقارب مع سوريا لإقامة وحدة سورية ـ عراقية. وحينما استشعر النظام العراقي أن مصر بعد قيام ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ قد يتدعم دورها السياسي في المنطقة العربية، راح يمثّل دور المتحدي لمصر، بتبني سياسة خارجية مضادة للتوجهات القومية والوطنية، وتدعّم الارتباط بقوى دولية خارجية للأردن والعراق. وفي مواجهة الضغوط العراقية الرامية إلى الوحدة بين العراق وسوريا في أواخر الأربعينيات، عمد بعض الساسة السوريين إلى تشجيع مصر والسعودية على التدخل وممارسة الضغوط المناوئة بهدف تعزيز موقف المعارضين لهذه الوحدة. أما العربية السعودية، فقد كان جوهر سياستها العربية مقاومة أي مشروع يتعلّق بسوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، وتأييد كل القوى المعارضة المناوئة لأي توسّع جغرافي أو سياسي للنفوذ الهاشمي في قلب الوطن العربي.

أما مصر، فكانت تعارض قيام تجمّع عربي في بلاد الشام يخلّ بالتوازن القائم آنذاك في النظام العربي، ذلك التوازن الذي كان يضمن لها نفوذاً أكبر نسبياً على بقية الأطراف، ويتيح لها أن تشغل وضعاً متميزاً داخل النظام. وفي الوقت نفسه، كانت مصر تعارض قيام تحالفات عسكرية بين دولة عربية أو أكثر ودولة غربية بهدف الحفاظ على مركز مصر في المنطقة[٤].

وخلال الفترة الثانية الممتدة من ١٩٥٥ إلى ١٩٧٠، وهي فترة المد القومي،

---

(٤) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٧.

انخفض معدل التجانس التصويتي للمجموعة العربية بحوالى درجتين مئويتين عما كان عليه في الفترة السابقة، واتسع الفرق بينه وبين المتوسط العام ليصبح ٨,٢ بالمئة. لو توقفنا بمرحلة المد القومي عند عام ١٩٦٧ وهو عام النكسة وبدء تراجع المد القومي - في رأي البعض - لأصبحت نسبة الانسجام التصويتي ٧١,٨ بالمئة وهي دون المتوسط العام بحوالى ١٢ بالمئة. وسواء امتدت الدراسة بفترة المد القومي حتى عام ١٩٧٠ أو وقفت بها عند عام ١٩٦٧، فإن انخفاض معدل التماسك للمجموعة العربية على النحو المشار إليه توّاً يبدو مثيراً للدهشة باعتبار أن المتوقع أن يكون المعدل أعلى من ذلك في ضوء كون المرحلة مرحلة المد القومي. غير أن هذه الدهشة سرعان ما تتبدد استناداً إلى فهم طبيعة المرحلة. فنظراً إلى كونها فترة مد قومي، فقد شهدت صراعات تعددت مظاهرها بين معسكر الدول التقدمية، ومعسكر الدول المحافظة في العالم العربي.

فقد قاومت مصر بشدّة حلف بغداد، وهاجمت النظام العراقي (نظام نوري السعيد) بدعوى أنه تسبّب في إضعاف التضامن العربي باشتراكه في هذا الحلف. ونتيجة هذا الهجوم المصري المستمر على حلف بغداد، تخلّى الأردن ولبنان عن فكرة الانضمام إلى الحلف. وفي الوقت نفسه لم تجد مصر حرجاً في التعاون مع السعودية والأردن بهدف عزل العراق. إلاّ أن هذا التعاون سرعان ما تقوّض بسبب مبدأ ايزنهاور في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، وهو المبدأ الذي دانته مصر باعتباره حلقة جديدة في سلسلة المحاولات الأمريكية للهيمنة على الشرق الأوسط، بينما قبلته السعودية والأردن ولبنان. وقطع الأردن علاقاته الدبلوماسية مع مصر في حزيران/ يونيو ١٩٥٧، وأعلن جمال عبد الناصر في آذار/ مارس ١٩٥٨ عن محاولة الملك سعود اغتياله لمنع الوحدة المصرية - السورية. واشتركت السعودية والأردن ومعهما لبنان والعراق في الهجوم على مصر وسوريا، بدعوى أنهما تعملان على نشر الشيوعية في المنطقة. واتخذ ملك العراق والأردن والرئيس اللبناني كميل شمعون، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مواقف معادية للوحدة المصرية - السورية. وعقب الانفصال، عاودت مصر هجومها على النظم المحافظة غير الوحدوية (الأردن والسعودية واليمن)، ورفضت الاعتراف بالنظام السوري الجديد، وقطعت علاقاتها مع الأردن، وأنهت الاتحاد الهش مع اليمن. وفي المقابل شنّت هذه الدول هجوماً على اشتراكية عبد الناصر، وسعت إلى تقويض المكانة المركزية والريادية لمصر في النظام العربي. وعلى أثر التدخل المصري في اليمن لمساندة الانقلاب الثوري في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، تدهورت بشدّة العلاقات المصرية - السعودية، بسبب وقوف السعودية بجانب الملكيين ضد الجمهوريين في اليمن. وإذا كانت فترة انعقاد مؤتمرات القمة العربية (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ - شباط/ فبراير ١٩٦٦) قد تميّزت بخفوت حدة الصراع بين

المعسكرين التقدمي والمحافظ مع حدوث قدر مرموق من التعاون والتعايش في ما بينهما، إلّا أن حقبة التعايش سرعان ما انتهت ليعود الصراع من جديد بين التقدميين والمحافظين. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ دُعي الملك فيصل وشاه ايران إلى انشاء حلف اسلامي باركه الأردن، بينما اعتبرته القيادة المصرية محاولة جديدة من الدول العربية المحافظة والدول الغربية المتحالفة معها لعزل مصر وغيرها من الدول العربية التقدمية خصوصاً، وأن الدعوة إلى الحلف المذكور تزامنت مع اعلان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن صفقة أسلحة ضخمة للعربية السعودية، واشتداد وطأة الضغط على مصر اقتصادياً من قبل صندوق النقد الدولي والادارة الأمريكية.
ونظراً إلى أن مرحلة المد القومي في النظام العربي وقعت في اطار حقبة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن، فليس بغريب أن يقترن الصراع بين المعسكرين العربيين التقدمي والمحافظ باختلاف نمط تحالف كل منهما مع قطبَي النظام الدولي. فالنظم الثورية العربية، بحكم توجهاتها الاشتراكية والتحررية، توطدت علاقاتها بدول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، بينما احتفظت الدول العربية المحافظة بروابط متينة مع دول المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومثلما شهد النظام العربي في مرحلة المد القومي صراعاً بين النظم الثورية والمحافظة، فقد شهد كذلك تفاعلات صراعية في ما بين النظم الثورية بعضها مع بعض بسبب التنافس على زعامة النظام العربي بصفة خاصة. ففي ظل حكم عبد الكريم قاسم الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق، كانت العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة أسوأ مما كانت عليه في ظل النظام الملكي. وعلى أثر انتفاضة الموصل بقيادة الشوّاف في آذار/ مارس ١٩٥٩ ـ وهي الانتفاضة التي كان للجمهورية العربية المتحدة دور فيها ـ حدث انقطاع كامل في العلاقات مصحوباً بحرب باردة بين البلدين، استمر حتى الاطاحة بحكم عبد الكريم قاسم في شباط/ فبراير ١٩٦٣. ومع أن مصر باركت النظام البعثي في العراق الذي استولى على السلطة، ووضع نهاية لحكم عبد الكريم قاسم، وباركت كذلك النظام البعثي في سوريا الذي جاء به انقلاب آذار/ مارس ١٩٦٣ خلفاً للنظام الانفصالي، إلّا أن العلاقة بين النظام المصري والنظام البعثي في كل من العراق وسوريا كانت مشوبة بالتوتر والقلق وفقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما كشفت عنه مباحثات الوحدة المصرية ـ السورية ـ العراقية في آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٦٣. وهي المباحثات التي أسفرت عن توقيع اتفاقية الوحدة الثلاثية في نيسان/ ابريل ١٩٦٣، ولكن سرعان ما أعلن عبد الناصر في تموز/ يوليو من العام نفسه انسحاب مصر من هذه الاتفاقية بحجة أن النظام البعثي السوري نظام فاشي ينكّل بالضباط ذوي الميول الناصرية؛ كذلك كان التنافس قائماً بين النظامين البعثين السوري والعراقي. فبعد انسحاب مصر من اتفاقية الوحدة الثلاثية المشار إليها آنفاً،

سعى البعثيون السوريون والعراقيون من أجل وحدة ثنائية، إلا أن هذه الوحدة لم ترَ النور بسبب الخلافات بين البعثيين أنفسهم. وهكذا كان الاشتراكيون والثوريون العرب قادرين على اثارة النزاع في ما بينهم كما فعلوا مع المحافظين. وأظهرت النظم الثورية ميلاً إلى الانغلاق على عقائدها الشمولية، واعتبر كل منها نفسه المنقذ القومي للعرب من الأخطار والمشاكل والتحديات والصعوبات التي تواجههم(٥).

أما المرحلة الثالثة الممتدة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧، وهي المرحلة التي شهدت انحسار المد القومي، فقد سجّلت أعلى معدل للتجانس التصويتي لدول المجموعة العربية خلال النطاق الزمني للدراسة ككل، إذ بلغ هذا المعدل ٩٣ بالمئة، بزيادة قدرها ٨,٥ بالمئة عن المتوسط العام. وحتى إذا اعتبر عام ١٩٦٧ أنه بداية هذه المرحلة، على اعتبار أن عملية الانكسار القومي بدأت مع الهزيمة العسكرية العربية أمام اسرائيل، فإن معدل التماسك التصويتي يظل مرتفعاً إذ يصل إلى ٩١,٦ بالمئة بزيادة قدرها ٧ درجات مئوية عن المتوسط العام. هذا المعدل المرتفع للتماسك، وإن بدا غريباً لأول وهلة، يمكن فهمه في ضوء ما أصاب النظام العربي من تغيرات، وما لحق بالنظام الدولي من تطورات عبر الفترة محل الاهتمام. فقد أدت الهزيمة العسكرية إلى تفتيت الاستقطاب الذي شهده النظام العربي خلال مرحلة المد القومي بين المعسكرين التقدمي والمحافظ. وفقدت الخلافات العقائدية معناها. ففي مؤتمر قمة الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧، وافقت السعودية والكويت وليبيا على تقديم دعم مالي إلى مصر والأردن تعويضاً لهما عن خسائر الحرب، كما اتفق عبد الناصر وفيصل على إنهاء صراعهما في اليمن. وبذلك أدى الاحتلال الاسرائيلي وحصول مصر على دعم مالي من بعض النظم العربية المحافظة إلى تراجع الطموح الثوري لمصر في العالم العربي، إذ أصبح الهدف الأساسي لعبد الناصر هو إزالة آثار العدوان، وأدرك عبد الناصر أنه لتحقيق هذا الهدف لا مناص من انتهاج علاقات تعاونية مع الدول العربية أياً كانت نظمها السياسية أو الاجتماعية(٦).

كذلك أدت الهزيمة العسكرية وتصاعد الخطر الاسرائيلي، ووفاة عبد الناصر، وانتقال السلطة إلى قيادة جديدة تعلي الانتماء المصري على الانتماء العربي، والزيادة

---

(٥) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات بين الدول العربية الثورية والمحافظة خلال فترة المد القومي، انظر: محمد صفي الدين محمد جودة سالم، «الفكر القومي العربي والسياسة العربية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩)، ص ٢٨٣ - ٣٨٠. (غير منشورة)، و
Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasser and his Rivals, 1958-1970* (London: Oxford University Press, 1970).

(٦) سالم، المصدر نفسه، ص ٢٨٠ - ٢٨١، و Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan Press; New York: Distributed by Halsted Press, 1976), pp. 50-59.

الهائلة في عائدات النفط بعد حرب ١٩٧٣، والوفاق الأمريكي ـ السوفياتي، إلى سيطرة البراغماتية السياسية على السلوك الخارجي للدول العربية بما يتلاءم مع احتياج هذه الدول إلى استرداد الأراضي العربية المحتلة، وتطبيع العلاقات العربية ـ الأمريكية، والتخفيف من حدة الصراعات العقائدية، والتغلب على المشكلات الاقتصادية(٧). كذلك لم تظهر في هذه المرحلة تحالفات عربية جديدة بحكم التفاوت الكبير بين قدرات الدول العربية الرئيسية، وانشغال هذه الدول بمشاكلها الداخلية، وتشابك المصالح بين دول اليسر ودول العسر. فالأقطار النفطية الغنية وعلى رأسها السعودية لم تجد حاجة إلى التحالفات السياسية حيث أقبلت عليها الدول العربية الفقيرة بهدف الحصول على المساعدات المالية، وليس بهدف التحالفات في حد ذاته. فإذا كانت ليبيا بعد الثورة قد نشطت في محاولة اقامة تحالفات، إلاّ أن جهودها في هذا السبيل لم تكلّل بالنجاح لأسباب تتعلق بموقعها الجغرافي وامكاناتها السياسية والبشرية. ولم يحالف الحظ سعي ليبيا والعراق عام ١٩٧٦ إلى جذب سوريا لتكوين تحالف مناوىء لمصر بسبب الخلافات العراقية ـ السورية وعدم الاطمئنان إلى ثبات الموقف الليبي(٨).

إضافة إلى ما تقدم، شهدت المرحلة قيد النظر تطورات هائلة في النظام الدولي أبرزها بداية الوفاق بين القوتين العظميين. فقد استشعر السوفيات حاجتهم للحصول على مساندة الرأي العام الأمريكي لمصلحة الوفاق، الأمر الذي عرّضهم لابتزاز من جانب جماعات الضغط الأمريكية في ما يتعلّق بالتجارة الخارجية وهجرة اليهود السوفيات. ومن ناحية أخرى، إذا كان السوفيات قد حققوا مكاسب يعتدّ بها في المنطقة العربية طوال فترة الحرب الباردة، إلاّ أنهم على ما يبدو لم يروا أن هذه المكاسب تستحق التضحية بأمنهم أو مكاسبهم في مواقع أخرى من العالم أكثر استقراراً. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عمدت في سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة العربية (تحجيم النظم الثورية العربية، وتقليص النفوذ السوفياتي في المنطقة، وضمان الحصول على النفط بالكميات والأسعار التي تناسب الاقتصاد الأمريكي) إلى إحداث تغيرات جذرية في النظام العربي. وقد ساعدها على ذلك حرمان النظام الاقليمي العربي من القيادة بوفاة عبد الناصر ١٩٧٠ من جهة، وتدفق الثروة النفطية بكل تأثيراتها وتداعياتها القيمية والسلوكية، من جهة أخرى(٩).

---

(٧) مطر وهلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص ٨٢ ـ ٨٣ و١٩٧ ـ ١٩٩.

(٨) لعرض مفصل، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ١٠١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٦.

وخلال المرحلة الرابعة والأخيرة من فترة الدراسة تراجع معدل التماسك تراجعاً طفيفاً عن نظيره في المرحلة السابقة، إلّا أنه يبقى معدلاً عالياً حيث بلغ ٩٠,٦ بالمئة وهو أكبر من المعدل العام بحوالى ٦ درجات. وقد شهدت هذه المرحلة اضافة إلى استمرار التراجع القومي والسيولة في النظام العربي، وتكريس القطرية والاقليمية، عزل مصر عن شبكة التفاعلات العربية الرسمية بسبب تبنيها نهج السلام مع اسرائيل. فقد أدت زيارة أنور السادات القدس عام ١٩٧٧ وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨، والتوقيع على اتفاقية الصلح مع اسرائيل عام ١٩٧٩، إلى إثارة رد فعل عربي غاضب تجسّد مؤسسياً وعملياً في تكوين ما عُرف بجبهة «الصمود والتصدي» من ناحية، وعزل مصر سياسياً واقتصادياً، وتجميد عضويتها في الجامعة العربية وغيرها من المنظمات العربية المتخصصة، من ناحية أخرى. إلّا أن جبهة الصمود والتصدي هذه ما لبثت أن فقدت أهميتها، فقد انسحب منها العراق إثر تورطه في الحرب مع ايران التي دامت ثماني سنوات، تراجع خلالها الصراع العربي - الاسرائيلي في قائمة أولويات السياسة العراقية. كما أن هذه الحرب، بقدر ما أظهرت مبلغ التشقق في النظام العربي إذ وقفت ليبيا، وسوريا، واليمن الجنوبي مع ايران، بقدر ما شكّلت نقطة جذب جديدة للتفاعلات العربية المبعثرة بدافع الحرص على أمن العراق وأمن الخليج. ذلك أن الحرب قد هيأت الفرصة لبناء جسور التعاون بين مصر والعراق، ودفعت العراق إلى الاعتماد على مساندة دول الخليج والأردن والجزائر[10]. أضف إلى هذا وذاك، أن الحرب تعدّ في رأي الكثيرين السبب المباشر الذي عجّل بقيام مجلس التعاون الخليجي الذي أعلن التزامه بالإطار العربي الأوسع[11].

وهكذا، في ضوء ما تقدم جميعاً، ثمة ملاحظتان جديرتان بالتسجيل. **الملاحظة الأولى**، أظهرت المجموعة العربية قدراً كبيراً من التجانس التصويتي خلال النطاق الزمني للدراسة على نحو ما ذُكر سلفاً؛ هذا التجانس يستمد قوته من العوامل المشتركة التي تجمع بين الدول العربية بعضها وبعض: تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، فهي دول تمثّل اللغة العربية لسان أبنائها، وتجمعها حضارة اسلامية، وتاريخها مشترك وتحدياتها واحدة.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بتذبذب منحنى تجانس تصويت المجموعة العربية صعوداً وهبوطاً عبر الزمن، الأمر الذي فسّرته الدراسة في ضوء حالة النظام العربي وتطورات النظام الدولي. ومما يلفت الانتباه في هذا السياق، انخفاض معدل

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(١١) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

التجانس التصويتي خلال مرحلة المد القومي، بفارق يعتدّ به، عن نظيره في مرحلة الانحسار القومي. ولا ينبغي، والأمر كذلك، النظر إلى انخفاض/ ارتفاع معدل التجانس التصويتي نظرة قيمية، بحيث يعتبر انخفاض هذا المعدل أمراً سلبياً، وارتفاعه أمراً ايجابياً. فالواقع من الأمر، أن فترة المد القومي التي شهدت أدنى معدل للتجانس التصويتي بين دول المجموعة العربية قد سجلت انجازات كبرى في ميادين الاستقلال الوطني، والعمل العربي المشترك والتصدي للأحلاف الغربية، ومحاولات التنمية المستقلة، وإرساء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن العربي، وربط الشعوب بقضايا النضال القومي. وبالمقابل، فإن مرحلة الانكسار القومي التي بلغ خلالها معدل التجانس التصويتي قمة ارتفاعه، قد شهدت انهيار الحلم القومي، وزيادة حدة التبعية للنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وتراجع وتعثّر جهود التنمية المعتمدة على الذات، وإهدار حقوق الانسان العربي، وتكريس التوجهات القطرية، وانصراف الجماهير العربية عن القضايا القومية.

الفصل الخامس

التجمعات الفرعية داخل المجموعة العربية

إذا كان الفصل السابق قد سلّط الضوء على مدى التجانس التصويتي للدول العربية في الأمم المتحدة، وما مرّ به من صعود أو هبوط عبر سني فترة الدراسة، فإن الفصل الحالي يهدف إلى تغطية جانب آخر من الصورة: مَن يصوت مع مَنْ أو بالأحرى تحديد المجموعات الفرعية داخل المجموعة العربية. وسوف تحاول الباحثة انجاز هذه المهمة بطريقتين:

الأولى: حساب درجة الاتفاق في التصويت بين كل دولتين عربيتين في كل سنة من سنوات الدراسة، ثم حساب المتوسط العام للاتفاق التصويتي بينهما عن الفترة الزمنية ككل، وعن كل مرحلة فرعية. ووفقاً لهذا الأسلوب، لا تنطلق الباحثة من تقسيم ما مسبق للدول العربية، وإنما تتوسل بنتائج مقياس الاتفاق التصويتي إلى رصد الفئات التصويتية الفرعية ـ إن وُجدت ـ داخل المجموعة العربية.

والثانية: تقسيم الوطن العربي إلى أقاليم أو مناطق جغرافية، ثم تقدير مُعامل التجانس التصويتي بين الدول الداخلة في كل اقليم أو منطقة بخصوص مرحلة الدراسة ككل، وكذا بخصوص كل فترة فرعية. هذه الطريقة، خلافاً للطريقة الأولى، تفترض البدء بتوزيع الدول العربية إلى مجموعات تبعاً للانتماء الجغرافي، ثم تطبيق مقياس التجانس على سلوكها التصويتي لمعرفة ما إذا كانت تلك المجموعات الجغرافية تشكّل مجموعات تصويتية متمايزة بدرجة أو أخرى داخل المجموعة العربية.

أولاً: المجموعات الفرعية من منظور الاتفاق التصويتي

يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ١) قيم المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين كل دولتين عربيتين، وكذا المتوسط العام لاتفاق كل دولة مع الدول الأخرى مجتمعة عن

جدول رقم (٥ ـ ١)
درجة اتفاق الدول العربية في التصويت بعضها مع بعض خلال فترة الدراسة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

الدولة / مع بقية الدول	الجزائر	البحرين	اليمن الجنوبي	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عُمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الامارات العربية المتحدة	اليمن الشمالي
الجزائر																					
البحرين	٩٥,٩																				
اليمن الجنوبي	٩٧,٤	٤٩,٩																			
جيبوتي	٩٦,٦	٨٩,٩	٩٦,٣																		
مصر	٩٤,٧	٩٦,٩	٩٤,٤	٩٧,٧																	
العراق	٩٥,٩	٩٧,١	٩٦,٣	٩٧,١	٩٤,٥																
الأردن	٩٣	٩٧,٨	٩٢,٧	٩٧,٤	٩٥	٩٤															
الكويت	٩٤,٩	٩٨,٧	٩٣,٩	٩٩,١	٩٦,٧	٩٦	٩٦,٨														
لبنان	٩٢,٦	٩٦,٧	٩٣,٤	٩٦,١	٩٤,٢	٩٣,٥	٩٥,٧	٩٥,٧													
ليبيا	٩٦,١	٩٨	٩٦,٥	٩٧,٢	٩٤,٧	٩٦,٥	٩٥,١	٩٧,٦	٩٥,٦												
موريتانيا	٩٥,٢	٩٦,٨	٩٤	٩٧,٤	٩٥	٩٤,٧	٩٤,٧	٩٥,٥	٩٢	٩٤,٥											
المغرب	٩٣	٩٥,٩	٩٥,٦	٩٥,٩	٩٥,٣	٩٣,٩	٩٣,٧	٩٦	٩١,٨	٩٣,٥	٩٤,٣										
عُمان	٩٣,٧	٩٧,٨	٩٢,٤	٩٧,٧	٩٧,٤	٩٥,٢	٩٧,٩	٩٧,١	٩٦,٢	٩٥,٥	٩٥,١	٩٥,٨									
قطر	٩٤,٦	٩٨,٧	٩٣,٩	٩٦,٤	٩٧,٢	٩٦,١	٩٨,٣	٩٨,٤	٩٦,٣	٩٧	٩٦,٢	٩٥,٨	٩٧,٥								
السعودية	٩١,٩	٩٦,٣	٩١,٩	٩٦,٤	٩٤,٤	٩٢,٧	٩٥,٣	٩٥,٣	٩٣,٥	٩٤,٨	٩٣,٤	٩٣,٧	٩٦,٦	٩٦,٦							
الصومال	٩٣,٢	٩٧,٩	٩٤,٦	٩٦,٤	٩٥,٢	٩٣,٩	٩٤,٣	٩٥,٦	٩٣,٦	٩٤,٣	٩٤,٤	٩٤,١	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٣,٧						
السودان	٩٥,٥	٩٨	٩٥,٣	٩٦,٨	٩٦,٧	٩٥	٩٤,٤	٩٧	٩٤,٣	٩٤,٩	٩٤,٦	٩٤,٣	٩٧,٦	٩٧,٨	٩٣,٥	٩٥,٩					
سوريا	٩٥,٩	٩٦,٣	٩٦,٦	٩٩,٣	٩٣,٢	٩١,٧	٨٦,٨	٩٥,٢	٨٩,٦	٩٥,٩	٩٣,١	٩١,٣	٩٣,٩	٩٤,٨	٩٢,٨	٩٠,٦	٩٥,٢				
تونس	٩٤,٢	٩٧,٩	٩٤,٢	٩٤,٩	٩٤	٩٣,٤	٩٤,٨	٩٦,٩	٩٢,٦	٩٤,٦	٩٤,٧	٩٤,٣	٩٧,٥	٩٨,١	٩٣,٥	٩٦	٩٤,٩	٩٢,٢			
الامارات العربية المتحدة	٩٥,٤	٩٨,٧	٩٤,٩	٩٨,٥	٩٧,٥	٩٦,٧	٩٧,٧	٩٨,٨	٩٦,٣	٩٧	٩٦,٥	٩٤,٨	٩٧,٥	٩٨,٤	٩٥,٥	٩٧,٥	٩٨	٩٥	٩٧,٦		
اليمن الشمالي	٩٥,٩	٩٧,٧	٩٦,٧	٩٩	٩٥,٣	٩٤,٨	٩٥	٩٧	٩١	٩٥,٧	٩٥,١	٩٤,١	٩٦,١	٩٧,١	٩٤,٨	٩٢	٩٦,٧	٩٥	٩٣,٦	٩٧,٣	
المتوسط العام	٩٤,٨	٩٧,٣	٩٤,٨	٩٧,٣	٩٥,٥	٩٤,٩	٩٥,٠	٩٦,٦	٩٤,٠	٩٥,٨	٩٤,٧	٩٤,٤	٩٦,٣	٩٦,٨	٩٤,٣	٩٤,٩	٩٥,٨	٩٣,٧	٩٤,٩	٩٧,٠	٩٥,٥

سنوات الدراسة ككل. ويتضح بادىء ذي بدء من البيانات الواردة في الجدول أن هناك درجة عالية من التضامن التصويتي بين دول المجموعة العربية، وأن هذه الدول تشكّل مجموعة متوافقة تصويتياً بصفة عامة، فحوالى ٦١ بالمئة من النسب الواردة في الجدول تناهز ٩٥ بالمئة فأكثر. وعليه تبدو الصورة الكمية العامة لأنماط تصويت الدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة من منظور الاتفاق عن مجمل فترة الدراسة، مشرقة إلى حد كبير، على الرغم مما انتاب العلاقات بين بعض هذه الدول من توترات حادة بل وقطيعة في بعض الأحيان على نحو ما ذُكر في الفصل السابق.

النتيجة الثانية التي يمكن استخلاصها من الجدول أنه ليست كل دولة عربية على الدرجة نفسها من التوافق التصويتي مع المجموعة العربية ككل، فهناك دول أكثر توافقاً، وأخرى أقل توافقاً. بعبارة أخرى، ثمة دول أشد تناغماً في تصويتها مع الخط العام للمجموعة العربية، وأخرى أقلّ تناغماً في تصويتها مع هذا الخط العام. وبالنظر إلى قيم المتوسطات العامة للاتفاق التصويتي بين كل دولة وبقية الدول العربية، يظهر بجلاء أن ما يزيد قليلاً على نصف الدول العربية (١١ دولة بنسبة ٥٢ بالمئة) تقع في قلب التضامن العربي (يبلغ المعدل العام لاتفاق تصويت كل منها مع بقية الدول العربية ٩٥ بالمئة فأكثر)، بينما تقع خارج منطقة القلب، وإن يكن على مقربة منها، مجموعة مكونة من عشر دول هي سوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبي وتونس وموريتانيا والسعودية والمغرب ولبنان والصومال (يقلّ المعدل العام لاتفاق تصويت كل منها مع الدول العربية الأخرى عن ٩٥ بالمئة).

وللحصول على صورة أكثر وضوحاً وتفصيلاً بهذا الشأن، تم استخدام بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١) في تركيب الجدول رقم (٥ ـ ٢) الذي يرتب الدول العربية تنازلياً حسب عدد الدول التي اتفقت في التصويت مع كل دولة بنسبة ٩٥ بالمئة فأكثر. ويتبين من هذا الجدول أن الدول العربية تكاد تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين حسب درجة الاتفاق التصويتي:

١ ـ مجموعة أكثر تعبيراً عن التضامن العربي، وتضم الدول التي تطابق تصويت كل منها مع معظم أعضاء المجموعة العربية، وهذه الدول هي:

ـ الأقطار العربية الخليجية (عدا العربية السعودية): البحرين، الامارات، الكويت، عُمان، قطر، علاوة على اليمن الشمالي، وجيبوتي (توافقت في التصويت مع الأغلبية الساحقة من دول المجموعة).

ـ ليبيا، السودان، مصر، الأردن (تطابق تصويت كل منها مع أكثر قليلاً من نصف أعضاء المجموعة).

جدول رقم (٥ ـ ٢)

الدول العربية مرتبة تنازلياً حسب درجة الاتفاق التصويتي بعضها مع بعض (٩٥ بالمئة فأكثر)

الدولـة	عدد الدول المتفقة معها في التصويت
البحريـن	١٩
جيبوتـي	١٩
الامارات العربية المتحدة	١٨
الكويـت	١٨
عُمـان	١٧
قـطـر	١٧
اليمن الشمالي	١٤
ليبيـا	١٣
السـودان	١٣
مصـر	١٢
الأردن	١١
الجزائـر	١٠
العـراق	١٠
موريتانيـا	٩
الصومـال	٩
سوريـا	٨
لبنـان	٨
اليمن الجنوبي	٨
السعوديـة	٧
المغـرب	٧
تونـس	٦

٢ ـ مجموعة أقـل تعبيراً عن التضـامن العربي، وتتضمن الـدول التي اتفق تصويت كل منها مع أقل من نصف أعضاء المجموعة العربيـة، وتشمل: الجـزائر، والعـراق، وموريتانيا، والصومـال، وسوريـا، ولبنان، واليمن الجنـوبي، والسعوديـة، والمغرب، وتونس.

وجـدير بـالملاحـظة ـ في هـذا السيـاق ـ أن دول المجمـوعـة الأولى، عـدا مصر وسوريا، ليس لها طموحات سياسية يعتدّ بها على صعيد النظام العـربي، بمعنى البحث عن زعامة أو نشدان مكانة سياسية ذات بال. أما أقطار المجموعة الثانية، بوجه عام،

فمنها ما شغلته مسألة التنافس على القيادة أو تمثيل دور سياسي مؤثر داخل النظام العربي (ينطبق ذلك بصفة خاصة على العراق وسوريا والجزائر والسعودية)، ومنها ما عُرف عنه التبعية أو الولاء الشديد للغرب بزعامة الولايات المتحدة (يصدق هذا بالذات على السعودية، والمغرب، ولبنان، وتونس).

اضافة إلى النتيجتين السابقتين، ثمة نتيجة أخرى يمكن التوصل إليها من بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١) وتتعلق بنمط التحالفات أو التكتلات الفرعية داخل الجماعة العربية. فالدول العربية الخليجية (السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عُمان) تؤلف معاً تجمّعاً فرعياً قوياً داخل النظام العربي إذ تنحو عادة إلى التصويت في الاتجاه ذاته بدليل أن نسبة الاتفاق التصويتي بين بعضها البعض تربو على ٩٧,٥ بالمئة عن مجمل فترة الدراسة. هذه الدول الست تتشابه في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ونظم الحكم، ويضمها جميعاً مجلس التعاون الخليجي الذي يعود تاريخ انشائه إلى عام ١٩٨١. كذلك شكّلت الدول المحافظة ذات الارتباط الوثيق بالعرب (الدول الخليجية علاوة على الأردن، لبنان، المغرب، تونس) كتلة فرعية متضامنة إلى حد بعيد إذ توافقت هذه الدول في التصويت بنسبة ٩٥,٣ بالمئة عبر النطاق الزمني الكلي للدراسة. كذلك سجلت الدول المعروفة بتوجهاتها الثورية أو الراديكالية (مصر منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، العراق منذ ١٩٥٨ حتى نهاية فترة الدراسة، سوريا منذ ١٩٥٦ حتى نهاية فترة الدراسة، الجزائر، اليمن الجنوبي، ليبيا منذ ١٩٦٩ حتى نهاية فترة الدراسة) اتفاقاً عالياً في التصويت بلغ معدله العام ٩٥,٢ بالمئة، الأمر الذي يبرر اعتبار هذه الدول كتلة تصويتية فرعية داخل المجموعة العربية. ويلاحظ هنا أن اتفاق كل من هذه الدول مع مصر في التصويت كان أقل مما هو عليه بين بعضها البعض، إذ كانت مصر هي الأقل اتفاقاً مع سوريا (٩٣,٢ بالمئة) ومع العراق (٩٤,٥ بالمئة) ومع الجزائر (٩٤,٧ بالمئة) ومع اليمن الجنوبي (٩٤,٤ بالمئة) ومع ليبيا (٩٤,٧ بالمئة)، ويرجع ذلك أساساً إلى عداء هذه الدول لمصر بسبب الصلح المصري ـ الاسرائيلي؛ ومعروف أنها شكلت ما عُرف بمجموعة الرفض التي ناوأت بشدة نهج السلام بين القاهرة وتل أبيب. لا غرو والحالة هذه، أن يرتفع قليلاً معدل التوافق التصويتي في ما بين الدول الثورية، عدا مصر، إلى ٩٦ بالمئة.

تلكم هي أبرز التكتلات التصويتية داخل الجماعة العربية طوال مرحلة الدراسة ككل، فماذا عن مثل هذه التكتلات خلال الفترات الزمنية الفرعية للدراسة؟

بالنسبة إلى الفترة الأولى، بلغ معدل التوافق التصويتي في ما بين الدول الست أعضاء المجموعة العربية خلالها ٩٢,٤ بالمئة بانخفاض قدره ٢,٦ بالمئة درجة مئوية عن المعدل العام لفترة الدراسة ككل، وفي ما عدا نسبة الاتفاق بين السعودية واليمن

جدول رقم (٥ ـ ٣)

درجة اتفاق كل دولتين عربيتين في التصويت خلال الفترة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٥٤)

الدولة / مع غيرها من الدول	مصر	العراق	لبنان	السعودية	سوريا	اليمن
مصر						
العراق	٩٢,٨					
لبنان	٩٣,٨	٩٥,٥				
السعودية	٩٢,٤	٩١,٨	٩٢,٨			
سوريا	٩٠,٩	٨٨,٧	٨٨,٣	٩٤,٨		
اليمن	٩٣,٤	٩١,١	٨٩,٨	٩٦,٥	٩٤	
المتوسط العام	٩٢,٦	٩١,٩	٩٢	٩٣,٦	٩١,٣	٩٢,٩

(٩٦,٥ بالمئة) وبين العراق ولبنان (٩٥,٥ بالمئة)، جاءت كل النسب الواردة في الجدول رقم (٥ ـ ٣) دون ذلك المعدل العام. وتظهر مقارنة هذا الأخير بقيم متوسطات اتفاق كل دولة مع بقية الدول وقوع كل الدول العربية آنذاك على هامش التضامن التصويتي للمجموعة. إلّا أن الصورة تتحسن من دون شك إذا احتكمنا إلى معدل التوافق التصويتي الخاص بهذه الفترة والبالغ ٩٢,٤ بالمئة، إذ تتجاوزه معظم القيم المدرجة في الجدول (نحو ٦٠ بالمئة) وهو ما يعني أنه استناداً إلى هذا المعدل الفرعي، كان ثمة قدر يعتدّ به من التضامن في التصويت بين الدول العربية آنذاك. من ناحية أخرى، جاءت السعودية ومصر في صدارة التضامن مع المجموعة (اتفق تصويت كل منهما مع أربع دول بنسبة ٩٢,٤ بالمئة فأكثر) يليهما اليمن ولبنان (توافق كل منهما في التصويت مع ثلاث دول) ثم سوريا والعراق اللذين اتفقا في التصويت مع دولتين فقط. اضافة إلى ما سبق، تحقق أعلى معدل للاتفاق التصويتي بين السعودية واليمن (٩٦,٥ بالمئة)، وهو ما قد يفهم في سياق تشابه نظام الحكم في البلدين وخضوع حكام اليمن للنفوذ السعودي، وحرصهم على ارضاء السعوديين تحاشياً لما تصوروه أطماعاً سعودية في بلادهم. كما توافق تصويت العراق ولبنان (٩٥,٥ بالمئة) ربما لارتباطهما بالدول الغربية وبالذات بريطانيا (العراق) وفرنسا (لبنان).

كما تضامنت السعودية ومصر وسوريا في التصويت بنسبة ٩٢,٤ بالمئة، وهي

الدول الثلاث التي جمعت بينها مناوأة مشاريع «سوريا الكبرى» أو «الهلال الخصيب»، التي دعا إليها الهاشميون في بغداد وعمّان. لقد تحالفت السعودية ومصر في التصدي للنفوذ الهاشمي وللأطماع البريطانية في المنطقة(1)، ونجح التحالف المصري والسعودي في جذب سوريا إليه خاصة أن الكثيرين في صفوف النخبة السياسية السورية آنئذ كانوا يعارضون الاتحاد مع العراق لارتيابهم في الحكم الهاشمي الموالي للبريطانيين أو لخوفهم من أن يؤدي هذا الاتحاد إلى ربط سوريا بالدوائر الاستعمارية واعاقة أي تحرك جادّ في المستقبل على طريق الوحدة العربية(2).

وفي ما يتعلق بالفترة الثانية، بلغ معدل التوافق التصويتي في ما بين الدول العربية خلالها ٩٢,٢ بالمئة بنقص قدره ثلاث درجات مئوية عن المعدل العام لمجمل فترة الدراسة، بل إن نحو ٨٢ بالمئة من قيم الاتفاق الثنائي الموضحة في الجدول رقم (٥ ـ ٤) يقلّ عن هذا المعدل العام بما يكشف عن هشاشة التضامن التصويتي للمجموعة في تلك الفترة. من ناحية أخرى، يتضح من بيانات الصف الأخير من الجدول المذكور ـ استناداً إلى معدل الاتفاق الخاص بالفترة قيد النظر ـ وقوع عشر دول في قلب التضامن التصويتي للمجموعة بحكم اتفاق كل منها مع بقية الدول كمجموعة بنسبة تناهز ٩٢ بالمئة فأكثر (اليمن الجنوبي، الكويت، اليمن الشمالي، مصر، الجزائر، السودان، ليبيا، العراق، المغرب، موريتانيا) ووقعت ست دول على هامش منطقة القلب (تونس، الأردن، لبنان، سوريا، السعودية، الصومال). هذه النتيجة يؤكدها ترتيب كل دولة حسب عدد الدول التي توافقت معها في التصويت، إذ يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٥) أن القائمة يتصدرها اليمن الجنوبي والكويت واليمن الشمالي ومصر والجزائر والمغرب، وتتوسطها ليبيا والعراق وموريتانيا والسودان. وتأتي في أسفل القائمة كل من السعودية وسوريا والأردن ولبنان وتونس والصومال. علاوة على ما سبق، يمكن رصد تكتلين رئيسيين داخل الجماعة العربية أولهما تكتل الدول الملكية المحافظة (السعودية والكويت والأردن وليبيا والمغرب) التي اتفق تصويتها بنسبة ٩٣,٥ بالمئة مع ملاحظة أن أدنى درجة اتفاق كانت بين الأردن ـ المغرب (٨٩,٧ بالمئة). وثانيهما تكتل الدول «التقدمية» (مصر، العراق، الجزائر، سوريا، اليمن الجنوبي) التي اتفقت في التصويت بعضها مع بعض بنسبة ٩٤,٨ بالمئة، علماً بأن أقل معدل اتفاق كان من نصيب سوريا ـ العراق (٨٤,١ بالمئة).

---

(1) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٦٦.

(2) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasser and his Rivals, 1958-1970* (London: Oxford University Press, 1970), p. 3.

جدول رقم (٥ ـ ٤)

قيم الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين خلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠

الدولة / مع بقية الدول	الجزائر	اليمن الجنوبي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	اليمن الشمالي
الجزائر																
اليمن الجنوبي	٩٨,٥															
مصر	٩٥,٣	٩٧,٢														
العراق	٩٥,١	٩٨,٦	٩٥,٧													
الأردن	٩٠,٩	٩٣,٦	٩٠,٣	٩٠,٥												
الكويت	٩١,٩	٩٤,٧	٩٤,٣	٩٤,٥	٩٤,٨											
لبنان	٨٩,٤	٩٣,٤	٨٩,٤	٩١,٣	٩٣,٨	٩٤,٩										
ليبيا	٩٣,٣	٩٤,٨	٩٢,٢	٩٣,٩	٩١,٥	٩٥,٥	٩٤,٩									
موريتانيا	٩٥,٢	٩٥,٢	٩٢,٦	٩٣,١	٩٢,٢	٩٢,٥	٨٧,٧	٩١,٤								
المغرب	٩٣,٨	٩٥,٣	٩٤,٦	٩٤,٤	٨٩,٧	٩٦,٨	٨٥	٩٣,١	٩٢,٥							
السعودية	٨٩,٩	٩٤,٤	٩٢,٩	٩١,١	٩٢,١	٩٤,٥	٩١,٩	٩٥,٤	٩١	٩٢						
الصومال	٩٠	٩٦,٤	٩١,٤	٩٠,٨	٨٨,٦	٩١,١	٩٨,١	٩٠,٤	٩٠	٩١,٧	٨٨,٣					
السودان	٩٤,٨	٩٧,٨	٩٥	٩٣,٩	٨٩	٩٤,٦	٩٠,٦	٩١,٩	٩٠,٥	٩٢,١	٩١,٨	٩١,٤				
سوريا	٩٦,١	٩٦,٤	٩٥	٨٤,١	٩٠,٧	٩٢,٦	٨٥,٦	٩١	٩٢,٧	٩٠,٩	٩١,٢	٨٣,٥	٩٥,٧			
تونس	٩٣,٤	٩٥,٧	٨٧,٥	٨٩	٨٩,٣	٩٤,٩	٨٧	٩١,١	٩١,٥	٨٩,٨	٨٨,١	٩٢,٦	٨٩,٥	٨٩		
اليمن الشمالي	٩٣,٩	٩٨,٢	٩٥,٨	٩٤	٩١,٥	٩٤,٦	٨٤,٤	٩٢,٤	٩٢,٢	٩٣,١	٩٤,٦	٨٢,٧	٩٥,٢	٩٢,٨	٨٨,٩	
المتوسط العام	٩٣,٤	٩٥,٨	٩٣,٢	٩٢,٦	٩١,٣	٩٤	٨٩,٧	٩٢,٨	٩٢	٩٢,٣	٩١,٨	٨٩,٨	٩٢,٩	٩١,٢	٩٠,٤	٩٢,٥

جدول رقم (٥ ـ ٥)

الدول العربية بترتيب توافقها التصويتي بعضها مع بعض بنسبة ٩٢,٢ بالمئة
(١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)

الدولة / الاتفاق	اليمن الجنوبي	الكويت	اليمن الشمالي	مصر	الجزائر	المغرب	ليبيا	العراق	موريتانيا	السودان	السعودية	سوريا	الأردن	لبنان	تونس	الصومال
عدد الدول المتفقة معها في التصويت	١٥	١٣	١١	١١	١٠	١٠	٩	٩	٩	٨	٧	٧	٥	٤	٤	٢

ونظراً إلى أن الأعوام الأخيرة من عقد الستينيات شهدت بداية الاتجاه نحو التهدئة في العلاقات العربية ـ العربية خصوصاً بين المعسكرين الراديكالي والمحافظ نتيجة الهزيمة العسكرية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما يحتمل أن يكون قد ترتب على هذه التهدئة من أثر ايجابي بخصوص التوافق التصويتي بين دول الجماعة العربية فليس غريباً أن نجد أنماط تصويت هذه الدول أقل اقتراباً بعضها من بعض في ما لو أنهيت الفترة الثانية بعام ١٩٦٧ بدلاً من عام ١٩٧٠. فمن مراجعة قيم الاتفاق التصويتي بين كل دولتين عربيتين عبر الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧ تبين أن أكثر من نصف هذه القيم دون ٩٢ بالمئة وحوالى الثلث دون ٩٠ بالمئة. واتضح أيضاً أن مركز التضامن التصويتي للمجموعة شغلته أربع دول فقط تصدرتها الكويت، بينما تزاحمت على الهامش إحدى عشرة دولة في مقدمتها الصومال (لم تتفق في التصويت مع أية دولة) وتونس (اتفقت مع دولتين فقط)، والأردن ولبنان (اتفق كل منهما مع ثلاث دول فحسب). واتضح كذلك أن المجموعتين الرئيسيتين داخل الجماعة العربية كانتا **مجموعة الدول المحافظة** (صوتت في اتجاه واحد بمعدل ٩٣,٥ بالمئة باستثناء المغرب ـ الأردن) **ومجموعة الدول الراديكالية** (توافقت أنماط تصويتها بنسبة ٩٣,٨ بالمئة عدا سوريا ـ العراق).

أما الفترة الثالثة، فقد شهدت مع استمرار نغمة التهدئة في العلاقات العربية ـ العربية وتعزيز الروابط بين مصر والدول العربية الخليجية والتضامن العربي الذي سبق وواكب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ ارتفاعاً ملحوظاً في مستوى الاتفاق التصويتي بين الدول العربية، فقد تماثلت أنماط تصويت هذه الدول بعضها مع بعض بنسبة ٩٦,٤ بالمئة، أي بزيادة وإن تكن طفيفة على المتوسط العام لمرحلة الدراسة ككل. كما وقعت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجموعة العربية في قلب التضامن العربي آنذاك. إذ يتبين من الجدول رقم (٥ ـ ٦) أن حوالى ٨٧ بالمئة من قيم الاتفاق الثنائي تناهز المعدل العام لمرحلة الدراسة ككل، وأن قرابة ٦٦,٧ بالمئة تناهز المعدل الخاص بالفترة محل الاهتمام. وإذا رُتبت الدول العربية تنازلياً حسب توافق كل منها تصويتياً مع غيرها، يتبين أن السودان والبحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والصومال وجيبوتي وتونس واليمن الشمالي وسوريا وليبيا والأردن ومصر والعراق وعُمان كانت هي الأكثر تضامناً مع المجموعة، فيما كانت الجزائر ولبنان والمغرب واليمن الجنوبي وموريتانيا والسعودية هي الأقل تضامناً معها (الجدول رقم (٥ ـ ٧)). النتيجة الثانية الهامة هي خفوت ظاهرة الانقسام التصويتي داخل الجماعة العربية على محور المحافظة الثورية، فما كان يسمى دولاً محافظة في الستينيات توافق تصويتها بنسبة ٩٦,٨ بالمئة، وما كان يسمّى دولاً ثورية صوتت في اتجاه واحد بنسبة ٩٦,٦ بالمئة، ووصل معدل الاتفاق التصويتي بين هذه وتلك إلى ٩٦,٤ بالمئة. وفي

جدول رقم (٥ ـ ٦)

قيم الاتفاق التصويتي بين كل دولتين عربيتين خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧

الدولة / مع بقية الدول	الجزائر	البحرين	اليمن الجنوبي	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عُمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الامارات العربية المتحدة	اليمن الشمالي
الجزائر																					
البحرين	٩٦,١																				
اليمن الجنوبي	٩٦,٦	٩٥,٦																			
جيبوتي	٩٧,١	١٠٠	٩٨,٥																		
مصر	٩٥,٧	٩٧,٥	٩٥,٢	٩٧,٣																	
العراق	٩٦,٨	٩٨,٢	٩٥,٦	٩٨,٥	٩٦																
الأردن	٩٤	٩٧,٥	٩٣	٩٧,٢	٩٧	٩٦,١															
الكويت	٩٦,٥	٩٨,٣	٩٢,٤	١٠٠	٩٨,٤	٩٨,١	٩٧														
لبنان	٩٤,٩	٩٧,٧	٩٥,٦	٩٥	٩٧,٥	٩٥,٧	٩٦,٥	٩٦,٢													
ليبيا	٩٧,٣	٩٨	٩٦,٦	٩٧,٩	٩٧	٩٨	٩٦,٥	٩٨,٨	٩٦,١												
موريتانيا	٩٥,٢	٩٦	٩٣,١	٩٦,٧	٩٥,٦	٩٥,٨	٩٥,٣	٩٥,٩	٩٤,٦	٩٥											
المغرب	٩٤,٣	٩٦,٥	٩١,٩	٩٣,٩	٩٥,٧	٩٥,٨	٩٦,١	٩٦,٢	٩٥,٢	٩٤,٥	٩٦,٤										
عُمان	٩٣,٩	٩٧,٩	٩٣,٧	٩٧,٣	٩٦,٣	٩٧,٢	٩٧,٥	٩٦,٥	٩٦	٩٥,٧	٩٣,٧	٩٦									
قطر	٩٤,٢	٩٨,١	٩٤,٥	٩٥,١	٩٧	٩٦,٩	٩٧,٨	٩٧,٢	٩٦,٩	٩٦,٩	٩٥	٩٦,٥	٩٧,١								
السعودية	٩٣	٩٥,٨	٩٢,٥	٩٥,٩	٩٥	٩٥,٨	٩٧,٣	٩٤,٤	٩٥	٩٤,٤	٩٣,٣	٩٤,٥	٩٧	٩٦,٨							
الصومال	٩٦,٣	٩٧,٩	٩٥,٧	٩٤,٨	٩٧,٢	٩٧,٦	٩٦,٥	٩٧,٩	٩٦,٤	٩٧,٦	٩٦,٢	٩٥,٨	٩٦,٦	٩٧	٩٥,٧						
السودان	٩٦,٩	٩٨,٤	٩٥,٨	١٠٠	٩٧,٥	٩٧,٢	٩٦,٧	٩٨,٤	٩٦,٥	٩٧,٢	٩٦,٥	٩٥,٤	٩٦,٩	٩٨,١	٩٣,٣	٩٨,٣					
سوريا	٩٦,٥	٩٧,٥	٩٦,٤	٩٧,٢	٩٦,٦	٩٨,٢	٩٦,٤	٩٨	٩٤	٩٨,٢	٩٤,١	٩٤,٦	٩٥,٧	٩٦	٩٤,٢	٩٦,٨	٩٧,٦				
تونس	٩٤,٩	٩٧,٩	٩٤,٣	٩٨,٦	٩٦,٩	٩٦,٦	٩٧,٦	٩٧,٤	٩٥,٥	٩٦,٣	٩٥	٩٧,٣	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٦,٢	٩٧,٧	٩٧,٧	٩٦			
الامارات العربية المتحدة	٩٥,٦	٩٧,٧	٩٦,٢	١٠٠	٩٧,٨	٩٨,٤	٩٧,١	٩٨	٩٦,٧	٩٧,٣	٩٥,٥	٩٥,٧	٩٧,٣	٩٧,٥	٩٥,٣	٩٧,٤	٩٨	٩٦,٧	٩٧,٣		
اليمن الشمالي	٩٧,١	٩٨,١	٩٦,٥	٩٧,١	٩٨	٩٧,٣	٩٥,٦	٩٨,٩	٩٥,٥	٩٧,٣	٩٦,٨	٩٥,٢	٩٥,٥	٩٦,٨	٩٣,٣	٩٧,٧	٩٨,٤	٩٧,٧	٩٥,٧	٩٧,٥	
المتوسط العام	٩٥,٦	٩٧,٥	٩٥	٩٧,٤	٩٦,٧	٩٧	٩٦,٤	٩٧,٢	٩٥,٩	٩٦,٨	٩٥,٣	٩٥,٤	٩٦,٢	٩٦,٨	٩٥	٩٦.٨	٩٧,٢	٩٦,٤	٩٦,٧	٩٧	٩٦,٨

جدول رقم (٥ ـ ٧)

الدول العربية بترتيب توافقها التصويتي بعضها مع بعض بنسبة ٩٦,٤ بالمئة فأكثر خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧

الدولة / الاتفاق	السودان	البحرين	الكويت	قطر	الامارات العربية المتحدة	الصومال	جيبوتي	تونس	اليمن الشمالي	سوريا	ليبيا	الأردن	مصر	العراق	عُمان	الجزائر	لبنان	اليمن الجنوبي	المغرب	السعودية	موريتانيا
عدد الدول المتفق معها في التصويت	١٧	١٦	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٤	١٤	١٤	١٤	١٣	١٣	١٢	٨	٧	٥	٤	٤	٤

هـذا السياق، ثمـة أمور تسـترعي الانتباه: تناغم نمط التصويت المصري مـع الدول المحافظة لا سيما دول الخليج العربية بـدرجة أعـلى نسبياً من الـدول الراديكـالية (٩٧ بالمئة، ٩٦ بالمئة على التوالي)، وهو ما يُفهم على ضوء محاولة القيادة المصرية منذ حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ اجتـذاب تأييـد الأقطار النفـطية والأردن لنهـج التسويـة السلمية مع اسرائيل في مواجهـة معارضـة الأطراف الـراديكاليـة لهذا النهـج. وتطابق التصويت العراقي مع مجموعتي الدول هاتـين بالمعـدل نفسه (٩٧ بـالمئة في الحـالتين)، وهو ما قد يرتبط بسعي العراق إلى بناء علاقات تعاون قوية في اطار منـطقة الخليـج[٣] وتطلّعها إلى تبـوؤ مركـز القيادة في النـظام العربي بعـد أن انسحبت منه مصر، واتجـاه تصويت كل من ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي وسوريا على حدة إلى التطابق مع الـدول الراديكالية بمعدل أكبر نسبياً من الـدول المحافـظة (النسبتان في حـالة ليبيـا هما ٩٧,٤ بالمئة، ٩٦,٥ بالمئة، وفي حالة الجزائر ٩٦,٥ بـالمئة، ٩٤,٧ بـالمئة، وفي حـالة اليمن الجنوبي ٩٦ بالمئة، ٩٣ بالمئة، وفي حالة سوريا ٩٧ بالمئة، ٩٦ بالمئـة)، وأخيراً حـازت الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة من بين الدول المحافظة على أعلى معـدل للتضامن التصويتي مع الدول الراديكالية (٩٧ بالمئة أو أكثر)، بينما كان أدنى معدل من نصيب السعـودية (٩٤,٢ بـالمئة): ذلـك أن الكويت والبحـرين والامـارات العـربيـة المتحـدة فضلاً عن كـونها ليست ذات طموح سيـاسي يثير قلق أو حفيـظة الآخـرين، وجدت نفسها آنذاك مع تـراجع النفـوذ المصري تدريجيـاً عن منطقـة الخليج والجـزيرة العربية، في وضع دقيق ازاء السعودية وايران والعراق مما حدا بها إلى محاولة الانغـماس بإيجابية في شبكة التفاعلات العربية. أما السعودية فقد برزت خلال السبعينيـات كقوة اقليمية ذات نفوذ سياسي كبير بفضل الزيادة الهائلة في قدراتها المالية، وهـو أمر لم تكن لترحب به أو تتقبله بسهولة دول مثل اليمن الجنوبي وسوريا وليبيا والجزائر خاصة أنها ـ أي السعودية ـ ذات نظام سياسي تقليدي، مرتبط أوثق الارتباط بالولايات المتحدة.

وبـالإضافـة إلى ما سبق، تُـظهر البيـانات أن الـدول الخليجية العـربية في تلك المرحلة شكّلت مجموعة تصويتية متماسكة، إذ بلغ معدل تضامنها التصويتي ٩٧ بالمئـة، مع ملاحظة أن السعودية كانت هي الأقـل تطابقـاً في التصويت مـع الكويت (٩٤,٤ بالمئة)، والامارات العربيـة المتحدة (٩٥,٣ بـالمئة)، والبحـرين (٩٥,٩ بالمئـة) وقطر (٩٦,٨ بالمئة). وربما يرجـع ذلك إلى حسـاسية هـذه الدول ازاء محـاولات السعوديـة للهيمنـة في الجزيـرة العربيـة، واضعاف التـوجهات التحـررية والقـومية في الكـويت

(٣) يلفت النظر هنا اتفاق العراق شبه التام في التصويت خلال هذه المرحلة مع الامارات العربية المتحدة (٩٨,٤ بالمئة) والبحرين (٩٨,٢ بالمئة) والكويت (٩٨,١ بالمئة) وعُمان (٩٧,٢ بالمئة) وقطر (٩٦,٩ بالمئة).

والبحرين[٤]. كذلك صوّتت الدول الخليجية آنفة الذكر ومصر والأردن في اتجاه واحد بنسبة ٩٧,٢ بالمئة، وهي دول جمعت بينها، جزئياً، مسألة التحرك المصري من أجل التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. فالسعودية، ومعها بقية بلدان الخليج، أيدت هذا التحرك، والأردن ازداد اقتراباً من مصر على أمل «أن يحصل على نصيب من ثمار الجهود التي يبذلها النظام المصري مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق تقدم على صعيد التسوية»[٥]. كذلك توافق تصويت ليبيا والعراق والجزائر وسوريا واليمن الجنوبي بعضها مع بعض بنسبة تناهز ٩٧ بالمئة تقريباً، وهي دول اجتمعت على مناوأة مسعى القيادة المصرية نحو التسوية مع اسرائيل، وشكلت ما عُرف بجبهة «الصمود والتصدي» عقب زيارة أنور السادات القدس. كذلك قفز معدل الاتفاق التصويتي بين الأردن وسوريا بحوالى ست درجات مئوية عما كان عليه في المرحلة السابقة ليصبح ٩٦,٤ بالمئة خلال المرحلة قيد الاهتمام، وهو ما يفهم في ضوء التقارب بين البلدين منذ عام ١٩٧٠ وتطوره إلى ما يشبه التحالف بينهما في منتصف السبعينيات[٦].

وتمثّل المرحلة الرابعة والأخيرة امتداداً للمرحلة السابقة في اتجاهاتها العامة. فمعدل التضامن التصويتي بين دول الجماعة العربية بعضها مع بعض في هذه المرحلة الرابعة يصل إلى ٩٥,٧ بالمئة متراجعاً بذلك عن سابقه بنحو درجة مئوية، وإن ظل أزيد من المتوسط الخاص بمرحلة الدراسة ككل بحوالى ٠,٧ بالمئة. ووفقاً لهذا المعدل، تقع معظم البلدان العربية في مركز التضامن مع المجموعة حيث تتجاوزه ٦٠ بالمئة من القيم الموضحة بالجدول رقم (٥ ـ ٨). وبالنظر إلى الدول العربية بترتيب تضامنها بعضها مع بعض يتضح أن أكثر الدول توافقاً في التصويت مع المجموعة ككل هي: جيبوتي، البحرين، الكويت، الأردن، ليبيا، عُمان، قطر، السودان، تونس، الامارات العربية المتحدة، اليمن الشمالي، موريتانيا، الصومال، مصر، بينما كانت الدول الأقل توافقاً مع المجموعة هي: لبنان، السعودية، العراق، الجزائر، المغرب، اليمن الجنوبي، سوريا (الجدول رقم (٥ ـ ٩)).

---

(٤) أشار كتاب كويتيون تلميحاً أو تصريحاً إلى أن الضغط السعودي كان وراء حل المجلس النيابي وانتكاسة الديمقراطية في البحرين (١٩٧٥)، والكويت (١٩٧٦). انظر مثلاً: عادل الطبطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**، في: **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١٤ (١٩٨٥)، ص ٣٤٦؛ محمد غانم الرميحي، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، سلسلة دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٧)، ص ٣٤، ومحمد مساعد الصالح، ملف مجلة الطليعة (٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٩) في: **الطليعة في معركة الديمقراطية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥) انظر: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ٧١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

جدول رقم (٥ - ٨)

قيم الاتفاق التصويتي بين كل دولتين عربيتين في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤

الدولة / مع بقية الدول	الجزائر	البحرين	اليمن الجنوبي	جيبوتي	مصر	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	موريتانيا	المغرب	عُمان	قطر	السعودية	الصومال	السودان	سوريا	تونس	الامارات العربية المتحدة	اليمن الشمالي
الجزائر																					
البحرين	٩٥,٦																				
اليمن الجنوبي	٩٧	٩٤,١																			
جيبوتي	٩٦,١	٩٧,٨	٩٤																		
مصر	٩٣	٩٦,٣	٩٠,٩	٩٨,١																	
العراق	٩٥,٨	٩٥,٩	٩٤,٦	٩٥,٧	٩٣,٣																
الأردن	٩٤	٩٨,٤	٩١,٤	٩٧,٦	٩٧,٦	٩٥,٥															
الكويت	٩٦,٣	٩٩,١	٩٤,٧	٩٨,١	٩٧,٣	٩٥,٤	٩٨,٤														
لبنان	٩٣,٤	٩٥,٧	٩١,٣	٩٧,١	٩٦,١	٩١,٥	٩٦,٩	٩٦													
ليبيا	٩٧,٦	٩٧,٩	٩٨	٩٦,٥	٩٤,٩	٩٧,٧	٩٧,٢	٩٨,٣	٩٥,٧												
موريتانيا	٩٥,٣	٩٧,٦	٩٣,٨	٩٨,١	٩٦,٩	٩٥,٢	٩٦,٧	٩٨,١	٩٤,٢	٩٧											
المغرب	٩١	٩٥,٣	٨٨,٧	٩٧,٩	٩٥,٥	٩١,٤	٩٥,٣	٩٥	٩٥,٢	٩٣	٩٤,٥										
عُمان	٩٣,٥	٩٧,٦	٩١	٩٨	٩٨,٤	٩٣,٢	٩٨,٣	٩٧,٦	٩٦,٣	٩٥,٣	٩٦,٤	٩٥,٦									
قطر	٩٤,٩	٩٩,٣	٩٣,٣	٩٧,٦	٩٧,٤	٩٥,٣	٩٨,٧	٩٩,٦	٩٥,٧	٩٧	٩٧,٣	٩٥	٩٧,٨								
السعودية	٩٢,٨	٩٦,٧	٩٠,٨	٩٦,٩	٩٥,٤	٩١,٩	٩٦,٤	٩٧	٩٤,٢	٩٤,٥	٩٥,٨	٩٤,٧	٩٦,١	٩٦,٤							
الصومال	٩٣,٤	٩٧,٩	٩١,٧	٩٨,٧	٩٧,١	٩٣,٢	٩٧,٧	٩٧,٧	٩٦,٤	٩٥,٣	٩٦,٩	٩٤,٨	٩٨	٩٧,٦	٩٧,٢						
السودان	٩٤,٩	٩٧,٥	٩٢,٤	٩٨,٥	٩٧,٧	٩٤	٩٧,٥	٩٨,١	٩٥,٩	٩٥,٥	٩٦,٨	٩٥,٧	٩٨,٣	٩٧,٤	٩٥,٣	٩٨					
سوريا	٩٥	٩٥	٩٧,١	٩٢,٦	٩٠,٢	٩٥,٩	٩٣,٢	٩٤,٩	٨٩,٦	٩٨,٦	٩٢,٤	٨٨,٤	٩٢	٩٣,٦	٩٠,٨	٩١,٥	٩٢,٣				
تونس	٩٤,٤	٩٧,٥	٩٢,٧	٩٨,٤	٩٧,٥	٩٤,٥	٩٧,٥	٩٨,٥	٩٥,٤	٩٦,٤	٩٧,٧	٩٥,٧	٩٧,٧	٩٨,٣	٩٦,٣	٩٧,٨	٩٧,٤	٩١,٥			
الأمارات العربية المتحدة	٩٥,٢	٩٩,٦	٩٣,٩	٩٨,١	٩٧,١	٩٥	٩٨,٣	٩٩,٦	٩٥,٩	٩٦,٦	٩٧,٥	٩٣,٨	٩٧,٧	٩٩,٣	٩٥,٧	٩٧,٦	٩٣,٩	٩٣,٢	٩٧,٩		
اليمن الشمالي	٩٦,٦	٩٧,٢	٩٥,٥	٩٦,٥	٩٤,٦	٩٦,٧	٩٧,٥	٩٧,٥	٩٤,١	٩٧,٣	٩٦,٢	٩٤	٩٦,٦	٩٧,٣	٩٤,٩	٩٥,٧	٩٦,٤	٩٥,٤	٩٦,١	٩٧	
المتوسط العام	٩٤,٨	٩٧,١	٩٣,٣	٩٧	٩٥,٧	٩٤,٦	٩٦,٧	٩٧,٤	٩٤,٨	٩٦,٥	٩٦,٢	٩٤	٩٦,٣	٩٧	٩٥	٩٦	٩٦,٤	٩٣	٩٦,٥	٩٦,٨	٩٦

جدول رقم (٥ ـ ٩)

الدول العربية بترتيب تضامنها التصويتي بعضها مع بعض بنسبة ٩٥,٧ بالمئة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)

الدولة / الاتفاق	جيبوتي	البحرين	الكويت	الأردن	ليبيا	عُمان	قطر	السودان	تونس	الامارات العربية المتحدة	اليمن الشمالي	موريتانيا	الصومال	مصر	لبنان	السعودية	العراق	الجزائر	المغرب	اليمن الجنوبي	سوريا
عدد الدول المتفقة معها في التصويت	١٨	١٧	١٦	١٦	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٤	١٤	١٣	١١	١٠	٧	٦	٥	٣	٣

من ناحية أخرى، كونت عُمان، وقطر، والسعودية، والكويت، والبحرين، والامارات العربية المتحدة ـ وهي الدول الخليجية الست ـ مجموعة تصويتية متماسكة، إذ وصل معدل توافقها بعضها مع بعض إلى ٩٨ بالمئة. كذلك كان هناك تكتل قوي بين مجموعة الدول العربية المسماة جبهة الرفض (سوريا، الجزائر، ليبيا، العراق واليمن الجنوبي) إذ صوّتت هذه الدول في اتجاه واحد بنسبة ٩٦,٨ بالمئة، وكان مناط هذا التكتل الخماسي معارضة التسوية المصرية ـ الاسرائيلية. كذلك تطابق تصويت مصر والسودان وعُمان بنسبة ٩٨ بالمئة، إذ إن السودان وعُمان هما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان احتفظتا بالعلاقات مع مصر مخالفتين بذلك مقررات قمة بغداد ١٩٧٩ بمقاطعة مصر. كذلك ثمة تضامن قوي بين الدول الخليجية (وهي دول غنية ومعتدلة) وبين كل من الأردن وتونس وجيبوتي والصومال والسودان ومصر وموريتانيا (وهي دول فقيرة ومعتدلة). فقد بلغ معدل الاتفاق التصويتي لمجموعة الأقطار الخليجية مع الأردن ٩٨ بالمئة، ومع تونس ٩١,٨ بالمئة، ومع جيبوتي ٩٧,٧ بالمئة، ومع الصومال ٩٧,٦ بالمئة، ومع السودان ٩٧,٤ بالمئة، ومع مصر ٩٧ بالمئة، ومع موريتانيا ٩٧ بالمئة، مع ملاحظة أن هذه الدول السبع صوّتت في اتجاه واحد بمعدل مرتفع يناهز ٩٧,٦ بالمئة. وبالمقابل، تنافر تصويت هذه الدول السبع مع مجموعة الدول الخمس التي شكلت ما عرف بجبهة الرفض، فقد اتفقت تلك المجموعة الخماسية في التصويت بنسبة ٩٢ بالمئة مع مصر، ٩٣ بالمئة مع الصومال، ٩٣,٨ بالمئة مع السودان، ٩٣,٩ بالمئة مع تونس، ٩٤ بالمئة مع الأردن، ٩٤,٧ بالمئة مع موريتانيا، ٩٤,٩ بالمئة مع جيبوتي.

يتضح مما تقدم أن الدول العربية، وإن أظهرت كمجموعة معدلاً متذبذباً من التضامن التصويتي خلال الفترات الفرعية للدراسة، فقد تفاوتت في درجة اتفاقها التصويتي مع المجموعة، إذ كانت هناك دول أكثر توافقاً وأخرى أقل توافقاً، فمصر والسودان، واليمن الشمالي، وليبيا، والكويت، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان، وجيبوتي كانت دائماً في قلب التضامن التصويتي مع المجموعة، أما لبنان وسوريا والسعودية واليمن الجنوبي والجزائر فوقعت على هامش التضامن خلال معظم الفترات، بينما تراوحت مواقف الأردن، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، والصومال بين منطقة القلب أحياناً والهامش أحياناً أخرى. من ناحية أخرى، اتضح وجود تجمعات أو تكتلات فرعية داخل المجموعة العربية أبرزها: تجمُّع الدول المحافظة وتجمُّع الدول الراديكالية في فترة المد القومي، مجموعة دول الخليج العربية ذات الفوائض المالية منذ أوائل السبعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة، تكتل الدول المعتدلة (أقطار الخليج اضافة إلى مصر، والأردن، والسودان، والصومال، وجيبوتي، وتونس، وموريتانيا) خلال الجزء الأعظم من حقبة

السبعينيات، ثم مجموعة دول الرفض (سوريا، والعراق، والجزائر، وليبيا، واليمن الجنوبي).

ثانياً: التضامن التصويتي على مستوى الأقاليم الجغرافية للوطن العربي

تهدف الدراسة في هذا المقام إلى رصد وشرح مدى التجانس في التصويت بين البلدان العربية وقد انتظمت في أقاليم أو مناطق جغرافية، وذلك على فرض أن التقارب الجغرافي قد يؤثر بدرجة أو بأخرى، في مقدار هذا التجانس. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تم توزيع أعضاء المجموعة العربية إلى أربعة أقاليم على الوجه الآتي[٧]:

١ ـ اقليم المشرق

ويضم سوريا والعراق ولبنان في الفترة من ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٤، ثم من هذه الدول الثلاث علاوة على الأردن منذ عام ١٩٥٥، وحتى نهاية فترة الدراسة.

٢ ـ اقليم حوض وادي النيل

ويتكوّن من مصر والسودان منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦١، ومن مصر والسودان والصومال في ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٦، ثم من هذه الدول الثلاث اضافة إلى جيبوتي منذ ١٩٧٧ إلى نهاية فترة الدراسة.

٣ ـ اقليم المغرب

ويتكوّن من ليبيا والمغرب وتونس خلال الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٠، ومن هذه الدول الثلاث اضافة إلى موريتانيا منذ عام ١٩٦١، ثم من هذه الدول الأربع علاوة على الجزائر منذ عام ١٩٦٢ حتى نهاية النطاق الزمني للدراسة.

٤ ـ اقليم الجزيرة العربية

ويحتضن العربية السعودية واليمن منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٢، ثم السعودية واليمن والكويت في الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦، ثم السعودية واليمن الشمالي والكويت واليمن الجنوبي في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ثم السعودية واليمن الشمالي والكويت واليمن الجنوبي، وعُمان، وقطر، والبحرين، والامارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٧١ وحتى نهاية مرحلة الدراسة.

---

(٧) انظر تقسيماً مماثلاً في: المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

وقد اعتبرت هذه الأقاليم الأربعة بمثابة مجموعات أو كتل فرعية داخل المجموعة العربية، وتم حساب مُعامِل الانسجام التصويتي لكل اقليم في كل سنة بدءاً من سنة ١٩٤٨، بخصوص اقليمي المشرق والجزيرة، وسنة ١٩٥٦ بالنسبة إلى اقليمي حوض وادي النيل والمغرب. ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٠) قيم هذا المُعامِل للأقاليم الأربعة، وكذا للمجموعة العربية ككل في مختلف سنوات الدراسة. ويظهر من الجدول أن المعدل السنوي للانسجام التصويتي للمجموعات الأربع تذبذب صعوداً وهبوطاً من عام إلى آخر، وأن هذا التذبذب كان أكثر حدة حتى أوائل الستينيات فيما أصبح أقل حدة بعد ذلك. يتضح أيضاً أن المجموعات بوجه عام كانت أقل انسجاماً في التصويت في أعوام الخمسينيات والستينيات بالقياس إلى أعوام السبعينيات والثمانينيات. كذلك كانت مجموعة حوض وادي النيل ومجموعة الجزيرة أكثر تضامناً في التصويت في مجموعتيّ المشرق والمغرب في معظم سنوات الدراسة.

ومن واقع القيم السنوية، تم تقدير المتوسط العام للانسجام التصويتي على مستوى كل اقليم وذلك بقسمة مجموع القيم الخاصة به في سنوات وجوده على عدد هذه السنوات (٣٥ عاماً بخصوص اقليمَي المشرق والجزيرة، ٢٨ عاماً بخصوص اقليمَي حوض وادي النيل والمغرب). وقد أسفرت هذه الخطوة عن النتائج المتضمَّنة في الصف الأخير من الجدول رقم (٥ ـ ١٠).

جدول رقم (٥ ـ ١٠)

قيم الانسجام التصويتي على مستوى أقاليم الوطن العربي
خلال فترة الدراسة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤

الاقليم / السنة	المشرق	الجزيرة والخليج	حوض وادي النيل	المغرب	المجموعة العربية ككل
١٩٤٨	٨٣,٣	١٠٠	ـ	ـ	٨٧,٥
١٩٤٩	٩٦,٤	٧٨,٦	ـ	ـ	٦٥,٥
١٩٥١	٨٦,٣	٧٧,٣	ـ	ـ	٧٢,٧
١٩٥٢	٨٩,٣	٨٨,٥	ـ	ـ	٨٥,٩
١٩٥٣	٨٣,٣	٧٧,٥	ـ	ـ	٧٩,١
١٩٥٤	٨٣,٣	٩٢,٨	ـ	ـ	٧٩,٤
١٩٥٥	٦٦,٦	٧٠	ـ	ـ	٥٣,٣
١٩٥٦	٦٢,٦	٧٨,٧	٨١,٨	٥٦	٦٠,٧

(يتبع)

تابع جدول رقم (٥ ـ ١٠)

١٩٥٧	٦٣,٨	٧٢,٢	٩٧,٢	٦٤	٥٩,٦
١٩٥٨	٤٨	٦٧,٥	٩٥,٥	٣٤,٦	٤٧,٣
١٩٥٩	٦٨,٧	٧٥	٩٣,٨	٦٧,٨	٦٨,٣
١٩٦٠	٨٦,٩	٩٠,٤	٩٠,٢	٨٦,٨	٨٦,٥
١٩٦١	٦٥,٢	٧٨,٤	٧٦	٦٨	٦٤,٢
١٩٦٢	٨٣,٩	٩٢,٨	٨٠,٧	٨٣	٨٣,٢
١٩٦٣	٨٤	١٠٠	١٠٠	٩١,٢	٩٤,٩
١٩٦٥	٨٤,٨	٨٦	٩٢,٣	٨٢,٥	٨٤,١
١٩٦٦	٨٨,٧	٩١,٢	٩٣,٧	٨٩	٨٨
١٩٦٧	٨٩	٨٩	١٠٠	٩٠,٤	٩١,٤
١٩٦٨	٨٧,٥	٩٢,٧	٩٤,٨	٨٠	٨٧,٩
١٩٦٩	٨٣,٢	٨٨,٩	٩٥,٣	٨٤,٥	٨٥,٤
١٩٧٠	٨٧,٨	٨٦	٩٢,٥	٩٥,٣	٩٠,٣
١٩٧١	٩٥,٥	٩٤,٥	١٠٠	٨٩,٤	٩٣,٣
١٩٧٢	٨٨,١	٩٥	٩٦,٩	٨٩,٤	٩٢,٨
١٩٧٣	٩٦,٣	٩٥,١	٩٨,٧	٩٣,٨	٩٥,٣
١٩٧٤	٨٩,٤	٩١,٥	٩٥,٢	٩٣,٣	٩٠,٦
١٩٧٥	٨٥,٧	٨٥,٩	٩٢,٧	٨٤,٥	٨٩,٧
١٩٧٦	٩٥,٧	٩٥,٩	٩٨,٧	٩٣,٥	٩٥,١
١٩٧٧	٩٥,٤	٩٦,٧	٩٥,٨	٩٢	٩٥
١٩٧٨	٨٧,٦	٩١,٥	٩٣,٦	٩٠,٨	٨٩,٨
١٩٧٩	٨٥	٩١,٤	٩٥,٨	٨٨	٨٨
١٩٨٠	٨٨,٤	٩٣,٣	٩٣,٧	٨٩,٩	٨٨,٦
١٩٨١	٩٢,٧	٩٢,٣	٩٤,٢	٨٨,٩	٩٠,٣
١٩٨٢	٨٩,٥	٩٣,٩	٩٤,٨	٩٥,١	٩١,٣
١٩٨٣	٨٩,٢	٩٤,١	٩٤,٥	٩٥,٤	٩٢,٤
١٩٨٤	٩٣,٧	٩٥,٧	٩٥,٨	٩٤,٨	٩٣,٦
المتوسط العام	٨٣,٣	٨٨	٩٣	٨٤	٨٢,٨

ويتضح من هذه النتائج، أن مجموعة دول المشرق العربي هي الأقل انسجاماً في التصويت بعضها مع بعض. هذه النتيجة يمكن فهمها في ضوء الحقائق التالية: **أولاً**: كانت سوريا منذ الاستقلال معادية للغرب الاستعماري وتواقة إلى الوحدة العربية،

بينما احتفظت العراق حتى عام ١٩٥٨ والأردن ولبنان بعلاقات وثيقة مع الغرب[٨]. **ثانياً**: كان اقليم المشرق العربي ساحة لمعركة الأحلاف في الخمسينيات، ومما يُذكر أن العراق انضم إلى حلف بغداد، وأن الأردن ولبنان باركا هذا الحلف، في حين قاومته سوريا. **ثالثاً**: الصراع بين الجمهورية العربية المتحدة وكل من العراق والأردن في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات[٩]، وكذا النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان الذي تسبب في انزال القوات الأمريكية في لبنان[١٠] في تموز/ يوليو ١٩٥٨. **رابعاً**: الخلاف السوري ـ العراقي، فالنظام السوري ناهض محاولات النظام الهاشمي في بغداد لإقامة مشروع سوريا الكبرى. وعلى الرغم مما تمّ بين العراق وسوريا من تعاون اقتصادي، واتفاقهما في مناصرة القضية الفلسطينية ومعاداة اسرائيل، وما قدّمه العراق إلى سوريا من مساعدات اقتصادية ضخمة في أعقاب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ووجود قوى وجماعات مصالح في سوريا تؤازر العراق بشدة، إلاّ أن العلاقات بين النظامين البعثيين شابها التوتر والفتور في أغلب الأحيان، وهو ما يعود في المقام الأول إلى التنافس بين النظامين على الزعامة في منطقة المشرق العربي على الأقل[١١]. **خامساً**: الخلاف الأردني ـ السوري، فعلاقات الأردن المضطربة مع الفلسطينيين عقّدت العلاقة الأردنية ـ السورية بحكم مركزية القضية الفلسطينية في جدول الاهتمامات السورية على الصعيد العربي. لقد كان النظام الأردني هدفاً مستمراً للانتقادات السورية منذ أن وصل البعثيون إلى الحكم في دمشق حتى أوائل السبعينيات، بل لقد شاركت عناصر من الجيش السوري في القتال إلى جانب الفلسطينيين ضد القوات الأردنية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠[١٢]. غير أنه عند تولّي الرئيس حافظ الأسد مقاليد الحكم في دمشق، أخذت العلاقات بين البلدين تتحسن تدريجياً، وبلغ التقارب بينهما أقصاه في منتصف السبعينيات إذ يرى البعض أن الأردن بارك الوجود السوري في لبنان باعتباره ضابطاً للثورة الفلسطينية هناك، فيما اعتبرت سوريا التحالف مع الأردن ضرورياً لمقاومة الهجوم السياسي العراقي ضد دمشق[١٣].

---

(٨) M. Graeme Bannerman, «Republic of Syria, the Hashimite Kingdom of Jordan,» in: David Long and Bernard Reich, eds., *The Government and Politics in the Middle East and North Africa* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980), pp. 249, 251 and 270.

(٩) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٢٦.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن هذا النزاع، انظر: بطرس بطرس غالي، «الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية،» **السياسة الدولية**، العدد ٣٢ (نيسان/ ابريل ١٩٧٣)، ص ١٧ ـ ٢٠.

(١١) Ronald De Mclaurin and Abraham R. Wagner, *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria* (New York: Praeger Publishers, 1977), pp. 261-262.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ و ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

(١٣) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص ١٠١.

سادساً: الخلاف السوري ـ اللبناني، فعلى الرغم مما بين شعبي البلدين من روابط وثيقة تاريخية وحضارية وتجارية... الخ، لم تبرأ العلاقات الرسمية بين الدولتين من بعض المظاهر الصراعية[١٤]. غير أن الرئيس الأسد عمد منذ توليه السلطة إلى تعزيز العلاقات مع لبنان مع ملاحظة أن المسألة الفلسطينية مثّلت الصعوبة الأساسية في هذا الخصوص[١٥]. سابعاً: إن ملاصقة سوريا والأردن ولبنان لاسرائيل، علاوة على محورية القضية الفلسطينية في السياسة العربية، جعلتا دول المشرق العربي تشهد أكبر قدر من الخلاف في ما بين بعضها البعض حول مسائل المواجهة مع العدو الصهيوني والدولة الفلسطينية، والوجود البشري الفلسطيني على الأرض العربية، والسماح للفلسطينيين بالعمل المسلح ضد الكيان الصهيوني[١٦].

وجاء اقليم المغرب العربي في المرتبة الثانية من أسفل إذ تضامنت دوله في التصويت بمتوسط عام بلغ ٨٤ بالمئة بزيادة جد ضئيلة عن المعدل العام لانسجام دول المشرق (٠,٧ بالمئة). وفي محاولة شرح هذه النتيجة، يمكن الاشارة من ناحية إلى ما بين دول المغرب العربي من خلافات ايديولوجية. فالجزائر منذ الاستقلال ذات توجه راديكالي، فيما انتهجت ليبيا إبان حكم السنوسي، وتونس والمغرب مواقف خارجية محافظة موالية للدول الغربية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وبعد نجاح ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ بزعامة العقيد معمّر القذافي، تبنت ليبيا توجّهاً خارجياً جديداً تمثّلت محاوره في السعي إلى الوحدة العربية، ومناوأة الغرب بزعامة الولايات المتحدة والتقارب مع البلدان الاشتراكية. ويبدو أنه بسبب التعارض المبدأي بين هذا الخط الليبي والسياسة التونسية، أخفقت المساعي الليبية لإقامة وحدة مع تونس عام ١٩٧٤، وهو ما دفع القيادة الليبية آنئذ إلى الضغط على تونس اقتصادياً وسياسياً بل وتهديدها عسكرياً[١٧]. كذلك، فإن راديكالية النظام الليبي تتناقض مع الطابع المحافظ للنظام المغربي[١٨].

وبالمثل، فإن اختلاف التوجهات ما بين تونس والجزائر يكمن وراء الفتور العام

---

(١٤) انظر نماذج لهذه الصراعات في: غالي، «الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية،» ص ١٢ ـ ١٤.

(١٥) Mclaurin and Wagner, *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria*, pp. 259-260.

(١٦) أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ١٢٨. ولمزيد من التفاصيل عن موقف العراق وسوريا من قضية فلسطين، انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٤٦، ٢٤١ ـ ٢٤٢ و٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(١٧) John Entelis, «Republic of Tunisia,» in: Long and Reich, eds., *The Government and Politics in the Middle East and North Africa*, pp. 436-457.

(١٨) John Entelis, «Kingdom of Morocco,» in: Ibid., p. 411.

الذي شاب العلاقات التونسية ـ الجزائرية. من ناحية أخرى ثمة خلافات حدودية واقليمية بين دول المغرب تسبّبت غير مرة في وقوع صراعات مسلحة على نطاق واسع. فالنزاعات الجزائرية ـ المغربية على الحدود وحول الصحراء المغربية أدت إلى صدام مسلّح كبير من الجانبين عام ١٩٦٣، وإلى وقوف الجزائر عسكرياً منذ عام ١٩٧٥ مع جبهة البوليساريو في القتال ضد المغرب وموريتانيا، كما أن قضية الصحراء هذه تسببت في تدهور العلاقات وانقطاعها مؤقتاً بين المغرب وكل من ليبيا وموريتانيا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات[19].

أما اقليم حوض وادي النيل، فقد حقق أعلى معدل للانسجام التصويتي (٩٣ بالمئة عن مجمل فترة الدراسة). وبالرجوع إلى السجل التفصيلي لتصويت مصر والسودان ـ وهما أهم دولتين في الاقليم ـ بدأ منذ عام ١٩٥٦ يتبين أن القرارات التي وافقت عليها مصر (عددها ٣٧١ قراراً) نالت موافقة السودان عدا ٨٦ قراراً فقط وأن القرارات التي رفضتها مصر (٣٣ قراراً)، رفضها السودان باستثناء ثمانية فقط، وأن القرارات التي امتنعت مصر عن التصويت عليها (١٠٩ قرارات) لم يصوّت عليها السودان خلا ٤٨ قراراً. وبكلام آخر، صوّتت البلدان معاً بالموافقة على ٨٤,٩ بالمئة من مجموع القرارات، وبالرفض على ١,٦ بالمئة، وبالامتناع على ٤,١ بالمئة، بينما تنافر تصويتهما على نحو ٩ بالمئة تقريباً من القرارات. ولا عجب في ارتفاع مستوى الانسجام التصويتي بين دول حوض وادي النيل، فباستثناء النزاع بين مصر والسودان في أوائل عام ١٩٥٨ بشأن الحدود ومياه النيل الذي سرعان ما تمّت تصفيته عندما أبرمت اتفاقية توزيع مياه النيل في شباط/ فبراير ١٩٥٨[20]، ظلت العلاقات بين القطرين بمنأى عن أية صراعات يعتدّ بها. وتأثرت مواقف السودان داخلياً وخارجياً تأثراً شديداً بخط مصر التقدمي الوحدوي التحرري خلال الحقبة الناصرية[21]. وفي السبعينيات، حدثت طفرة في العلاقات السياسية بين البلدين في اطار ما سمّي التكامل المصري ـ السوداني بدءاً من توقيع منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي في شباط/ فبراير ١٩٧٤ وما تلاه من اتفاقات، وإن كان حظ هذه المواثيق

---

(١٩) حول النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، انظر:

John Entelis, «Republic of Algeria,» in: Ibid., p. 434, and

غالي، «الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية،» ص ٢٣ ـ ٢٤. وعن تداعيات قضية الصحراء على العلاقات بين دول المغرب العربي، انظر: محمد عيسى الصحراوي، «صراع الصحراء والمبادرة المغربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١)، ص ١٣٣ ـ ١٣٥.

(٢٠) حول ملابسات هذا النزاع، انظر: غالي، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٧.

(٢١) للوقوف بالتفصيل على انعكاسات هذا النهج المصري على سياسة السودان ورؤى القوى السودانية الفاعلة، انظر: يونان لبيب رزق، «ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان،» **السياسة الدولية**، العدد ٢٤ (نيسان/ ابريل ١٩٧١)، ص ٥٦ ـ ٧١.

والاتفاقات من التنفيذ جد ضئيل، إذ انحصر التكامل المصري مع السودان ـ كما يذكر أحد الدارسين ـ في اطار العمل عند مستوى الحد الأدنى، أي حد الحفاظ على المصالح الأمنية ممثلة في المياه والحدود المشتركة مع تغليبها على الجوانب الاقتصادية والثقافية[22]. كما كان السودان إحدى الدول العربية القلائل التي أيدت مبادرة السادات بالذهاب إلى القدس، ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية ورفضت مقاطعة مصر تنفيذاً لقرارات قمة بغداد عام ١٩٧٩.

وبالنسبة إلى مجموعة دول الجزيرة، فقد حققت هي الأخرى معدلاً عالياً من التضامن التصويتي، بلغ متوسطه العام لمجمل الفترة محل الدراسة ٨٨ بالمئة. ويرجع ذلك بصفة خاصة، إلى تجانس النظم السياسية في معظم هذه الدول. فخلال المدة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ تكوّنت مجموعة الجزيرة من دولتين فقط، تجانس نظامهما السياسي وهما السعودية واليمن. وفي عام ١٩٦٣، اكتسبت المجموعة عضواً جديداً (الكويت) ذا نظام وراثي كذلك. وفي عام ١٩٧١ انضمت إلى المجموعة أربع دول لها الحكم الوراثي المحافظ نفسه (البحرين، عُمان، قطر، الامارات) مما خلع على منطقة الجزيرة مزيداً من التجانس والانسجام.

ومع التسليم بغلبة الانسجام داخل مجموعة الجزيرة، ومن ثم النزوع نحو التضامن التصويتي، إلاّ أنها شهدت بعض بؤر التنافر المحدود والمؤقت. فنجاح الثورة اليمنية في الإطاحة بالحكم الأمامي عام ١٩٦٢ باعد، إلى حين، بين النظامين اليمني والسعودي خاصة، وأن مصر المعروفة آنذاك بعدائها للسعودية تدخّلت عسكرياً في اليمن لتأمين النظام الجديد وحمايته ضد مناوئيه المحليين المدعومين من السعودية وقوى خارجية أخرى. غير أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ وانسحاب القوات المصرية من اليمن واتجاه عبد الناصر نحو التهدئة مع الدول المحافظة وفي مقدمتها السعودية، أخذت العلاقات بين صنعاء والرياض تتحسن بصورة مطردة، خصوصاً في ضوء حاجة اليمن العامة إلى العون المالي السعودي من خلال المنح والقروض وتحويلات اليمنيين العاملين في المملكة[23]. من ناحية أخرى، دخل اليمن الجنوبي ذو النظام الماركسي بعد الاستقلال عام ١٩٦٧ في خلافات مع دول الجزيرة المحافظة لا سيما السعودية وعُمان حيث كان يؤازر حركة تحرير ظفار ويمثل بؤرة ثورية تهدد تلك الدول. لكن الفقر الشديد في امكاناته حدّ كثيراً من قدرته على تصعيد أو حتى مواصلة هذه الخلافات. فتراجع عن

---

(٢٢) أسامة الغزالي حرب، «السياسة المصرية تجاه السودان: ملاحظات أولية،» في: سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٧٦٥.

(٢٣) David McClintock, «The Yemen Arab Republic,» in: Long and Reich, eds., *The Government and Politics in the Middle East and North Africa,* pp. 185-186.

مساندة ثوار ظفار وبدأ في انتهاج سياسة تهدئة وتفاهم مع السعودية ليحصل منها ومن بقية دول الجزيرة ذات الفوائض المالية على مساعدات اقتصادية[٢٤]. يقول أحد الأكاديميين الخليجيين «. . . بعد أن كانت عدن في الفترة القريبة ما بعد استقلالها بؤرة للثورة. . . أدركت مؤخراً أنه ليس بالإمكان تأسيس علاقات مع الخليج واماراته إلاّ من خلال حسن سير وسلوك تحصل عليه من الرياض، وهذا بحد ذاته ينفش الصوت المحافظ في الجزيرة العربية والخليج»[٢٥]. كذلك دخل اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في تفاعلات صراعية أخذت أحياناً شكل الصدام المسلح على الحدود؛ وإن كان هناك من يميل إلى رؤية هذه الصراعات في اطار حقيقة وجود يمن واحد جغرافياً وسكانياً، ويعتبرها من ثم أشبه بصراعات أهلية مدارها الأساسي صياغة مستقبل اليمن الموحد[٢٦].

---

(٢٤) David McClintock, «The Peoples Democratic Republic of Yemen,» in: Ibid., p. 205.

(٢٥) عبد الله فهد النفيسي، الكويت: الرأي الآخر (لندن: دار طه للاعلان، ١٩٧٨)، ص ٤٨ - ٤٩.

(٢٦) أحمد، الصراعات العربية - العربية، ١٩٤٥ - ١٩٨١: دراسة استطلاعية، ص ١٣١.

الفصل السادس

مصر والتضامن التصويتي

لقد باشرت مصر، عن رغبة وقدرة، دور القيادة في النظام العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى هزيمة ١٩٦٧، فهي التي كانت «تبادىء وتتحرك وترسي قواعد اللعبة الاقليمية وتحدّد جدول الأعمال العربي»[١]، وإذا كان هذا الدور القيادي لمصر قد مثل تهديداً لبعض النظم العربية، إلا أن الدولة العربية على وجه الاجمال سلّمت به مختارة أو كارهة خصوصاً أنه جاء استجابة لعوامل موضوعية: موقع مصر الاستراتيجي في قلب الوطن العربي، والامتداد التاريخي والثراء الحضاري، ووفرة الموارد البشرية حجماً ونوعية، وامتلاك قدرات ذات شأن اقتصادي وعسكري وعلمي، وتبني مشروع قومي يلبّي طموحات الجماهير العربية إلى التنمية والعدل الاجتماعي والتحرر الوطني والوحدة، ثم وجود قيادة كارزمية (عبد الناصر) اكتسبت تأييد الشعوب العربية بسبب ما طرحته من مثالية سياسية راقية وما حققته من منجزات كبرى مصرياً وعربياً ودولياً[٢].

إلّا أن هزيمة ١٩٦٧ نالت كثيراً من مصداقية مصر كنموذج قومي وهزت دورها القيادي للنظام العربي. فالهزيمة فرضت على النظام المصري أن يتحلّى بقدر من

(١) سعد الدين ابراهيم، حسن أبو طالب ووحيد عبد المجيد، **مصر والعرب**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٥٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤)، ص ٥٠.

(٢) حول مرتكزات القيادة المصرية للنظام العربي، انظر: بهجت قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ٣٩، وحسنين ابراهيم، «دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمّان نوفمبر ١٩٨٧،» في: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٧٠٤.

الواقعية، فراح يركز على اعادة بناء القوات المسلحة، واتجه نحو التهدئة والتعايش مع النظم المعتدلة في سبيل تحقيق هدف «ازالة آثار العدوان» الذي باتت له الأولوية القصوى على أية أهداف أخرى. وفي الوقت نفسه أدت الهزيمة إلى بدء بروز ظاهرة «النفطية السياسية»، بمعنى الدور السياسي للدول النفطية المحافظة ذات الفوائض المالية. ومثّلت وفاة عبد الناصر ـ الرمز القومي والنقطة المرجعية للتيار القومي ـ ضربة أخرى لدور مصر العربي وعاملاً جديداً ساهم في التمكين لهيمنة القوى المحافظة[3].

وخلال سنوات حكمه الأولى، واصل السادات سياسة التعايش مع الدول العربية كافة دون تمييز بين نظم معتدلة وأخرى راديكالية بدعوى الحاجة إلى تكوين جبهة عربية عريضة لمحاصرة آثار الهزيمة ومجابهة العدوان الاسرائيلي. من ناحية أخرى، لم يُبدِ السادات أية رغبة في ممارسة دور قيادي عربي على النمط الناصري[4]. وبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، أخذ السادات يسعى بدأب من أجل تسوية سياسية للصراع العربي ـ الاسرائيلي غير عابىء بانتقادات عدد من أهم الدول العربية: العراق وسوريا والجزائر وليبيا. وفي الوقت نفسه، واصل دعم الروابط مع الدول العربية الخليجية للاستفادة من فوائضها المالية في تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتخفيف حدة المشاكل الاقتصادية الداخلية من جهة، وتأمين مساندتها السياسية لجهود التسوية مع اسرائيل من جهة أخرى. واتخذ السادات لمنهجه ذاك شعار «المصلحة الوطنية لمصر أولاً» بمعنى التخلّي عن أية توجهات قومية. وكانت النتيجة انسحاب مصر من قيادة النظام العربي، وإن ظلت طرفاً في تفاعلاته الرسمية. وما لبثت أن أخرجت رسمياً من النظام حينما قاطعتها الدول العربية عام ١٩٧٩ عقاباً لها على ابرام معاهدة الصلح المنفرد مع اسرائيل.

وإذا كانت مصر «الدولة» قد غُيِّبت عن النظام العربي منذ ذلك التاريخ إلى ما بعد نهاية فترة الدراسة، إلاّ أن الرئيس حسني مبارك حرص منذ توليه السلطة في نهاية ١٩٨١ على تأكيد انتماء مصر العربي، وسعى جاهداً إلى استعادة العلاقات المصرية ـ العربية، فبادر باتخاذ العديد من الخطوات: بوقف الحملات الاعلامية الموجّهة ضد أيّة دولة عربية، والغاء جامعة الشعوب العربية والاسلامية، ووقف مباحثات الحكم الذاتي مع اسرائيل مع التشديد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ورفض أية تسوية من دونها، والدعم العسكري للعراق، والتهدئة

---

(٣) قرني، المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤) حسن أبو طالب، «السياسة المصرية في البيئة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١»، في: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، ص ٦١٢ ـ ٦١٣.

على الحدود المصرية ـ الليبية مع عدم الاستجابة لأية ايماءات أمريكية بشن هجوم مصري على ليبيا(٥).

وأدى تخلّي مصر عن قيادة النظام العربي، ثم غيابها عنه في سنوات القطيعة إلى فراغ قيادي لم تملأه أية قوة عربية أخرى. فالسعودية مارست نفوذاً سياسياً، ولكنها لم تمارس قيادة لعدم الرغبة في تحمُّل أعبائها ومسؤولياتها، ولأنها لا تملك من مصادر الزعامة سوى المال الذي لا يكفي وحده، مهما كثر، لِتَبوُّء مركز الدولة ـ القاعدة(٦). وما ان تهيّأ العراق لملء الفراغ القيادي حين توافرت لديه الرغبة والقدرة، حتى وجد نفسه متورطاً في حرب دامية ممتدة مع ايران حجّمت طموحاته. وعجزت سوريا بدورها عن قيادة النظام لاعتبارات تتصل بطبيعة نظامها السياسي وحالة الانكسار القومي وانقسام حزب البعث وتصاعد تأثير الدول النفطية(٧).

هكذا اضطلعت مصر بقيادة النظام العربي حتى أواخر الستينيات، وتراجعت عن هذا الدور القيادي خلال معظم أعوام السبعينيات، ثم غابت أو غُيِّبت عن النظام ذاته قرابة عقد من الزمان (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، فما هو تأثير تغيّر طبيعة الدور المصري في النظام العربي في التماسك التصويتي للمجموعة العربية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ ذلك هو ما ترمي الدراسة حالاً إلى استجلائه ومناقشته.

أولاً: مصر والتضامن التصويتي للمجموعة العربية عن مجمل فترة الدراسة

يبدو أن مصر كان لها تأثير يعتدّ به على صعود وهبوط منحنى الانسجام التصويتي للمجموعة العربية خلال فترة الدراسة بصفة عامة. فبالرجوع إلى جدول رقم (٦ ـ ١) يتضح أن الأعوام التي وقعت خلالها أحداث عربية كبرى بمبادرة مصرية أو كانت مصر طرفاً رئيسياً فيها، سجلت انخفاضاً أو ارتفاعاً في قيم الانسجام التصويتي. فأدنى معدل لتضامن المجموعة العربية (٤٧,٣ بالمئة) كان من نصيب عام ١٩٥٨، الذي شهد مطلعه قيام الوحدة المصرية ـ السورية. وحظي عام ١٩٦١

(٥) أحمد يوسف أحمد، «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٦٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، ص ١٠٦ ـ ١١١، وجمال وهران، «عملية صنع القرار السياسي في مصر: دراسة في فترة حكم الرئيس مبارك،» في: **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٦) قرني، «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر،» ص ٤٦ ـ ٤٧، وجميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٩١.

(٧) مطر وهلال، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(واقعة الانفصال) بمعدل متواضع (٢, ٦٤ بالمئة) يقلّ كثيراً عما كان عليه عام ١٩٦٠ (٨٦,٥ بالمئة)، وعما أصبح عليه عام ١٩٦٢ (٨٣,٢ بالمئة). وحققت المجموعة في عام ١٩٦٧ (وقوع الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة) مستوى باهراً من التضامن التصويتي (٩١,٤ بالمئة) فاق نظيره بأكثر من ثلاث نقاط مئوية في عامَي ١٩٦٦، ١٩٦٨. وظفر عام ١٩٧٣ (حرب تشرين الأول/ اكتوبر) بأعلى معدل للانسجام التصويتي طيلة فترة الدراسة (٩٥,٣ بالمئة). وفي العام الذي تلا مباشرة زيارة السادات إلى القدس، بلغ المعدل ٨٩,٨ بالمئة بانخفاض قدره خمس درجات مئوية عما كان عليه سنة ١٩٧٧. ثم تراجع بحوالى نقطتين عام ١٩٧٩ الذي أبرمت فيه معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية.

من جهة أخرى، كانت مصر ضمن الدول الواقعة في قلب التضامن التصويتي للمجموعة، وتُظهر بيانات العمود الأخير من الجدول رقم (٦ ـ ١) أن نمط التصويت المصري كان أكثر اتفاقاً مع نمط تصويت إثنتي عشرة دولة معروفة باتجاهها المعتدل هي: جيبوتي (٩٧,٧ بالمئة)، الامارات العربية المتحدة (٩٧,٥ بالمئة)، عُمان (٩٧,٤ بالمئة)، قطر (٩٧,٢ بالمئة)، البحرين (٩٦,٩ بالمئة)، الكويت (٩٦,٨ بالمئة)، السودان (٩٦,٧ بالمئة)، الصومال (٩٥,٨ بالمئة)، اليمن الشمالي (٩٥,٦ بالمئة)، موريتانيا (٩٥,٥ بالمئة)، المغرب (٩٥,٤ بالمئة)، الأردن (٩٥,٣ بالمئة). أما الدول الأقل اتفاقاً في التصويت مع مصر، فكانت الجزائر (٩٤,٨)، اليمن الجنوبي (٩٤,٤ بالمئة)، العراق (٩٤,٥ بالمئة)، سوريا (٩٣,٥ بالمئة)، ليبيا (٩٥ بالمئة) وكلها دول راديكالية ـ اضافة إلى ثلاث دول محافظة هي السعودية (٩٤,٣ بالمئة)، لبنان (٩٤,٨ بالمئة)، تونس (٩٤,٣ بالمئة).

وبالنظر إلى المجموعات الجغرافية، فقد جاء ترتيبها حسب درجة القرب من نمط التصويت المصري، على النحو التالي: اقليم حوض وادي النيل في المقدمة (٩٧ بالمئة)، يليه مباشرة اقليم الجزيرة (٩٦,٣ بالمئة)، ثم اقليم المغرب (٩٥ بالمئة)، وأخيراً اقليم المشرق (٩٤,٥ بالمئة). هذه النتيجة تبدو طبيعية، إذ تذكّرنا أن مصر كانت أكثر انغماساً في خلافات مع الأقطار المشرقية بالمقارنة مع السودان وبلدان الجزيرة والمغرب العربي.

إذا كانت تلك هي معالم الصورة عن فترة الدراسة ككل، فإلى أي حدّ تغيّرت من مرحلة فرعية إلى أخرى؟ هذا ما تتناوله الفقرة التالية.

جدول رقم (٦ ـ ١)
معدل اتفاق تصويت مصر مع الدول العربية الأخرى
عن مجمل فترة الدراسة ومراحلها الفرعية

الفترة الزمنية / الدولة	١٩٤٨ ـ ١٩٥٤	١٩٥٥ ـ ١٩٧٠	١٩٧١ ـ ١٩٧٧	١٩٧٨ ـ ١٩٨٤	مجمل فترة الدراسة
الجزائر	ـ	٩٥,٣	٩٥,٧	٩٣	٩٤,٨
البحرين	ـ	ـ	٩٧,٥	٩٦,٣	٩٦,٩
اليمن الجنوبي	ـ	٩٧,٢	٩٥,٢	٩٠,٩	٩٤,٤
جيبوتي	ـ	ـ	٩٧,٣	٩٨,١	٩٧,٧
العراق	٩٢,٨	٩٥,٧	٩٦	٩٣,٣	٩٤,٥
الأردن	ـ	٩٠,٣	٩٧	٩٧,٦	٩٥,٣
الكويت	ـ	٩٤,٣	٩٨,٤	٩٧,٣	٩٦,٨
لبنان	٩٣,٨	٨٩,٤	٩٧,٥	٩٦,١	٩٤,٨
ليبيا	ـ	٩١,٢	٩٧	٩٤,٩	٩٥
موريتانيا	ـ	٩٢,٦	٩٥,٦	٩٦,٩	٩٥,٥
المغرب	ـ	٩٤,٦	٩٥,٧	٩٥,٥	٩٥,٤
عُمان	ـ	ـ	٩٦,٣	٩٨,٤	٩٧,٤
قطر	ـ	ـ	٩٧	٩٧,٤	٩٧,٢
السعودية	٩٢,٤	٩٢,٩	٩٥	٩٥,٤	٩٤,٣
الصومال	ـ	ـ	٩٧,٢	٩٧,١	٩٧
السودان	ـ	٩٥	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٦,٧
سوريا	٩٠,٩	٩٥	٩٦,٦	٩٠,٢	٩٣,٥
تونس	ـ	٨٧,٥	٩٦,٩	٩٧,٥	٩٤,٣
الامارات العربية المتحدة	ـ	ـ	٩٧,٨	٩٧,١	٩٧,٥
اليمن الشمالي	٩٣,٤	٩٥,٨	٩٨	٩٤,٦	٩٥,٦
المتوسط العام	٩٢,٦	٩٣,٢	٩٦,٧	٩٥,٧	٩٥,٧

ثانياً: مصر والتضامن التصويتي للمجموعة العربية عبر الفترات الفرعية للدراسة

إذا تجاوزنا المرحلة الأولى التي اتسق خلالها تصويت مصر بنسب متقاربة مع الدول العربية القليلة ذات العضوية آنذاك في المنظمة الدولية، وانتقلنا إلى المرحلة الثانية التي تزامن أثناءها تصاعد المد القومي وزعامة مصر النظام العربي، نلاحظ أن

مصر كانت من بين الـدول الأكثر تضـامناً مـع المجموعـة، وأن نمط تصويتهـا (العمود الثـاني في الجـدول (رقـم ٦ ـ ١) اقـترب من العـراق (٩٥,٧ بـالمئـة)، سـوريـا (٩٥ بالمئة)، الجزائر (٩٥,٣ بالمئة)، اليمن الشمالي (٩٥,٨ بالمئة)، اليمن الجنوبي (٩٧,٢ بالمئة)، السودان (٩٥ بالمئة)، الكويت (٩٤,٣ بالمئة)، المغـرب (٩٤,٩ بالمئـة)، بينما ابتعـد عن تصويت تـونس (٨٧,٥ بالمئـة)، لبنـان (٨٩,٤ بـالمئـة)، الأردن (٩٠,٣ بالمئة)، الصومال (٩١,٤ بـالمئة)، ليبيـا (٩١,٢ بالمئـة)، السعوديـة (٩٢,٩ بالمئـة)، موريتانيا (٩٢,٦ بالمئة). واستناداً إلى المعيار الايديولوجي (المحافظة/ الثورية)، كـان التصـويت المصري أقرب مـا يكون إلى الـدول الثوريـة، وأبعد مـا يكون عن الـدول المحـافظة حيث بلغ متـوسط اتفاق مصر مـع المجمـوعـة الأولى ٩٥,٨ بـالمئـة، ومـع المجموعة الثانية ٩١,٥ بالمئة. وعلى صعيد الأقاليم الجغرافية، كان التصويت المصري أكثر تناغماً مع اقليمَي الجزيرة (عدا السعودية) وحوض النيل (٩٥ بالمئة)، وأقل تنـاغماً مع اقليمَي المشرق (٩٢,٤ بالمئة) والمغرب (٩٢,٢ بالمئة).

وخلال المرحلة الثالثة التي جمعت بين تدهور الدور القيـادي المصري، وانحسار المد القومي، احتفظت مصر بمكانها في مـركز التضـامن مع المجمـوعة العـربية، حيث يتضح من الجدول السابق، أنها اتفقت في التصويت بمعدل مرتفع جداً (٩٦,٧ بـالمئة فـأكثر) مـع ثلاثـة عشر بلداً عربيـاً من بينهـا المعتـدل (الأغلبيـة) والـراديكـالي (ليبيـا وسوريا)، بينما قلّ اتفـاقها التصـويتي نسبياً مـع بضع دول من ضمنها السعودية (٩٥ بـالمئة)، المغـرب (٩٥,٧ بالمئـة)، اليمن الجنوبي (٩٥,٢ بـالمئـة)، الجـزائـر (٩٥,٧ بالمئة). هذه النتيجة يمكن فهمها في ضوء مـا تحقق من تضامن عـربي قبل وأثنـاء وبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. من جهة أخـرى، بدت مصر أقـرب إلى الدول المعتدلة منها إلى الدول الثورية بدليل توافق التصويت المصري مـع المجموعـة المعتدلـة بمعدل أعلى من المجموعة الثورية: ٩٧ بالمئة، ٩٦ بـالمئة عـلى التوالي، واضافة إلى ما سبق، جاء اقليم حوض وادي النيـل في الصدارة من منـظور الانسجام التصـويتي مع مصر (٩٧,٣ بالمئة)، يليه اقليم الجزيرة (٩٧ بالمئة)، فإقليم المشرق (٩٦,٧ بـالمئة)، وأخيراً اقليم المغرب (٩٦,٢ بالمئة).

أما بالنسبة إلى المرحلة الأخـيرة، فيلاحظ ابتـداءً أنه بـالرغم من استبعـاد مصر الدولة أثناءها من تفاعلات النظام العربي تنفيذاً لقرارات قمة بغداد عـام ١٩٧٩، إلا أن مصر لم تنعزل كلية عن شبكة التفاعـلات الرسميـة العربيـة، وظلت متضامنـة مع المجموعة العربية حيث يتضـح من الجدول رقم (٦ ـ ١) (العمـود الرابـع) اتفاق نمط تصويتها مع أكثر من نصف البلدان العربية عند معدل ٩٥,٥ بـالمئة فـأكثر. وتفـوقت بذلك على أطراف أخرى رئيسية مثل العراق (٧ دول)، الجزائر (٦ دول)، سوريا (٣ دول). على أن الدول التي قطعت علاقـاتها بمصر كـانت في مجموعهـا أقل تنـاغماً مـع

التصويت المصري من زمرة الدول التي لم تقطع العلاقات: ٩٥ بالمئة، ٩٧,٧ بالمئة على الترتيب. يلاحظ ثانياً أن نمط التصويت المصري كان أقرب ما يكون إلى الدول المعتدلة، ومتنافراً مع الدول الراديكالية. فالمتوسط العام للتضامن في الحالتين بلغ ٩٧ بالمئة، و٩٢ بالمئة على التوالي. بل إن نظرة تفصيلية تؤكد هذا التباين، فعلى سبيل المثال، بلغ معدل اتفاق مصر مع الكويت ٩٧,٣ بالمئة، ومع الأردن ٩٧,٦ بالمئة، ومع جيبوتي ٩٨ بالمئة، ومع عُمان ٩٨,٤ بالمئة، ومع قطر ٩٧,٤ بالمئة، ومع السودان ٩٧,٧ بالمئة، ومع الصومال ٩٧ بالمئة، بينما كان المعدل ٩٣ بالمئة مع الجزائر، ٩١ بالمئة مع اليمن الجنوبي، ٩٠,٢ بالمئة مع سوريا، ٩٣,٣ بالمئة مع العراق. يلاحَظ أخيراً استمرار نزوع مصر إلى الانسجام في التصويت مع دول حوض وادي النيل (٩٧,٧ بالمئة) ومع مجموعة دول الجزيرة عدا اليمن الجنوبي (٩٦,٦ بالمئة) وذلك بدرجة أكبر من اقليمي المغرب (٩٥,٥ بالمئة)، والمشرق (٩٤,٣ بالمئة).

يتجلّى مما سبق، أن مصر كانت دائماً في بؤرة التضامن التصويتي للمجموعة العربية حتى وهي مبعدة رسمياً عن النظام العربي. وأثناء فترة المد القومي وامتلاك مصر ناصية قيادة النظام، كان نمط التصويت المصري أقرب إلى الدول الثورية منه إلى الدول المحافظة، بينما أصبح أقرب إلى تصويت الدول المعتدلة منه إلى تصويت الدول الراديكالية خلال مرحلة الانحسار القومي والتردي العربي. وفي مختلف الفترات، توافق تصويت مصر مع شقيقاتها في اقليم حوض وادي النيل، ومع مجموعة دول الجزيرة بأكثر مما توافق مع اقليمَي المشرق والمغرب العربيين.

القسم الثالث

قضايا تصويت المجموعة العربية

يتناول هذا الفصل أنماط تصويت دول المجموعة العربية حيال مختلف القضايا التي عُرضت على الجمعية العامة طوال فترة الدراسة، وذلك بافتراض أن طبيعة القضية في حد ذاتها يمكن أن تؤثر في درجة تضامن المجموعة فينسجم تصويتها ازاء قضايا معينة بينما يتنافر ازاء قضايا أخرى. وتبعاً لمعيار مجال أو موضوع القرار، سوف يتم تصنيف القضايا إلى أربع فئات رئيسية: قضايا سياسية، قضايا اقتصادية، قضايا اجتماعية وانسانية، ثم قضايا متعلقة بالمنطقة العربية، على أن تعالَج كل فئة في فصل مستقل. ويبلغ عدد القرارات الخاصة بالمسائل السياسية ٩٢٠ قراراً تدور حول تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، والمشكلة الكورية، والموقف في المجر، ونزع السلاح، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتصفية الاستعمار، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقضايا قبرص وكمبوديا وافغانستان. أما القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية فبلغ مجموعها ١٠٨ قرارات دارت أساساً حول مسائل المعونة الفنية والمالية للدول النامية، وقضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وفي المسائل الاجتماعية والانسانية اعتمدت الجمعية العامة ٢٥٢ قراراً، دارت حول حقوق الانسان، ومكانة المرأة، وحماية الأقليات ومكافحة التفرقة العنصرية، والانماء الثقافي والاجتماعي بوجه عام. وخصّ قضايا المنطقة ٣٠٩ قرارات دارت حول قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومسائل تصفية الاستعمار في الوطن العربي ومشكلة الصحراء الغربية والحرب العراقية ـ الايرانية. وقبل أن نمضي إلى رصد وتحليل أنماط السلوك التصويتي للدول العربية حيال القرارات الخاصة بهذه المجموعات الأربع من القضايا، تجدر الاشارة إلى ثلاث نتائج يمكن استخلاصها من قراءة الجدول رقم (٧ ـ ١).

أولاً: أن المجموعة العربية أظهرت انسجاماً في التصويت بشأن كل فئات

القضايا موضع الاهتمام خلال مجمل مرحلة الدراسة. إلّا أن هذا الانسجام تفاوت في الدرجة من فئة إلى أخرى فجاءت القضايا الاقتصادية في قمة التضامن التصويتي للمجموعة (٩٦,٢ بالمئة)، تليها مباشرة القضايا الخاصة بالمنطقة العربية (٩٤ بالمئة). وبعدها بفارق كبير (حوالى ١٢ بالمئة) تأتي القضايا الاجتماعية والانسانية (٨٢,٩ بالمئة)، ثم القضايا السياسية (٨٢,٢ بالمئة).

جدول رقم (٧ - ١)

قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية حسب مجال القرار عن مجمل فترة الدراسة ومراحلها الفرعية (نسبة مئوية)

مجال القرار / الفترة الزمنية	قضايا سياسية	قضايا اقتصادية	قضايا اجتماعية وانسانية	قضايا خاصة بالمنطقة العربية
١٩٤٨ - ١٩٥٤	٧٨,٧	٩٤,٦	٧٧,٣	١٠٠
١٩٥٥ - ١٩٧٠	٦٩,٦	٩٥	٨٥,٤	٨٨,٧
١٩٧١ - ١٩٧٧	٩٠,٩	٩٨	٨٩	٩٦,٣
١٩٧٨ - ١٩٨٤	٨٩,٨	٩٧,٨	٨٣	٩١,٤
مجمل فترة الدراسة	٨٢,٣	٩٦,٣	٨٣,٦	٩٤

وقد ساد هذا الترتيب في الفترات الدراسية الفرعية، فالمركز الأول لقضايا المنطقة، والمركز الثاني للقضايا الاقتصادية في الفترة الأولى، بينما تبدلت المواقع خلال بقية الفترات، أما المركزان الثالث والرابع فقد تناوبت عليهما القضايا السياسية والقضايا الانسانية عبر مختلف الفترات.

ثانياً: أن المجموعة تنافرت في التصويت بشأن القضايا السياسية في الفترتين الثالثة والرابعة. كما تنافرت بخصوص القضايا الاجتماعية والإنسانية في الفترة الأولى فقط. لكنها انسجمت ازاء القضايا الاقتصادية وقضايا المنطقة في كل الفترات بلا استثناء.

ثالثاً: أن أدنى معدل للتوافق التصويتي بين الدول العربية بالنسبة إلى كل طائفة من القرارات على حدة كان من نصيب، إما الفترة الأولى (القضايا الاجتماعية والقضايا الاقتصادية) أو الفترة الثانية (القضايا السياسية، وقضايا المنطقة)، بينما حققت الفترة الثالثة أعلى معدل للانسجام التصويتي بشأن جميع القضايا، عدا تلك التي تخص المنطقة.

الفصل السابع

السلوك التصويتي إزاء القضايا السياسية

يهدف هذا القسم إلى استجلاء نمط تصويت المجموعة العربية على قرارات الجمعية العامة بشأن القضايا السياسية ككل، من ناحية، وفئاتها الفرعية (الحرب الباردة، نزع السلاح، تصفية الاستعمار، السلم والأمن الدوليين، عمليات حفظ السلام، قضايا العالم الثالث السياسية) من ناحية أخرى.

أولاً: القضايا السياسية ككل

بحساب معدل الانسجام التصويتي بشأن كل قرار صدر في مسألة سياسية، وذلك في كل سنة من سنوات الدراسة، ثم بقسمة مجموع القيم الخاصة بقرارات كل عام على عددها، أمكن الحصول على متوسطات تمثل القيم السنوية للانسجام التصويتي بخصوص القضايا السياسية مجتمعة وهي الواردة في الجدول رقم (٧ ـ ٢)، والممثلة بياناً في الشكل رقم (٧ ـ ١).

وبالنظر إلى الجدول والشكل البياني، يتضح ما يلي:

١ ـ تباينت المواقف التصويتية للدول العربية حيال القرارات السياسية في عشر سنوات، بينما انسجمت في خمس وعشرين سنة، وشهد عام ١٩٥٨ ذروة التنافر التصويتي (١٨,٥ بالمئة) بينما كانت ذروة الاتساق التصويتي من نصيب عام ١٩٧١ (٩٧ بالمئة).

٢ ـ كان الاختلاف في التصويت هو السمة الغالبة حتى مطلع الستينيات، بينما أضحى التضامن التصويتي هو النمط السائد بدءاً من عام ١٩٦٢ إلى نهاية فترة الدراسة. وإذا كان معدل الانسجام التصويتي للمجموعة العربية بشأن القضايا السياسية قد تذبذب صعوداً وهبوطاً من عام إلى آخر، إلا أن هذا التذبذب كان صارخاً عبر السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ (تراوح المعدل بين ١٨,٥ بالمئة، ١٠٠ بالمئة بفارق ضخم مقداره ٨١,٥ بالمئة)، بينما كان محدوداً في بقية سني الدراسة (تراوح المعدل بين ٨١,٦ بالمئة، ٩٧ بالمئة بفارق ١٥,٤ بالمئة)، من ثم جاءت تعرجات منحنى الانسجام بالغة الحدة بين عامَي ١٩٤٨ و١٩٦١ وبسيطة بين عامَي ١٩٦٢ و١٩٨٤.

هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء أمرين:

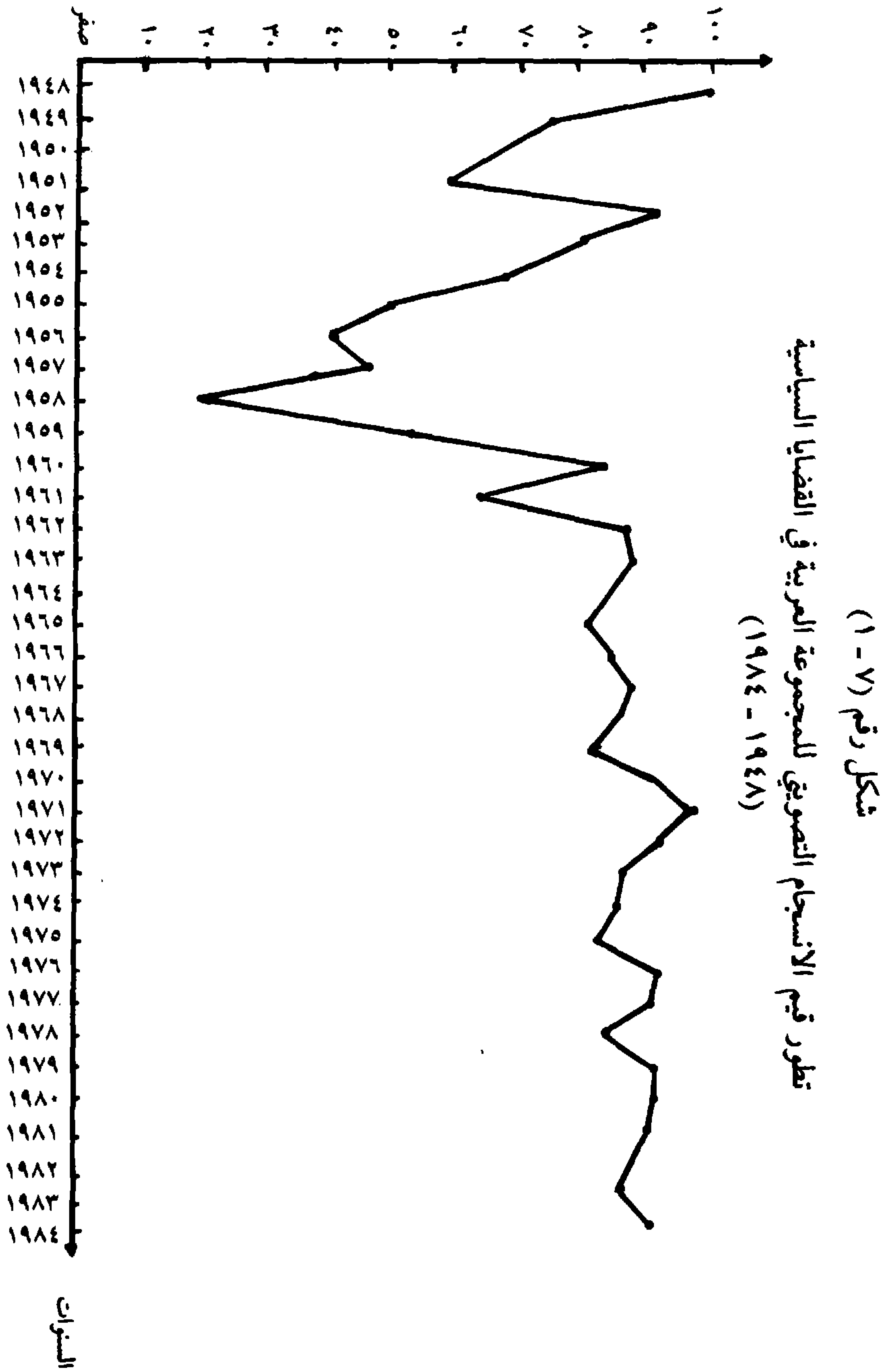
أولهما: أن عقد الخمسينيات تميز بتصاعد حمّى الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وما اقترن به من محاولات الغرب جر المنطقة العربية إلى الدخول في أحلاف ثارت حولها وبسببها صراعات عربية ـ عربية. ونظراً إلى أن جزءاً كبيراً من القضايا السياسية المعروضة على الجمعية العامة آنذاك كان مرتبطاً بالحرب الباردة (التنافس بين الغرب والشرق)، ونظراً إلى أن بعض الدول العربية كان مشدوداً بقوة إلى المعسكر الغربي، وبعضها الآخر كان معادياً للغرب وتربطه بالمعسكر الاشتراكي علاقات جيدة، فليس غريباً أن تتنافر في التصويت ازاء قضايا الحرب الباردة على نحو ما سيتبين بالتفصيل في موضع لاحق، وأن ينخفض، بالتالي، معدل انسجامها التصويتي في القضايا السياسية ككل.

وثانيهما: أن فترة الستينيات وما تلاها شهدت تطورات هامة يرجّح أن تكون وراء اتجاه الدول العربية نحو درجة أكبر من التوافق التصويتي في المسائل السياسية بصفة عامة: انخراط الدول العربية في حركة عدم الانحياز التي تجذرت وتنامى تأثيرها في عقد الستينيات، والتي نهضت على عدة مبادىء في مقدمتها تجنّب الانحياز إلى أيٍّ من القوتين العظميين في مسائل الصراع بين الشرق والغرب بهدف تخفيف

جدول رقم (٧ - ٢)

قيم الانسجام التصويتي بشأن القرارات في القضايا السياسية خلال سنوات الدراسة (١٩٤٨ - ١٩٨٤)

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٤٨	١	١٠٠	١٩٦٨	٢١	٨٥,٩
١٩٤٩	٦	٧٥	١٩٦٩	٢٢	٨٢,٥
١٩٥١	٩	٥٨,٣	١٩٧٠	٢٥	٩١
١٩٥٢	٦	٩١,٦	١٩٧١	٤٥	٩٧
١٩٥٣	٦	٧٩,١	١٩٧٢	٣٦	٩٢,٤
١٩٥٤	٦	٦٩,١	١٩٧٣	٤٤	٨٧,٩
١٩٥٥	٣	٥٠	١٩٧٤	٣٣	٨٦
١٩٥٦	١٣	٤٠,٣	١٩٧٥	٢٣	٨٣,٥
١٩٥٧	١٣	٤٧,١	١٩٧٦	٤٢	٩٢,٩
١٩٥٨	٧	١٨,٥	١٩٧٧	٤٠	٩١,٤
١٩٥٩	١٠	٥٢	١٩٧٨	٤١	٨٤,٤
١٩٦٠	٢١	٨٤,٥	١٩٧٩	٤٦	٩٢
١٩٦١	١٩	٦٤,٨	١٩٨٠	٤٠	٩٢,٣
١٩٦٢	١٢	٨٧,٧	١٩٨١	٦٠	٩١,٢
١٩٦٣	١٤	٨٨,٨	١٩٨٢	٥٧	٨٩,٨
١٩٦٥	٢٥	٨١,٦	١٩٨٣	٧١	٨٧,٣
١٩٦٦	١٨	٨٥,٩	١٩٨٤	٦٩	٩١,٩
١٩٦٧	١٦	٨٧,٤			
			اجمالي فترة الدراسة	٩٢٠	٨٢,١



شكل رقم (٧-١)
تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في القضايا السياسية
(١٩٤٨ - ١٩٨٤)

حدة التوتر بينهما والتمكين لاستتباب السلم والأمن الدوليين، ازدحام جدول القضايا السياسية بمسائل تصفية الاستعمار ونزع السلاح التي كانت محل انسجام في التصويت بين الأقطار العربية على نحو ما سنرى، وأخيراً حدوث الانفراج الدولي في علاقات الكتلتين في مطلع السبعينيات وما واكبه من تراجع أهمية قضايا الحرب الباردة أو التنافس بين الشرق والغرب.

وللتعرف إلى الدول العربية التي توافقت بعضها مع بعض في التصويت على القرارات السياسية، تم حساب مُعامِل الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين بشأن هذه القرارات عن مجمل فترة البحث، وفي ضوء ما تولّد من قيم، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١ ـ عند مستوى الاتفاق ٩٥ بالمئة فأكثر، ثمة مجموعة نووية صغيرة تضم ثلاث دول فقط هي الكويت، وقطر، والامارات العربية المتحدة، وعلى الأطراف تقع عُمان والسودان ولبنان والأردن التي تطابق تصويت كل منها مع واحدة أو أكثر من دول النواة. كذلك اتفقت في التصويت ثلاثة أزواج أخرى: ليبيا ـ اليمن الجنوبي، السودان ـ موريتانيا، اليمن الشمالي ـ جيبوتي، وتظل بقية دول المجموعة خارج دائرة الاتفاق تماماً.

٢ ـ إذا هبطنا بمستوى الاتفاق إلى الرقم ٩٠ بالمئة، تتسع مجموعة النواة، لتشمل، إلى جانب الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة، خمس دول أخرى هي عُمان والبحرين والسودان وتونس وموريتانيا. وتحتل المواقف الطرفية عشر دول، سبع منها تطابق تصويتها مع أكثر من دولة من دول النواة (مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والصومال وجيبوتي). وثلاث اتفقت في التصويت مع احدى دول النواة (ليبيا والسعودية واليمن الشمالي).

وخارج هذا الاطار، ثمة تجمعات فرعية أخرى: الجزائر واليمن الجنوبي وسوريا وليبيا؛ الجزائر والعراق واليمن الشمالي؛ الجزائر واليمن الشمالي واليمن الجنوبي؛ مصر وسوريا وليبيا؛ ثم مصر والصومال واليمن الشمالي.

وفي قول آخر، كانت دول النواة بجانب مصر هي الأكثر تعبيراً عن التماسك التصويتي للمجموعة العربية في المسائل السياسية، واحتلت الكويت موقع الصدارة. أما الدول الأخرى ـ وهي الأغلبية ـ فكانت أقل تعبيراً عن هذا التماسك. وجاءت السعودية في المؤخرة.

ثانياً: فئات القضايا السياسية

الفرض المطروح هنا هو اختلاف أنماط تصويت الدول العربية في المسائل السياسية تبعاً لموضوعها. وللتحقق من صحة هذه الفرضية رؤي تصنيف القضايا السياسية، حسب الموضوع، إلى الفئات الآتية:

أ ـ الحرب الباردة، وتشمل بصفة خاصة موضوع تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، المشكلة الكورية، ومشكلة المجر، ومشكلة قبول الأعضاء الجدد، وقضية أفغانستان.

ب ـ نزع السلاح، ويدخل في هذه الفئة القرارات الخاصة بالحد من التسلح، ونزع السلاح النووي وحظر اجراء التجارب النووية، ونظم التفتيش والرقابة الدولية على التسلح، والاستخدام السلمي للطاقة النووية وكذا الفضاء الخارجي وقاع البحار.

ج ـ تصفية الاستعمار، يندرج تحت هذه الفئة القرارات الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بنظام الوصاية، وكل ما يتعلق بتصفية الاستعمار بوجه عام.

د ـ السلم والأمن الدوليين، تشتمل هذه الفئة على القرارات التي تنصبّ مباشرة على موضوع تعزيز السلم والأمن الدوليين، وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

هـ ـ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتتضمن هذه الفئة القرارات الخاصة بتشكيل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتمويل أنشطتها.

و ـ ميثاق وأجهزة الأمم المتحدة، وتدور القرارات هنا حول تعديل الميثاق وتوسيع العضوية غير الدائمة في مقاعد مجلس الأمن، وعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تكوين ونشاط بعض اللجان التابعة للجمعية العامة.

ز ـ قضايا العالم الثالث السياسية، وهي تحديداً قضية قبرص وقضية كمبوديا.

وبعد اجراء الحسابات اللازمة لتقدير معدل الانسجام التصويتي بشأن كل فئة على حدة عن فترة الدراسة ككل، وعن كل مرحلة فرعية، تم الحصول على القيم

المبينة في الجدول رقم (٧ ـ ٣) التي يتضح منها بجلاء أنه على مستوى النطاق الزمني للدراسة تنافر التصويت العربي بشدّة في مسائل الحرب الباردة، والمسائل السياسية الخاصة بالعالم الثالث (٤٩,٦ بالمئة، ٤٦ بالمئة على التوالي)، وتنافر بدرجة أقل في القرارات الخاصة بكل من عمليات حفظ السلام (٧٦ بالمئة) وتعديل الميثاق وتكوين أجهزة الأمم المتحدة (٧٧ بالمئة)، بينما انسجم في قضايا تصفية الاستعمار (٩٢,٨ بالمئة)، والسلم والأمن الدوليين (٩٦ بالمئة)، ونزع السلاح (٨٥,٨ بالمئة).

ومن ناحية أخرى، ساد هذا النمط في كل المراحل الفرعية للدراسة تقريباً. ففي المرحلة الأولى، اتسق تصويت الدول العربية في مسائل المستعمرات (٩٥ بالمئة)، واختلف في مسائل الحرب الباردة وتعديل الميثاق (٥٤ بالمئة، ٥٨ بالمئة على التوالي). وفي الفترة الثانية، بلغ التنافر أقصاه في مسائل الحرب الباردة (٢٩,٥ بالمئة)، وكذلك مسائل عمليات حفظ السلام (٤٠,٧ بالمئة)، وكان أقل حدة في قضايا نزع السلاح (٧٣,٣ المئة)، وتعديل الميثاق (٧٨ بالمئة)، بينما تحقق الانسجام في قضايا المستعمرات (٨٤,٧ بالمئة). وخلال الفترة الثالثة، صوتت الدول العربية في اتجاه واحد تقريباً في مسائل تصفية الاستعمار (٩٥,٥ بالمئة)، والسلم والأمن الدوليين (٩٥,٨ بالمئة)، وعمليات حفظ السلام (٩٤,٨ بالمئة)، ونزع السلاح (٨٩,٦ بالمئة)، وتعديل الميثاق وتكوين أجهزة الأمم المتحدة (٩٢ بالمئة)، بينما ظل تصويتها مشتتاً في مسائل الحرب الباردة (٥٩ بالمئة)، وقضايا العالم الثالث السياسية (٥٨,٨ بالمئة). وقد استمر النمط آنف الذكر سائداً خلال الفترة الرابعة والأخيرة.

جدول رقم (٧ ـ ٣)

معدل الانسجام التصويتي للمجموعة العربية حسب نوعية القضايا السياسية

نوعية القضايا / المدى الزمني	الحرب الباردة	تصفية الاستعمار	نزع السلاح	السلام والأمن الدوليان	عمليات حفظ السلام	ميثاق وأجهزة الأمم المتحدة	قضايا العالم الثالث السياسية
الفترة الأولى	٥٣,٩	٩٥,٣	٧٥	١٠٠	–	٥٨,٥	–
الفترة الثانية	٢٩,٥	٨٤,٧	٧٧,٣	٩٥	٤٠,٧	٧٨	–
الفترة الثالثة	٥٩,٢	٥٩,٥	٨٩,٦	٩٥,٨	٩٤,٨	٩٢	٥٨,٨
الفترة الرابعة	٥٦,٠	٩٥,٧	٩٠,٥	٩٣	٩٣,٦	٨٥	٣٣
مرحلة الدراسة ككل	٤٩,٦	٩٢,٨	٨٥,٨	٩٥,٩	٧٦,٣	٧٧	٤٦

ولمزيد من الإيضاح، تمضي الدراسة إلى مناقشة أكثر تفصيلاً لتصويت المجموعة العربية حيال كل طائفة من القضايا السياسية على حدة.

١ ـ قضايا الحرب الباردة

اتخذت الجمعية العامة ثلاثة وسبعين قراراً في المسائل الخاصة بالحرب الباردة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٨٤، ويتضمن الجدول رقم (٧ ـ ٤) قيم الانسجام التصويتي للدول العربية على هذه القرارات ويمثلها بيانياً الشكل رقم (٧ ـ ٢).

ويتبيّن من الجدول والشكل، أن التنافر في التصويت كان النغمة البارزة في كل السنوات عدا الأعوام ١٩٥٢، ١٩٧١، ١٩٧٦ إذ كانت كل القرارات المطروحة في تلك السنوات الثلاث متعلقة بانضمام أعضاء جدد وقرار خاص بكوريا، ونالت موافقة الدول العربية المشاركة في التصويت. من جهة أخرى، كان التنافر تاماً أو شبه تام في بعض الأحيان (إذ بلغ الانسجام مستوى الصفر أو قريباً منه)، فضلاً عن التأرجح المستمر والحاد صعوداً وهبوطاً من سنة إلى أخرى.

جدول رقم (٧ ـ ٤)

قيم الانسجام التصويتي للدول العربية في قضايا الحرب الباردة في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٤

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٤٩	٢	٢٥	١٩٥٩	٤	٢٨	١٩٦٩	٢	٣٧
١٩٥١	٥	٣١	١٩٦٠	١	٥	١٩٧٠	٣	٥٠
١٩٥٢	٣	١٠٠	١٩٦١	٥	٤١	١٩٧١	٥	٨٦
١٩٥٣	١	٥٠	١٩٦٢	١	٥٠	١٩٧٤	١	١٣,٨
١٩٥٤	٣	٣٨	١٩٦٣	١	٢٠	١٩٧٥	٢	٤٧
١٩٥٥	١	صفر	١٩٦٥	٣	٣١	١٩٧٦	٢	١٠٠
١٩٥٦	١١	٣٤	١٩٦٦	٢	٤٣	١٩٨١	١	٥٥,٨
١٩٥٧	٤	١٧,٧	١٩٦٧	٢	٣٣,٨	١٩٨٣	١	٥٧,٥
١٩٥٨	٤	١٧	١٩٦٨	٢	٣٧	١٩٨٤	١	٥٥

وقد تجلّى هذا التنافر التصويتي بشأن موضوع تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، والمشكلة الكورية، والموقف في المجر، وقضية افغانستان.

طُرح موضوع تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة لأول مرة إبّان الدورة الرابعة العادية للأمم المتحدة، إذ قامت حكومة الصين الشعبية في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩ بإخطار رئيس الجمعية العامة والأمين العام للمنظمة بأنها

تعترض على شرعية الوفد المرسل من قبل حكومة الصين الوطنية المزعومة. على أن الجمعية العامة تعرضت لمناقشة الموضوع لأول مرة في دورتها العادية الخامسة (١٩٥٠) بمناسبة مشروع قرار تقدمت به الهند إلى الجمعية العامة يقضي بصلاحية حكومة الصين الشعبية في تمثيل الصين في الأمم المتحدة[1]. وقد رفضت الجمعية العامة هذا المشروع، وكان العراق ضمن الرافضين بحكم ارتباطه بالغرب ووقوعه على مقربة من العالم الشيوعي. أما مصر وسوريا ولبنان والسعودية واليمن فقد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار، ويمكن تفسير موقف مصر برغبة حكومة الوفد آنذاك في خطب ود الولايات المتحدة وحملها على التوسط في النزاع المصري - البريطاني. ويرجع امتناع لبنان إلى أن مشروع القرار تقدمت به دولة صديقة للصين الشعبية. وهذا الاعتبار يفسّر كذلك موقف سوريا والسعودية واليمن علاوة على انشغال هذه الدول الثلاث بمشاكلها الداخلية وانصرافها عن القضايا العالمية. وطوال الفترة الممتدة من أواخر ١٩٥١ حتى أواخر ١٩٦١، أصدرت الجمعية العامة، بناءً على طلب الولايات المتحدة، قرارات تقضي بعدم ادراج مسألة تمثيل الصين الشعبية في جدول أعمال دوراتها العادية. ففي الدورتين التاسعة (١٩٥٤) والعاشرة (١٩٥٥)، وافق العراق ولبنان على مشروع القرار الأمريكي بعدم إدراج تمثيل الصين في جدول أعمال الجمعية العامة، فيما امتنعت الدول العربية الأخرى عن التصويت[2]. وقد بدأ لبنان ينحاز إلى الولايات المتحدة بعد تولّي كميل شمعون الحكم. ويرجع امتناع مصر عن التصويت إلى أنها لم تكن قد اعترفت بعد بحكومة الصين الشعبية، اضافة إلى أن الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ كانت فترة انتقالية في السياسة الخارجية المصرية حين بدأت تتحلل تدريجياً من ارتباطاتها بالمعسكر الغربي لكي تتبع سياسة عدم الانحياز[3].

وفي الدورة الحادية عشرة (١٩٥٦)، وافق المغرب مع العراق ولبنان على القرار الخاص بعدم إدراج تمثيل الصين في جدول أعمال الجمعية العامة، ورفضته مصر وسوريا والسودان واليمن، وامتنعت عن التصويت كل من الأردن وليبيا والسعودية وتونس[4]. فالعراق انضم إلى المعسكر الأمريكي بدخوله حلف بغداد عام ١٩٥٥، فيما كان لبنان والمغرب موالين للغرب لاعتبارات اقتصادية وسياسية. ويمكن أن نعزو تأييد مصر وسوريا والسودان واليمن تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة إلى

---

(١) سمعان بطرس فرج الله، «تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة،» السياسة الدولية، السنة ٦، العدد ٢٠ (نيسان/ ابريل ١٩٧٠)، ص ٦٤ و٦٩.

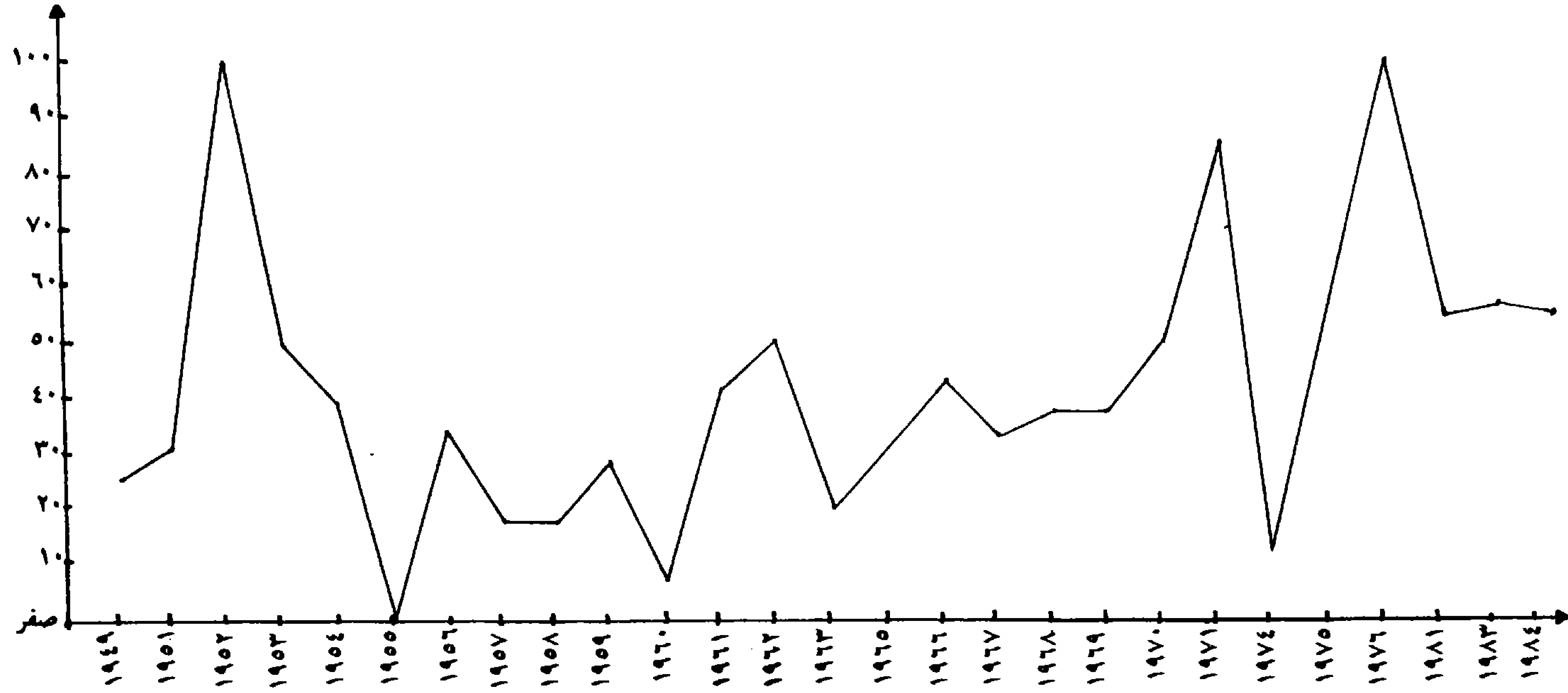
(٢) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1954*, p. 52, and *1955*, p. 60.

(٣) فرج الله، المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٠.

(٤) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1956*, p. 138.

شكل رقم (٧ ـ ٢)

قيم الانسجام التصويتي للدول العربية في مسائل الحرب الباردة في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٨٤



التغيرات السياسية في الشرق الأوسط بعد قيام حلف بغداد وأزمة السويس عام ١٩٥٦. فقد أفضت هذه التغيرات إلى تقارب مصر وسوريا من المعسكر الشيوعي. وجاء موقف اليمن استجابة لاعتبارات مصلحية إذ اعترفت الحكومة اليمنية بالصين الشعبية في آب/ اغسطس ١٩٥٦، وحصلت على مساعدات اقتصادية سوفياتية. واتبعت السودان منذ استقلالها سياسة محايدة في الحرب الباردة، وأبرمت في نيسان/ ابريل ١٩٥٦ معاهدة تجارية مع الصين الشعبية. وبالرغم من ارتباط الأردن وليبيا والسعودية وتونس بالغرب اقتصادياً وعسكرياً، إلّا أنها امتنعت عن التصويت تجاوباً مع التطورات الاقليمية التي واكبت قيام حلف بغداد ووقوع العدوان الثلاثي على مصر[٥].

وفي الدورة الثانية عشرة (١٩٥٧)، انتقل المغرب إلى مصاف المؤيدين لتمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، فيما انتقل الأردن إلى مصاف المعارضين. ويجد تحوّل الموقف المغربي تبريره في اتجاه المغرب تدريجياً إلى تبني سياسة عدم الانحياز من ناحية، وإلى قيام عديد من الدول الغربية مثل بريطانيا والدانمارك وبلجيكا وفرنسا بتخفيف القيود المفروضة على التبادل التجاري مع الصين الشعبية، من ناحية أخرى. اما موقف الأردن فيرتبط بتطورات المسرح السياسي الأردني ذاته. ففي ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٥٧، قررت حكومة النابلسي إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو وبكين، إلّا أن الملك أجبر الحكومة على الاستقالة، وقمع المظاهرات الشعبية المؤيدة للنابلسي، ورفض اقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الشيوعية[٦].

وفي الدورة الثالثة عشرة (١٩٥٨)، والرابعة عشرة (١٩٥٩)، لم تتغير مواقف الدول العربية من مسألة تمثيل الصين الشعبية في ما عدا العراق الذي انضم إلى قائمة المؤيدين[٧]. ويرجع تحوّل العراق عن سياسة التضامن مع الولايات المتحدة في رفض تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة إلى سياسة التأييد التام للصين الشعبية إلى ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨ التي أطاحت بحكم نوري السعيد وأتت بنظام جديد ذي توجهات راديكالية. وظلت الدول العربية على مواقفها المتباينة نفسها في الدورة الخامسة عشرة (١٩٦٠). فالأردن ولبنان يرفضان إدراج تمثيل الصين الشعبية في جدول أعمال الجمعية العامة، ومصر والعراق والمغرب والسودان واليمن تتخذ موقف التأييد بحجة أن مشاركة الصين الشعبية في عضوية الأمم المتحدة لا بد منها لتحقيق أهداف الميثاق ومبدأ عالمية التصويت وحسم مشكلة نزع السلاح، أما ليبيا والسعودية وتونس

---

(٥) فرج الله، المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٧٣.

(٧) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1959*, p. 28.

فامتنعت عن التصويت[٨]. وإزاء تزايد عدد أعضاء المنظمة الدولية، وتخوّف الولايات المتحدة من صعوبة الحصول على الأغلبية اللازمة لعدم ادراج تمثيل الصين الشعبية في جدول أعمال الجمعية العامة، بادرت في الدورة السادسة عشرة (١٩٦١) إلى تقديم مشروع قرار يقضي بأن أي اقتراح يرمي إلى تغيير تمثيل الصين يعتبر مسألة هامة، وبالتالي يتطلب اقراره أغلبية الثلثين. وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا المشروع، وصوّتت في جانبه كل من الأردن ولبنان وليبيا والسعودية، بينما اعترضت عليه مصر والعراق وسوريا والسودان واليمن والمغرب وتونس. وفي دورتها العشرين (١٩٦٥) والحادية والعشرين (١٩٦٦)، والثانية والعشرين (١٩٦٧)، والثالثة والعشرين (١٩٦٨)، والرابعة والعشرين (١٩٦٩)، اعتمدت الجمعية العامة مشروعات قرارات مماثلة. وفي ما يتعلق بمواقف الدول العربية، حظي مشروع القرار الصادر في الدورة العشرين بموافقة الأردن ولبنان وليبيا، وعارضته الجزائر ومصر والعراق وسوريا والمغرب والسودان والصومال وموريتانيا وتونس واليمن، وامتنعت السعودية والكويت عن التصويت. وفي الدورة الحادية والعشرين، انضمت السعودية إلى قائمة الموافقين، والكويت إلى قائمة المعارضين. واستمر الوضع على هذا النحو في بقية الدورات باستثناء ليبيا التي انتقلت إلى مصاف المعارضين في الدورة الرابعة والعشرين نتيجة قيام ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ التي أطاحت النظام الملكي هناك[٩]. وفي الدورة السادسة والعشرين (١٩٧١) أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢٧٥٨ الذي يقضي بعودة الحقوق كافة إلى جمهورية الصين الشعبية، ويعترف بممثلي حكومتها الممثلين الشرعيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة، ويقرر طرد ممثلي تشيانغ كاي تشيك من المكان الذي شغلوه بصفة غير شرعية في الأمم المتحدة وفي كل المنظمات المرتبطة بها[١٠]. وقد وافقت على هذا القرار كل من الجزائر واليمن الجنوبي ومصر والعراق والكويت وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان والصومال وسوريا وتونس واليمن الشمالي. أما السعودية، فقد عارضت القرار بدعوى أنه يسلب الصين الوطنية اعتراف المجتمع الدولي بها ويهدر حق شعبها في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضيه[١١]. وامتنعت عن التصويت كل من الأردن ولبنان وقطر والبحرين.

وبالمثل، تباعدت مواقف دول المجموعة العربية في التصويت على عديد من القرارات الخاصة بالمشكلة الكورية. ففي الدورة السادسة (١٩٥١)، صدر قراران دمغ أولهما حكومة الصين الشعبية بالعدوان على كوريا الجنوبية من خلال تقديم الدعم

(٨) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1960*, p. 173.

(٩) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1965*, p. 179; *1966*, p. 137; *1967*, p. 139; *1968*, p. 166, and *1969*, p. 158.

(١٠) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1971*, p. 136.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

المباشر إلى قوات كوريا الشمالية والتورط في أعمال عدائية ضد قوات الأمم المتحدة هناك، بينما طالب القرار الثاني مختلف الدول بحظر شحن الأسلحة والمؤن الحربية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات كوريا الشمالية والصين الشعبية[12]. وصوّت العراق ولبنان في جانب القرار الأول، بينما امتنعت بقية الدول العربية عن التصويت. ونال القرار الثاني تأييد كل الدول العربية عدا مصر وسوريا اللتين امتنعتا عن التصويت. وفي الدورة التاسعة، أصدرت الجمعية العامة قراراً يشجب قيام قوات كوريا الشمالية بالقبض على بعض أفراد قوات الأمم المتحدة ومحاكمتهم بحجة أن ذلك يشكّل خرقاً لاتفاقات الهدنة المبرمة في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣[13]. وصوّتت مصر والعراق ولبنان مع القرار، وامتنعت الدول العربية الأخرى عن التصويت. وفي الدورات الثانية عشرة (١٩٥٧)، والثالثة عشرة (١٩٥٨)، والرابعة عشرة (١٩٥٩)، تبنت الجمعية ثلاثة قرارات تؤكد في مجملها عزم الأمم المتحدة على توحيد شطرَي كوريا وتحقيق الديمقراطية بالطرق السلمية من جهة، وعلى اقرار السلم والأمن الدوليين في المنطقة ككل، من جهة أخرى[14]. وقد جنحت الدول العربية الموالية للغرب إلى التصويت عادة بالموافقة: العراق قبل ١٩٥٨، والأردن وتونس وليبيا، بينما آثرت بقية الدول العربية الامتناع عن التصويت. وفي الدورة التاسعة والعشرين (١٩٧٤)، وافقت الجمعية العامة على قرار يدعو شطري كوريا إلى مواصلة الحوار من أجل اعادة توحيدها بالطرق السلمية، ويناشد مجلس الأمن أن يتصّدى لبحث جوانب المشكلة الكورية التي تقع في نطاق مسؤولياته بما في ذلك حل قيادة الأمم المتحدة بالتوازي مع اتخاذ الترتيبات الكفيلة بصيانة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية[15]. لقد اختلفت الدول العربية في التصويت على القرار، إذ رفضته الأغلبية: الجزائر والعراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبي ومصر والسودان واليمن الشمالي والكويت وموريتانيا والصومال. أما الدول المعروفة بتحالفها الوثيق مع الغرب، فقد تراوح موقفها بين تأييد القرار (الأردن والمغرب والسعودية وتونس وعُمان) وبين الامتناع عن التصويت (لبنان والبحرين والامارات العربية المتحدة). . .

وفي ما يتعلق بقضية المجر، صدر عن الدورات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة للجمعية العامة عدة قرارات تدين التدخل السوفياتي في المجر بوصفه انتهاكاً صارخاً لسيادتها وعدواناً على حقوق الشعب المجري وتدعو

(١٢) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1951*, p. 228.

(١٣) UN, *Yearbook of the United Nations, 1954*, p. 43.

(١٤) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1957*, p. 90; *1958*, p. 99, and *1959*, p. 52.

(١٥) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1974*, p. 180.

الاتحاد السوفياتي إلى سحب قواته من هناك، وتطالب السلطات المجرية والسوفياتية بالسماح لمراقبي الأمم المتحدة بالدخول إلى الأراضي المجرية والتنقّل بحرية من أجل وضع تقرير عن الأوضاع هناك للأمين العام، وكذا بالتعاون التام مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة خاصة الصليب الأحمر لتسهيل استقبال وتوزيع المعونات الغذائية والطبية على السكان المجريين. وبخصوص نمط التصويت العربي على تلك القرارات، فقد تراوح بين الموافقة والامتناع. فالعراق تحوّل من التأييد إلى الامتناع بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكانت تونس دائماً في صف المؤيدين. وجاءت ليبيا ضمن المؤيدين في عامَي ١٩٥٦ و١٩٥٧، وضمن الممتنعين في عامَي ١٩٥٨ و١٩٥٩(١٦). وكان الامتناع هو السلوك الوحيد أو الشائع لدى معظم الأقطار العربية. كذلك امتنعت كل دول المجموعة العربية عن التصويت على قرار صدر عن الدورة السابعة عشرة (١٩٦٢) يشيد بدور مبعوث الأمم المتحدة في المجر لما بذله من جهد في أداء مهامه من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة(١٧). وفي هذه الحالات، ليس غريباً أن تنخفض قيم الانسجام التصويتي نظراً لأن المقياس يعطي نصف درجة للممتنع عن التصويت.

نأتي أخيراً إلى قضية افغانستان التي تتعلق بغزو السوفيات عسكرياً لدولة افغانستان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ذلك الحدث الذي شكّل سابقة غير مألوفة بخصوص التدخلات العسكرية السوفياتية خارج نطاق حلف وارسو، ومهّد لتطورات عسكرية وسياسية هامة على الصعيد الأفغاني، وكلّف السوفيات خسائر مادية وبشرية لا يستهان بها. وقد وضع الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف نهاية لتورط بلاده في افغانستان حين بدأ سحب القوات السوفياتية من هناك عام ١٩٨٨. وبعيداً عن الدخول في تفاصيل تتعلق بملابسات الوضع الداخلي في افغانستان قبل التدخل السوفياتي، ومبررات هذا التدخل، وآثاره في الاتحاد السوفياتي سلباً وإيجاباً(١٨)، يكفي أن نشير إلى أن الحدث ولّد ردود فعل غاضبة في الدول الغربية، وفي عديد من الدول الاسلامية، كما أنه جعل الحالة الأفغانية موضوعاً لقضية نظرت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصدرت بشأنها ثلاثة قرارات في الأعوام

(١٦) UN: *Yearbook of the United Nations, 1956*, pp. 85-88; *1957; 1958*, and *1959*, p. 51.

(١٧) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1962*, p. 134.

(١٨) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **الصراع الأمريكي ـ السوفييتي حول الشرق الأوسط** (الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ص ٤٧٧ ـ ٤٨٩؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٦٣ ـ ٦٧، وايهاب الشريف، «الانسحاب المتزامن من الخليج وافغانستان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨)، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٤[١٩]. وقد أكدت هذه القرارات ضرورة المحافظة على سيادة افغانستان واستقلالها، وحق الشعب في اختيار حكومته ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي من دون تدخّل خارجي، وطالبت بالانسحاب الفوري لكل القوات الأجنبية من افغانستان، وعودة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم، ودعت الأطراف المعنية للتوصّل إلى تسوية سلمية. ونظراً إلى أن القضية تدخل في اطار الصراع بين الاتحاد السوفياتي الذي يحتفظ بعلاقات قوية مع بعض الدول العربية والولايات المتحدة التي تربطها بالبعض الآخر علاقات تبعية وتحالف، ونظراً إلى أن افغانستان بلد اسلامي، لم تكن المجموعة العربية متّسقة في التصويت على تلك القرارات الثلاثة. فقد بلغ معدل الانسجام التصويتي ٥٥,٨ بالمئة، ٥٧,٥ بالمئة، ٥٥ بالمئة، على التوالي. وكانت الدول الموافقة على طول الخط هي مصر والسودان وتونس والمغرب وموريتانيا والصومال والسعودية والامارات العربية المتحدة وقطر وعُمان والبحرين وجيبوتي. ووقفت سوريا واليمن الجنوبي وليبيا في صف المعارضين. واتخذت الجزائر موقف الامتناع عن التصويت، وجمع العراق بين التأييد والامتناع، بينما جمع لبنان والأردن والكويت واليمن الشمالي بين التأييد والغياب.

وتجد النتائج السابقة التي تتعلق بتشتت التصويت العربي بخصوص قضايا الحرب الباردة ما يزيدها تأكيداً في قيم الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين. فلو اعتمدنا رقم ٩٥ بالمئة كمُعامِل للاتفاق ـ مع استبعاد جيبوتي لمشاركتها في التصويت على قرار واحد نال موافقة كل الدول العربية ـ نجد على مستوى الفترة ككل مجموعة نووية صغيرة من أربع دول تطابق تصويتها في مسائل الحرب الباردة (الجزائر واليمن الجنوبي ومصر والسودان)، وعلى هامش هذه المجموعة، هناك دولتان (سوريا واليمن الشمالي) اتفقت كل منهما في التصويت مع ثلاث من دول النواة. أما بقية الدول العربية وعددها أربع عشرة دولة فلم تتفق سواء بعضها مع بعض أو مع دول المركز أو الدول الطرفية. ولا تكاد تتغير الصورة كثيراً لو نزلنا بمستوى الاتفاق إلى ٩٠ بالمئة إذ تنتقل سوريا إلى المجموعة النووية، وتصبح الكويت والعراق وموريتانيا، اضافة إلى اليمن الشمالي دولاً طرفية. إلاّ أن أياً من الدول الأخرى الاحدى عشرة لم تتفق مطلقاً مع غيرها (السعودية، الصومال، تونس) أو اتفقت مع دولة واحدة (لبنان، البحرين، ليبيا) أو اثنتين على الأكثر (الأردن، المغرب، عُمان، قطر، الامارات العربية المتحدة).

ولكن ماذا عن الوضع في الفترات الفرعية للدراسة؟ بالنسبة إلى الفترة الأولى، ثمة حالتان للاتفاق هما: مصر والسعودية (٩٣ بالمئة)، السعودية واليمن (٩١ بالمئة)،

---

(١٩) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1981*, p. 273; *1983*, p. 234, and *1984*, pp. 227-228.

وبالنسبة إلى الفترة الثانية تكاد تقترب الصورة مما وجدناه آنفاً على صعيد النطاق الزمني للدراسة. فعند مستوى ٩٥ بالمئة تضم النواة مصر وسوريا واليمن الشمالي، بينما يقع اليمن الجنوبي على الهامش وعند مستوى ٩٠ بالمئة، يدخل السودان واليمن الجنوبي منطقة النواة، بينما تقع على الأطراف كل من الجزائر والعراق وموريتانيا. وتظل بقية الدول العربية متنافرة تماماً في سلوكها التصويتي. وبرغم ضآلة عدد القرارات في المرحلة الثالثة (ثلاثة فقط)، اقتصر الاتفاق على مجموعة قلب من ست دول (مصر والجزائر وسوريا واليمن الجنوبي والسودان وليبيا)، وعلى أربع دول طرفية هي الكويت وموريتانيا واليمن الشمالي والصومال.

هكذا غلب التنافر على تصويت الدول العربية في قضايا الحرب الباردة، وهو أمر يرجع إلى اختلاف طبيعة أنظمة الحكم فيها وكذلك معتقداتها ومصالحها وارتباطاتها الخارجية. هذه الاختلافات بين الدول العربية لم تكن لتسمح بالتجانس في سياساتها الخارجية، وبالتالي كان عدم الانحياز بالنسبة إلى معظمها على الأقل أمراً نظرياً أكثر منه واقعياً[٢٠].

٢ ـ نزع السلاح

نظراً إلى مخاطر سباق التسلح عموماً، والتسلح النووي خصوصاً على السلم والأمن الدوليين اللذين يعدّ الحفاظ عليهما في صدارة أهداف الأمم المتحدة، دأبت الجمعية العامة في دوراتها المتعاقبة على مناقشة هذا الموضوع، وأصدرت العديد من القرارات التي تطالب بالحد من التسلح ووقف التجارب النووية إلّا في الأغراض السلمية وانشاء مراكز دولية للتفتيش فضلاً عن اقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا، وافريقيا، وحوض البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا[٢١].

لقد صوّتت الجمعية العامة على ٣٥٢ مشروع قرار في مجال نزع السلاح بدءاً من عام ١٩٥٣ إلى نهاية فترة البحث. وبالنظر إلى الجدول رقم (٧ ـ ٥) والشكل البياني رقم (٧ ـ ٣)، يتضح **أولاً** أن التجانس كان الملمح البارز لتصويت المجموعة العربية في مجال نزع السلاح حيث بلغ المتوسط العام للانسجام (٨٦,٢ بالمئة)، وتجاوز المعدل هذه النسبة في معظم السنوات. ويتضح **ثانياً** أنه خلال الفترة من

(٢٠) حول تأثير الأوضاع المحلية والدولية في سياسة عدم الانحياز، انظر: اسماعيل صبري مقلد، **قضايا دولية معاصرة** (الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٨٠)، ص ٤٩٢ ـ ٥٠١.

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر: اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٨٩ ـ ٩١.

١٩٥٧ ـ ١٩٧١، كان مستوى الانسجام دون المتوسط العام بحوالى سبع نقاط مئوية، واتسم بقدر كبير من التذبذب إذ بلغ الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة نحو ٧٨ بالمئة.

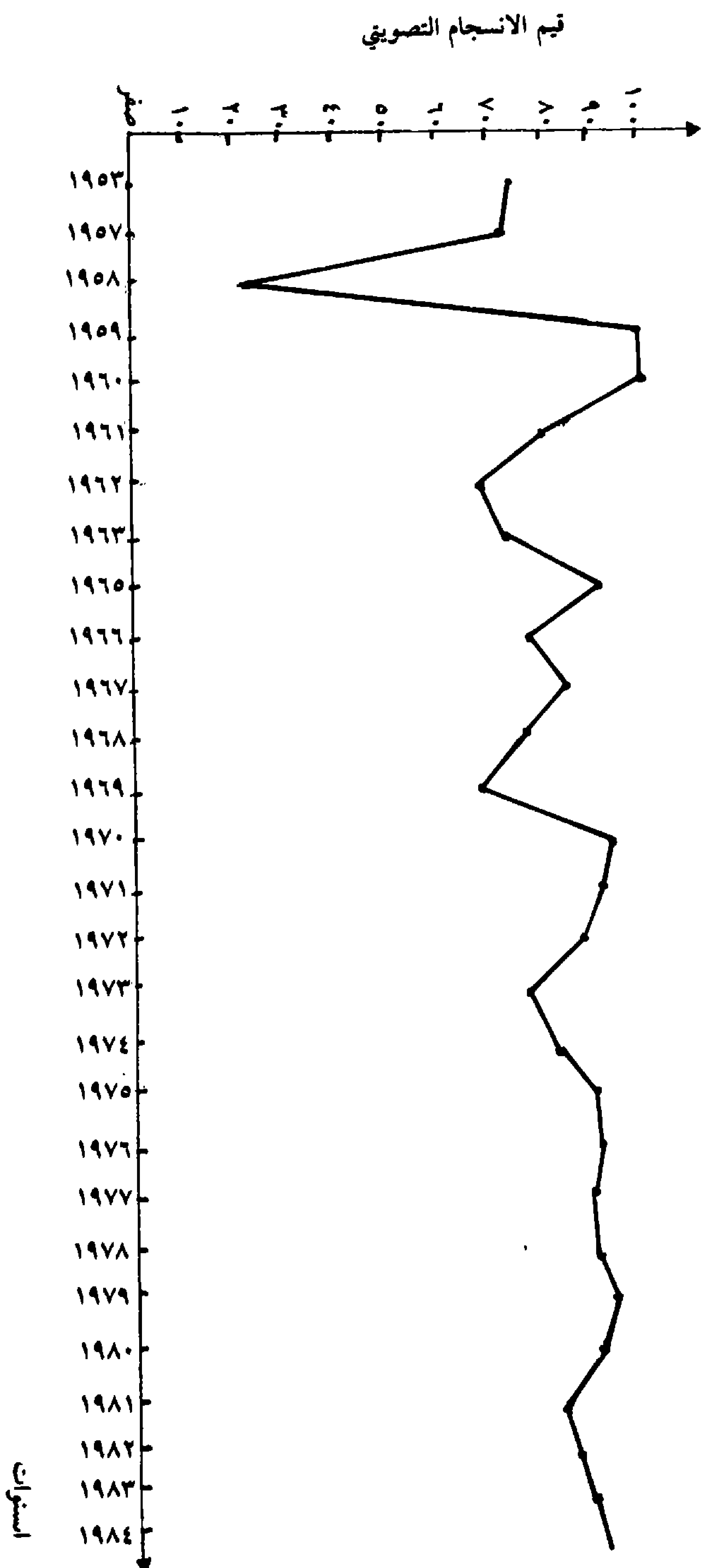
ويتضح **ثالثاً** أن نمط التصويت العربي على مدى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٤ جمع بين الاتساق والثبات النسبي، فمعدل الانسجام أعلى من المتوسط العام في كل السنوات تقريباً، ودرجة تباينه محدودة من عام إلى آخر حيث لم يتجاوز الفرق ١٧ بالمئة بين القيمتين العليا والدنيا.

جدول رقم (٧ ـ ٥)
قيم الانسجام التصويتي للدول العربية في مسائل نزع السلاح في الفترة ١٩٥٣ ـ ١٩٨٤

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٥٣	١	٧٥	١٩٧١	١٠	٩٢,٨	١٩٧٨	٢٢	٩١
١٩٥٧	٣	٧٢,٧	١٩٧٢	١٤	٨٩	١٩٧٩	١٥	٩٥,٦
١٩٥٨	٢	٢١,٦	١٩٧٣	١٥	٧٨	١٩٨٠	١٧	٩٢
١٩٥٩	٣	١٠٠	١٩٧٤	١٣	٩٢,٧	١٩٨١	٢٦	٨٤,٧
١٩٦٠	٣	١٠٠	١٩٧٥	١٣	٩٠,٤	١٩٨٢	٣٩	٨٧,٧
١٩٦١	٥	٨١,٩	١٩٧٦	١٢	٩٢	١٩٨٣	٤٦	٩٠,٦
١٩٦٢	٢	٦٩,٦	١٩٧٧	١٦	٩٠,٤	١٩٨٤	٤٤	٩٣
١٩٦٣	٢	٨٤						
١٩٦٥	٨	٩٢	اجمالي الفترة الثالثة	٩٣	٨٩,٣	اجمالي الفترة الرابعة	٢٠٩	٩٠,٧
١٩٦٦	١	٧٨,٥						
١٩٦٧	٣	٨٥,٦						
١٩٦٨	٧	٧٨				فترة الدراسة ككل	٣٥٢	٨٦,٢
١٩٦٩	٥	٦٩						
١٩٧٠	٥	٩٤						
اجمالي الفترة الثانية	٥٠	٧٨,٧						

ويتضح أخيراً أن معدل التجانس التصويتي للمجموعة العربية انخفض بشدّة بعض السنوات. في عام ١٩٥٨، اعتمدت الجمعية العامة قرارين، دعا أولهما الدول

قيم الانسجام التصويتي



شكل رقم (٧ - ٣)

تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في مسائل نزع السلاح (١٩٥٣ - ١٩٨٤)

المنتجة للسلاح النووي إلى الكف عن اجراء التجارب النووية، والاتفاق على التدابير الفنية لمواجهة احتمالات الهجوم المفاجىء، وتوجيه جزء من الموارد التي سوف يوفرها نزع السلاح إلى تحسين ظروف الحياة في العالم أجمع، وبصفة خاصة في الدول الأقل نمواً. وقد صوّت الأردن ولبنان وتونس والسودان على القرار، بينما امتنعت عن التصويت كل من مصر والعراق وليبيا والمغرب والسعودية واليمن. أما القرار الثاني فقد نصّ على تشكيل لجنة مؤقتة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي تتولى إخطار الجمعية العامة بأنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في ما يتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وكذا برامج التعاون الدولي في هذا الخصوص التي يمكن تنفيذها تحت رعاية الأمم المتحدة[٢٢]. وقد آثرت كل الدول العربية الامتناع عن التصويت باستثناء تونس التي صوّتت بالموافقة. وفي عام ١٩٦٢، أقرّت الجمعية العامة مشروع قرار يدعو الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح إلى ابرام اتفاقية تحظر اجراء التجارب النووية نهائياً، وتحديد موعد مبكر لبدء سريان هذه الاتفاقية[٢٣]. وهنا أيضاً امتنعت دول المجموعة العربية عن التصويت عدا الأردن الذي صوّت مع القرار. وأصدرت الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ قراراً يطالب الدول النووية برفد الوكالة الدولية للطاقة النووية بالمعلومات الكاملة والفورية التي تتعلق بتقانة استخدام التفجيرات النووية في الأغراض السلمية[٢٤]. هذا القرار نال موافقة السعودية ولبنان وليبيا والسودان وتونس والصومال، بينما وقفت الدول الغربية الأخرى على الحياد. وهكذا، فإن بعض الدول العربية المتحالفة مع الغرب أيّدت القرارات آنفة الذكر، ربما إظهاراً لتضامنها مع الولايات المتحدة التي وافقت بدورها على القرارات، في حين فضّلت معظم الدول العربية الامتناع عن التصويت، مما تسبّب في هبوط معدل التجانس التصويتي.

وللتعرف إلى الدول العربية الأكثر تطابقاً في التصويت بعضها مع بعض في قضايا نزع السلاح، استُخدم مقياس الاتفاق، وتبيّن من النتائج أنه بخصوص فترة الدراسة ككل وعند مستوى ٩٥ بالمئة، تشمل مجموعة النواة حوالى نصف الدول العربية (مصر والكويت والبحرين والأردن وجيبوتي وليبيا وعُمان وقطر والسودان والامارات العربية المتحدة)، وتقع بقية الدول ـ عدا الجزائر ـ في الأطراف. وعند مستوى ٩٠ بالمئة، تضاف إلى مجموعة النواة ثماني دول أخرى هي سوريا والعراق وتونس والمغرب واليمن الشمالي ولبنان وموريتانيا والصومال، فيما تظل في المواقع الطرفية ثلاث دول فقط هي الجزائر واليمن الجنوبي والسعودية.

(٢٢) UN, *Yearbook of the United Nations, 1958*, pp. 22-23.

(٢٣) UN, *Yearbook of the United Nations, 1962*, p. 25.

(٢٤) UN, *Yearbook of the United Nations, 1969*, p. 42.

هـذا النمط العام، ابتعـد أحيانـاً واقترب أحيـاناً أخـرى من نظيره في الفـترات الفرعية. فبالنسبة إلى فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠، وعلى أساس مُعامِل ٩٥ بالمئة تقع ثـلاث دول في منـطقـة القلب (ليبيـا والعـراق والأردن) وخمس أخـرى في الهـامش (مصر والكويت والمغرب والسودان ولبنان). لكن مـع النزول بنسبـة الاتفاق إلى ٩٠ بـالمئة، تتحرك الكويت ولبنان والسودان مع السعودية واليمن الشمالي إلى منطقة القلب، بينـما تظل مصر والمغرب وبقية الدول العربية في الأطراف.

بيد أن دائرة الاتفاق أخذت تتسـع بعد ذلـك، فخلال الفـترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ تطابق تصويت ١٤ دولة بنسبة ٩٥ بالمئة فأكثر (مصر والأردن وسوريا ولبنان والبحرين وجيبـوتي والكويت وعُـمان وقطر والامـارات العربيـة المتحدة وليبيـا وتونس والسـودان واليمن الشمالي) وأضيف إليها العـراق، والمغرب والصـومال عنـد مستوى ٩٠ بـالمئة، بينـما ظلت الجزائـر واليمن الجنوبي والسعـودية ومـوريتانيـا في المواقـع الطرفيـة، وبلغ الاتفاق ذروته في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ حين استوعبت منطقـة القلب الأقطار العـربية كافة تقريباً.

يُستخلص مما تقدم أن الـدول العربيـة شكلت مجموعـة تصويتيـة متـماسكـة في قضايا نزع السلاح. هذا التوافق التصويتي يجد أسبابه ليس فقط في تـطلُّع العرب إلى توطيد دعائم السلم والأمن الدوليـين، وإلى تفادي الآثـار السلبية لسبـاق التسلح على المـوارد الماليـة وخطط التنميـة والرفـاه الاجتماعي، ولكن أيضـاً لما يمثله نـزع السـلاح النـووي بالـذات من أهمية خـاصة للمنـطقة العـربيـة. والمعـروف أن اسرائيـل تمتلك أسلحـة نوويـة بينما لا يمتلكهـا العرب حتى الآن. وهـذا من شأنـه أن يخـلّ بـالميـزان العسكري بين اسرائيـل والعرب، وأن يجعـل اسرائيل أشـد خطراً عـلى الأمن القومي العربي.

٣ ـ تصفية الاستعمار

مثّلت الأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية في مجال تصفية الاستعـمار إعمالاً للميثـاق الـذي يؤكد حق الشعـوب في تقريـر مصيرهـا، والذي كـرّس الفصـل السـادس منـه لموضوع الأقـاليم الخاضعـة للسيطرة بصفـة عامـة، والفصلين السابـع والثامن لنـظام الـوصايـة، وقـد أنشيء مجلس الوصـاية ليسـاعد في تـطبيق هـذا النـظام تحت اشراف الجمعيـة العامـة. وبنهايـة عام ١٩٦٢، أنجـز المجلس مهمتـه كـاملة فـاستقلت كـل الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية أو اختارت الانضمام إلى دول مستقلة أخرى.

غير أن نظام الوصاية لم يشمل سوى الدول التي كانت خاضعة لنظام الانتـداب الـذي طبّقته عصبـة الأمم. وكان عـدد هـذه الـدول جـد محـدود بـالقيـاس إلى بقية

المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية. وعالج الفصل الحادي عشر من الميثاق هذه المستعمرات تحت عنوان «الاعلان الخاص بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي»، وهو الاعلان الذي ألزم الدول الاستعمارية بتزويد الأمم المتحدة ببيانات احصائية عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها. وتحت تأثير الضغوط التي مارستها دول العالم الثالث داخل أروقة الأمم المتحدة اعتماداً على ثقلها العددي، والعداء الصريح للاستعمار من قبل الدولتين العظميين، راحت الجمعية العامة تتابع عن كثب وبصورة منتظمة أوضاع ومشاكل الادارة والحكم في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وحتى تعجّل حصول هذه الأقاليم على استقلالها، أصدرت عام ١٩٦٠ القرار الخاص بمنح البلدان والشعوب المستعمَرة الاستقلال، وشكّلت، استناداً إليه، لجنة تصفية الاستعمار التي بذلت جهوداً ضخمة، في سبيل حصول الشعوب المستعمرة على استقلالها[٢٥]، وبفضل الكفاح المسلح الذي خاضته الشعوب المستعمَرة أساساً، ثم بفضل الدور الذي قامت به الجمعية العامة، تمّت تصفية الاستعمار في شكله التقليدي، واختفى، بالتالي، معوق أساسي في سبيل تحقيق السلام العالمي والتعاون الدولي.

لقد صوّتت الجمعية العامة على ما مجموعه ٣٩٩ مشروع قرار في مسائل المستعمرات اعتباراً من عام ١٩٤٨ إلى نهاية فترة البحث. ويتبين من قيم الانسجام التصويتي أن الغالبية العظمى من الدول العربية صوّتت في اتجاه واحد على هذه القرارات، إذ تحقق الانسجام في جميع الفترات الفرعية للدراسة. وكذا في كل السنوات عدا استثناءات قليلة للغاية: ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٩، ١٩٦١. ففي عام ١٩٥٦ أصدرت الجمعية العامة قراراً يثمّن المدى الذي وصل إليه نقل السلطة في توغولاند الفرنسية، ويهنىء شعب توغولاند بما حققته لهم الادارة الفرنسية من نهضة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويوصي بتكوين مجلس نيابي هناك بالاقتراع العام في أقرب وقت ممكن. هذا القرار اختلفت الدول العربية في التصويت عليه، إذ وافقت عليه تونس وحدها، ورفضته مصر والعراق وليبيا والسعودية والسودان وسوريا واليمن، وامتنع لبنان والمغرب عن التصويت[٢٦]. وفي عام ١٩٥٧، تبنت الجمعية ثلاثة قرارات نص أولها على تكوين لجنة مساع حميدة بخصوص اقليم جنوب غرب افريقيا تنحصر مهمتها في تبادل الرأي مع حكومة اتحاد

---

(٢٥) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٧٣؛ حسن السيد نافعة، «العالم الثالث في التنظيم الدولي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ١٧٤، ومحمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية** (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٦٧)، ص ١٧٢.

(٢٦) UN, *Yearbook of the United Nations, 1956,* p. 376.

جنوب افريقيا بشأن وضع أسس اتفاق يكفل لهذا الاقليم وضعاً دولياً. وأعرب القرار الثاني عن بالغ التقدير للاجراءات التي اتخذتها الادارتان الفرنسية والانكليزية في الكاميرون من أجل تعزيز التطور الديمقراطي والنشاط السياسي في البلاد، وتيسير تحقيق أهداف نظام الوصاية بما يتفق ورغبات شعب الكاميرون. أما القرار الثالث، فقد طالب كلاً من الادارة الفرنسية وحكومة توغولاند بأن تضعا، بالتشاور مع مبعوث الأمم المتحدة، الترتيبات الخاصة بعقد انتخابات المجلس التشريعي في البلاد(٢٧). هذه القرارات الثلاثة، نالت موافقة تونس ولبنان فقط، بينما امتنعت بقية دول المجموعة عن التصويت مما جعل معدل الانسجام التصويتي شديد الانخفاض. وفي عام ١٩٥٩، اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار يقضي بإنهاء وصاية فرنسا على الكاميرون في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، واجراء انتخابات مباشرة لتكوين مجلس نيابي يتخذ القرارات الخاصة ببناء المؤسسات الحكومية في البلاد، ويوصي القرار بقبول الكاميرون عضواً في الأمم المتحدة بمجرد حصولها على الاستقلال(٢٨). وفي ما عدا السودان التي أيّدت القرار، امتنعت كل الدول العربية عن التصويت بحجة أن القرار يتجاهل مستقبل الكاميرون بعد الاستقلال، كما ورد على لسان مندوبي مصر والعراق والمغرب ولبنان وليبيا. وكان من رأيهم أن يعنى مشروع القرار بهذه المسألة وأن يقضي بتكوين لجنة لدراسة الأوضاع الداخلية المتدهورة في البلاد قبل موعد الاستقلال(٢٩).

وتصبّ قيم الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين في اتجاه تماسك المجموعة العربية. فعلى صعيد النطاق الزمني للدراسة، تشكّل حالات الاتفاق ٩٤ بالمئة من اجمالي حالات التصويت عند مستوى ٩٥ بالمئة فأكثر، و١٠٠ بالمئة عند مستوى ٩٠ بالمئة. وتقع الدول العربية كافة ـ باستثناء الجزائر واليمن الجنوبي والمغرب ولبنان ـ في منطقة القلب عند مستوى ٩٥ بالمئة، بينما تقع كلها دون استثناء في هذه المنطقة عند مستوى ٩٠ بالمئة.

كان هذا النمط ماثلاً بدرجة أو بأخرى في المراحل الفرعية للدراسة، فبالنسبة إلى المرحلة الأولى، صوّتت الدول العربية ـ عدا العراق ـ في الاتجاه نفسه عند مستوى ٩٥ بالمئة، واتفقت جميعها في التصويت عند مستوى ٩٠ بالمئة. وبخصوص المرحلة الثانية، تضم المجموعة النواة عشر دول، في حين يحتلّ المواقع الطرفية كل من لبنان والصومال والسودان والمغرب وتونس واليمن الشمالي وذلك عند مستوى ٩٥ بالمئة. إلاّ أنه عند مستوى ٩٠ بالمئة، تستوعب مجموعة القلب كل الدول العربية عدا السودان.

---

(٢٧) UN, *Yearbook of the United Nations, 1957,* pp. 312, 342 and 348.

(٢٨) UN, *Yearbook of the United Nations, 1959,* pp. 376-377.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

وبلغ التوافق التصويتي ذروته في المرحلتين الثالثة والرابعة، إذ باستثناء الجزائر واليمن الجنوبي والمغرب، اتفقت الدول العربية في التصويت بعضها مع بعض بنسبة ٩٥ بالمئة، بينما صوّتت جميعها دون استثناء في اتجاه واحد عند مستوى ٩٠ بالمئة فأكثر.

هكذا عبّرت المجموعة العربية عن نمط تصويتي متجانس في مجال تصفية الاستعمار، ولا غرو في ذلك، فالدول العربية عانت الاحتلال الأجنبي، شأنها شأن بقية بلدان العالم الثالث، وهي على وعي وقناعة تامة أن الاستعمار مصدر أساسي للتخلف وعقبة كؤود في سبيل التقدم والنهضة، وعدوان صارخ على كرامة الانسان وحريته. ولم يكن أمامه، والحالة هذه، إلّا أن تظاهر قرارات الجمعية العامة التي تؤكد حق الشعوب المستعمرة في التحرر الوطني والحصول على الاستقلال.

٤ ـ السلم والأمن الدوليان

بمقتضى المادة ١١/٢ من الميثاق، للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها إليها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها، وتصدر الجمعية العامة توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو للدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً[٣٠].

وبموجب المادة ١١/٣، للجمعية العامة أن تنبه مجلس الأمن إلى المواقف التي يكون من شأنها تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر[٣١]. كذلك خوّلت المادة ٣٥ الجمعية العامة سلطة بحث أي نزاع أو موقف تطرحه أمامها دولة عضو أو غير عضو ويكون من شأنه أن يفضي إلى احتكاك دولي أو أن يترتب على استمراره تعريض السلم العالمي للخطر[٣٢].

غير أنه يجب ملاحظة نقطة أساسية وحاسمة تتعلق بتوزيع الاختصاصات بين كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين؛ فالمبدأ العام هو أن سلطة إصدار القرار أو التوصية من حق مجلس الأمن أساساً باعتباره الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل. وإذا كانت الجمعية العامة هي الفرع العام فإنه يرد على اختصاصاته العامة قيد أساسي ورد في المادة ١/١٢ ومؤداه «أنه يمتنع على الجمعية العامة إصدار أي قرار أو توصية تتعلق بأي نزاع أو موقف طالما كان هذا النزاع أو الموقف محل نظر من جانب مجلس الأمن ويقوم حيالهما بمباشرة الاختصاصات التي قررها له

(٣٠) Charter of the United Nations and the Statute of International Court of Justice, article 11/12.

(٣١) المصدر نفسه، المقال ٣/١١.

(٣٢) المصدر نفسه، المقال ١/٣٥، ٢.

الميثاق. ويعتبر النزاع أو الموقف محل نظر من جانب مجلس الأمن طالما لم يتم شطبهما من جدول أعمال المجلس ولو لم يكونا موضع مناقشة فعلية»[٣٣].

ووفقاً لقرار الاتحاد من «أجل السلم» الذي أصدرته الجمعية العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠، توسّعت وتدعّمت سلطاتها في ميدان الحفاظ على السلام العالمي إذ بات لها الحق في التوصية باتخاذ اجراءات جماعية في المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، في حالة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ التدابير اللازمة بسبب استخدام إحدى الدول دائمة العضوية فيه حق الفيتو[٣٤].

وحسب البيانات المتوافرة عن الفترة موضع البحث، صوّتت الجمعية العامة على ٤٩ مشروع قرار في مسائل تتعلق مباشرة بصيانة السلم والأمن الدوليين. وجاء التصويت العربي منسجماً بخصوص هذه القرارات فنالت تأييد كل دول المجموعة، أحياناً، وأغلبيتها الساحقة أحياناً أخرى، ولم تشذّ عن النمط العام للمجموعة سوى دول قليلة للغاية، جميعها امتنعت عن التصويت دون مبررات واضحة. ففي سنة ١٩٧٧، اعتمدت الجمعية العامة قراراً ينصّ على تكوين لجنة خاصة من ٣٥ دولة تُختار على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وتضطلع بمسؤولية تقدير فعالية مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية، ووضع مشروع معاهدة بهذا المعنى وكذا بالتسوية السلمية للمنازعات بين الدول[٣٥]. هذا القرار نال موافقة كل دول المجموعة العربية عدا السعودية وموريتانيا والصومال التي فضّلت الوقوف على الحياد. وفي عام ١٩٨٣ أصدرت الجمعية العامة قراراً يقضي بتكوين لجنة خاصة للبحث في وسائل تطبيق تدابير الأمن الجماعي المقررة في ميثاق الأمم المتحدة[٣٦]. وقد صوّتت مع القرار كل الدول العربية عدا سوريا واليمن الجنوبي اللذين امتنعا عن التصويت.

كذلك تفيد القيم المتولدة عن تطبيق مقياس الاتفاق بأنه على صعيد مجمل فترة البحث، تمثّل حالات التوافق التصويتي ٧٣ بالمئة من اجمالي حالات التصويت عند نسبة ٩٥ بالمئة، وتمثّل ٨٥ بالمئة عند مستوى ٩٠ بالمئة. وتستوعب مجموعة النواة كل الأقطار العربية ما عدا خمس دول طرفية هي لبنان وليبيا والمغرب والسعودية وتونس. وإذا تجاوزنا المرحلتين الأولى والثانية لضآلة عدد القرارات فيهما (٤ فقط)، وإذا نظرنا إلى الوضع في المرحلتين الثالثة والرابعة، فلا نجده يختلف كثيراً عن النمط العام آنف

(٣٣) انظر: حسن السيد نافعة، **محاضرات في التنظيم الدولي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦)، ص ٥١.

(٣٤) حول دواعي هذا القرار ومضمونه وآثاره وإصداره، انظر: غانم، **المنظمات الدولية**، ص ١٩٢ - ١٩٤.

(٣٥) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1977,* p. 119.

(٣٦) UN, *Yearbook of the United Nations, 1983,* p. 113.

البيان. فبالنسبة إلى الفترة الثالثة، اتفقت الأقطار العربية في التصويت بعضها مع بعض باستثناء السعودية وموريتانيا والصومال التي تنافر سلوكها التصويتي أحياناً مع الخط العام للمجموعة. أما الفترة الرابعة، فقد شهدت قمة التوافق التصويتي بين دول المجموعة كافة في قضايا السلم والأمن الدوليين، إذ لم يقلّ معدل اتفاق أية دولة مع غيرها عن ٩٥ بالمئة، بل إنه بلغ ١٠٠ بالمئة في معظم الحالات.

هذا الاتساق في التصويت بين دول المجموعة، إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على حرصها على التجاوب مع رغبة الجماعة الدولية في استتباب السلم والأمن الدوليين خصوصاً أن هذا الهدف بحد ذاته ليس موضع خلاف بين الدول كبرت أم صغرت.

٥ ـ عمليات حفظ السلام

ذكرنا حالاً أن المجموعة العربية شكلت جبهة متماسكة في التصويت على القرارات التي تنصبّ مباشرة على إقرار السلم والأمن الدوليين، إلّا أن أمرها كان مختلفاً في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام رغم اتصالها الوثيق بهذا الهدف.

فعند انشاء الأمم المتحدة، لم تتمكّن الدول الكبرى من التوصل إلى اتفاق في ما بينها على تكوين قوة عسكرية دولية توضع تحت تصرف مجلس الأمن كي يستعين بها في تطبيق اجراءات الأمن الجماعي. لهذا اقتصرت عمليات حفظ السلام خلال السنوات التالية مباشرة لقيام المنظمة الدولية على مجرد ارسال مراقبين عسكريين إلى بعض بؤر الصراع والتوتر، تنحصر مهمتهم في مراقبة وقف اطلاق النار والتحقيق في انتهاكاته والتقرير بذلك إلى الأمين العام[٣٧].

ونظراً إلى عدم كفاية هذه التدابير في مواجهة التهديدات المستمرة للسلام العالمي، عمدت الجمعية العامة إلى القيام بعمليات شبه عسكرية استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلام. حدث ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ بمناسبة العدوان الثلاثي على مصر، عندما شكّلت الجمعية العامة قوة طوارىء دولية وأرسلتها إلى مسرح العمليات في الشرق الأوسط للفصل بين المتحاربين والإشراف على تنفيذ وقف اطلاق النار. وقد استمر وجود قوات الطوارىء هذه حتى أيار/ مايو ١٩٦٧ حينما قرّر الأمين العام للأمم المتحدة سحبها بناءً على طلب الحكومة المصرية. كذلك باشرت الجمعية العامة عمليات حفظ السلام في مناطق أخرى من العالم: الكونغو عام ١٩٦٠، قبرص عام ١٩٦٤، ايريان الغربية عام ١٩٦٥ (وهي منطقة كانت موضع نزاع بين اندونيسيا وهولندا)[٣٨].

---

(٣٧) مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، ص ٥١٠.

(٣٨) غانم، المنظمات الدولية، ص ١٩٧ ـ ٢٠٤، والسيد أمين شلبي، «ايركهارت وتجارب قوات الأمم=

وبتطبيق مقياس الانسجام على نتائج تصويت المجموعة العربية على القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن عمليات حفظ السلام خارج منطقة الشرق الأوسط[٣٩]، يتضح أن المجموعة كانت بعيدة تماماً عن التماسك إذ يبلغ المتوسط العام للانسجام حوالى ٥٤,٣ بالمئة.

وواقع الأمر أن هذا التنافر في التصويت بين الدول العربية يجد مصدره في الخلاف بين الدول أعضاء المنظمة الدولية، خاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول تمويل عمليات حفظ السلام، وأحقية الجمعية العامة في القيام بها. فقد رفض الاتحاد السوفياتي ودول أخرى المساهمة في تكاليف قوات الطوارىء سواء في الشرق الأوسط أو الكونغو، بينما واصلت الولايات المتحدة ودول حليفة لها دفع حصصها المقررة في هذه التكاليف. هذا التباين في المواقف من مسألة التمويل، كان في الأصل والجوهر امتداداً لخلاف سياسي بين الدولتين العظميين حول مدى سلطات الجمعية العامة في نطاق المحافظة على السلم الدولي. فالاتحاد السوفياتي عارض قرار الاتحاد من أجل السلم، ورأى في قيام الجمعية العامة بعمليات شبه عسكرية تجاوزاً لحدود سلطتها باعتبار أن هذه العمليات تدخل أصلاً في نطاق اختصاص مجلس الأمن. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أيّدت القرار المذكور بحجة تمكين الجمعية العامة من اتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها تدابير القمع، لإقرار السلم والأمن الدوليين إذا عجز المجلس عن مباشرة سلطاته بهذا الخصوص نتيجة استخدام حق الفيتو[٤٠].

٦ ـ ميثاق وأجهزة الأمم المتحدة

بوصفها الجهاز العام في الأمم المتحدة الذي له حق تشكيل بقية فروع المنظمة، اعتمدت الجمعية العامة طوال فترة الدراسة اثني عشر قراراً تتصل في معظمها بتعديل بعض مواد الميثاق بهدف توسيع العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن وعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعضاء الأمم المتحدة وإتاحة فرصة التمثيل المناسب للدول الافريقية والآسيوية. فعلى سبيل المثال، قررت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٧ زيادة المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن من ستة إلى عشرة مقاعد، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر إلى سبعة وعشرين، وارتفع هذا الرقم الأخير إلى أربعة وخمسين مقعداً بموجب قرار صدر في

= المتحدة لحفظ السلام،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٢٢٧ ـ ٢٥١.

(٣٩) سوف تتناول الباحثة تصويت المجموعة العربية على القرارات الخاصة بعمليات حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط في الجزء الخاص بقضايا المنطقة.

(٤٠) غانم، المصدر نفسه، ص ١٩٢ و١٩٤.

٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١[٤١]. من ناحية أخرى، انصبت بعض القرارات على تكوين ونشاط بعض اللجان التابعة للجمعية العامة، خصوصاً للجنة العامة واللجنة السياسية الخاصة[٤٢].

وفي تصويتها على القرارات الاثني عشر مجتمعة، بدت مواقف دول المجموعة العربية أقرب إلى التجانس، إذ يبلغ المتوسط العام لـلانسجام التصويتي ٧٧ بالمئة، وتوافق تصويتها في تسعة قرارات، بينما تنافر بدرجة ما في ثلاثة قرارات تنتمي زمنياً إلى حقبة الخمسينيات حين جنح كثير من الدول العربية آنذاك إلى الامتناع عن التصويت تعبيراً عن حيادها في المسائل الخلافية بين الشرق والغرب، فنالت القرارات الثلاثة موافقة الولايات المتحدة وبريطانيا في حين عارضها الاتحاد السوفياتي. وعموماً يمكن القول إن الدول العربية، وإن جنح بعضها أحياناً إلى الامتناع عن التصويت، كانت في مجملها مع التوسع في مقاعد أجهزة الأمم المتحدة. هذا السلوك المؤيد يمكن أن نعزوه إلى ما تنطوي عليه زيادة المقاعد من مصلحة مباشرة للدول العربية حيث تتيح لكل منها امكانية أكبر للتمثيل داخل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤٣].

٧ ـ قضايا العالم الثالث السياسية

يقصد بها تحديداً القضية القبرصية، والمسألة الكمبودية. وترجع جذور قضية قبرص إلى الصراع حول الجزيرة بين بريطانيا واليونان وتركيا. فقد كانت بريطانيا تسيطر على الجزيرة وتعارض بشدة منح شعبها الحق في تقرير مصيره. أما اليونان فتمسكت بحق القبارصة في تقرير مصيرهم، وهو ما يعني عملاً، من وجهة نظرها، ايلولة الجزيرة إلى التراث اليوناني بحكم أن أغلبية سكانها من أصل يوناني ويشاطرون الشعب اليوناني وحدة اللغة والدين والتقاليد، ورفضت تركيا فكرة تقرير المصير، وادعت أنه إذا كان لا بد من ضم الجزيرة، فيجب أن تُضم إليها وليس إلى اليونان بحسبان أنها أقرب جغرافياً إلى تركيا، وأن قسماً من القبارصة من أصول تركية. وقد تصدّت الجمعية العامة لمناقشة القضية في أكثر من دورة واعترفت لجنتها السياسية بحق الشعب القبرصي في تقرير مصيره بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧. كما

---

(٤١) ابراهيم محمد العناني، التنظيم الدولي: **النظرية العامة، الأمم المتحدة** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤٢) UN: *Yearbook of the United Nations, 1957*, p. 118; *1979*, p. 165, and *1980*, p. 188.

(٤٣) طرح حسن السيد نافعة تفسيراً مماثلاً لتوافق تصويت الدول العربية في القضايا الخاصة بهيئة اليونسكو. انظر: حسن السيد نافعة، **العرب واليونسكو**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

دخلت الأطراف المعنية بالمشكلة (تركيا واليونان وقبرص وبريطانيا) في سلسلة من المفاوضات بقصد التوصل إلى تسوية سلمية لها. وتم الاتفاق في مؤتمري زوريخ ولندن اللذين عُقدا في شباط/ فبراير ١٩٥٩ على استقلال الجزيرة وقيام نظام جمهوري يرأسه يوناني ويكون نائبه تركياً. وانتُخب الاسقف مكاريوس رئيساً لجمهورية قبرص في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، وأُعلن استقلالها رسمياً في آب/ اغسطس ١٩٦٠. إلّا أن مظاهر الصراع وأعمال العنف نشبت بين الجانبين التركي واليوناني مما استتبع قيام الأمم المتحدة بإرسال قوة حفظ سلام إلى الجزيرة عام ١٩٦٤، ومحاولات التدخل عسكرياً من قبل تركيا واليونان لنصرة طرف ضد آخر، وولوج المشكلة القبرصية إلى قائمة اهتمامات الأطراف الدولية الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(٤٤).

ومع قيام القوات التركية بغزو قبرص واحتلالها الجزء الشمالي من الجزيرة عام ١٩٧٤، منتهزة فرصة الانقلاب ضد الأسقف مكاريوس، دخلت المشكلة القبرصية منعطفاً خطيراً إذ سعت الأمم المتحدة إلى تسويتها على أساس الحوار بين الطائفتين التركية واليونانية. لكن جهود التسوية وصلت إلى طريق مسدود عندما أعلنت الطائفة التركية عام ١٩٧٥ عزمها على الاستقلال من جانب واحد، ثم اعلانها عام ١٩٨٣ عن قيام الجمهورية القبرصية الاسلامية الفدرالية في الجزء الشمالي من الجزيرة، واعتراف تركيا بهذه الدولة الجديدة، وتبادل السفراء معها، وهو ما كان محل رفض واستنكار من قبل الأمم المتحدة(٤٥).

لقد أصدرت الجمعية العامة اعتباراً من عام ١٩٦٥ إلى نهاية فترة البحث تسعة قرارات بشأن القضية القبرصية، أكدت في عمومها سيادة قبرص واستقلالها ووحدة اقليمها، وطالبت بانسحاب القوات التركية من الجزيرة، والعمل على حسم النزاع الطائفي بالطرق السلمية. ونظراً إلى تعقد وحساسية المشكلة بسبب ما بدا لها من طابع اسلامي وسياسي، تنافر بشدة تصويت دول المجموعة العربية على تلك القرارات مجتمعة إذ بلغ المتوسط العام للانسجام ٣٧ بالمئة. وباستثناء القرار الصادر عام ١٩٧٤ الخاص بإدانة الغزو التركي للجزيرة، الذي نال موافقة كل الدول العربية المشاركة في التصويت، اتّسمت مواقف هذه الدول إزاء كل القرارات الأخرى بدرجة عالية من التشتت.

---

(٤٤) «محاولات السلام في قبرص،» **السياسة الدولية**، العدد ١٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٨)، ص ١٣٠ ـ ١٣٤.

(٤٥) خليل الشقاقي، «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨)، ص ٤٧.

ولمعرفة أنماط تصويت دول المجموعة، وبيان مدى ما بينها من اختلاف، تمَّ فحص نتائج التصويت مكتبياً، فاتضح أن التأييد كان السلوك الغالب لست دول هي مصر والجزائر وليبيا والسودان واليمن الجنوبي وسوريا. وفضّلت تونس والمغرب وموريتانيا الامتناع عن التصويت، وكان الغياب هو المسلك البارز للعراق وليبيا. وتراوح موقف كل من اليمن الشمالي والأردن والكويت وقطر وعُمان والامارات العربية المتحدة بين التأييد والامتناع والغياب. وغطى الموقف السعودي والصومالي الأنماط الأربعة للتصويت وهي الموافقة والرفض والامتناع والغياب.

أما المشكلة الكمبودية، فتعود بدايتها إلى آذار/ مارس ١٩٧٠ حين قامت جماعة لون نول تدعمها قوات أجنبية بالاستيلاء على الحكم في كمبوديا والاطاحة بنظام نوردم سيهانوك الذي كان موجوداً في الخارج آنذاك. وأعقب ذلك تفجر الصراع المسلح بين أنصار الحكم الجديد وأنصار سيهانوك. وفي نيسان/ ابريل ١٩٧٥ وقع انقلاب عسكري موالٍ للصين برئاسة بول بوت الذي استمر في السلطة حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ حين أطيح به في انقلاب مسلح قاده بنغ سامرين بمساعدة فيتنام التي قامت قواتها بغزو الأراضي الكمبودية في ذلك العام. وترتب على هذا الغزو أن زادت المشكلة الكمبودية تعقيداً وأصبحت واحدة من أهم قضايا منطقة الهند الصينية، فلم تعد مجرد صراع داخلي بين القوى السياسية الكمبودية، بل باتت أحد الموضوعات الخلافية بين الشرق والغرب، ثم بين الاتحاد السوفياتي والصين(٤٦).

وقد امتد الاهتمام بالقضية إلى الأمم المتحدة، فأصدرت جمعيتها العامة خمسة قرارات بشأنها في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤، طالبت فيها بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا وتسوية المشكلة من طريق التفاوض بين الأطراف الكمبودية المتنازعة. ويبدو أنه بسبب التعارض بين مواقف الصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من المشكلة، اختلفت دول المجموعة العربية في التصويت على تلك القرارات، كما يتجلّى في هبوط معدل الانسجام الذي تراوح بين ٢٢ بالمئة، و٥٠ بالمئة، وكان التأييد هو نمط تصويت كل من مصر والسودان والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال والسعودية والكويت وعُمان وقطر والامارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي، واقتصرت جبهة المعارضة على سوريا وليبيا واليمن الجنوبي. وآثرت الجزائر وليبيا الامتناع عن التصويت، وتراوح السلوك العراقي بين الامتناع والغياب. واشتمل موقف كل من الأردن واليمن الشمالي على التأييد والامتناع والغياب.

---

(٤٦) انظر عرضاً مفصّلاً لتلك التطورات في: محمد عبد الوهاب الساكت، «تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة في مؤتمرات دول عدم الانحياز،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، ص ١٥٩ ـ ١٦٢.

وهكذا، لم تظهر المجموعة العربية كجبهة تصويتية متماسكة في المشكلات قيد الاهتمام: قبرص، كمبوديا، إذ بلغ المتوسط العام للانسجام التصويتي على كل القرارات الخاصة بهاتين القضيتين نحو ٣٩ بالمئة. كما أن تطبيق مقياس الاتفاق التصويتي يفضي إلى نتيجة مماثلة إذ تشكّل حالات الاتفاق ٦ بالمئة من جملة حالات التصويت عند مستوى ٩٥ بالمئة فأكثر، بينما تبلغ ١٨,٥ بالمئة عند مستوى ٩٠ بالمئة فأكثر.

الفصل الثامن

السلوك التصويتي إزاء القضايا الاقتصادية

انطلاقاً من الصلة العضوية بين استتباب السلم الدولي، وبين حل المشاكل الاقتصادية، جعل الميثاق من تنمية التعاون الاقتصادي واحداً من أهداف الأمم المتحدة (م ٣/أ). ولإنجاز هذا الهدف قضى الميثاق بأن تعمل المنظمة الدولية على رفع مستويات المعيشة وتحقيق الاستخدام الكامل للموارد البشرية وتهيئة ظروف التنمية الاقتصادية وسبلها، وحل المشكلات الاقتصادية ذات الطابع الدولي (م ٥٥/أ، ب). وفي هذا السياق، خوّل الميثاق الجمعية العامة سلطة اجراء دراسات وإصدار توصيات بغرض إنماء التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي (م ١٣/ب). ويباشر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (فرع رئيسي للأمم المتحدة مختص بتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية) مسؤولياته تحت إشراف الجمعية العامة (م ٦٠). ويتعاون المجلس مع اللجان والأجهزة ذات الطابع الاقتصادي التي أنشأتها الجمعية العامة مثل الادارات المسؤولة عن برنامج المعونة الفنية وجهاز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنشىء عام ١٩٦٤). ويشترط الميثاق موافقة الجمعية العامة على ما يبرمه المجلس من اتفاقات للربط بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (م ٦٣/أ).

وبمقتضى هذه السلطات الممنوحة للجمعية العامة بحسبانها الجهاز صاحب الاختصاص الأصيل في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي، تصدت لمناقشة العديد من القضايا الاقتصادية، وأصدرت بشأنها قرارات بلغ مجموعها ١٠٨ قرارات طوال فترة البحث. ويلاحظ أن الجزء الأعظم من هذه القرارات (٨٦ بالمئة) ينتمي إلى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٤، وهو ما يرجع إلى أن استرخاء التوترات السياسية ـ العسكرية مع تراجع مناخ الحرب الباردة منذ مطلع السبعينيات قد ترتب عليه بروز أهمية وأولوية

القضايا الاقتصادية في العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب[1].

لقد دارت القرارات الاقتصادية بوجه عام حول المسائل التالية: ضرورة رفد الدول النامية بالمساعدات الانمائية مالياً وفنياً، واتّباع السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والحد من التقلبات في أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية مع العمل على زيادة واستقرار حصيلة هذه الصادرات، وتأييد حق كل دولة في السيطرة على مواردها الطبيعية واستخدامها من أجل التنمية، والمطالبة ببناء نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن قيام علاقات اقتصادية وتجارية متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويحسّن شروط نقل التقانة من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، ويعزز الرقابة على نشاط الشركات متعددة الجنسية، ويكفل امكانية حل مشاكل الدول النامية الحبيسة بما في ذلك منحها تسهيلات الترانزيت الكافية، وقيام الدول الغنية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمساعدتها مالياً وفنياً على تطوير وصيانة مرافق النقل البري والجوي.

ونتناول في ما يلي أنماط تصويت دول المجموعة العربية على القرارات الخاصة بالقضايا الاقتصادية ككل من ناحية، وبفئاتها الفرعية (التنمية الاقتصادية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد)، من ناحية أخرى.

أولاً: القضايا الاقتصادية ككل

بتطبيق مقياس الانسجام على نتائج تصويت الدول العربية في المسائل الاقتصادية، تمّ الحصول على القيم المبينة في الجدول رقم (٨ ـ ١) التي تُظهر أن هذه الدول كانت جبهة واحدة في التصويت على القرارات ذات الطابع الاقتصادي سواء بالنسبة إلى مجمل فترة الدراسة، أو مراحلها الفرعية، أو كل عام على حدة. وتحقق الانسجام التام في كثير من السنوات، وكان التغير طفيفاً من عام إلى آخر على نحو ما تظهره بساطة تعرجات المنحنى المبين في الشكل رقم (٨ ـ ١).

كذلك أظهر تطبيق مقياس الاتفاق أن الدول العربية كافة توافقت في التصويت بعضها مع بعض بنسبة ٩٥ بالمئة فأكثر، لا فرق في ذلك بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة، أو بين دولة غنية وأخرى فقيرة، أو بين دولة محافظة وأخرى راديكالية.

---

(١) نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٩٦.

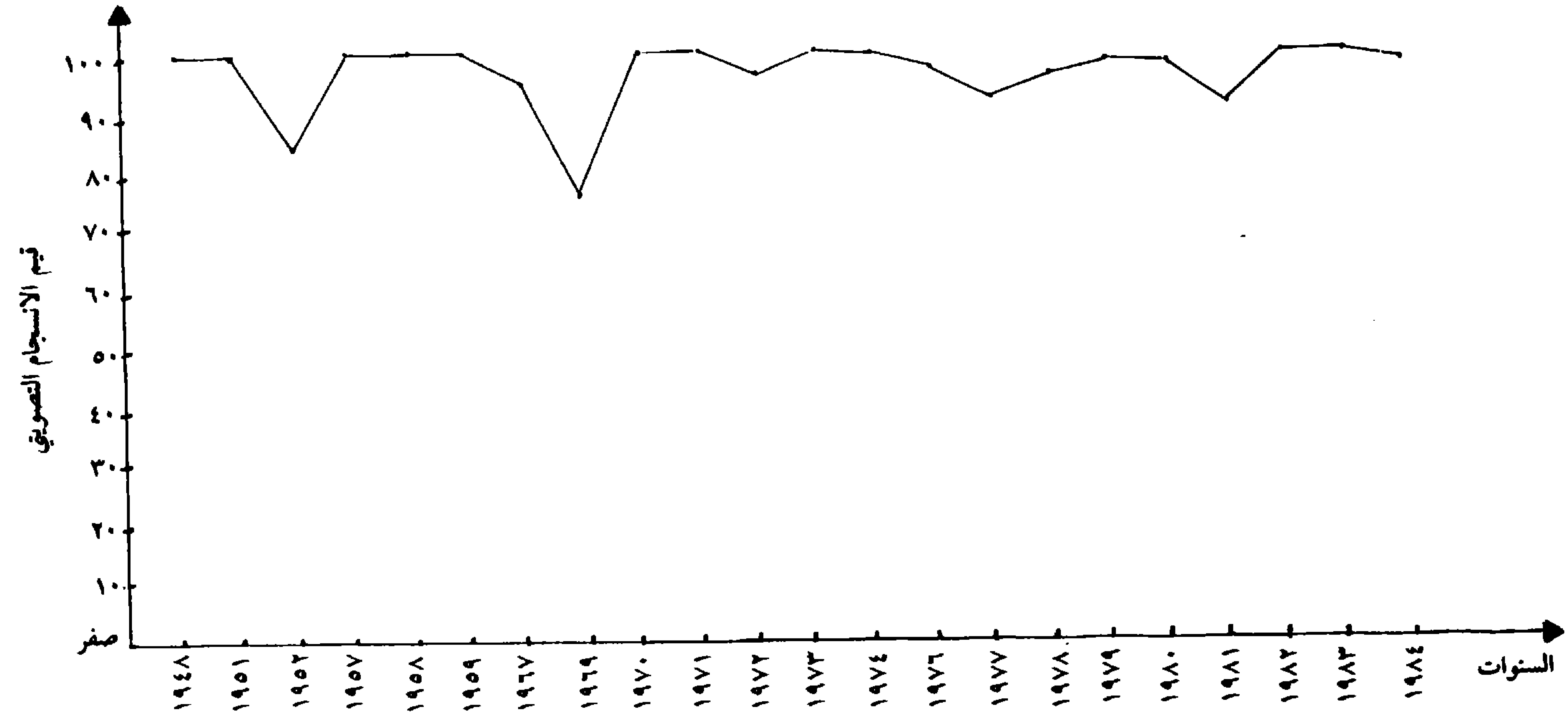
جدول رقم (٨ ـ ١)
قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في المسائل الاقتصادية
(١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٤٨	١	١٠٠	١٩٧١	٤	١٠٠	١٩٨٢	٩	١٠٠
١٩٥١	١	١٠٠	١٩٧٢	١٠	٩٧,٥	١٩٨٣	٦	١٠٠
١٩٥٢	٣	٨٤	١٩٧٣	٦	١٠٠	١٩٨٤	٩	٩٩
			١٩٧٤	٣	١٠٠			
الفترة الأولى	٥	٩٤,٦	١٩٧٦	٩	٩٨	الفترة الرابعة	٥٧	٩٧,٨
			١٩٧٧	٤	٩٢,٥			
١٩٥٧	١	١٠٠				النطاق الزمني للدراسة	١٠٨	٩٦,٣
١٩٥٨	٢	١٠٠	الفترة الثالثة	٣٦	٩٨			
١٩٥٩	٢	١٠٠						
١٩٦٧	٢	٩٥	١٩٧٨	١٠	٩٦,٥			
١٩٦٩	٢	٧٥	١٩٧٩	٩	٩٩			
١٩٧٠	١	١٠٠	١٩٨٠	٧	٩٨			
الفترة الثانية	١٠	٩٨	١٩٨١	٧	٩٢			

ثانياً: فئات القضايا الاقتصادية

هل اختلف نمط تصويت المجموعة العربية باختلاف نوعية المسائل الاقتصادية المطروحة أمام الجمعية العامة؟ للإجابة عن هذا السؤال، قمنا بتوزيع القضايا الاقتصادية، تبعاً لموضوعها، في فئتين (التنمية الاقتصادية، والنظام الاقتصادي العالمي الجديد) مع ملاحظة أنها متداخلتان، وإنما الفصل بينها لغرض التحليل فقط. وتم حساب معدل الانسجام التصويتي بالنسبة إلى كل منها على حدة. فتبين أن المجموعة العربية كانت جبهة تصويتية متحدة بشأن فئتي القضايا الاقتصادية دونما فروق بينهما يعتدّ بها.

شكل رقم (٨ ـ ١)
تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في المسائل الاقتصادية
(١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)



والآن نمضي إلى معالجة أكثر تفصيلاً لنمط التصويت العربي حيال كل فئة على حدة.

١ ـ التنمية الاقتصادية

مع التسليم بأن قضية التنمية في العالم الثالث قضية داخلية من منظور اختيار نمط التنمية وأسلوبه، ووضع الخطط ورسم السياسات، وتحديد الأولويات وتوزيع العوائد... الخ، إلاّ أن لها أبعادها الخارجية التي لا شك فيها. فإمكانية التقدم الاقتصادي ليست مرهونة فحسب بالظروف المجتمعية الداخلية، ولكنها محكومة إلى حد كبير بهيكل الاقتصاد العالمي، ونمط التقسيم الدولي للعمل. وليس بمقدور دول العالم الثالث أن تفك من إسار التخلف الاقتصادي اعتماداً على مواردها الذاتية فقط، بل لا بد لها أيضاً من المساعدات الخارجية المالية والفنية. ولما كان العون الخارجي الذي يتدفق عبر القنوات الثنائية يقترن عادة بشروط سياسية تنال من حرية الدولة المتلقية له واستقلالها، تفضّل دول العالم الثالث اللجوء إلى المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة لتحصل منها على معونات جماعية لا تتضمن شروطاً سياسية في المعتاد[٢].

على أن الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم تعر قضية التنمية في العالم الثالث اهتماماً يعتدّ به حتى أوائل الستينيات. بل لقد وجهت هذه المنظمات نشاطها إلى خدمة سياسات الدول الغربية بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، إذ تسيطر هذه الأخيرة على ادارتي البنك والصندوق وتوجه نشاطهما بالطريقة وفي الحدود التي تحقق المصالح الأمريكية دون مراعاة ظروف التنمية في دول العالم الثالث ومتطلباتها[٣].

بيد أن هذا الموقف أخذ يتغيّر تدريجياً بفعل تنامي الوزن العددي لدول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة، وتزايد وعي الأثر المعوق لهيكل الاقتصاد العالمي على امكانية إحداث تنمية جادة في العالم الثالث. من هنا كان اتجاه الجمعية العامة إلى إيلاء موضوع التنمية الاقتصادية للبلاد النامية مزيداً من الاهتمام، فقررت عام ١٩٦١ اعتبار الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ بمثابة عقد التنمية الأول الذي تلاه عقد التنمية الثاني منذ عام ١٩٧١، وإن لم تتحقق أهداف كلا العقدين على النحو المنشود[٤].

---

(٢) انظر: حسن السيد نافعة، «المنظمات الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث،» **السياسة الدولية**، العدد ٦٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص ٣١ ـ ٣٢، واسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ٧١٣ ـ ٧١٥.

(٣) نافعة، المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٢، ومحمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية** (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٦٧)، ص ٢٤٨.

من ناحية أخرى، مثّلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً مباشراً في عملية التنمية من خلال تقديم المعونة الفنية إلى بلدان العالم الثالث. فقررت عام ١٩٤٨ وضع اعتمادات تحت تصرّف الأمين العام للأمم المتحدة بغرض امداد الدول النامية بالخبرة الفنية. وبسبب قصور هذه الاعتمادات، قامت الجمعية العامة عام ١٩٤٩ بالاشتراك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع برنامج موسع للمعونة الفنية يموَّل من تبرعات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ويستهدف تلبية حاجة الدول النامية من الخبراء والفنيين ومراكز التدريب. ونظراً إلى عدم كفاية هذا البرنامج بالنسبة إلى احتياجات الدول النامية، وتحت تأثير ضغوط هذه الدول، قررت الجمعية العامة عام ١٩٥٩ انشاء «الصندوق الخاص». وتفادياً للتضارب بين نشاط الصندوق والبرنامج الموسع، قررت الجمعية العامة عام ١٩٦٥ ادماجهما في اطار برنامج واحد سمّي «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» الذي يقدم المعونة الفنية في صورة خبراء يعاونون في تنفيذ المشروعات الانمائية، واجراء الدراسات اللازمة، أو في صورة معدات يتطلب المشروع استيرادها من الخارج، أو في صورة تدريب الكوادر الفنية الوطنية التي سوف يُعهد إليها بتشغيل المشروع وصيانته[٥].

اضافة إلى ما سبق، حرصت الجمعية العامة على تأكيد حق الدول النامية في السيطرة على مواردها الطبيعية واستغلالها لخدمة أغراض التنمية باعتبار أن هذا الحق يتمشّى مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

وللوقوف على مدى التماسك التصويتي للمجموعة العربية في موضوعات التنمية الاقتصادية، طبِّق مقياس الانسجام على نتائج تصويتها على ٨٤ قراراً صدرت عن الجمعية العامة في هذا الشأن. وتثبت القيم المحسوبة أن الدول العربية، بصفة عامة، دأبت على التصويت في اتجاه واحد، وأن الانسجام كان كاملاً في كثير من الأحيان. وفي الحالات التي قلّ فيها معدل الانسجام التصويتي عن ١٠٠ بالمئة، فإن الأمر يرجع إلى الامتناع عن التصويت الذي يدخل في تركيب المقياس بواقع نصف درجة. وهكذا، ففي عام ١٩٥٢، اعتمدت الجمعية العامة ثلاثة قرارات، وافقت كل الدول العربية على اثنين منها (يتعلق أحدهما بدعم جهود الانماء الاقتصادي في الدول النامية، ويؤكد الآخر سيادة كل دولة على مواردها وثرواتها الطبيعية)، بينما امتنعت جميعها عن التصويت على القرار الثالث الذي يدعو إلى التنمية الاقتصادية المتكاملة من خلال حث الدول على ابرام اتفاقات ثنائية وجماعية تسمح بالهجرة من البلاد المكتظة بالسكان إلى البلاد خفيفة السكان[٦].

---

(٥) نافعة، المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٥. انظر تقييمه الضافي لمشروع الأمم المتحدة للتنمية في: نافعة، المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(٦) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1952*, p. 392.

ولو اعتبرنا امتناع الجميع عن التصويت تعبيراً عن موقف موحد، لأصبح معدل الانسجام ١٠٠ بالمئة في حالتنا هذه. وفي عام ١٩٦٧، تبنت الجمعية العامة قراراً يطالب بدعم توصيات مجلس التنمية الصناعية الخاصة بإنشاء قسم مستقل في ميزانية الأمم المتحدة لتقديم العون الفني في مجال التنمية الصناعية عند مستوى يلائم احتياجات الدول النامية. وقد وافقت الدول العربية كلها على القرار المذكور في ما عدا تونس التي امتنعت عن التصويت[٧].

وصدر عن الدورة السابعة والعشرين (١٩٧٢) قرار يدعو الدول المتقدمة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة إلى التفكير والبحث في كيفية زيادة حجم مساعداتها للدول المتخلفة بما يمكنها من خلق فرص عمل للعاطلين ورفع مستوى معيشة أصحاب الدخول المحدودة[٨]. هذا القرار حظي بموافقة جميع الدول العربية عدا السودان التي امتنعت عن التصويت لأنها كانت تود تعديل صياغة إحدى فقراته بما يفيد صراحة حث المنظمات التابعة للأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدول النامية على تحسين مستويات المعيشة فيها[٩]. وفي الدورة الثالثة والثلاثين (١٩٧٨)، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يدين قيام النظم العنصرية والدول الغربية باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في ناميبيا وروديسيا الجنوبية بما يحرم السكان الأصليين من حقهم في الانتفاع بثروات بلادهم ويقوض امكانات التنمية الاقتصادية هناك[١٠]. وقد وافقت على القرار كل الدول العربية باستثناء لبنان وعُمان اللذين امتنعا عن التصويت مع ملاحظة أنه لا تتوافر معلومات عن أسباب الامتناع.

٢ ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أبدت الجمعية العامة اهتماماً بموضوع الحوار بين الشمال والجنوب، الذي يرمي إلى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قبل أن تدعو صراحة إلى تشييد هذا النظام في النصف الأول من السبعينيات. ففي دورتها السابعة (١٩٥٢)، أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٦٢٣ الذي أكد حق الدول النامية في تقاضي أسعار عادلة للمواد الأولية المصدرة، وأوصى باشتراك الدول المتقدمة والمتخلفة في ترتيبات ثنائية وجماعية تكفل الاستقرار في أسعار المواد الأولية، وتجعلها تتماشى مع أسعار السلع الرأسمالية[١١].

---

(٧) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1967*, pp. 380-381.

(٨) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1972*, p. 236.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

(١٠) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1978*, pp. 844-845.

(١١) UN, *Yearbook of the United Nations, 1952*, pp. 377-378.

وتحت تأثير الضغوط المتزايدة لدول العالم الثالث ـ سواء داخل الأمم المتحدة، أو من طريق حركة عدم الانحياز ـ من أجل تعديل شروط التبادل الدولي، وايجاد حلول مناسبة لمشاكل التجارة العالمية، عقدت الجمعية العامة مؤتمر التجارة والتنمية في جنيف عام ١٩٦٤ حيث تكتلت الدول النامية في ما عُرف بمجموعة الـ ٧٧ ازاء الدول المتقدمة، واستطاعت أن تستصدر من المؤتمر توصيات حول ضمان حصولها على السلع الصناعية بأسعار معقولة وثابتة، وكذا ضمان تصدير منتجاتها بسهولة، بل لقد نجحت في أن تجعل من المؤتمر المذكور جهازاً دائماً للجمعية العامة يختص بدراسة قضايا التجارة الدولية، والبحث عن حلول مناسبة لها بما يتفق ومصالح العالم النامي[١٢]. على أن نجاح المؤتمر ظل محدوداً إذ إنه لم يستطع أن يحدث تغييراً ذا بال في هيكل الاقتصاد العالمي، بل إن النجاح المحدود الذي تحقق في مجال التبادل التجاري قد تمّ لصالح دول العالم الثالث الأكثر نمواً على حساب دوله الأقل نمواً[١٣].

وأمام تواضع حصاد الجهود التي بُذلت في الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٧٣، من منظور تعديل شروط التبادل التجاري بين العالَمين المتخلف والمتقدم، إذ استمر الأول يتحمل كل الغرم، وواصل الثاني الحصول على كل الغنم، باتت دول العالم الثالث على اقتناع تام بأن الأمر يتطلب تغييراً شاملاً في النظام الاقتصادي الدولي. هذه القناعة عبّرت عنها صراحة مقررات مؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقد في الجزائر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ حين دعت إلى اقامة «نظام اقتصادي دولي جديد» يهيىء سبل التقدم للجميع ويصون السلام العالمي[١٤]. وعلى غير ما هو معهود، صادفت تلك الدعوة صدى من جانب الدول المتقدمة بفضل ما اتخذ أثناء وعقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ من قرارات تتعلق بالطاقة. فأثناء الحرب قررت الدول النفطية العربية تخفيض انتاج النفط وحظر تصديره إلى الدول المؤيدة لاسرائيل بحيث تثبت للغرب، ولو مؤقتاً، أن بإمكان الدول النامية أن تؤثر في مستوى رخائه، وأعقب ذلك قرار الأوبك (منظمة الأقطار المصدرة للبترول) برفع سعر تصدير النفط الخام، وهو القرار الذي يرى أحد كبار الاقتصاديين أنه «نقل لأول مرة ولو لأجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة السلطة الاقتصادية إلى العالم الثالث»[١٥].

---

(١٢) غانم، **المنظمات الدولية**، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(١٣) عبد المنعم سعيد، «العالم الثالث وقضية توازن الموارد العالمية: الحاضر والمستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ١٤١.

(١٤) اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٨، ومحمد وفيق حسني، «النظام الاقتصادي الدولي الجديد،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٣٣ (١٩٧٧)، ص ٦٦ ـ ٧٥.

(١٥) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٦.

وبناء على طلب الجزائر ومساندة بقية الدول النامية، عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية في نيسان/ ابريل وأيار/ مايو ١٩٧٤ لمناقشة قضايا المواد الأولية والتنمية، وانتهت الدورة بالموافقة على وثيقتين بالغتي الأهمية هما «اعلان بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد» و «برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد»، اللذين شدّدا على مفهوم التغيير الهيكلي الذي يتناول آليات وعلاقات النظام الاقتصادي العالمي الراهن من ناحية، ومفهوم الاعتماد الجماعي على الذات بمعنى لجوء الدول النامية إلى العمل المشترك والتعاون المتبادل من ناحية أخرى[١٦]. وفي دورتها العادية التاسعة والعشرين (١٩٧٤) أقرّت الجمعية العامة «ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية» الذي تحدَّد هدفه في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وفي دورتها الخاصة السابعة (١٩٧٥) أصدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء (Consensus) وثيقة جديدة تضمنت قرارات بشأن القضايا الحاكمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد: التجارة الدولية والمواد الأولية، المديونية، النظام النقدي الدولي، الغذاء والزراعة، التصنيع ونقل التقانة، والشركات متعددة الجنسية، والهيكل الراهن للأجهزة المعنية بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة[١٧].

فماذا بعد كل هذا من نمط تصويت دول المجموعة العربية على قرارات الجمعية العامة في المسائل المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، والبالغ عددها ٢٤ قراراً اعتباراً من ١٩٧٤ إلى نهاية فترة البحث؟ استناداً إلى قيم الانسجام التصويتي، يتضح أن المجموعة العربية كانت جبهة واحدة في التصويت بالموافقة على هذه القرارات، ولم تشذّ دولة واحدة عن خط المجموعة في معظم السنوات. ولا عجب في ذلك، فأطروحة النظام الاقتصادي العالمي الجديد تهمّ الدول العربية بوصفها جزءاً من العالم الثالث، وبالتالي حرصت على الوقوف صفاً واحداً مع بقية الدول النامية في مواجهة العالم الصناعي المتقدم بأمل تحويل تلك الأطروحة إلى واقع ملموس.

وجدير بالذكر أن هذه المعاني شدّد عليها خطاب المسؤولين العرب في السبعينيات، ففي كلمته أمام الجمعية العامة بتاريخ أول تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١، قال اسماعيل فهمي، وزير خارجية مصر آنذاك، «إن الأحداث التي ترتبت على حرب [تشرين الأول] اكتوبر أدت في النهاية إلى ادراك الدول الصناعية لمدى اعتماد اقتصادياتها

---

(١٦) لمعرفة مضمون الاعلان والبرنامج، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠. انظر أيضاً:
Gamani Corea, «North-South Dialogue at the United Nations: UNCTAD and the New International Economic Order,» *International Affairs*, vol. 53, no. 2 (April 1977), pp. 178-179.

(١٧) لتفصيل أكثر، انظر: عبد الله، المصدر نفسه، ص ٦٩ - ١٠٢؛ نافعة، «المنظمات الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث،» ص ٥١، ومنير زهران، «الحوار بين الشمال والجنوب،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٣٣ (١٩٧٧)، ص ٨٦ - ٨٧.

المتقدمة على تعاون الدول النامية المنتجة للمواد الأولية. هـذا الواقـع الجديـد يحتم تشكيل العـلاقات الاقتصادية الدولية على أساس الندّية وليس على علاقة التابع بالمتبوع»[١٨].

وبعد أن استعرض الشيخ صباح الأحمـد، وزير خـارجية الكـويت، في خطابـه أمام الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة واقع الاحتلال في توزيع الثروة بين الدول المتقدمة والدول النامية وتحيُّز شروط التبادل الدولي لمصلحة الأولى على حسـاب الثانيـة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الراهن، ذكر أن «الخيار المتاح أمـامنا اليـوم هو بـين نظام يساعد عـلى زيادة ثـروات الدول الغنيـة وفقر الـدول الفقيرة، وبـين نظام يـوزَّع فيه الـدخل تـوزيعاً عـادلاً». وأكد أن تقـدم الشعوب «لن يكـون ممكناً إلاّ بتغيرات جذريـة في النـظام الاقتصـادي الدولي للقضاء على الأوضاع الاقتصادية التي خلّفها عصر الاستعمار وتحكُّم الـدول المتقدمـة في شروط التجـارة العالميـة ونظام النقـد الدولي». ودافـع عن رفع أسعـار النفط بحسبان ذلـك «اجراءً تصحيحياً لوضع غير عادل طال به الزمن». ودعـا إلى تعديـل نظام التصـويت في المؤسسات المالية الدولية بما يتيح للدول النامية أن تشارك في اتخاذ القرارات. ونعى على الشركات متعددة الجنسية جشعهـا وانحرافهـا وطالب بضرورة تـطوير نشـاطها كي ينسجم مـع المشـاريع الانمـائية في دول العـالم الثالث. واختتم حـديثه مؤكـداً التزام دولـة الكويت بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ومنـاشداً الـدول المتقدمـة أن تتخلى عن تحفـظاتها بشأن هذا النظام كيما يتسنى «بناء صرح اقتصادي جديد ينظِّم التعاون بين جميع الدول صغيرهـا وكبيرها وغنيهـا وفقيرهـا»[١٩]. وفي سياق ممـاثل هـاجم سالم عـلي ربيع، رئيس وفـد اليمن الجنوبي إلى مؤتمر قمـة عدم الانحيـاز في كولـومبو بتـاريخ ١٩٧٦/٨/٢٧، الاستعـمار الجديد الذي يستغل الثروات الطبيعية للبلاد النامية بمـا يؤدي إلى اتساع الهـوّة الكبيرة أصلاً بينها وبين البلدان الرأسمالية، وأشاد بنضال حركة عدم الانحياز من أجل ارساء نظام اقتصادي دولي جـديد قـائم على التكـافؤ والعدل[٢٠]. وربط تـايه عبـد الكريم، وزيـر النفط العراقي الأسبق، بـين دعوة بـلاده إلى تصحيح أسعـار النفط الخام وبـين تكاتفها مـع مجموعـة البلدان الناميـة في سبيل بنـاء نظام اقتصـادي عالمي جـديد يلبي مطامع شعـوبها ويحسّن شروط التبـادل التجاري بينهـا وبين الـدول الصناعيـة، وييسر حصولها على التقانة الحديثة بأسعار معقولة وبشروط مقبولة[٢١]. وفي خطابه أمام الدورة الخـامسة والثـلاثين للجمعيـة العامـة، تطرّق الأمـير سعود الفيصـل وزيـر الخـارجيـة

---

(١٨) نقلاً عن: حسني، «النظام الاقتصادي الدولي الجديد،» ص ٧٩.

(١٩) انظر نص الخطاب في: **وثائق الخليج والجزيرة العربية** (جامعة الكويت: منشورات مجلة دراسـات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩)، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٨.

(٢٠) انـظر النص الكامـل للحديث في: **وثـائق الخليج والجـزيرة العـربية، ١٩٧٦** (جـامعة الكـويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨١)، ص ١٤٢ و١٤٤.

(٢١) انظر البيان الصحفي لوزير النفط العراقي تايه عبد الكريم في: **المصدر نفسه**، ص ٦٨.

السعودي إلى العدالة الاقتصادية كشرط للسلام العالمي، فذكر أن «أزمات الغذاء والتضخم والنمو غير المتكافىء والتفجر السكاني تقتضي اعادة النظر في هيكل وأساس النظام الاقتصادي الدولي ليغدو أقدر على تلبية مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء»، وحدّد الهدف من اقامة نظام اقتصادي دولي جديد في «نقل وتوجيه الثروة بشكل حقيقي إلى الدول النامية». وبرغم أن هذا الهدف يتطلب تضحية من الدول الصناعية في الأمد القصير، إلاّ أنه خليق بتمكينها من مواصلة تقدمها على المدى البعيد بحجة أن «نقل الثروة للدول النامية يوسع من امكانيات التطور ويقلل من حدة الصراع في المجال الصناعي والتجاري بين الدول الصناعية وهذا بالتالي يخفف من حدة التوتر العالمي». ومضى إلى مطالبة الدول الصناعية غربية وشرقية بتزويد الدول النامية بالتقانة، ومساعدتها في بناء قواعد صناعية تتناسب مع مواردها ومع احتياجات الأسواق المحلية والعالمية. ولم يغفل في الوقت ذاته دعوة الدول النامية إلى مضاعفة الجهد لاستيعاب ما تحصل عليه من معونات وإلى التنسيق فيما بينها توخياً للاستخدام الأمثل والمنظم لمواردها وامكاناتها. وهكذا، حتى يقوم النظام الاقتصادي الجديد لا بد من التضحية والتعاون بين الجميع لأن التفوق الصناعي للدول المتقدمة لن «يضمن لها الرخاء والأمان إلاّ بمشاركة هذا التفوق مع الدول النامية لأن دول العالم لم تعد بمعزل عن بعضها البعض»(٢٢).

ودون التقليل من أهمية اجماع الدول العربية على المطالبة بتغيير هيكل الاقتصاد العالمي الراهن، وحرصها على التصويت المنسجم داخل الجمعية العامة في قضايا النظام الاقتصادي العالمي الجديد اسوة بالدول النامية الأخرى، يذهب بعض المختصين ـ بحق ـ إلى أن قدرة الأمم المتحدة على اقامة النظام الجديد تظل محدودة لعدة أسباب. فما يصدر عن الجمعية العامة مجرد توصيات ذات قيمة أدبية ولكنها غير ملزمة قانوناً للدول الأعضاء، ولكي تكتسب الصفة الالزامية لا بد أن تُفرغ في معاهدات دولية. لكن حتى في هذه الحالة فإن المعاهدة لا تكون ملزمة إلاّ للدولة التي تقبل الانضمام إليها. كذلك، فعلى الرغم من المساواة القانونية بين الدول الأعضاء داخل الجمعية العامة (لكل منها صوت واحد)، إلاّ أن الواقع الفعلي يشهد بالتفاوت بينها في درجة النفوذ تبعاً للتباين في قدراتها الذاتية. ومعنى هذا أن يكون للدول المتقدمة حظ أوفر من التأثير في أفعال وقرارات المنظمة الدولية. وإذا صدر القرار رغم معارضتها أو امتناعها عن التصويت ـ وهو فرض ممكن الحدوث لما للدول النامية من أغلبية عددية ـ فلا تكون له قيمة عملية تذكر. من ناحية ثالثة لا يستطيع الجنوب المتخلّف أن يحمل الشمال المتقدم على تحوير النظام الاقتصادي الدولي الراهن إلاّ إذا اتّحد وتماسك بما فيه الكفاية، وهو ما لم يحدث حتى الآن، ولا يبدو أنه سيحدث في

---

(٢٢) كلمة الأمير سعود الفيصل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في: **وثائق الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٠** (جامعة الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠١١ ـ ١٠١٢.

الأمد المنظور. وحسب المرء أن يشير إلى مسلسل الصراعات العنيفة وغير العنيفة التي تكتنف العلاقات بين كثير من دول الجنوب. اضافة إلى ما تقدم، ينال التناقض بين الأقوال والأفعال في مسلك بعض دول العالم الثالث من مصداقية المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد. ففي حين تتمسك بحقها في الاستئثار بمواردها الطبيعية، إذا بها تفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الأجنبية لاستغلال هذه الموارد، بل وتودع الفوائض المالية كما هو شأن الدول العربية النفطية في بنوك العالم الرأسمالي. وهي تطالب بالتوزيع العادل للثروة على الصعيد العالمي، بينما تتخذ من السياسات ما يعمّق الهوّة اقتصادياً واجتماعياً بين أبناء وأقاليم البلد الواحد[٢٣].

(٢٣) انظر على وجه الخصوص: نافعة، «المنظمات الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث،» ص ٥٨ - ٦٠. انظر أيضاً: Sidney Weintraub, «North-South Dialogue at the United Nations: How the UN Votes on Economic Issues,» *International Affairs*, vol. 53, no. 2 (April 1977), pp. 198-201.

الفصل التاسع

السلوك التصويتي في القضايا الاجتماعية والانسانية

ينصرف أحد أهداف الأمم المتحدة ـ حسبما تنص عليه المادة ٣/١ من الميثاق ـ إلى تنمية التعاون الدولي في حل المسائل ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والانسانية، وكذا تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين أو النوع. وفي سبيل انجاز هذا الهدف، منح الميثاق الجمعية العامة سلطة اجراء الدراسات وإصدار التوصيات اللازمة (المادة ١٣/ب). كما أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليساعد في النهوض بالشؤون الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية واشاعة احترام حقوق الانسان تحت اشراف الجمعية العامة، وبالتعاون مع بعض اللجان ذات الصلة بهذه الأهداف (مثل اللجنة الاجتماعية، ولجنة حقوق الانسان، وصندوق الأمم المتحدة لإغاثة الأطفال المعروف باسم اليونيسيف) وكذا مع الوكالات المتخصصة التي تعمل في الميادين الاجتماعية والثقافية مثل منظمة اليونسكو (المواد ٦٢ ـ ٦٦).

واستناداً إلى الصلاحيات المقررة لها في الميثاق، قامت الجمعية العامة ببحث كثير من القضايا الاجتماعية والانسانية التي تهم الجماعة الدولية، وأصدرت بخصوصها العديد من القرارات. ونبين في ما يلي، كيف صوّتت دول المجموعة العربية على هذه القرارات مجتمعة من ناحية، وعلى فئاتها أو طوائفها الفرعية من ناحية أخرى.

أولاً: القضايا الاجتماعية والانسانية ككل

تناولت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في المجالات الاجتماعية والانسانية مسائل كثيرة أهمها: تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية، والنهوض بالمرأة وتحسين مركزها في المجتمع والقضاء على كل ألوان التمييز ضدها، وحماية الأقليات،

ومناهضة سياسة التمييز العنصري (Appartheid) وجميع أشكال التمييز العنصري، وتعزيز منح اللجوء إلى اللاجئين وضمان عدم اعادتهم قسراً إلى بلاد يخشى تعرُضهم فيها للاضطهاد وتوكيد حقوقهم في العمل والتعليم والأمن الجماعي في بلدان الملاذ، وحماية الأقليات مع كفالة حرياتها الدينية والثقافية، ودعم جهود الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث، ومكافحة الأمية والنهوض بالتعليم وتنمية الموارد البشرية، وتوفير المرافق الصحية ومياه الشرب النقية في دول العالم الثالث، ورعاية الطفولة والأمومة، وزيادة الوعي بتنظيم الأسرة، وتيسير تحقيقه لخفض النمو السكاني ووقف التدهور البيئي، ومكافحة المخدرات وتعزيز الرقابة على الاتجار في العقاقير المخدرة واساءة استعمالها، ثم حماية البيئة ومكافحة التلوث والتصحر.

للوقوف على مدى تماسك المجموعة العربية في التصويت على مجمل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذه القضايا (٢٥٢ قراراً)، طبِّق مقياس الانسجام على نتائج التصويت في كل سنة، ثم استُخدمت التقديرات السنوية في حساب المتوسط لكل فترة فرعية، وكذا لإجمالي مرحلة الدراسة. ويستخلص من القيم المدرجة في الجدول رقم (٩ ـ ١) وتلك الممثلة بيانياً في الشكل (٩ ـ ١) عدة نتائج، **أولها** تقارب أنماط تصويت دول المجموعة العربية بوجه عام إذ يبلغ متوسط انسجامها التصويتي خلال النطاق الزمني للدراسة ٨٣,٦ بالمئة. **ثانيها** تشتت تصويت الدول العربية في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤، بينما تجانس في الفترات الثلاث الأخرى، مع ملاحظة أن أعلى معدل للانسجام من نصيب الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٧. وأخيراً، بدت المجموعة العربية متماسكة تصويتياً في عشرين عاماً، ومشتتة في أربعة عشر عاماً، وكان التنافر شديداً في ثلاثة منها: ١٩٤٩ (٣٩ بالمئة)، ١٩٥٦ (٢٥ بالمئة)، ١٩٦٢ (٥٥,٧ بالمئة)، وهي سنوات الانكسار الحاد في منحنى الانسجام، وتفسير ذلك أن معظم القرارات في هذه السنوات الثلاث كانت متعلقة بحقوق الانسان وحرية المعلومات ومكانة المرأة. وباستثناء لبنان ومصر وتونس التي مالت في الغالب نحو التصويت بالموافقة، تراوحت مواقف الدول العربية الأخرى بين الامتناع والغياب أساساً والرفض أحياناً.

كذلك، تؤكد قيم الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين خلال الأفق الزمني للبحث غلبة النزعة نحو التقارب. فقد تحقق الاتفاق في نحو ٦٠ بالمئة من الحالات عند مستوى ٩٥ بالمئة، وفي نحو ٩٢ بالمئة عند معدل ٩٠ بالمئة.

كذلك، يستفاد من هذه القيم أن حوالى نصف الدول العربية (مصر، والسودان، واليمن الجنوبي، والكويت، والبحرين، وقطر، وعُمان، والامارات العربية المتحدة، والصومال وجيبوتي) قد توافقت في التصويت بعضها مع بعض بنسبة ٩٥

جدول رقم (٩ ـ ١)

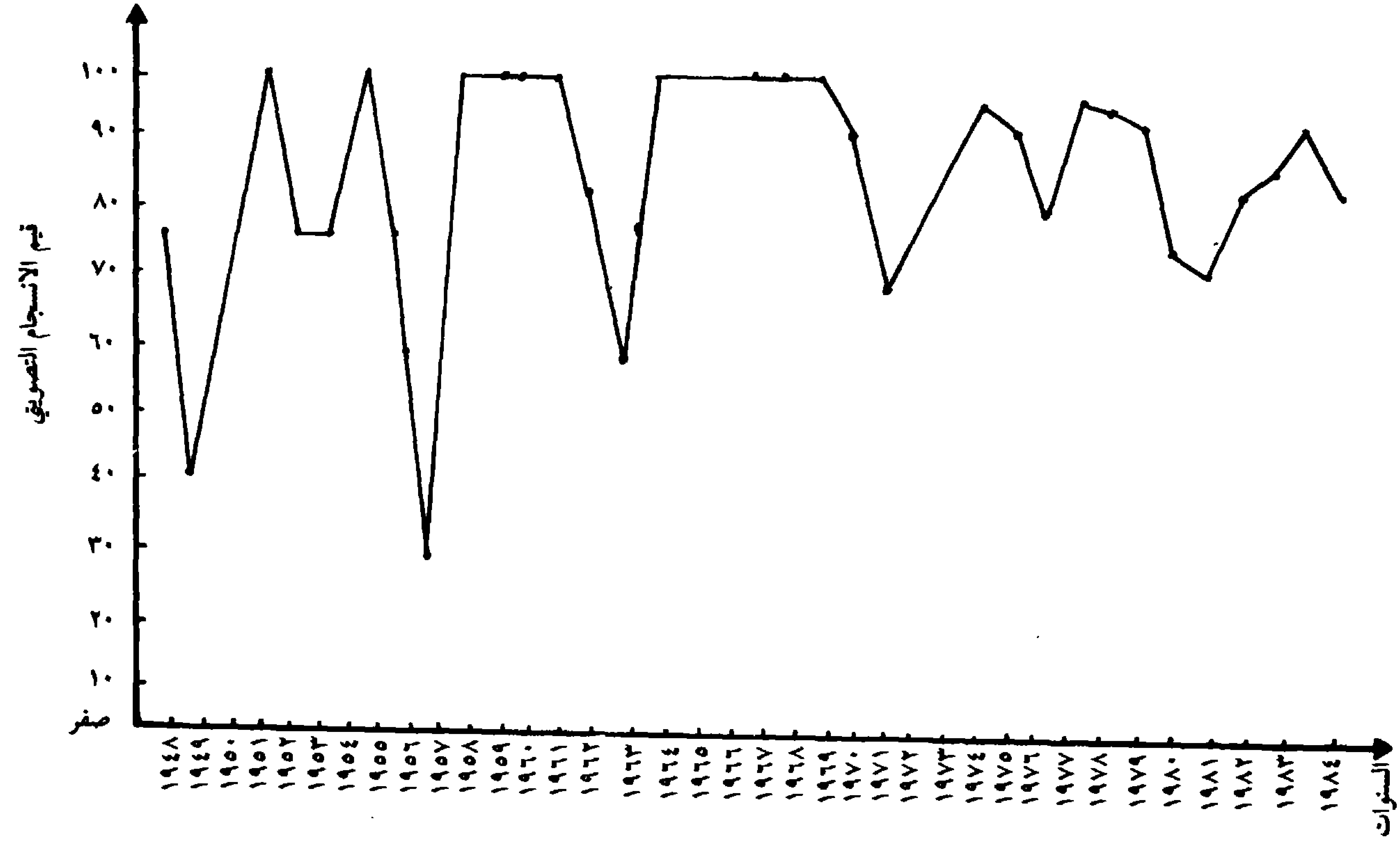
قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في القضايا الانسانية والاجتماعية (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٤٨	٣	٧٥
١٩٤٩	٦	٣٩
١٩٥١	١	١٠٠
١٩٥٢	٥	٧٥
١٩٥٣	٤	٧٥
١٩٥٤	٣	١٠٠
الفترة الأولى	٢٢	٧٧,٣
١٩٥٥	٢	٧٥
١٩٥٦	١	٢٥
١٩٥٧	١	١٠٠
١٩٥٨	٢	١٠٠
١٩٥٩	٤	١٠٠
١٩٦٠	٣	١٠٠
١٩٦١	٣	٨٢
١٩٦٢	٢	٥٥,٧
١٩٦٣	١	١٠٠
١٩٦٦	١	١٠٠
١٩٦٧	١	١٠٠
١٩٦٨	١	١٠٠
١٩٦٩	٦	٩١
١٩٧٠	٤	٦٧
الفترة الثانية	٣٢	٨٥,٤
١٩٧١	٥	٧٦
١٩٧٢	١٤	٨٧
١٩٧٣	٩	٩٦
١٩٧٤	٥	٩٢
١٩٧٥	٣	٧٩
١٩٧٦	١٤	٩٧
١٩٧٧	١٨	٩٦
الفترة الثالثة	٦٨	٨٩
١٩٧٨	١٩	٩٢
١٩٧٩	١٧	٧٤,٦
١٩٨٠	٢٠	٧٠
١٩٨١	٢٠	٨٢
١٩٨٢	٢٢	٨٥,٦
١٩٨٣	١٨	٩٣,٦
١٩٨٤	١٤	٨٣
الفترة الرابعة	١٣٠	٨٣
اجمالي فترة الدراسة	٢٥٢	٨٣,٦

بالمئة فأكثر. وباستثناء مصر، توافقت هذه المجموعة ـ خلا بعض الاستثناءات ـ مع الجزائر، وسوريا، واليمن الشمالي، والأردن، وتونس، والسعودية. وفي الوقت نفسه كانت هناك تجمعات أصغر إما رباعية مثل تجمّع الجزائر، واليمن الجنوبي، والعراق،

شكل رقم (٩ - ١)

تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في القضايا الاجتماعية والانسانية
في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٤



وليبيـا، أو ثلاثيـة كما هـو شأن السعـودية والأردن واليمن الشـمالي، أما الـدول الأقل تضامناً مع المجموعة فهي المغرب وموريتانيا ولبنان.

وإذا نزلنا بمستـوى الاتفاق إلى ٩٠ بـالمئة، نجـد منطقـة القلب تحتضن الأغلبية الساحقة من الدول العربية بحيث لا يبقى في الأطراف سوى المغرب وموريتانيا ولبنان وليبيا.

ثانياً: نوعيات القضايا الاجتماعية والانسانية

تهـدف الدراسـة في هذا المقـام إلى بيان حـدود اختلاف نمط التصـويت العـربي باختلاف نوعية المسائل الاجتماعية والانسانية المطروحة على الجمعية العـامة. ولإنجـاز هـذا الهدف، صُنّفت هـذه المسائـل، حسب نوعيتهـا، في مجموعـات ثلاث رئيسيـة: حقوق الانسان، التفرقة العنصرية، والتنمية الاجتماعية والثقافية. وتمّ حسـاب معدل الانسجام التصويتي للدول العربية بـالنسبة إلى كـل مجموعـة على حـدة خلال النـطاق الزمني للدراسة ومـراحله الفرعيـة. ويتضح من النتـائج الكميـة أنه عـلى صعيد فـترة البحث ككل، تشتت تصويت الدول العربية إلى حد ما (٧٣ بالمئة) في مسائـل حقوق الانسان، بينما تجـانس في مجالَي التفـرقة العنصريـة والتنمية الاجتـماعية والثقـافية (٩٨ بالمئة، ٨٥ بالمئة على التوالي). ولم يتغـيّر هذا النمط في مـراحل الـدراسة إلّا عـلى نحو طفيف: التنـافر بشـأن المسائـل الاجتماعيـة والثقـافيـة في المـرحلة الأولى (٦٢ بـالمئـة) والتجانس بخصوص مسائل حقوق الانسان في المرحلة الثالثة (٨٣,٧ بالمئـة). وننتقل في ما يلي إلى معالجة مفصلة لتصويت الدول العربية ازاء كـل طائفـة من القضايـا على حدة.

١ ـ حقوق الانسان

نظراً إلى الافتئات الصارخ على حرية الانسان وكرامته من قِبل النظامين النـازي والفاشيستي، ونظراً إلى المآسي التي تعرضت لها البشرية أثنـاء الحرب العـالمية الثـانية، تضمّن ميثاق الأمم المتحدة ما يؤكد ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للبشر جميعاً باعتبـار ذلك من ركـائز السلم والأمن الـدوليين. وانـاط الميثاق بـالجمعية العامة مسؤوليـة خاصـة ومباشرة في تقـرير وكفـالة احـترام حقوق الانسـان من خلال اصـدار القـرارات، وتكـوين الأجهـزة الفـرعيـة واللجـان الخـاصـة التي تعـاونها في الاضطلاع بهذه المهمة مثل اللجنـة الثالثـة المعروفـة باللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية، والإشراف على نشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال حمايـة حقوق الانسان. وقد أنشأ هذا المجلس لجنة حقوق الانسان كي تعمل عـلى تعزيـز الاعتراف

بحريات الانسان وضمان احترامها، وإعداد مشروعات الاتفاقات الدولية اللازمة لتحقيق هذا الهدف[1].

وتنفيذاً للمهمة الملقاة على عاتقها في هذا الخصوص، أصدرت الجمعية العامة في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرّ للأفراد حقوقاً سياسية ومدنية من جانب (مثل الحق في الحياة والحرية، والمساواة أمام القانون، والحق في التنقّل، وحرية الفكر والعقيدة والرأي والتعبير عنه، والاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية) وحقوقاً اقتصادية واجتماعية من جانب آخر مثل (الحق في العمل، والحصول على أجر عادل، والتعليم المجاني، والضمان الاجتماعي)[2]. وبعد حوالى اثني عشر عاماً من صدور هذا الاعلان، وتحديداً في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، أقرّت الجمعية العامة اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذا اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بها والخاص بشكاوى الأفراد من انتهاك حقوق الانسان وحرياته. ودخلت الاتفاقيتان حيز التنفيذ عام ١٩٧٦. وتضمنت الاتفاقيتان، علاوة على ما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وحريتها في السعي إلى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[3]. وقد أصرّت الجمعية العامة على اضافة هذا الحق تحت ضغط دول العالم الثالث[4]. كذلك أقرّت الجمعية العامة الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين عام ١٩٥١، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢، واتفاقية الغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والتقاليد التي على شاكلة الرق عام ١٩٥٦، واتفاقية انهاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٨، واعلان مناهضة التعذيب في ١٩٧٥، واتفاقية حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة عام ١٩٨٤[5].

وفضلاً عن اقرار العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية لحقوق الانسان، تصدّت الجمعية العامة أحياناً لبحث الانتهاكات التي تتعرّض لها هذه الحقوق في بعض المناطق

---

(١) محمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية** (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٦٧)، ص ١٥٠ و٢٢٣.

(٢) انظر بياناً أشمل بهذه الحقوق في: وجيد رأفت، «القانون الدولي وحقوق الانسان،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٣٣ (١٩٧٧)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول ما جاء في الاتفاقيتين، انظر: أماني قنديل، «حقوق الانسان بين العهود الدولية والعمل الدولي المنظم،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٦٥.

(٤) أثار ادراج هذا الحق في الاتفاقية خلافاً شديداً بين الدول الأفرو ـ آسيوية والدول الشيوعية التي كانت في الجانب المؤيد وبين الدول الاستعمارية والولايات المتحدة التي وقفت في الجانب المعارض. انظر: رأفت، المصدر نفسه، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٥) قنديل، المصدر نفسه، ص ٦٦.

وأصـدرت قرارات تـطالب بضرورة احترامهـا أو تعترف صراحـة بحق تقريـر المصـير لشعب معـين يخضع لـلاحتلال. وبـذلك سـاهمت الأمم المتحـدة في اضفـاء نـوع من الشرعية الدولية على قضايا حقوق الانسان في العالم.

نلتفت الآن إلى بيان نمط تصويت الدول العربية على قرارات الجمعية العـامة في مجال حقوق الانسان، التي بلغ مجموعها ٩٨ قراراً طوال الأفق الزمني للدراسة. تُظهـر قيم الانسجـام التصويتي أن الـدول العـربيـة لم تكن متـماسكـة بـوجـه عـام إذ تشتّت تصويتها في أغلب السنـوات، وكان التنـافر بينهـا شديـداً في بعض الأحيان: ١٩٤٩، ١٩٥٣، ١٩٦٢ فبلغت معدلات الانسجام ١٢,٥ بالمئة، ٥٠ بالمئة، ١١,٥ بالمئة على التوالي. ففي عام ١٩٤٩، صدر قرار يدمغ حكـومتي بلغاريـا والمجر بـانتهاك حقـوق الانسان وحرياته الأساسية، وطالبهما بالنزول عند أحكام معـاهدات الصلح بمـا يكفل احترام تلك الحقوق والحريات[٦]. وقد صوّتت مصر والعـراق ولبنان مـع القرار، بينـما امتنعت عن التصـويت كل من سـوريا والسعـودية واليمن. كـذلك صـدر قـرار آخـر بشجب التدابير التي تحول بين المتزوجة وبين مغادرة الوطن الأم مع زوجهـا أو اللحاق به في الخارج، ويناشد الحكومة السوفياتيـة أن تتراجـع عن مثل هـذه التدابـير[٧]. وقد وافقت مصر ولبنـان على القـرار، فيما تحفـظت عليه بقيـة الـدول. وفي عـام ١٩٥٣، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يؤكد ضرورة القضاء على كـل أشكال وأسـاليب العمل الاجبـاري (السخرة) سـواء تم اللجوء إليـه على سبيـل الاكراه السيـاسي أو العقـوبـة للتعبير عن الرأي، أو لخدمة النشاط الاقتصادي[٨]. وبـاستثناء لبنـان الذي تغيّب عن جلسة التصويت، وقفت كـل الدول العـربية عـلى الحياد إمـا لأنها لم تكن قد تخلّصت بعد من نظام الرق (السعودية واليمن) أو لأنها كانت تستخدم الأشغال الشاقة للتنكيل بأصحاب الرأي الآخر. وفي عام ١٩٦٢، اتخذت الجمعية العامة قراراً يناشد أعضـاء الأمم المتحـدة والوكـالات المتخصصة تقـديم كل المسـاعدات الممكنـة إلى الـلاجئـين الصينيين في هونغ كونغ، ويطالب المفوض العام للاجئين باستخدام مسـاعيه الحميـدة لـدى حكومـات الدول المعنيـة من أجل تقـديم العـون إلى هؤلاء الـلاجئـين[٩]. وقـد اختلفت الـدول العـربيـة في التصـويت عـلى القـرار، إذ وافقت عليـه الأردن ولبنـان والسعودية وليبيا واليمن، واعترضت عليه مصر والجزائر وسوريا والمغرب، وامتنع عن التصويت كل من العـراق والسودان وتـونس. ومما يـذكر أن الـولايات المتحـدة كانت ضمن الموافقين، في حين كان الاتحاد السوفياتي من المعترضين.

(٦) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1949*, p. 32.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٨) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1953*, p. 406.

(٩) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1962*, p. 361.

هـذا التشتت التصـويتي بـين الـدول العـربيـة يجـد مـا يؤكـده في قيم الاتفـاق التصويتي الثنائي إذ تحقق الاتفاق التصويتي عند المستويين ٩٥ بالمئة، ٩٠ بالمئة في ١٣ بالمئة، ٤٤ بـالمئة من الحـالات على التوالي، الأمر الـذي يعني أن الاختلاف كـان هو السلوك الشائع.

ولمعرفة نمط تصويت كل دولة عربية في مسائـل حقوق الانسـان تم رصد نتـائج تصويتها عـلى القرارات الصـادرة في هذا الشـأن، بعد استبعـاد ما يتعلق منهـا بحمايـة المدنيين أثناء الصراع المسلح وأسرى الحرب حيث حظيت بموافقة جماعية من قِبل دول المجموعة. ويوضح الجـدول رقم (٩ ـ ٢) أن موقف كـل دولة غـطى الأنماط الأربعـة للتصـويت: الموافقـة، الـرفض، الامتنـاع، والتغيب. ويستثنى من ذلـك ثـلاث دول (تونس، والبحرين، وجيبـوتي) لم تعترض عـلى أي قرار. من نـاحية أخـرى، يكشف الجدول عن تفاوت دول المجموعة في مدى مؤازرتها قضايا حقـوق الانسان، فـالتأييـد كـان السلوك الغـالب لاثنتي عشرة دولـة هي (الجـزائـر، وليبيـا، واليمن الجنـوبي، والعـراق، والبحرين، وتـونس، وموريتـانيا، وقـطر، والكويت، والامـارات العربيـة المتحدة، وسوريا والسودان). أمـا بقية الـدول العربيـة، فقد بـدت أقل من سـابقتها تجاوباً مع قرارات حقوق الانسان، إما لكثرة حـالات الامتناع عن التصـويت (مصر، والأردن، وعُمان، والسعوديـة، واليمن الشمالي) أو تكـرار الغياب (لبنـان وجيبوتي) أو تكرار الامتناع مـع الاعتراض (المغـرب) أو تكرار الامتنـاع مع الغيـاب (الصومـال). وباستبعاد حالة الغياب، تنتقل جيبوتي إلى مصاف الدول الأكثر تأييداً، بينما يظل لبنان في مكانه.

اضافة إلى ما سبق، ثمة نتيجة أخرى يمكن استخلاصها من الجدول، ألا وهي الضعف النسبي في مناصرة المجموعة العربية حقوق الانسـان، إذ يحوم المتـوسط العام لموافقة الدول العربية مجتمعة على قرارات الجمعية العامة في مجال حقوق الانسان حول الرقم ٦٠ بالمئة. ويتدعم هذا الاستنتاج باستعراض مـواقف الدول العـربية من حيث التـوقيع والتصـديق على أهم مـواثيق واتفاقـات حقوق الانسـان التي أقـرّتهـا الجمعيـة العامة. إذ وفقاً للمعلومات المتوافرة، وقّعت أو صدّقت احدى عشرة دولـة عربيـة على العهـد الدولي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، والعهد الـدولي للحقوق السياسية والمـدنية: الجـزائر، واليمن الجنـوبي، وتونس، والعـراق، وليبيا، وسـوريا، والسـودان، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغـرب[١٠]. ويلاحظ هنـا أن الـدول السبـع الأولى كانت ضمن المجموعة الأكثر موافقة على قرارات الجمعية العامة الخاصة بحقوق

---

(١٠) أحمد يوسف القرعي، «القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الانسان،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ١١٥.

الانسان. أما الدول الأربع الأخرى، فكانت ضمن المجموعة ذات المعدل المنخفض للموافقة على هذه القرارات؛ وبرغم أن البحرين، والامارات العربية المتحدة، والكويت، جاءت ضمن المعسكر الأكثر تأييداً لتلك القرارات، إلّا أنها لم توقّع على العهدين.

جدول رقم (٩ ـ ٢)

أنماط تصويت دول المجموعة العربية في مسائل حقوق الانسان

الدولة	عدد القرارات(*)	نمط التصويت (نسبة مئوية)			
		مؤيد	معترض	ممتنع	متغيب
الجزائر	٦٤	٧٦,٦	٧,٨	١٤	١,٦
البحرين	٦٠	٧٢	ـ	٢٠	٨
اليمن الجنوبي	٥٦	٨٠	٩	٩	٢
جيبوتي	٤٧	٥١	ـ	١١	٣٨
مصر	٧٠	٥٥,٧	٢,٩	٤٠	١,٤
العراق	٧٠	٧٤	٥	١١	١٠
الأردن	٦٤	٥٠	٣	٤١	٦
الكويت	٦٣	٧١	٤	١١	١٤
لبنان	٧٠	٤٦	١٣	١٣	٢٨
ليبيا	٦٣	٨٦	٦	٦	٢
موريتانيا	٦٣	٧٩	٣	١٠	٨

الدولة	عدد القرارات(*)	نمط التصويت (نسبة مئوية)			
		مؤيد	معترض	ممتنع	متغيب
المغرب	٦٤	٥٥	١٧	٢٣	٥
عُمان	٦٠	٤٨	٤	٤٠	٨
قطر	٦٠	٧٣	٢	٢٠	٥
السعودية	٧٠	٤٧	٩	٣٧	٧
الصومال	٦٤	٥٥	٥	٢٣	١٧
السودان	٦٤	٦٤	٦	٢٥	٥
سوريا	٧٠	٦٩	١٠	١٦	٥
تونس	٦٤	٧٧	ـ	٢٢	١
الامارات العربية المتحدة	٦٠	٧٨	٣	١٧	٢
اليمن الشمالي	٧٠	٥٠	٦	٣٠	١٤

(*) يتفاوت اجمالي القرارات من بلد عربي إلى آخر بسبب اختلاف تواريخ الانضمام إلى الأمم المتحدة.

أما البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فلم توقّع عليه أية دولة عربية. ولما كان البروتوكول يمنح لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة الحق في تلقّي شكاوى مواطني الدولة التي توقّع عليه بخصوص انتهاكات حقوق الانسان فيها، وتحقيق هذه الشكاوى، فإن احجام الدول العربية التي وافقت على العهد عن التوقيع على البروتوكول يثير الشك في جدية التزامها بأحكام هذا العهد(١١).

(١١) بهي الدين حسن، «حقوق الانسان العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ١٠٠.

وبالنسبة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، لم توقّع أو تصدّق عليها سوى ست دول هي: الجزائر، وتونس، ومصر، وموريتانيا، والمغرب، والسودان[١٢]. بل إن هذه الدول، عدا تونس، لم تنفّذ ما تقضي به المادتان ٢١ و٢٢ من الاتفاقية بإصدار اعلانين بموجبهما يصبح من حق لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، تلقّي بلاغات من مواطني الدولة التي تنتهك أحكام الاتفاقية، الأمر الذي يجعل التوقيع عليها من قبل تلك الدول العربية غير ذي موضوع[١٣].

بيد أن استخفاف النظم العربية بحقوق الانسان لا يقف عند مجرد امتناع الكثير منها عن الانضمام إلى الاتفاقات الدولية آنفة الذكر، بل يتعدّاه إلى ما هو أخطر من ذلك. فالملاحقة والعزل السياسي وتحديد الاقامة والاعتقال والسجن مع الأشغال الشاقة والتعذيب والتصفية الجسدية ظواهر مألوفة بالنسبة إلى المعارضين في جل الأقطار العربية، والفارق بينها فارق في الدرجة وليس في النوع. فلقد أظهرت دراسة امبيريقية تورط النظم العربية بدرجات متفاوتة في ممارسات عنيفة ضد قوى المعارضة اليمينية واليسارية وذلك عبر الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥. وشملت هذه الممارسات أعمال الاعتقال والحبس المقترن بالأشغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة وأحكام وأوامر الاعدام. وتفاوتت الدول العربية في مدى لجوئها إلى أعمال العنف هذه، واحتلت مصر رأس القائمة بينما جاءت الامارات في المؤخرة[١٤]. لا عجب إذن، في قول أحد الحقوقيين العرب «وبدلاً من أن يجد كل مواطن عربي فرصة لأن ينمي ذاته، ويعبّر عن نفسه ويساهم في ادارة شؤون وطنه ويشارك في تكوين الارادة العامة المعبّرة عن مصالح الأمة وآمالها، وجدوا بدلاً من ذلك سدوداً وقيوداً ومنعاً وقمعاً»[١٥].

وتتسع دائرة إهدار حقوق الانسان في الوطن العربي لتشمل الأقليات من جهة، والمرأة من جهة أخرى. فعلى الرغم من موافقة مختلف دول المجموعة العربية على قرارات الجمعية العامة بشأن صيانة حقوق الأقليات، إلا أن بعض الجماعات التي تشكّل أقلية من منطلق مذهبي أو طائفي أو إثني أو قومي في الوطن العربي، تشعر أنها عرضة لقهر واضطهاد يفوق ما يمارَس ضد الأغلبية[١٦]. لقد تجاهلت النخبة الحاكمة

---

(١٢) القرعي، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٣) حسن، المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٤) انظر التفاصيل في: حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، الفصل الثالث، ص ١٢١ ـ ١٢٧.

(١٥) حسين جميل، «حقوق الانسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤).

(١٦) أسامة عبد الرحمن، «الانسان العربي والتنمية: حقوق الانسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ١٥.

في الأقطار العربية واقع التنوّع الاجتماعي التقليدي وأدارت ظهرها لمطالب جماعات الأقلية بدعوى أن معارك التحرر الوطني والتنمية، ومواجهة الخطر الصهيوني الامبريالي تقتضي توحيد الصفوف ولمّ الشمل. وأسفر هذا التجاهل المتعمد والمتواصل عن نشوب سخط اجتماعي وسياسي تطور أحياناً إلى صدامات دموية مسلحة بين أبناء البلد الواحد[17]. وطبقاً لما أجمع عليه المشاركون في ندوة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوطن العربي» المنعقدة بالنمسا في أيار/ مايو ١٩٨٨، تعاني الجماعات العرقية والدينية والقومية في المجتمع العربي على مستويين: إهدار الحقوق السياسية لأبنائها أسوة بغيرهم من المواطنين، ثم إنكار حقوقهم الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالتقاليد والممارسات التي لا تضرّ بالأغلبية أو بأمن الوطن[18].

ولا يكاد يختلف الوضع بالنسبة إلى المرأة: فقد صوّت العراق، ولبنان، وسوريا مع اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي أقرّتها الجمعية العامة عام ١٩٥٢، بينما امتنعت عن التصويت كل من مصر والسعودية واليمن[19]. إلاّ أن العراق وسوريا لم يصادقا على الاتفاقية؛ في حين صادقت عليها مصر علاوة على الجزائر واليمن الجنوبي ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس[20]. أما القرارات الأخرى التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن تعزيز مكانة المرأة والنهوض بها، فقد نالت موافقة البلدان العربية، وإن امتنعت السعودية والمغرب عن التصويت في بعض الأحيان.

وإن كان صحيحاً أن المرأة العربية قد أحرزت تقدماً ملموساً في مجال التعليم والعمل، فالصحيح أيضاً أنها لا تزال تعاني انتقاص مكانتها ودورها مقارنة بالرجل. فحتى الآن، لم تعترف أغلب البلدان العربية بالحقوق السياسية للمرأة كحق الانتخاب وحق الترشيح للمجالس النيابية. بل إن المرأة العربية التي حصلت على هذه الحقوق لا تشارك بفاعلية في الحياة العامة. ففي مصر، على سبيل المثال، تشكّل النساء جزءاً ضئيلاً للغاية من الجسد الانتخابي (حوالى ١ بالمئة تقريباً)، ويرشحن أنفسهن للمجلس النيابي بأعداد محدودة جداً. ويتراوح تمثيل العنصر النسائي في الأحزاب السياسية بين ٨ بالمئة و١٠ بالمئة من حجم العضوية، مع ملاحظة أن الهيئات العليا للأحزاب تكاد تقتصر على الرجال. ويصدق ما ذكر آنفاً على الدول العربية الأخرى

---

(١٧) انظر في هذا المعنى: سعد الدين ابراهيم، محرر، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١١.

(١٨) مهدي الحافظ، «ندوة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوطن العربي» هيلينتال (النمسا)، ٢٧ - ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، ص ١٩٦.

(١٩) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1952*, p. 444.

(٢٠) القرعي، «القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الانسان،» ص ١١٥.

التي تعترف قوانينها بالحق السياسي للمرأة. من جهة أخرى، تصل نسبة الأمية بين النساء إلى ٧٠ بالمئة مقابل ٤٠ بالمئة بين الذكور. وتبلغ أمية الاناث في السعودية ٩٧ بالمئة وفي اليمنين ٩٤ بالمئة. علاوة على ما سبق، تساهم المرأة العربية بحوالى ٩ بالمئة فقط في قوة العمل، مع ملاحظة تفاوت هذه النسبة بشدة من بلد عربي إلى آخر حيث ترتفع في الدول الأكثر تخلفاً التي يستوعب القطاع الزراعي فيها كل العاملين كالصومال (٣٠ بالمئة)، والسودان (١٣ بالمئة)، بينما تنخفض مساهمة المرأة في القوى العاملة مع ارتفاع حصة الصناعة أو النفط في الدخل القومي كما هو شأن الجزائر (٥ بالمئة) والدول الخليجية (٢,٢ بالمئة في قطر، و٣,٤ بالمئة في الامارات العربية المتحدة، و٤ بالمئة في السعودية)[٢١].

لا غرو، والأمر كذلك، فيما ذهب إليه لفيف من المعنيين بحقوق الانسان في الوطن العربي من أنه «بسبب الظروف التاريخية، وما رافقها من بعض التقاليد البالية والتفسيرات المغرضة لأحكام الشرائع والقوانين، صار للمرأة وضع خاص لا ينسجم ومتطلبات العصر ولا يتوافق مع متطلبات المجتمع الحديث... ولما للمرأة من وضع مرتبك في الوطن العربي على الرغم من التقدم الذي أحرزته خصوصاً من خلال بعض التشريعات القطرية، لا بد من تفهُّم الرجل والمرأة هذا الوضع... مع التأكيد على مقاومة التفسيرات المتأتية من النعرات الموروثة الضارة»[٢٢].

٢ ـ التفرقة العنصرية

إن الحاجة إلى مناهضة التمييز العنصري لم تفرضها فحسب مجموعة المبادىء الخاصة بكرامة الانسان، ووحدة الجنس البشري والمساواة بين الناس كافة، بل أملتها أيضاً الآثار السلبية والخطيرة لهذا التمييز على الفرد والجماعة والمجتمع الدولي. فقد تأكد من ممارسات التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، ومناطق أخرى أنها تشكّل تهديداً سافراً لتلاحم المجتمع الداخلي من ناحية، ولأمن وسلام العالم أجمع، من ناحية أخرى. من هنا، سعى المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة بصفة خاصة

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: «حول استراتيجية النهوض بالمرأة العربية،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد المحامين العرب، أعمال المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الكويت، ١٨ ـ ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ج ١، ص ٥٢ ـ ٦٣٩؛ دورين انغرامز، «المرأة العربية من وجهة نظر غربية،» **شؤون عربية**، العدد ٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٩٤ ـ ١٠٢؛ خضر زكريا، «عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٣ (خريف ١٩٨٦)، ص ١١٣ ـ ١٣٤، وباقر سلمان النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٩)، ص ٨٧ ـ ١٠٣.

(٢٢) الحافظ، «ندوة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوطن العربي» هيلينتال (النمسا)، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٨،» ص ١٩٦.

إلى محاربة التمييز العنصري، فأصدرت الجمعية العامة بهذا الشأن قرارات عديدة أبرزها الاعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية في جميع صورها (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥)، والاتفاقية الدولية بشأن حظر جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣). وذهبت هذه الوثائق إلى اعتبار التفرقة بين الناس من منطلق الجنس واللون والعنصر سبة للكرامة الانسانية وعائقاً أمام قيام علاقات صحية بين الدول ومصدراً لتعكير صفو السلم والأمن بين الشعوب مما يتطلب بالضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وطنياً ودولياً لاستئصال كافة ضروب التمييز العنصري(٢٣).

وفي ما يتعلق بنمط تصويت المجموعة العربية على القرارات الخاصة بالتفرقة العنصرية، درجت المجموعة على التصويت المنسجم المؤيد لهذه القرارات. ولم تظهر سجلات التصويت حالة اعتراض واحدة، بينما أظهرت حالات امتناع ضئيلة جداً بواقع مرة واحدة لكل من مصر، والعراق، وسوريا، والسعودية، ولبنان، والجزائر، واليمن الشمالي. ففي عام ١٩٥٢، اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ٦١٦/ب بمناسبة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا. وطالب القرار بالمساواة أمام القانون بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق، وكذا بالمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل المجموعات العرقية على قدم المساواة. كما مضى القرار إلى حث كافة الدول الأعضاء على اتباع سياسات في مجال حقوق الانسان والحريات العامة تتفق مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة(٢٤). وقد امتنعت الدول العربية عن التصويت ربما لأن القرار لم يقف عند حد ادانة سياسة التمييز العنصري في جنوب افريقيا، بل طالب باحترام حقوق الانسان بوجه عام.

٣ ـ التنمية الاجتماعية والثقافية

نزولاً على نص المادة ٢/١٣ من ميثاق الأمم المتحدة، عنيت الجمعية العامة بتعزيز التعاون الدولي في ميادين مكافحة الأوبئة والأمراض والمخدرات والمجاعات والأمية والكوارث الطبيعية والسخرة، وحل مشاكل الاسكان والانفجار السكاني والمواصلات وتلوث البيئة والطفولة والأمومة، كل ذلك بأمل تحسين الأوضاع

(٢٣) Ibrahim El-Sheikh, «International Convention Elimination of All Forms of Racial Discrimination,» *Revue egyptienne de droit internationale,* vol. 33 (1977), pp. 18-26, et غانم، **المنظمات الدولية**، ص ٢٥١.

(٢٤) UN, *Yearbook of the United Nations, 1952.*

الاجتماعية والتعليمية والصحية لا سيما في الدول الفقيرة، اضافة إلى صياغة القيم الثقافية والرموز الحضارية لمختلف الشعوب والجماعات.

لقد أمكن حصر ما مجموعه ٦٥ قراراً صدرت عن الجمعية العامة في هذه الموضوعات خلال فترة الدراسة. وأظهرت المجموعة العربية تماسكاً في التصويت على هذه القرارات مجتمعة حيث بلغ متوسط الانسجام ٩١ بالمئة عن فترة الدراسة، وكان التضامن تاماً أو شبه تام في جلّ السنوات. هذا النمط شذّت عنه أربعة أعوام: ١٩٤٩، ١٩٥٥، ١٩٦١، ١٩٨٠. وبالرجوع إلى سجلات التصويت تبين أنه في عام ١٩٤٩ كان هناك قراران حثّ أحدهما أعضاء الأمم المتحدة على سرعة تبني مشروع الاتفاقية الخاصة بالنقل الدولي للأنباء وحق التصحيح، فيما دعا القرار الآخر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاهتمام بموضوع الحرية الاعلامية(٢٥). وقد صوّت لبنان وحده مع القرار الأول، وامتنعت مصر وسوريا عن التصويت، وتغيّبت العراق والسعودية واليمن. أما القرار الثاني، فقد وافقت عليه مصر وسوريا، ورفضه لبنان، وامتنعت العراق والسعودية واليمن عن التصويت. وفي عام ١٩٥٥، امتنعت كل الدول العربية عن التصويت على قرار يعبّر عن الارتياح لالتزام السلطات الهولندية بأحكام اتفاقية النقل الدولي للأنباء بخصوص اقليم سورينام(٢٦). وفي عام ١٩٦١ شذّت بعض الدول العربية عن الخط العام للمجموعة لدى التصويت على قرار الجمعية العامة بإدراج موضوع النمو السكاني والتنمية في جدول أعمال دورتها للعام المقبل. لقد نال القرار موافقة الدول العربية عدا لبنان والأردن والسودان التي امتنعت عن التصويت بسبب تحفّظها على فقرة في القرار تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اجراء دراسة بهدف تحديد معدل نمو سكاني لكل دولة يتواءم مع مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي(٢٧). وفي عام ١٩٨٠، تباين تصويت دول المجموعة العربية على قرار يحمّل كل الدولة مسؤولية حماية البيئة من أجل مصلحة الأجيال في الحاضر والمستقبل، ويطالبها باتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتحقيق هذا الهدف(٢٨). لقد صوّتت في جانب القرار إحدى عشرة دولة عربية، وامتنعت ثلاث عن التصويت (السعودية وعُمان وجيبوتي) وتغيّبت بقية الدول (مصر ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان). وفي محاولة تبرير موقفهم ذهب الممتنعون عن التصويت إلى أن القرار يضع على كاهل الجميع تبعة حماية البيئة في حين أن هذه التبعة يجب أن

---

(٢٥) UN, *Yearbook of the United Nations, 1949,* pp. 564-575.

(٢٦) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1955,* p. 260.

(٢٧) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1961,* p. 359.

(٢٨) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1980,* p. 725.

تتحمّلها فقط الدول العظمى المنتجة لأسلحة الدمار الشامل بالحد من اجراء التجارب النووية خصوصاً تحت الأرض[٢٩].

وجدير بالذكر أن تماسك دول المجموعة العربية في قضايا الانماء الاجتماعي والثقافي لا تجلوه فحسب تقديرات معامل الانسجام على النحو الآنف بيانه، بل تشهد له أيضاً نتائج مقياس الاتفاق. فقد تطابق تصويت الدول العربية بعضها مع بعض، ولم يظهر التنافر سوى في أربع حالات: السعودية ـ لبنان (٨٦ بالمئة)، السعودية ـ سوريا (٨٥,٧ بالمئة)، اليمن الشمالي ـ لبنان (٨٦ بالمئة)، اليمن الشمالي ـ سوريا (٨٧ بالمئة). ولا غرابة في ذلك، إذا تذكّرنا حقيقة أن السعودية، واليمن خصوصاً قبل ثورة ١٩٦٢، يحتلان مواقع متأخرة على سلّم التحرر الاجتماعي والانفتاح الثقافي، فيما تشغل سوريا ولبنان مراكز متقدمة على هذا السلّم.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٧٢٣ ـ ٧٤٢.

الفصل العاشر

السلوك التصويتي في قضايا المنطقة

لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إن اهتمام الأمم المتحدة بقضايا المنطقة العربية قد واكب مسيرة المنظمة الدولية منذ نشأتها حتى يومنا هذا. فقد بدأت الأمم المتحدة صلتها بالصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يعدّ أخطر مشاكل المنطقة بموافقة الجمعية العامة على قرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٩. ومن ذلك التاريخ إلى الآن، واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لها في مجال اقرار السلم والأمن الدوليين، أضحى النزاع العربي ـ الاسرائيلي بنداً ثابتاً على جدول أعمال الجمعية العامة، وهذا أمر أملته ملابسات وتطورات هذا النزاع: اغتصاب اسرائيل أرض فلسطين، وتشريد الفلسطينيين، وتوريط المنطقة في أربع حروب دموية (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وجنوب لبنان عام ١٩٨٢، والاعتداءات المتواصلة على السكان العرب في الأراضي المحتلة، والتهديد المستمر للدول العربية.

وإلى جانب اهتمامها المتواصل بقضايا الصراع بين العرب واسرائيل، نظرت الجمعية العامة أيضاً في مسائل أخرى تتعلق بالتحرر الوطني وبعض المنازعات الاقليمية في العالم العربي.

ولبيان كيف صوّتت الدول العربية على قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن، تعرض الدراسة لنمط التصويت العربي على هذه القرارات مجتمعة، ثم على القرارات المتصلة بكل مجال على حدة: الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الاستقلال الوطني، والنزاعات الاقليمية.

أولاً: قضايا المنطقة ككل

على امتداد النطاق الزمني للدراسة، صدر عن الجمعية العامة في قضايا تخص العرب مباشرة ٣٠٩ قرارات تشكل (١٩ بالمئة) من اجمالي القرارات محل الدراسة، وينتمي معظمها (٧٠ بالمئة) إلى الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤. وتدل قيم التجانس التصويتي المبينة في الجدول رقم (١٠ ـ ١) على قوة تضامن المجموعة العربية في المسائل التي

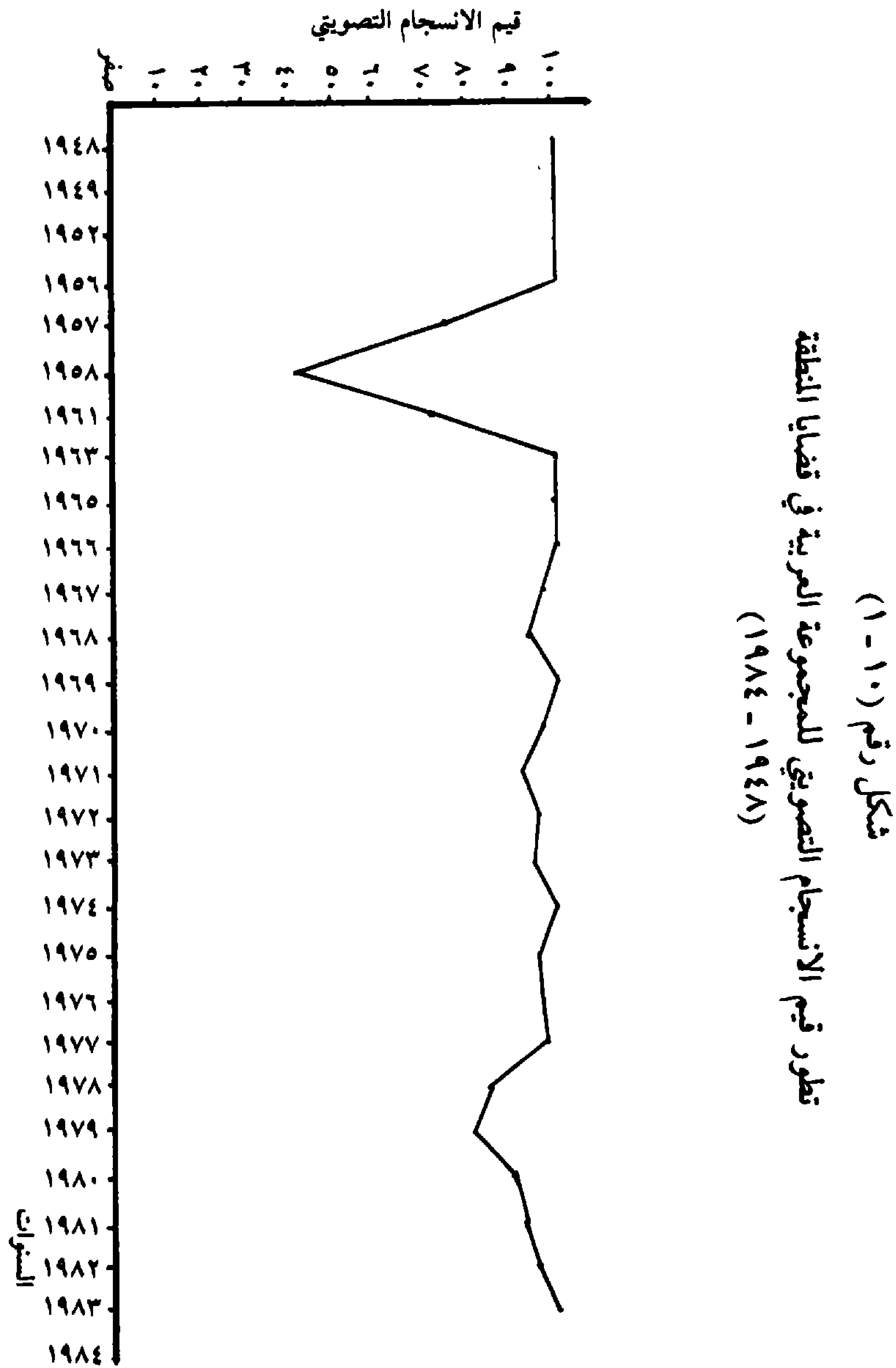
جدول رقم (١٠ ـ ١)

قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في قضايا المنطقة
(١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)	السنة	عدد القرارات	معدل الانسجام (نسبة مئوية)
١٩٤٨	١	١٠٠	١٩٧١	٥	٩٢
١٩٤٩	٢	١٠٠	١٩٧٢	٢	٩٦
١٩٥٢	١	١٠٠	١٩٧٣	٥	٩٥
			١٩٧٤	٨	١٠٠
الفترة الأولى	٤	١٠٠	١٩٧٥	١٢	٩٦
			١٩٧٦	١٢	٩٧,٥
			١٩٧٧	١٣	٩٨
١٩٥٦	٨	١٠٠			
١٩٥٧	٣	٧٤	الفترة الثالثة	٥٧	٩٦,٣
١٩٥٨	٢	٤٢			
١٩٦١	٤	٧٢,٩	١٩٧٨	٢٤	٨٥
١٩٦٣	١	١٠٠	١٩٧٩	٢٨	٨٠,٤
١٩٦٥	٣	١٠٠	١٩٨٠	١٩	٩٠,٤
١٩٦٦	١	١٠٠	١٩٨١	٣٠	٩٢,٦
١٩٦٧	٤	٩٧	١٩٨٢	٤٥	٩٦
١٩٦٨	٢	٩٤,٥	١٩٨٣	٣٣	٩٩,٥
١٩٦٩	١	١٠٠	١٩٨٤	٣٦	٩٦,٥
١٩٧٠	٤	٩٧,٥			
			الفترة الرابعة	٢١٥	٩١,٤
الفترة الثانية	٣٣	٨٨,٧	النطاق الزمني للدراسة	٣٠٩	٩٤,١

تعنيها مباشرة، حيث انسجم تصويتها بنسبة ٩٤,١ بالمئة على مستوى الفترة الكلية للبحث، وبنسب تزيد أو تنقص قليلاً في المراحل الفرعية، وإن جاء متوسط الانسجام للمرحلة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ أقل من نظيره في المراحل الأخرى.

كذلك يدل الجدول والشكل رقم (١٠ ـ ١) على سيادة نزعة التجانس في كل



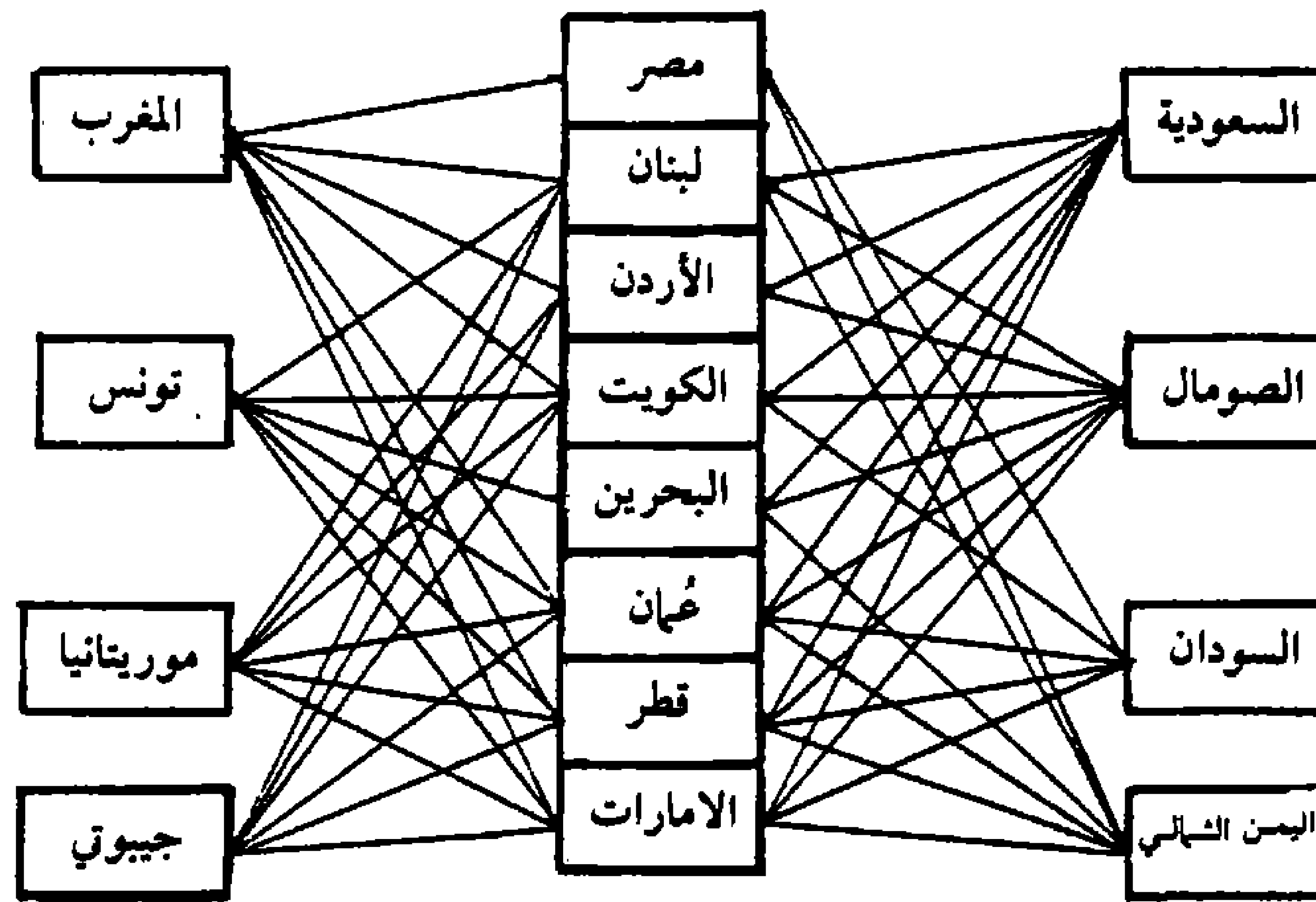
شكل رقم (١٠ - ١)
تطور قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في قضايا المنطقة (١٩٤٨ - ١٩٨٤)

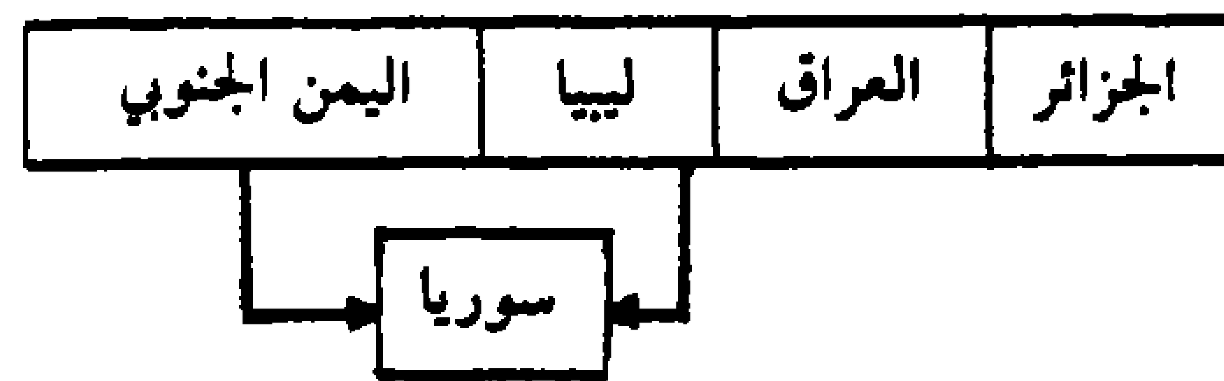
الأعـوام عدا ثـلاثـة فقط: ١٩٥٧ (٧٤ بـالمئـة)، ١٩٥٨ (٤٢ بـالمئـة)، ١٩٦١ (٧٢ بـالمئة). ولمعـرفة سبب تشتت تصـويت الدول في هـذه السنوات الثـلاث، تم فحص سجـلات التصويت، فـاتضح أن كـل أو بعض القرارات الصـادرة في تلك السنوات تعلقت بمنازعات اقليميـة أو بتمويـل قوات الأمم المتحـدة في منطقـة الشرق الأوسط، وهذه وتلك كانت بوجه عام محل اختلاف في التصويت بين دول المجموعة العربية على نحو ما سنرى بالتفصيل في ما بعد.

وتبعاً لنتائج مقياس الاتفاق، صوّتت معاً في قضايا المنطقة بنسبة ٩٥ بالمئة فأكثر كـل من مصر ولبنان والأردن والكـويت وعُمان والبحـرين وقـطر والامـارات العـربيـة المتحدة. واتفقت أغلب هذه الدول مع السعـودية والمغـرب وتونس والسـودان واليمن الشمالي وموريتانيا والصومال وجيبوتي. في الوقت نفسه صوّتت الجزائر والعراق واليمن الجنـوبي وليبيا في اتجاه واحد، وبـدت سوريـا أكثر تـوافقـاً مـع اليمن الجنـوبي وليبيـا (الشكل رقم (١٠ ـ ٢)).

شكل رقم (١٠ ـ ٢)

اتفاق دول المجموعة العربية في قضايا المنطقة عند مستوى ٩٥ بالمئة فأكثر





وإذا اعتمدنا نسبة ٩٠ بالمئة كمُعامل للاتفاق التصويتي، يصبح التصويت المتطابق بمثابة السلوك النمطي لكل الدول العربية مع بعضها البعض عدا سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي التي، وإن صوتت في اتجاه واحد، إلاّ أنها شذّت عن الخط العام للمجموعة بدرجة أو بأخرى. فالتصويت السوري اتفق فقط مع تصويت الجزائر والعراق وليبيا واليمن الجنوبي. وتنافرت ليبيا مع البحرين ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسعودية وتونس واليمن الشمالي. وابتعدت الجزائر عن الأردن والسعودية واليمن الشمالي. واختلف اليمن الجنوبي مع البحرين وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة.

ثانياً: نوعيات قضايا المنطقة

إذا كان التضامن التصويتي قد مثّل المسلك الغالب لدول المجموعة العربية في الموضوعات التي تهمها في المقام الأول على نحو ما سلف البيان، فإلى أي حد التزمت هذه الدول بذلك النهج في ما يخص كلاً من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والاستقلال الوطني، والمنازعات الاقليمية العربية ـ العربية؟ نذكر ابتداء أن التماسك كان رائدها في المجالين الأول والثاني، بينما تنافرت مواقفها في المجال الثالث، إذ بلغ المتوسط العام للانسجام التصويتي ٩١ بالمئة، و٩٨ بالمئة، و٤٢ بالمئة على التوالي. ونتابع الآن هذه النتيجة بشيء من التفصيل.

١ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ظفر هذا النزاع بنصيب الأسد (٩٣,٥ بالمئة) من قرارات الجمعية العامة، في القضايا الخاصة بالمنطقة. وفي التصويت على هذه القرارات، بدت المجموعة العربية متآزرة إلى حد بعيد إذ وصل المتوسط العام لانسجامها إلى نحو ٩٢ بالمئة عن مجمل فترة الدراسة. وتجاوزت النسبة هذا الرقم في الفترات الفرعية عدا الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ التي سجلت معدل تجانس منخفضاً بعض الشيء (٨٤ بالمئة)، وإن ظلت المجموعة متماسكة خلالها برغم ذلك الانخفاض النسبي. غير أن المجموعة العربية لم تكن هكذا متضامنة في جميع الأحوال بالنسبة إلى مختلف قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي على نحو ما سيتضح في ما يلي:

أ- قضية الشعب الفلسطيني

بعد حرب ١٩٤٨ سيطرت اسرائيل على حوالى ٧٧ بالمئة من الأراضي الفلسطينية وشردت نحو ٧٣٦ ألف مواطن عربي يؤلفون حوالى نصف الشعب

الفلسطيني. وفي عدوان ١٩٦٧، توسعت اسرائيل على بقية التراب الفلسطيني باحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة، وهجّرت ٢٠٠ ألف فلسطيني من الضفة، و٢٤,٥ ألفاً من القطاع. وواصلت سلطات الاحتلال بأساليب القمع والاجراءات الاقتصادية والمدنية التعسفية ارغام الفلسطينيين على الهجرة، فغادر الضفة نحو ١٦١ ألفاً، والقطاع حوالى ٩٩,٥ ألفاً خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦[1].

ومنذ عام ١٩٤٨، وحتى أواخر الستينيات، درجت الأمم المتحدة على اعتبار المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين بحاجة إلى العون والمساعدة الانسانية، ولكن مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وانطلاقة الكفاح الفلسطيني المسلح بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ومع زخم هذا الكفاح، بدأ الرأي العام العالمي يشعر بالوجود الفلسطيني، وتحوّلت نظرة المنظمة الدولية إلى المشكلة الفلسطينية على نحو ما تجلّى في قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٨ بتاريخ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وقراريها ٢٢٣٦ و٢٢٣٧ الصادرين سنة ١٩٧٤، ثم في قرارات أخرى لاحقة. ومؤدى هذا التحوّل الاعتراف بحق تقرير المصير وغيره من الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، ليس بحسبانهم مجرد لاجئين بل أصحاب وطن طُردوا منه ومن حقهم أن يعودوا إليه ويقيموا دولتهم المستقلة حتى يمكن إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[2].

وطبقاً لنتائج التصويت على قرارات الجمعية العامة التي تخص القضية الفلسطينية (مجموعها ١٠٣ قرارات)، بدت دول المجموعة العربية متضامنة تماماً في الموافقة عليها. ولا يستثنى من ذلك سوى قرارين صدرا عام ١٩٦١. أما القرار الأول (١٦٠٤) فينبّه إلى الموقف المالي المضطرب لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، ويحث أعضاء المنظمة الدولية على النظر بجدية في مدى ما يمكن أن تقدّمه من مساهمات أو زيادتها حتى يتسنّى للوكالة أن تنفذ برامجها، ويوجه الشكر إلى مدير وموظفي الوكالة لما يبذلونه من جهد متواصل في أداء مهامهم[3]. وباستثناء الأردن الذي صوّت ضد القرار، امتنعت دول المجموعة العربية عن التصويت. هذا الموقف العربي يجد تفسيره في كون القرار يتجاهل الحلول الحقيقية لقضية الشعب الفلسطيني ويتعامل معها

---

(١) أمين عطايا، «الواقع الديمغرافي في الأراضي العربية المحتلة (١٩٦١ ـ ١٩٨٨)،» **شؤون عربية**، العدد ٦٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١١٤ ـ ١١٦.

(٢) بطرس بطرس غالي، «القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٤ (نيسان/ ابريل ١٩٧١)، ص ١٤ ـ ١٥، ووحيد عبد المجيد، «رؤية لحقوق الانسان كمدخل لإدارة معركة التحرر الفلسطيني،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ١١١ ـ ١١٢.

(٣) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1961*, p. 190.

باعتبارها قضية لاجئين بحاجة إلى المساعدة الانسانية. ففي مداولات اللجنة السياسية الخاصة بشأن مشروع القرار، طالب المندوبون العرب بضرورة تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٨ التي تعطي اللاجئين حرية الاختيار بين العودة إلى أرض فلسطين وبين الحصول على التعويض. كما طالبوا الأمم المتحدة بأن تعين مسؤولاً تابعاً لها للعناية بممتلكات اللاجئين وتحصيل ايراداتها(٤).

وطالب القرار الثاني (١٧٢٥) لجنة التوفيق الفلسطينية بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من القرار ١٩٤، والإسراع في حصر وتقدير ممتلكات اللاجئين في فلسطين بالحالة التي كانت عليها في أيار/ مايو ١٩٤٨. كذلك نوّه القرار بحرج الوضع المالي لوكالة غوث اللاجئين، وأهاب بالدول أن تعزز دعمها المالي للوكالة(٥).

وقد امتنعت كل الدول العربية عن التصويت على هذا القرار للسبب نفسه الذي حدا بها إلى التحفّظ على القرار رقم ١٦٠٤. ففي المداولات العامة حول مشروع القرار رقم ١٧٢٥، شدّد المندوبون العرب على وجوب توفير الآلية المناسبة لتنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، وحماية ممتلكات اللاجئين، وطالبوا بأن يبدأ ممثلو لجنة التوفيق الفلسطينية في التفاوض مع السلطات الاسرائيلية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ الفقرة المذكورة(٦).

ب - الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة

إثر احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عمدت السلطات الاسرائيلية إلى تغيير المعالم المادية والأوضاع السكانية والاقتصادية والثقافية والقانونية في هذه المناطق بهدف طمس هويتها العربية تمهيداً لضمها وإلحاقها بالكيان الصهيوني. فقد أقدمت على تغيير وضع مدينة القدس باتخاذ العديد من التدابير الادارية والتشريعية التي كان أخطرها قرار الكنيست في ١٩٨٠/٧/٣٠ بضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة اسرائيل. كما قامت ببناء العديد من المستوطنات لخنق المدن والقرى العربية وعزلها بعضها عن بعض واضعاف الروابط بين المواطنين العرب. كذلك فرضت سياسة القبضة الحديدية على السكان العرب حتى تحوّل حياتهم إلى جحيم وتحملهم على الرحيل: الاستيلاء على الأراضي

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٦ ـ ١٨٨

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

وغيرها من الموارد الطبيعية، وإثقال كاهل التجار العرب بالضرائب، وعرقلة المشروعات الاقتصادية والأنشطة التجارية، واستغلال وامتهان العمال الفلسطينيين مع حرمانهم من أية حماية نقابية، وتشريد العرب، وازالة المخيمات وهدم المنازل، وتشويه البرامج والمقررات الدراسية، وتعطيل الدراسة لفترات طويلة في مختلف مراحل التعليم، والقبض على العديد من الطلبة والأساتذة، وفرض حظر التجوّل وتحديد الاقامة والطرد والاعتقال والتعذيب والقتل. . . الخ[٧].

هذه الأعمال غير المشروعة والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في المناطق المحتلة شجبتها ودانتها الجمعية العامة في ١١٠ قرارات وافقت عليها منذ عام ١٩٦٧ إلى نهاية فترة البحث. فعلى سبيل المثال، طالبت الجمعية العامة اسرائيل أن تمتنع عن اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز مدينة القدس (القراران رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤ الصادران عن الدورة الاستثنائية الخامسة)، وناشدت الدول التي لها بعثات دبلوماسية في اسرائيل ألا تتخذ من القدس الشريف مقراً لها (قرار رقم ١٦٩/٣٥ صادر في ١٩٨٠) ووافقت عام ١٩٧٥ على قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وأقرّت تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين ووقف الحرب على الأراضي المحتلة (قرار رقم ٣٦/١٤٧ صادر في ١٩٨١)، ونددت ببناء المستوطنات في المناطق المحتلة (قرار رقم ١٤٧/٣٦ صادر في ١٩٨١)، ودانت بشدة عمليات السطو على الثروات الطبيعية للسكان العرب (قرار رقم ١٤٧/٣٦ صادر في ١٩٨٢)، وشجبت بقوة الاعتداءات الاسرائيلية على المؤسسات الثقافية والتعليمية للفلسطينيين في الضفة والقطاع (القراران ١٢٨/٣٧ و٨٨/٣٧ الصادران في ١٩٨٢)، ودعت الدول إلى وقف العون العسكري لإسرائيل حتى تقلع عن التنكيل بالعرب والفلسطينيين في المناطق المحتلة (القراران ١٨٠/٣٨ و١٤٦/٣٩ الصادران في ١٩٨٣ و١٩٨٤).

وفي ما يتعلق بمواقف الدول العربية من القرارات الخاصة بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، ألفيناها جبهة واحدة في التصويت لصالحها. ولم

---

(٧) انظر عرضاً لسياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة في: «الممارسات الاسرائيلية ضد حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة،» **شؤون عربية**، العدد ٦٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٥٠ - ١٥٩؛ أحمد سعيد نوفل، «الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة،» **شؤون عربية**، العدد ٦٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩)، ص ١٤٧ - ١٤٨؛ يوسف أبو سمرة، «العنف الاستيطاني وآثاره النفسية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٦ - ٢٧، ومصطفى كبرة، «حقوق الانسان في الأراضي المحتلة،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد المحامين العرب، أعمال المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الكويت، ١٨ - ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ص ٤٨٩ - ٥٠٩.

نصادف رفضاً من أية دولة. كذلك لم نصادف امتناعاً عن التصويت سوى مرتين من قبل مصر بشأن قرارين صدرا عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ يدينان سياسات اسرائيل تجاه مرتفعات الجولان السورية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ويطالبان بانسحاب شامل وغير مشروط للقوات الاسرائيلية من هذه الأراضي كشرط ضروري لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، ويصفان اسرائيل بأنها دولة غير محبة للسلام، ويدعوان أعضاء الأمم المتحدة كافة إلى الإحجام عن تزويد اسرائيل بالسلاح أو شراء أية معدات حربية منها، ووقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتقانية لها، وقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية معها[٨]. وقد بررت مصر امتناعها عن التصويت، بأنها مع تأييدها التام لمعظم ما ورد في القرارين، إلّا أنها تتحفظ بالذات على الفقرة الثالثة عشرة الخاصة بالدعوة إلى وقف التعامل العسكري والاقتصادي وقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل[٩].

ج - التسلح النووي الاسرائيلي

في الوقت الذي تمكّنت فيه اسرائيل، بدعم أطراف دولية أخرى، من امتلاك السلاح الذري، حرصت على اجهاض مساعي العرب إلى تطوير قدراتهم النووية بتدمير المفاعلات العربية حتى ولو كانت مصممة للأغراض السلمية كما حدث في مفاعل أوزاريك العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨٣[١٠]. ونظراً لما ينطوي ذلك عليه من تهديد خطير لأمن منطقة الشرق الأوسط، وفي اطار العمل على منع انتشار الأسلحة النووية اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ مشروع قرار ايرانياً ـ مصرياً يدعو الأطراف المعنية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى الكف عن انتاج أو حيازة السلاح النووي والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. كما أصدرت قرارات لاحقة تدين اسرائيل لرفضها التخلّي عن حيازة السلاح النووي، ولتعاونها المستمر مع جنوب افريقيا في هذا المجال، ولهجومها المسلح على المفاعل النووي العراقي.

---

(٨) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1983,* p. 330, and *1984,* pp. 323-324.

(٩) المصادر نفسها.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول القدرات النووية الاسرائيلية ومخاطرها على الأمن القومي العربي، انظر: عصام الدين جلال، «أبعاد الخطر الذري في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا،» **السياسة الدولية**، العدد ٦٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨١)، ص ٦ و٣٤؛ تيسير الناشف، «التهديد النووي الاسرائيلي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٤ ـ ٢٦؛ اسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير** (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٨٩ ـ ٩٨، وطلعت مسلم. «السياسة النووية الاسرائيلية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢١، العدد ٨٠ (نيسان/ ابريل ١٩٨٥)، ص ٢٢٠ و٢٣٠.

وكما هو متـوقع صـوّتت دول المجموعـة العربيـة مع تلك القـرارات مؤكدة من جديد موقفها المتماسك حيال التهديدات الاسرائيلية للأمن القومي العربي.

جدول رقم (١٠ ـ ٢)
قيم الانسجام التصويتي للمجموعة العربية في قضايا الصراع العربي ـ الأسرائيلي (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

القضايا / السنة	القضية الفلسطينية	ممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ وما بعدها	التسلح النووي الاسرائيلي	عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط	حل الصراع	قيم الانسجام التصويتي (نسبة مئوية)
١٩٤٨	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠
١٩٤٩	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠
١٩٥٢	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠
١٩٥٦	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٧	-	-	-	-	٧٤	٧٤
١٩٥٨	-	-	-	٣٣	-	٣٣
١٩٦١	٤٢	-	-	-	-	٤٢
١٩٦٧	-	٩٧	-	-	-	٩٧
١٩٧٠	-	١٠٠	-	-	-	١٠٠
١٩٧١	١٠٠	١٠٠	-	-	٦٠,٥	٨٦,٦
١٩٧٢	-	-	-	-	٩٦	٩٦
١٩٧٣	١٠٠	٨٨	-	-	-	٩٦
١٩٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	١٠٠
١٩٧٥	١٠٠	١٠٠	٩٧	٦٠,٧	١٠٠	٩١,٥
١٩٧٦	١٠٠	١٠٠	-	٩٠	١٠٠	٩٧,٥
١٩٧٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٠,٥	١٠٠	٩٦
١٩٧٨	١٠٠	١٠٠	٩٦	٧٤,٥	١٠٠	٩٤,١
١٩٧٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	٥٤	٩٢	٨٩
١٩٨٠	٩٨	١٠٠	-	٦٦,٥	-	٨٨,٢
١٩٨١	٩٩	١٠٠	١٠٠	٤٢,٦	-	٨٥,٨
١٩٨٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧١	-	٩٢,٧
١٩٨٣	١٠٠	٩٩,٥	١٠٠	-	١٠٠	٩٩,٥
١٩٨٤	١٠٠	٩٩,٦	١٠٠	٦٩	١٠٠	٩٣,٤
فترة الدراسة ككل	٩٦,٣	٩٨,٩	٩٩,٢	٧٠	٩٢,٩	٨٩,٢

د- عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط

بدأت هذه العمليات بتكوين قوة الطوارىء الدولية في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ كي تتولّى الإشراف على وقف اطلاق النار وترابط على خط الهدنة بين مصر واسرائيل بعد الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من شرم الشيخ وقطاع غزة. وبسبب رفض اسرائيل وجود قوة الطوارىء على أراضيها، فقد رابطت على الجانب المصري من خط الهدنة وظلت في مواقعها حتى تمّ سحبها في أيار/ مايو ١٩٦٧ بناء على طلب الحكومة المصرية[١١]. وبمناسبة حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، أنشأت الأمم المتحدة قوة الطوارىء الدولية الثانية لمراقبة وقف اطلاق النار وعمليات فض الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية. وقد استمرت قوة الطوارىء هذه تؤدي مهامها حتى ابرام معاهدة السلام بين القاهرة وتل أبيب عام ١٩٧٩، التي تضمنت النص على تأليف قوة مراقبة دولية في سيناء من خلال الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك ممكناً ازاء معارضة الاتحاد السوفياتي والدول العربية لاتفاقات كامب دايفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية. فانقضت مهمة قوة الطوارىء الدولية الثانية، وتم تشكيل قوة دولية من غير طريق الأمم المتحدة[١٢].

وإزاء تفجّر الحرب الأهلية في لبنان وقيام القوات الفلسطينية المتمركزة هناك بعمليات عسكرية ضد الكيان الصهيوني والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية، وضعت الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ نقاط مراقبة في الجنوب اللبناني لمتابعة انتهاكات خط الهدنة، وشكلت عام ١٩٧٨ قوة مؤقتة للإشراف على انسحاب القوات الاسرائيلية التي احتلت الأراضي اللبنانية جنوب نهر الليطاني في آذار/ مارس من العام المذكور[١٣].

ولقد كانت قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، خصوصاً مسألة تمويلها، موضوعاً لـ ٤٣ قراراً اعتمدتها الجمعية العامة في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٨٤. ومثلما تنافر تصويت الدول العربية بشأن عمليات حفظ السلام في مناطق أخرى من العالم على نحو ما ذُكر في موضع سابق، فقد تشتّت أيضاً بخصوص هذه العمليات في منطقة الشرق الأوسط إذ جاء المتوسط العام للانسجام التصويتي في حدود ٧٠ بالمئة. فباستثناء الموافقة شبه الاجماعية على القرارات الخمسة المتصلة بإنشاء وتنظيم ومهام قوة

---

(١١) السيد أمين شلبي، «رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧،» **السياسة الدولية**، السنة ١٦، العدد ٦٢ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٩١.

(١٢) السيد أمين شلبي، «ايركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٢٣١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

الطوارىء الدولية عام ١٩٥٦، كانت بقية القرارات التي اعتُمدت كلها تقريباً بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٤ مثار انقسام بين الدول العربية التي تبنّت أو تعاطفت مع نهج التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط، وتلك التي عارضت أو تحفّظت على هذا النهج. فقد كان التأييد نمط التصويت الشائع لكل من مصر، والأردن، والبحرين، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعُمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والامارات العربية المتحدة، والصومال، وموريتانيا، والسودان، بينما غلب الغياب مع الامتناع على سلوك الجزائر واليمن الجنوبي، والرفض على موقف سوريا، والعراق، والغياب على الموقف الليبي، والامتناع على موقف اليمن الشمالي. وقد ذهب المعارضون والممتنعون إلى أن القرارات الخاصة بقوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط لا تميز بين المعتدي (اسرائيل) والمعتدى عليه (الدول العربية) في تحمُّل نفقات هذه القوات. كما أعربوا عن اعتقادهم بأن تشكيل تلك القوات لا يمثّل الطريق الصحيح لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية[١٤].

هـ - حل الصراع

شاركت اسرائيل، كما هو معروف، في مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، واحتلت أجزاء من التراب المصري في سيناء. وبفضل معارضة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هذا العدوان لأسباب مختلفة، وانطلاقاً من رفض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، صدر عن الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، ثلاثة قرارات ندّدت بالعدوان وطالبت بانسحاب القوات المعتدية. وقد نالت موافقة كل الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك. وأمام تلكؤ اسرائيل في سحب قواتها من شرم الشيخ وقطاع غزة، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها اللاحقة عام ١٩٥٧، ثلاثة قرارات دعا أولها إلى الانسحاب الاسرائيلي التام من الأراضي المصرية، وطالب الثاني بالانسحاب الكامل لما وراء خط الهدنة، ودعا القرار الثالث حكومتي مصر واسرائيل إلى احترام اتفاقية الهدنة، وشدّد على ضرورة أن يعقب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من شرم الشيخ وقطاع غزة وضع قوات الطوارىء الدولية على جانبي خط الهدنة واتخاذ خطوات جادة نحو اقرار السلام في المنطقة[١٥]. ولقد تضامنت الدول العربية في التصويت على القرارات الثلاثة إذ أيّدت القرارين الأول والثاني، بينما امتنعت عن التصويت على الثالث. ولم تشذّ سوى ليبيا التي فضّلت الامتناع بخصوص القرار الثاني، وصوّتت في جانب القرار الثالث. وفي معرض تبرير الامتناع عن التصويت، ذكر المندوبون العرب أن تجاهل اسرائيل قرارات الأمم

(١٤) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1978,* p. 318.

(١٥) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1957,* p. 61.

المتحدة هو المسؤول عن تأزم الموقف في المنطقة، فما أكثر ما دان مجلس الأمن انتهاك اسرائيل اتفاقية الهدنة، بينما لم يوجه أية ادانة إلى مصر. كما نوّهوا بأن العرب ليسوا على استعداد للمساومة على مبدأ الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية، وأن يكون هذا الانسحاب سابقاً على اتخاذ أية اجراءات لتهدئة الموقف. ذلك أن الفشل في التصدي بحزم للعدوان من شأنه أن يعزز قناعة اسرائيل بأن القوة هي السبيل الوحيد إلى حل مشاكلها مع جيرانها العرب، وفي هذه الحالة، سوف تضطر الدول العربية إلى الحصول على الأسلحة بكميات كبيرة، ومن شأن ذلك كله زيادة حدة الصراع في المنطقة(١٦).

وفي الدورة الخاصة الطارئة التي عقدت في ١٩٦٧/٦/١٧ بناء على طلب الاتحاد السوفياتي للنظر في العدوان الاسرائيلي على الأراضي العربية، لم تتمكّن الجمعية العامة من اصدار قرار يدين اسرائيل أو يطالبها بالانسحاب بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على كثير من دول العالم الثالث. وللسبب ذاته عجزت الجمعية العامة عن التوصل إلى حل للموقف في الدورة العادية الثانية والعشرين التي بدأت أعمالها في ١٩٦٧/٩/١٩(١٧).

غير أن الجمعية العامة استطاعت في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، أن تعتمد قراراً يقضي بتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي تسوية سلمية تتمثّل أهم بنودها في ما يلي:

١ - انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وفقاً لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

٢ - الاعتراف بحقوق الفلسطينيين أمر حتمي لإقامة سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط.

٣ - حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً بمنأى عن التهديدات أو أعمال القوة(١٨).

وقد تكرر النص على هذه المرتكزات في قرارات لاحقة ذهب بعضها إلى نعت

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٥٩.

(١٧) انظر التفاصيل في: مصطفى عبد العزيز، **التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٢٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨)، ص ٢٩٣ - ٣٠٧، وغالي، «القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط،» ص ٤ - ٦.

(١٨) انظر نص القرار في: بطرس بطرس غالي، «العمل الدبلوماسي المصري في المرحلة القادمة،» **السياسة الدولية**، السنة ٧، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧١)، ص ٢ - ٣.

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بأنها غير قابلة للتصرف، وتشمل حق العودة وحق تقرير المصير وحق انشاء دولة مستقلة في فلسطين.

وبخصوص آليات التسوية تبنّت الجمعية العامة صيغة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط[١٩]، بحسبانه يوفّر الإطار المؤسسي الملائم لمفاوضات جماعية تفضي إلى حل شامل وواقعي وعادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وجعلت قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن من أسس التسوية آنفة الذكر اطاراً موضوعياً للمفاوضات الدولية، وكفلت حق المشاركة في المؤتمر الدولي على قدم المساواة لجميع أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وسائر الدول المعنية بالنزاع[٢٠].

والسؤال الذي يثار بعد ذلك هو: ماذا عن اتجاهات تصويت الدول العربية حيال ثلاثة عشر قراراً اتخذتها الجمعية العامة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٤ بشأن حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ وفقاً لنتائج مقياس الانسجام، تبدو المجموعة العربية متضامنة للغاية، إذ انسجم تصويتها على تلك القرارات مجتمعة ٩٦ بالمئة، وكان الانسجام تاماً في عشرة قرارات. غير أن النظرة الفاحصة لنتائج التصويت تفرض علينا ذكر أربع ملاحظات هامة، **أولاً** تغيُّب عدة دول عربية عن جلسة التصويت في سبعة قرارات، وهو أمر لم يؤثر في تقدير مُعامِل الانسجام لأن هذا الأخير يتجاهل حالات الغياب. ومن دون شك، فإن تكرار الغياب من قبل أكثر من دولة يلقي بعض الظلال على صورة التماسك الزاهية التي أظهرها مقياس الانسجام[٢١]. **ثانياً**: ضمّ معسكر المتخلفين عن حضور جلسات التصويت كلاً من العراق، وليبيا، واليمن الجنوبي بصفة خاصة، وانضمت إليها قبل حرب ١٩٧٣ الجزائر ومصر مرتين، وسوريا والسعودية واليمن الشمالي والكويت ولبنان بمعدل مرة واحدة لكل منها. كما

(١٩) مما يذكر أن فكرة المؤتمر الدولي للسلام طرحها الرئيس المصري السابق أنور السادات أمام مجلس الشعب في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، والزعيم السوفياتي الأسبق ليونيد بريجينيف أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في شباط/ فبراير ١٩٨٣. لتفصيل أكثر عن جذور وتطور أطروحة المؤتمر الدولي للسلام، انظر: هانىء رسلان، «نشأة وتطور فكرة المؤتمر الدولي للسلام،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٨٥ ـ ٦٣.

(٢٠) انظر نص القرار ٥٨/٣٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٣ في: **شؤون عربية**، العدد ٤٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٥)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢. وانظر عرضاً تحليلياً لقضايا المؤتمر الدولي ووجهات النظر المختلفة بشأنها في: محمد السيد سعيد، «المضمون الموضوعي للمؤتمر الدولي في اللحظة الراهنة،» **السياسية الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ١٢٣ ـ ١٣١.

(٢١) حول مقاطعة فريق من الدول العربية في جلسات التصويت كمؤشر على انقسام المجموعة العربية، انظر: غالي، «العمل الدبلوماسي المصري في المرحلة القادمة،» ص ٤.

امتنعت عن التصويت مرة واحدة كل من الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا والعراق والمغرب ولبنان. ومما يذكر أن العراق وسوريا والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا كانت ترى من منطلقات راديكالية، أن حسم صراع الشرق الأوسط، وجوهره القضية الفلسطينية، لن يتم بغير الكفاح المسلح وأن التسوية السلمية سوف تكون على حساب الحقوق المشروعة للعرب بحكم الاختلال العميق في الموازين العسكرية والاستراتيجية لصالح اسرائيل. **ثالثاً**: نالت القرارات الخاصة بالمؤتمر الدولي للسلام موافقة الأقطار العربية كافة باستثناء العراق، واليمن الجنوبي، وليبيا التي تخلفت مرة واحدة عن المشاركة في التصويت. والواقع أن الدول العربية في مجموعها تؤيد أطروحة المؤتمر الدولي كآلية لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وإن اختلفت في ما بينها، حول اجراءات وصلاحيات المؤتمر بدرجة أو بأخرى[22]. **رابعاً**: ترتب على ابرام مصر اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل ان شذت عن المجموعة العربية في التصويت على بعض القرارات التي انتقدت صراحة هذه الاتفاقات. ففي عام ١٩٧٩، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يذكر أن اتفاقيتي كامب ديفيد قد أبرمت خارج اطار الأمم المتحدة وبدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ويرفض نصوص الاتفاقات التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير ويدين بشدة كل الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تشكّل انتهاكاً صارخاً لحقوق الفلسطينيين ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، ويستبعد أية شرعية لاتفاقيتي كامب ديفيد في تقرير مستقبل للشعب والوطن الفلسطيني[23]. وقد صوّتت مع القرار كل الدول العربية عدا مصر التي رفضته بدعوى أنها لا تقبل بأي حال ما ورد في القرار بشأن اتفاقيتي كامب ديفيد[24]. وفي عامَي ١٩٨٠ و١٩٨١، اعتمدت الجمعية العامة أربعة قرارات عبر أحدها عن عميق الأسف لعدم تحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية ولأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لم يتحدث عن مستقبل الفلسطينيين وحقوقهم غير القابلة للتصرف، بينما أشارت بقية القرارات صراحة إلى بطلان الاتفاقات والمعاهدات المنفصلة التي تتجاهل مستقبل الفلسطينيين والأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من ناحية، وعلى ضرورة اشتراك الفلسطينيين في أية مفاوضات تتعلق بمصيرهم على

---

(٢٢) للتعرف على توجهات الدول العربية نحو مؤتمر السلام، انظر: حسن أبو طالب، «مواقف الدول العربية المشاركة،»؛ جمال عبد الجواد، «المواقف العربية من المؤتمر الدولي،»، ووحيد عبد المجيد، «مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي،» في: السياسة الدولية، السنة ٢٣، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧٨ ـ ٨٧ و١٠٩ ـ ١١٣.

(٢٣) United Nations (UN), *Yearbook of the United Nations, 1979*, p. 377.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٧١.

قدم المساواة مع بقية الأطراف(٢٥). وقد وافقت المجموعة العربية على القرارات الأربعة باستثناء مصر التي آثرت الامتناع عن التصويت بحجة أن القـرار ٢٤٢ يعدّ الأسـاس الشرعي الـوحيد للسـلام العادل والشـامل في الشرق الأوسط، وأن اتفـاقـات كـامب ديفيد تمثل خـطوة أولى على طـريق التوصـل إلى تسويـة عادلـة وشاملة لقضيـة الشرق الأوسط، وتقضي بفترة انتقالية محدودة تتحـرّر خلالهـا الأراضي الفلسطينيـة المحتلة من السيـطرة الاسرائيلية لتـوضع تحت سلطة ورقـابة الفلسـطينيين تمهيـداً لتقـريـر المصـير وتحقيق التعايش السلمي بين الـطرفين الاسرائيـلي والفلسطيني بمـا يؤدي إلى الاعتراف المتبادل(٢٦).

بناءً على ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى أن المجموعة العـربية بـوجه عـام كانت جبهة صلبة في تـأييد القـرارات المرتبـطة بالقضيـة الفلسطينيـة وبممارسـات اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وبالتسلّح النووي الاسرائيلي، وكانت أقل تماسكاً بشأن حل الصراع وتنافر تصويتها ازاء عمليات حفظ السلام.

٢ ـ التحرر الوطني

في اطـار جهود الأمم المتحـدة الراميـة إلى ازالة الاحتـلال الأجنبي، اعتمـدت الجمعية العامة نحو أربعة عشر قراراً تـطالب بتصفية الاستعـمار الفرنسي والاسبـاني في المغرب العربي، والاستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي(٢٧). واتساقـاً مع مـوقفها العام المؤيد للتحرر الوطني من ناحية، ولأن الأمر يتعلق هنا بالمنطقة العربية من ناحية أخرى، صوّتت الدول العربيـة مع تلك القـرارات، ولم تعترض واحـدة منها عـلى أي قرار. وامتنعت السعودية فقط عن التصويت مرتين بخصوص القضية العُمانية، وهو ما يفسّره أحد الباحثين بنزاعها الحدودي مع سلطنة عُمان عـلى واحة الـبريمي(٢٨). وتغيّب السودان والأردن مرتين، واليمن الشمالي، وليبيا، والكويت مـرة واحدة. عـلى أن هذا الغياب لم ينل من تماسك المجموعة لعدم تواتر حدوثـه، اضافـة إلى أن الدول الخمس المذكورة صوّتت بالموافقة على القرارات كافة التي صدرت في حضورها.

---

(٢٥) United Nations (UN): *Yearbook of the United Nations, 1980,* pp. 390 and 325, and *1981,* pp. 262 and 268.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٤ و٢٦٧.

(٢٧) انظر على سبيـل المثال: Ian Skeet, *Muscat and Oman: The End of an Era* (London: Faber and Faber, [1974]), pp. 196-198, and

ذكـرى عبد الشهيـد، «اقليم إفني والمملكة المغـربية،» **السيـاسة الـدولية**، السنـة ٥، العدد ١٧ (تمـوز/ يـوليـو ١٩٦٩)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٢٨) وليـد الياس مبـارك، «الخليج في سيـاسة الكـويت الخارجيـة من خلال الأمم المتحـدة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٤٠.

٣ ـ المنازعات الاقليمية

وجدت بعض المنازعات سواء بين الدول العربية بعضها مع بعض أو بين طرف عربي وإحدى دول الجوار سبيلها إلى ساحة الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلما حدث بالنسبة إلى مشكلة الصحراء الغربية، والحرب العراقية ـ الايرانية. وتتناول الدراسة هنا السلوك التصويتي العربي بخصوص هذين النزاعين.

لقد كانت منطقة الصحراء الغربية ـ وهي تقع بين المغرب والجزائر وموريتانيا ـ تخضع للاحتلال الاسباني منذ القرن التاسع عشر، وتعرف باسم الصحراء الاسبانية حتى عام ١٩٧٥. وابّان الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ طالبت الجمعية العامة بتحرير الصحراء من الاستعمار الاسباني من خلال أربعة قرارات وافقت عليها دول المجموعة العربية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، وقّعت اسبانيا والمغرب وموريتانيا اتفاقية مدريد التي تقرّر بموجبها انهاء الاحتلال الاسباني لمنطقة الصحراء. وأعقب ذلك اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا. وإن ظلت المغرب تدّعي أحقيتها في ضم الصحراء إليها بوصفها أرضاً مغربية عادت إلى الوطن الأم إثر تحررها من الاستعمار الاسباني، بينما تخلّت موريتانيا عن دعاواها التاريخية في الصحراء وسحبت قوّاتها من هناك بموجب اتفاق مع جبهة البوليساريو في ١٤/٨/١٩٧٩. وزاد من خطورة الوضع اصرار المغرب على مواصلة احتلال الصحراء، وتكرار المصادمات العسكرية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو، وقيام الجزائر وليبيا وموريتانيا بدعم كفاح البوليساريو مادياً ومعنوياً.

ولهذا، عرفت المشكلة طريقها إلى الأمم المتحدة في أواخر السبعينيات، وأصدرت الجمعية العامة بخصوصها سبعة قرارات ابتداء من عام ١٩٧٨ إلى نهاية فترة الدراسة. وأكد القرار الأول (٣٣/٣١ أ) حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير، وامتدح الثاني (٣٣/٣١ ب) جهود منظمة الوحدة الافريقية لتسوية المشكلة تسوية سلمية عادلة دونما تركيز على حق تقرير المصير لشعب الصحراء. وطالب القرار الثالث (٣٤/٢٧) بإنهاء الاحتلال المغربي للإقليم مع التوصية باشتراك جبهة البوليساريو بصفتها الممثل الشرعي لشعب الصحراء في جهود تسوية الأزمة. وناشد القرار الرابع (٣٦/٤٦) كلاً من المغرب والبوليساريو وقف القتال والدخول في مفاوضات وإبرام اتفاق سلام يسمح بإجراء استفتاء حر وعادل تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وشدّد القرار الخامس (٣٧/٢٨) على ضرورة التفاوض بين المغرب والبوليساريو باعتباره الطريق الوحيد لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء. وحثّ القرار السادس (٣٨/٤٠) الأطراف المعنية على وقف اطلاق

النار وتنفيذ تعهُّد الملك الحسن الثاني بإجراء الاستفتاء في الصحراء[٢٩].

أما القرار السابع (٤٠/٣٩)، فقد عاد من جديد إلى تأكيد حق شعب الصحراء في ممارسة حقوقه السياسية ونيل استقلاله، مع دعوة المغرب والبوليساريو إلى التفاوض لوقف اطلاق النار، وتوفير المناخ المؤاتي لتقرير المصير واستمرار التعاون مع منظمة الوحدة الافريقية[٣٠].

وتُظهر نتائج التصويت شدّة التباين بين مواقف الدول العربية. فالقرار الأول حاز على تأييد الجزائر، واليمن الجنوبي، وليبيا، وسوريا، والسودان، وجيبوتي، بينما عارضه المغرب ومصر التي اتخذت هذا الموقف ارضاءً للقيادة المغربية التي كانت تساند آنئذ المساعي المصرية للصلح مع اسرائيل. وآثرت بقية الدول اتخاذ موقف الحياد إما بالامتناع عن التصويت (البحرين، والأردن، والكويت، ولبنان، وعُمان، والسعودية، وتونس)، أو بالتخلف عن حضور جلسة التصويت (العراق وموريتانيا وقطر والصومال والامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي). ونظراً إلى أن القرار الثاني تجنّب الحديث عن حق تقرير المصير، فقد صوّتت معه المغرب والبحرين ومصر والأردن وموريتانيا وعُمان وقطر والسعودية والسودان والامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي، في حين عارضته الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا. وامتنعت عن التصويت كل من الكويت ولبنان وتونس وجيبوتي، وتغيّبت دولتان هما العراق، والصومال. وعلى ضوء التطورات التي سبقت صدور القرار الثالث، خاصة تنازل موريتانيا لجبهة البوليساريو عن الجزء الذي كانت تحتله من الصحراء، وبسبب ما تضمّنه القرار من اعتبار جبهة البوليساريو ممثلاً شرعياً لشعب الصحراء بحيث يحق لها المشاركة في هذه التسوية، فقد كان مدعاة لمزيد من التشتت التصويتي، إذ نال موافقة الجزائر، واليمن الجنوبي، وليبيا، وموريتانيا، وسوريا، والسودان، ورفضته المغرب والسعودية، وانقسمت الدول الأخرى بين ممتنعة (البحرين، ومصر، والأردن، ولبنان، وقطر، وتونس، والامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي)، وغائبة (العراق، والكويت، وعُمان، والصومال وجيبوتي).

---

(٢٩) في خطابه أمام مؤتمر القمة الافريقي في نيروبي بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٦، أعلن الملك الحسن الثاني موافقته على وقف اطلاق النار واجراء استفتاء في الصحراء تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. حول دوافع هذا الاعلان وردود الفعل التي أثارها، انظر: محمد عيسى الشرقاوي، «صراع الصحراء والمبادرة المغربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٧، العدد ٦٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١)، ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٣٠) انظر مضمون القرارات في: عبد الله الأشعل، «السلوك الدولي المقارن لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في نشاط الأمم المتحدة،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٤١ (١٩٨٥)، ص ٢٠٣ - ٢٣٦.

وبالنسبة إلى القرارين الرابع والخامس، كانت الدول المؤيدة، الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا وموريتانيا، واقتصرت المعارضة على المغرب وحده، وترددت بقية الدول بين الامتناع عن التصويت بصفة أساسية (مصر والأردن ولبنان وعُمان والبحرين وقطر والسودان والصومال وتونس وجيبوتي والسعودية)، وبين الغياب (العراق والكويت والامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي). وحيث إن القرار السادس جاء صدى لمبادرة ملك المغرب بالموافقة على وقف اطلاق النار واجراء الاستفتاء في الصحراء، صوّتت إلى جانبه كل الدول العربية دون استثناء. ومع نكول المغرب عن تنفيذ مبادرته تلك، صدر القرار السابع داعياً إلى تمكين شعب الصحراء من تقرير مصيره فعادت المجموعة العربية إلى الانقسام من جديد، إذ صوّتت مع القرار كل من الجزائر واليمن الجنوبي ومصر وسوريا وتونس، وامتنع الأردن والسعودية والصومال والسودان عن التصويت، وتغيّبت اثنتا عشرة دولة بما فيها المغرب.

هذا التنافر المؤسف بين الدول العربية تنطق به نتائج قياس الانسجام التصويتي، إذ باستثناء القرار ٣٨/٤٠ جاءت معاملات الانسجام بخصوص القرارات الستة على الترتيب: ٣,٥ بالمئة، ٢٦ بالمئة، صفر، ٨,٨ بالمئة، ٩ بالمئة، ٣٣ بالمئة. وضم جناح المؤيدين أربع دول ذات ميول راديكالية، وهي الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا، علاوة على موريتانيا. وتراوح سلوك مصر والسودان بين التصويت بنعم أو لا وبين الامتناع عن التصويت مع ملاحظة أنهما كانا بوجه عام أكثر تعاطفاً مع المغرب. وفضّلت الأغلبية ـ وجميعها دول معتدلة ـ أن تقف على الحياد بالامتناع عن التصويت أو بمقاطعة جلساته. هذا الموقف المحايد وإن كان سبيلاً إلى تفادي الحرج، قد يُنظر إليه على أنه لصالح المغرب من دون أن يُغضب أو يعادي الجزائر.

أما الحرب العراقية ـ الايرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠، وتوقفت بقبول ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٨٨، فقد دخلت منذ بدايتها دائرة اهتمام الأمم المتحدة حيث راحت تناشد الأطراف المعنيّة وقف اطلاق النار وإنهاء الحرب وتسوية النزاع سلمياً وضمان حرية الملاحة في المياه الدولية وذلك عبر سلسلة من البيانات والقرارات صدر معظمها عن مجلس الأمن[٣١]، وبعضها عن الجمعية العامة. فقد اعتمدت هذه الأخيرة قرارين دعا أولهما (١٩٨٢) كلاً من العراق وايران إلى وقف اطلاق النار فوراً، وسحب القوات المتحاربة إلى الحدود المعترف بها دولياً، والدخول في مفاوضات لتسوية النزاع وفقاً لمبادىء العدل والقانون. أما القرار الثاني (١٩٨٤) فقضى بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

---

(٣١) انظر متابعة جهود مجلس الأمن في: طلعت مسلم، «الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن،» السياسة الدولية، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨)، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

وإذا كانت كل الدول العربية قد ساندت القرار الثاني الذي اتُّخذ بالإجماع أو بتوافق الآراء، إلّا أن مواقفها اختلفت بدرجة ما عند الاقتراع على القرار الأول، إذ وافقت عليه سبع عشرة دولة وامتنعت سوريا عن التصويت، وتغيبت الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي. ويمكن تفسير المسلك التصويتي لهذه الدول الأربع في ضوء موقفها العام من الثورة الايرانية ومن الحرب بين العراق وايران. فقد أيّدت الثورة الايرانية بدعوى أنها «ثورة وطنية» خلّصت الايرانيين من الحكم الرجعي الذي كان يتزعمه الشاه، وأن الثورة معادية للامبريالية والصهيونية بدليل وقوفها إلى جانب العرب في نضالهم ضد الصهيونية، ومن أجل انتصار الثورة الفلسطينية[32]. وعارضت سوريا وليبيا واليمن الجنوبي بشدّة استجابة القيادة العراقية لما اعتبرته استفزازات ايرانية بشن الحرب ضد ايران، إذ ينبغي أن تحل الخلافات بين البلدين بالوسائل السلمية وليس بالحرب. كما قامت سوريا وليبيا بمساندة ايران عسكرياً. أما الجزائر، فكانت ترنو إلى التوسط بين طرفَي النزاع، وقامت فعلاً بمحاولات للوساطة باءت بالفشل بسبب تصلّب الموقف الايراني[33].

خلاصة القول، إنه بالرغم من مخاطر نزاع الصحراء الغربية، وحرب الخليج بين العراق وايران على الأمن القومي العربي، مما كان يقتضي اجماعاً أو توافقاً عربياً في التعامل معهما، إلّا أن الدول العربية اتخذت حيالهما مواقف متميزة إلى هذه الدرجة أو تلك، كما اتضح في تشتت سلوكها التصويتي داخل الجمعية العامة لاعتبارات تتعلق بطبيعة العلاقات الثنائية مع أطراف النزاع، والاختلاف في تصور أولويات التهديدات الأمنية للنظام العربي، والاختلافات العقائدية والتنازع على الأدوار القيادية سواء في أقاليم الوطن العربي، أو في المنطقة العربية ككل.

---

(٣٢) انظر على سبيل المثال، نص المقابلة الصحفية مع الرئيس علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية في: جريدة **الوطن** (الكويت)، ١٨/١٠/١٩٨٠.

(٣٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٣١، ١٨٤ و١٩٦.

خلاصة

أولاً: بناءً على ما تقدم بيانه في الفصول الأربعة السابقة، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات الهامة الآتية:

١ ـ شكّلت الدول العربية مجموعة متماسكة عند التصويت في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في القضايا التي تخصّ المنطقة العربية بصورة مباشرة. واحتلت مجموعة المسائل الاقتصادية قمة التجانس التصويتي، تلتها قضايا المنطقة، فالموضوعات الاجتماعية والانسانية، وأخيراً الموضوعات السياسية.

٢ ـ بالنسبة إلى نوعيات القضايا السياسية، صوّتت الغالبية العظمى من الدول العربية في اتجاه واحد على القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار وتدعيم السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح. وكانت أقلّ تضامناً في ما يتعلق بعمليات حفظ السلام وبنية الأمم المتحدة. وتنافر تصويتها بشدة في مجالين أولهما قضايا الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والسوفياتية (العضوية، وبالذات تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، كوريا، المجر، افغانستان). فقد انقسمت الدول العربية بين مؤيد للكتلة الغربية، ومؤيد للكتلة السوفياتية، وممتنع عن التصويت أو متغيب. أما المجال الثاني فيشمل بعض القضايا السياسية في العالم الثالث وتحديداً قضية قبرص، وقضية كمبوديا.

٣ ـ إن اتفاق المجموعة العربية يكاد يكون تاماً حول مجموعة المسائل الاقتصادية، فقد انسجم تصويتها على القرارات الخاصة بالمعونات المالية والفنية للبلاد المتخلفة، وتنميتها اقتصادياً، وكذلك القرارات المرتبطة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً وتجاوباً مع مصالح وتطلعات شعوب العالم الثالث.

٤ ـ في ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والانسانية، صوتت الدول العربية عادة لصالح

القـرارات المتصلة بالتنمية الاجتماعيـة والثقافيـة، ومنـاهضـة مختلف أشكـال التمييـز العنصري، وحماية الأقليـات وكفالـة حقوق المـدنيين أثنـاء الحرب والاحتـلال. إلاّ أن مواقف الدول العربية تنافرت في مجال حقوق الانسان، فقد غاب الانسجام التصـويتي عن معـظم القرارات، نـاهيك عن تـردّد سلوك كل بلد عـربي بين التـأييـد والـرفض والامتناع والغياب.

٥ ـ بخصوص قضايا المنطقة اتفق تصويت دول المجموعة حـول مجموعـة القرارات الخاصة بكل من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتصفية الاستعمار في الوطن العربي، في حـين تنافـر بشدة ازاء النـزاعات الاقليميـة. وبـالنسبـة إلى قضـايـا الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي، صوّتت الـدول العربيـة غالبـاً في الاتجاه ذاتـه حيال القضيـة الفلسطينيـة وممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة والتسلح النووي الاسرائيلي. إلاّ أنها كانت أقلّ تضامناً في ما يخص عمليات حفظ السلام داخل منطقة الشرق الأوسط. كـما انقسمت بشأن التسوية السلمية للصراع بين أغلبية مؤيدة وأقلية غائبة ضمت الجـزائر والعـراق وسوريا واليمن الجنوبي وليبيا.

ثـانياً: إذا صنفنـا القضايـا، باستثنـاء تلك التي تهم الدول العـربية كمجمـوعة اقليميـة متميزة، عـلى محـورَي الصراع بـين الشرق والغـرب، والصراع بـين الشـمال والجنـوب، وعمدنـا إلى قراءة السلوك التصـويتي للدول العربيـة تبعاً لهـذا التصنيف، يتبين ما يلي:

١ ـ بالنسبة إلى القضايا التي تندرج في اطار الصراع بين الشرق والغرب، صـوّتت الـدول العربيـة عمومـاً في اتجاه واحـد على القـرارات الخاصـة بنزع السـلاح، وحفظ السلم والأمن الدوليين، والقضاء على الاستعمار ومكافحة التفرقة العنصرية. لكنهـا لم تكن كتلة تصويتية واحدة في بعض موضـوعات الصراع بـين القوى الكـبرى: الحرب الباردة، وعمليات حفظ السلام، وبعض المشكلات السيـاسية في العـالم الثالث، ففي هذه الموضوعات، اختلفت المواقف التصويتية للدول العربية، وهذا ما يرجـع في المقام الأول إلى طبيعة علاقاتها بكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

٢ ـ أما إذا نظرنا إلى قضايا الصراع بين الشمال والجنوب، فنجد توافقاً عربيـاً يكاد يكون تاماً. فقد تجانس تصويت دول المجموعة العربية على القرارات الخاصة بـالإنماء الاقتصادي والاجتماعي في العالم المتخلف، وتعديل شروط التبادل الدولي، وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد. وأكبر الظن أن هذا الانسجام التصويتي يجد سببه الأساسي في المصلحة المشتركة التي تستبطنها القضايا المذكورة بالنسبة إلى الدول العـربية التي تنتمي جميعها إلى العالم الثالث أياً كـانت توجهـاتها الايـديولـوجية أو حـظوظها من الـثراء أو ارتباطاتها الخارجية.

٣ ـ كان السلوك التصويتي للمجموعة العربية، إذن، أكثر تجانساً في قضايا الشمال والجنوب منه في قضايا الشرق والغرب. هذه النتيجة تتسق مع ما خلص إليه حسن نافعة عن تصويت الدول العربية داخل اليونسكو. فعلى مستوى موضوعات الصراع بين الشرق والغرب، لوحظ انسجام الدول العربية في التصويت على القرارات الخاصة بدور اليونسكو في تحقيق السلم والأمن الدوليين والتخلص من الاستعمار ومقاومة التمييز العنصري. إلّا أنها اتخذت مواقف مختلفة حيال بعض القضايا التي تعكس بعض جوانب الصراع بين الشرق والغرب تبعاً لاختلاف علاقة كل منها بالقوتين العظميين. وفي ما يتعلق بموضوعات الصراع بين الشمال والجنوب، صوّتت دول المجموعة العربية معاً في اتجاه رفع سقف الحد الأقصى لميزانية اليونسكو، وتخصيص الجزء الأكبر منها لمشروعات التنمية في العالم الثالث، ومشاركة اليونسكو في الجهود الرامية إلى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وكذا نظام اعلامي عالمي جديد، فضلاً عن تقنين نشاط الشركات متعددة الجنسية في الميادين التي يشملها اختصاص اليونسكو[٣٤].

ثالثاً: حاصل القول، إن دول المجموعة العربية، وإن مالت عموماً نحو الانسجام في التصويت داخل الجمعية العامة، إلا أن مواقفها تنافرت في بعض القضايا. فقد بدت متماسكة تصويتياً في المسائل التي تهمها: النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتصفية الاستعمار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكّل لب الصراع بين الشمال والجنوب، ونزع السلاح، والحفاظ على السلام العالمي وإنهاء العنصرية والتمييز العنصري. أما في ما يتعلق بالمسائل الأخرى (بعض القضايا التي تدخل في صميم الصراع بين الشرق والغرب، وبعض النزاعات الاقليمية، وحقوق الانسان) فقد تشتّت تصويت الدول العربية بسبب التباين في اتجاهاتها الايديولوجية وتحالفاتها الخارجية واختلاف نظرتها إلى بعض القضايا الدولية، والمصالح الخاصة المتعلّقة ببعضها[٣٥].

---

(٣٤) حسن السيد نافعة، **العرب واليونسكو**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣٥) انظر: محمد فتح الله الخطيب، «القوى السياسية في الأمم المتحدة،» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد ١١ (شباط/ فبراير ١٩٦٢)، ص ٨٦، وعبد العزيز، **التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة**، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

القسم الرابع

محدّدات تصويت المجموعة العربيّة

تذهب أدبيات السياسة الخارجية إلى أن سلوك أية دولة في علاقتها بغيرها من الدول تشكله مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تتفاوت أوزانها النسبية من بلد إلى آخر، بل ومن فترة إلى أخرى بالنسبة إلى البلد الواحد. ففي مؤلفه **العلاقات الخارجية المقارنة** ذكر ديفيد ولكنسون، أن النشاط الخارجي للدولة يتأثر بأربعة متغيرات كبرى هي: القدرة العسكرية والاقتصادية، والارادة معبّراً عنها بنمط القيادة السياسية، والثقافة والمؤسسات والعمليات السياسية، ثم النظام الدولي؛ وإن أولى المتغيرات الثلاثة الأولى (وكلها داخلية) جل اهتمامه[١]. وربط رودولف راميل بين السياسة الخارجية للدولة وخصائصها الوطنية ممثلة في مستوى التنمية الاقتصادية، والحجم، ونمط الحكم (ديمقراطي ليبرالي، شمولي تسلطي)[٢]. وفي تناوله أهم المؤثرات الداخلية في السياسة الخارجية، ركز جيمس روزناو على المتغير الحكومي الذي يتعلق بطبيعة النظام السياسي من حيث هو مغلق أو مفتوح، وعلى المتغير المجتمعي الذي يشمل نسق القيم والتكامل الوطني ودرجة التصنيع، وحجم الدولة، ومستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي[٣].

ويحصر رايس خان وآخرون محددات السياسة الخارجية للدولة في الموقع الجغرافي، والسكان، والموارد الاقتصادية والتوجه الايديولوجي، والمعتقدات السياسية، والنظام الدولي[٤]، وأبرزت دراسة أخرى لعدة باحثين غربيين التأثير الكبير للنظام السياسي للدولة في سلوكها في المجال الخارجي[٥].

ومنذ مطلع السبعينيات، أخذ دارسو السياسات الخارجية لدول العالم الثالث يولون اهتماماً كبيراً للأوضاع البنائية المجتمعية بحسبان أن فهم السياسة الخارجية لأيٍّ من هذه الدول لا يمكن أن يتم بمعزل عن معرفة المؤشرات الداخلية، اضافة إلى تأثير العلاقة بالقوى العظمى أو بالشركات متعددة الجنسية في ظل نظام عالمي يتسم بالاختلال الشديد بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية[٦]. وفي هذا السياق اقترح بهجت قرني، وعلي الدين هلال

---

(١) David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods,* Comparative Foreign Relations Series (Belmont, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1969).

(٢) Rudolph J. Rummel, *National Attributes and Behavior,* His Dimensions of Nations Series; v. 3 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, ©1979), pp. 13-24.

(٣) نقلاً عن: Maasoma El-Mubarak, «The Levels and Trends of Interactions Between the Gulf States and the Advanced Nations,» (Ph.D. Dissertation, Colorado University, 1982), p. 24. (Unpublished).

(٤) Rais Ahmad Khan, Stuart A. MacKown and James D. McNiven, *An Introduction to Political Science* (George-town, Ont.: Irwin-Dorsey, 1972), pp. 321-329.

(٥) East Maurice [et al.], *Why Nations Act?* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978).

(٦) Bahgat Korany, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), pp. 6-8.

محررا كتاب **السياسات الخارجية للدول العربية** اطاراً لتحليل هذه السياسات يشتمل، جزئياً، على البيئة الداخلية وتوجه السياسة الخارجية. وتغطي البيئة الداخلية الموقع الجغرافي للدولة، والتركيب السكاني والاجتماعي، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والبنية السياسية؛ أما توجه السياسة الخارجية فيتعلق برؤية النخبة الحاكمة للنظام العالمي ودور الدولة فيه، علماً بأن هذه الرؤية تتعرّض للتغير عبر الزمن نتيجة التحول الجذري في النظام السياسي الداخلي، أو في ميزان القوى الاقليمي أو في النظام العالمي[7]. وقد التزم بهذا الاطار التحليلي، كتاب **الحالات القطرية** الواردة في المؤلَف المذكور إلى حد كبير.

وفي محاولة استجلاء مصادر **الصراعات العربية ـ العربية**، عمد أحمد يوسف أحمد إلى فحص دور المتغيرات الآتية: المتغير الجغرافي، المتغير المتعلق بالنظم السياسية من الزاوية الايديولوجية، والمتغير الخارجي، والمتغير السكاني، ثم المتغير الاقتصادي[8].

وإذا انتقلنا إلى تصويت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوصفه أحد أشكال سلوكها الخارجي، نجد دراسات اهتمت كلياً أو جزئياً، ببيان العوامل المؤثرة في اتجاهات التصويت. فقد خلص جاك فنسنت إلى أن المتغيرات ذات الوقع الأكبر على السلوك التصويتي في الجمعية العامة، تشمل مستوى التنمية الاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، والعلاقات مع الولايات المتحدة[9]. وفي دراسة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من الخمسينيات، فسر جورج موسى ديب اختلاف السلوك التصويتي للدول العربية في قضايا الشرق ـ الغرب على ضوء التركيبة السكانية ومستوى المعرفة العلمية والتقانية، ومدى التخوف من الخطر الشيوعي[10].

وتأسيساً على ما تقدم، تهدف الباحثة في هذا الفصل إلى تحليل أثر خمسة عوامل على السلوك التصويتي للمجموعة العربية: العامل الجغرافي، والهيكل السكاني، وطبيعة النظم السياسية، والمتغير الاقتصادي، والعلاقات مع القوى العظمى، على أن يعالَج كل منها في فصل مستقل.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٨) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٤ ـ ١٨٧.

(٩) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٠) George Moussa Dib, *Arab Bloc in the United Nations* (Amsterdam: International Educational Publishing House; Djambatan, 1956), pp. 85-89.

الفصل الحادي عشر

المتغير الجغرافي

بعيداً عن التعرض لمختلف المعطيات الايكولوجية التي يرد ذكرها في سياق الحديث عن علاقة الجغرافيا بالسياسة الخارجية، تكتفي الباحثة بما تظنه معطيات جغرافية ملائمة لموضوع الدراسة: الجوار والحدود. وعليه ينصرف الاهتمام هنا إلى بيان مدى تأثير هذين العنصرين على تصويت دول المجموعة العربية وطبيعته.

أولاً: الجوار

في دراسة **الصراعات العربية ـ العربية** افترض المؤلف أن التلاصق الجغرافي يزيد من احتمال حدوث الصراع بين الدول التي توجد أسباب موضوعية للصراع بينها، وأن الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافياً أشد درجة وأكثر انتشاراً منه بين الدول المتباعدة. وأظهر التحليل الكمّي لبيانات الصراع في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ صدق هذا الافتراض، إذ زاد متوسط شدة الصراع بين الدول المتلاصقة على ثمانية أضعاف نظيره بين الدول المتباعدة (١٧,٥٤ بالمئة، ٦,٦٢ بالمئة على التوالي)، وبلغت درجة انتشار الصراع بين الدول المتلاصقة ٨٣,٣٣ بالمئة مقابل ٤٥,٥٥ بالمئة في حالة الدول المتباعدة[1].

وانطلاقاً من هذه النتيجة، تفترض الباحثة أن الجوار يزيد من احتمال التنافر التصويتي بين الدول التي تتوافر بخصوصها الأسباب الموضوعية للتنافر (اختلاف

(١) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

النظم السياسية أو نمط التحالفات الخارجية، على سبيل المثال)، وأن الدول المتجاورة أقل انسجاماً في التصويت من الدول المتباعدة. وللتحقق من صدق هذا الفرض، استخدمت قيم الاتفاق التصويتي بين كل بلدين عربيين، الواردة في الجداول ذات الأرقام (٥ ـ ١)، (٥ ـ ٣)، (٥ ـ ٤)، (٥ ـ ٦) و(٥ ـ ٨) في حساب المتوسط العام للاتفاق بين الدول المتلاصقة جغرافياً، وكذلك المتوسط العام للاتفاق بين الدول المتباعدة، عبر فترة الدراسة ككل ومراحلها الفرعية. ويتضمن الجدول رقم (١١ ـ ١) نتائج هذه العملية، ويتضح منها أن الدول المتلاصقة أقل توافقاً في التصويت من الدول المتباعدة. وباستخدام اختبار التوزيع المعتاد لمعنوية الفرق بين متوسطي المجموعتين عبر فترة الدراسة ككل (٩٤,٥ بالمئة، ٩٦,١ على التوالي) تبيّن أن قيمة الاحصاء المحسوبة ـ ٢,٧٧ هي معنوية عند مستوى ٠,٠١، بما يعني وجود فرق معنوي بين المجموعتين بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة. هذه النتيجة تكشف عن تأثير سلبي لعامل الجوار الجغرافي على تجانس اتجاهات تصويت الدول العربية.

جدول رقم (١١ ـ ١)

متوسطات الاتفاق التصويتي للدول العربية المتلاصقة والدول العربية المتباعدة

النطاق الزمني / الدول العربية	فترة الدراسة ككل	١٩٤٨ ـ ١٩٥٤	١٩٥٥ ـ ١٩٧٠	١٩٧١ ـ ١٩٧٧	١٩٧٨ ـ ١٩٨٤
الدول المتلاصقة	٩٤,٥	٩١,٣	٩٢,٣	٩٦	٩٥
الدول المتباعدة	٩٦,١	٩٢,٨	٩٢,٤	٩٨,٥	٩٦

بيد أن الأثر السلبي للجوار على التضامن التصويتي يقتصر على الدول المتلاصقة التي توجد بينها مصادر موضوعية للاختلاف. فعلى مستوى فترة الدراسة، بلغ المتوسط العام لاتفاق هذه الدول بعضها مع بعض ٩٢,٦ بالمئة، وهو رقم يقلّ بنحو درجتين مئويتين عن نظيره في حالة الدول المتلاصقة مجتمعة، وبثلاث درجات مئوية ونصف في حالة الدول المتباعدة ككل، وبحوالى ثلاث درجات مئوية في حالة الدول المتباعدة التي توجد بينها عوامل اختلاف موضوعية. أما الدول المتلاصقة التي لا توجد بينها أسباب للتنافر فقد بلغ المتوسط العام لتوافقها التصويتي ٩٦ بالمئة، وهو المتوسط العام نفسه لاتفاق مجموعة الدول المتباعدة جغرافياً.

هكذا يمكن أن نخلص في ضوء ما سلف، إلى صحة الافتراض قيد الاختبار، ومفاده أن الجوار الجغرافي، إذا اقترن بتناقضات موضوعية، يقلل من احتمال الاتفاق التصويتي في ما بين الدول المتلاصقة.

ولمعرفة القضايا التي بدت فيها الدول المتلاصقة أقلّ توافقاً في التصويت من الدول المتباعدة، تمَّ تقدير المتوسطات العامة لاتفاق كل مجموعة بشأن القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا المنطقة والقضايا الاجتماعية، فاتضح عدم وجود فروق ذات بال بين متوسطَي اتفاق المجموعتين المتلاصقة والمتباعدة في القضايا الاقتصادية (٩٩,٣ بالمئة و٩٩,٤ بالمئة)، والقضايا الاجتماعية (٩٥ بالمئة، ٩٥,٧ بالمئة)، وقضايا المنطقة (٩٣,٧ بالمئة، ٩٣,٨ بالمئة)، بينما ينخفض متوسط الاتفاق بين الدول المتلاصقة في القضايا السياسية بخمس درجات مئوية عن نظيره بين الدول المتباعدة (٨٢,٣ بالمئة، ٨٧,٣ بالمئة).

ويبدو من هذه النتيجة، أن الجوار ليس له تأثير يُذكر على تصويت الدول العربية في قضايا الصراع بين الشمال والجنوب، بينما يؤثر في نمط تصويتها في قضايا الصراع بين الشرق والغرب.

وفي ما يتعلق بالقضايا السياسية ـ أي قضايا الشرق والغرب، يبرز الفرق بين الاتفاق التصويتي للمجموعتين، بصفة خاصة في موضوعات الحرب الباردة (٦,٤ بالمئة)، والسلم والأمن الدوليين (٣,٤ بالمئة)، والمنازعات السياسية في العالم الثالث (٢ بالمئة)، ويكاد يتلاشى في موضوعات نزع السلاح (٠,٩ بالمئة)، وعمليات حفظ السلام (٠,٨ بالمئة)، وتصفية الاستعمار (٠,٩ بالمئة) (انظر الصفين ١ و٢) من جدول رقم (١١ ـ ٢).

وبمقارنة متوسطات اتفاق الدول المتجاورة التي تقوم بينها أسباب موضوعية للاختلاف مع متوسطات اتفاق الدول المتباعدة في مختلف القضايا، يتضح ما يلي:

١ ـ تكاد تتطابق المجموعتان في مستوى الاتفاق التصويتي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، لا فرق إذن بين نمط تصويت الدول المتجاورة المختلفة موضوعياً وبين نمط تصويت الدول المتجاورة ككل أو بينها وبين نمط تصويت الدول المتباعدة مجتمعة في قضايا الشمال ـ الجنوب.

٢ ـ أما في قضايا الصراع بين الشرق والغرب، فإن فجوة الاتفاق التصويتي بين الدول المتلاصقة ذات الاختلافات الموضوعية وبين الدول المتباعدة تتسع لتصبح حوالى ٧ بالمئة، أي بزيادة قدرها درجتين عما هي عليه بين الدول المتجاورة ككل والدول المتباعدة ككل.

جدول رقم (١١ ـ ٢)

متوسطات الاتفاق التصويتي للدول المتلاصقة والدول المتباعدة في قضايا الشرق والغرب في فترة الدراسة

نوعية القضايا / مجموعات الدول	الحرب الباردة	نزع السلاح	السلم والأمن الدوليان	عمليات حفظ السلام	تصفية الاستعمار	المنازعات السياسية في العالم الثالث
الدول المتلاصقة مجتمعة	٧٧,٨	٩٣,٧	٩٣,٢	٧٧,٣	٩٧,٦	٧٤,١
الدول المتباعدة مجتمعة	٨٤,٢	٩٤,٦	٩٦,٦	٧٨,١	٩٨,٥	٧٦
الدول المتلاصقة التي بينها مصادر موضوعية للاختلاف	٦٩,٥	٩٢,٨	٩٢,١	٦٢,١	٩٧	٦٨,٥
الدول المتباعدة التي بينها مصادر موضوعية للاختلاف	٧٥,٥	٩٤,٧	٩٢,١	٧٠	٩٦	٧١

وبالنظر إلى أرقام الصفين ٢، ٣ من الجدول رقم (١١ ـ ٢)، يتضح أن الفجوة كبيرة بين متوسطي اتفاق المجموعتين موضع الاهتمام في قضايا الحرب الباردة (١٤,٧ بالمئة)، وعمليات حفظ السلام (١٦ بالمئة)، ومنازعات العالم الثالث السياسية (٧,٥ بالمئة)، وإقرار السلم والأمن الدوليين (٤,٥ بالمئـة)، ولكنها تتضـاءل في مسائل نزع السلاح (١,٨ بالمئة)، وتصفية الاستعمار (١,٥ بالمئة). كذلك، فإن الدول المتلاصقة التي توجد بينها عوامل تنافر موضوعية أقل انسجاماً في التصويت من الدول المتباعدة التي توجد بينها تلك العوامل. إذ تكشف قيم الصفين ٣ و٤ من الجدول رقم (١١ ـ ٢) عن فرق بين متوسطي اتفاق هاتين المجموعتين مقداره ٦ بالمئة في مسائل الحرب الباردة، و٨ بالمئة في مسائل عمليات حفظ السلام، و٢,٥ بالمئة في قضايا العالم الثالث السياسية، و١,٩ بالمئة في قضايا نزع السلاح، و١ بالمئة في مجال تصفية الاستعمار.

٣ ـ بالنسبة إلى قضايا المنطقة، جاء متوسط الانسجام التصويتي للدول المتلاصقة التي بينها أسباب موضوعية للاختلاف منخفضاً بمقدار ٣,٢ بالمئة عن نظيره بين الدول المتباعدة ككل. وتبلغ نسبة الانخفاض ٣,٨ بالمئة في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، و٣ بالمئة في المنازعات الاقليمية. وبحكم متاخمة بلدان المشرق العربي، عدا العراق، للكيان الصهيوني، وبحكم الوضع الخاص الذي تحتله القضية

الفلسطينية في سياسات هذه البلدان، ليس غريباً أن تجيء حالات التلاصق الأشد تنافراً في التصويت في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي من اقليم المشرق: سوريا ـ الأردن (٧٨,٧ بالمئة)، سوريا ـ لبنان (٨٣,٧ بالمئة)، العراق ـ الأردن (٨٨,٢ بالمئة). أما حالات التلاصق التي تباعد تصويتها في قضايا المنازعات الاقليمية، فإنها تنتمي إلى عدة أقاليم جغرافية: المغرب العربي (الجزائر ـ المغرب: ٨٤,٦ بالمئة)، الجزيرة (اليمن الجنوبي ـ السعودية: ٨٧ بالمئة)، المشرق (الأردن ـ سوريا: ٨٠,٧ بالمئة، لبنان ـ سوريا: ٨٥,٧ بالمئة).

حاصل ما تقدم أن الجوار الجغرافي سواء اقترن أو لم يقترن بأسباب موضوعية للاختلاف، ليس له تأثير يذكر على تصويت الدول العربية في قضايا الصراع بين الشمال ـ الجنوب. غير أن الجوار المصحوب بعوامل الاختلاف يقلل من مستوى التجانس التصويتي بين الأقطار المتلاصقة في مجالين، أولهما قضايا الشرق ـ الغرب عدا ما يتصل منها بتصفية الاستعمار، ونزع السلاح. وثانيهما قضايا المنطقة سواء تعلقت بالصراع العربي ـ الاسرائيلي أو بالمنازعات الاقليمية.

ثانياً: الحدود

الحدود بين البلدان العربية حدود مصطنعة رسمتها القوى الاستعمارية الأوروبية، متجاهلة الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تفكيك أوصال الأمة العربية الواحدة. وقد حدث بالفعل أن شكلت الحدود ومطالب الضم الاقليمية موضوعاً للصراع في بعض الحالات: الخلاف الحدودي بين مصر والسودان، الذي تطور إلى أزمة حادة بين البلدين في شباط/ فبراير ١٩٥٨، وتمّت تسويته بإبرام اتفاقية مياه النيل في الشهر المذكور، والنزاع بين العراق والكويت عام ١٩٦١، بمناسبة اعلان عبد الكريم قاسم ضم الكويت إلى التراب العراقي، ثم الصراع الجزائري ـ المغربي حول الحدود الذي تكررت بسببه المصادمات المسلحة بين الجانبين والذي فاقمته مشكلة الصحراء الغربية.

وتفترض الدراسة أن هذه الصراعات الحدودية والاقليمية تسهم بدرجة أو بأخرى في زيادة احتمال الاختلاف في التصويت بين الأطراف المتنازعة. وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم تقدير متوسطات الاتفاق التصويتي بين طرفي كل نزاع.

وتؤكد النتائج عدم وجود أثر للخلاف المصري ـ السوداني في اتجاه تصويت البلدين، إذ صوّتا معاً بمعدل ٩٧ بالمئة، و٩٥,٥ بالمئة خلال عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨. كما بلغ المتوسط العام لتوافقهما التصويتي في فترة الدراسة ٩٦,٧ بالمئة، وهو من أعلى المتوسطات على صعيد دول المجموعة العربية.

وبالمثل، لم يكن للنزاع العراقي ـ الكويتي صدى على درجة التجانس التصويتي بين الطرفين، فقد توافقا تماماً في التصويت خلال عام ١٩٦٣، وهو العام الذي شهد انضمام الكويت إلى المنظمة الدولية، والإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم واعتراف النظام العراقي الجديد بدولة الكويت. وصوَّتت البلدان في اتجاه واحد بمتوسط عام قدره ٩٦ بالمئة من مجمل فترة الدراسة، وهو بدوره من أعلى متوسطات الاتفاق بين الدول العربية بعضها مع بعض.

لكن ماذا عن حالة الجزائر والمغرب؟ إن المتوسط العام للتصويت المتحد بينهما في فترة الدراسة يبلغ ٩٣ بالمئة، وهو الأقل بين دول المغرب العربي. وتطابق تصويت البلدين في قضايا الشمال ـ الجنوب (٩٨ بالمئة)، بينما تنافر بشدة في قضايا الشرق ـ الغرب (٨٠,٥ بالمئة)، وأظهرا مستوى مرتفعاً من التجانس التصويتي في مجمل قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٩٦ بالمئة)، في حين اختلفت مواقفهما لدى التصويت على القرارات المتعلقة بالمنازعات الاقليمية وخاصة نزاع الصحراء الغربية على نحو ما وضح بالتفصيل في موضع سابق. ودون انكار أن يكون لاستمرار وعنف الصراع الحدودي بين الجزائر والمغرب ظل من التأثير في المستوى العام للتجانس التصويتي بينهما، يصعب علمياً أن ننسب إلى هذا الصراع دوراً محدداً في تنافرهما التصويتي في قضايا الشرق ـ الغرب، والمنازعات الاقليمية بدليل أن كلاً منهما اختلف تصويته في هذه القضايا، وأحياناً بدرجة أشد مع أطراف عربية أخرى، ليس بينه وبينها أية مشاكل حدودية.

وفي ضوء الشواهد السابقة، نميل إلى رفض أطروحة تأثير المنازعات الحدودية في اتجاهات تصويت أطراف النزاع، ولا ينفي ذلك، بطبيعة الحال، حقيقة كون مشاكل الحدود إحدى بؤر الصراع في المنطقة العربية، وأنها تهدد بنشوب أزمات اقليمية تنذر بعواقب وخيمة على الأمن والتضامن العربيين.

الفصل الثاني عشر

المتغير السكاني

يتفق علماء السياسة على اعتبار السكان أحد عناصر قوة الدولة، وبالتالي أحد العوامل المؤثرة في سلوكها الخارجي بشقيه التعاوني والصراعي. ولا يتعلق الأمر هنا بحجم السكان فحسب، بل يتعداه إلى خصائصهم من حيث درجة التجانس الاجتماعي، والتوزيع العمري والنوعي، والمستويات التعليمية والمهارية. . . الخ. ذلك أن كم البشر، رغم أهميته، لا يكفي وحده عند حساب معادلة القوة، وإنما ينبغي أخذ نوعية البشر بعين الاعتبار.

ومع الإقرار بأن كبر حجم السكان لا يضمن بذاته نفوذاً ومكانة على الصعيد الدولي، إلّا أن الدول الصغيرة يغلب أن تكون في وضع صعب تركن معه وبسببه إلى دول أكبر في الحصول على المساندة السياسية أو العون الاقتصادي أو الدعم العسكري أو كل ذلك في آن واحد(١). وفي تعريفهم الدولة الصغيرة، استند لفيف من الدارسين إلى محض معيار سكاني بمقتضاه تكون الدولة كذلك إذا قلّ مجموع سكانها عن مليون نسمة، مع ملاحظة أن هذا السقف ليس جامداً، ولكنه قابل للتحرك مع الزمن. وبجانب تواضع الحجم السكاني تتصف جل الدول الصغيرة بالتركيز على انتاج وتصدير المواد الأولية، ومحدودية القطاع الصناعي مع تدنّي نصيبه في الناتج القومي الاجمالي، وضعف المقدرة العسكرية مع الاعتماد على الخارج في الحصول على السلاح. ويغلب أن تكون مصادر الصراع بينها - إن وُجدت - من طبيعة اقليمية أكثر منها عقائدية(٢).

(١) Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), p. 14.

(٢) للمزيد عن المقصود بالدولة الصغيرة وسماتها، انظر:

= Maasoma El-Mubarak, «The Levels and Trends of Interactions Between the Gulf States and

هذه الخصائص تؤثر دون شك في سياساتها الخارجية سواء تجاه بعضها البعض أو تجاه الدول الأكبر.

ولالقاء الضوء على أحد مظاهر السلوك الخارجي للدول الصغرى، قام جوزيف هربرت بدراسة نمط تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عامي ١٩٧١ و١٩٧٢. وفي مقدمة النتائج المثيرة التي خلص إليها أن الحجم ليس المتغير الوحيد أو حتى الحاسم في توجيه سلوكها. فقد صوّتت معاً في المسائل الاقتصادية ومسائل المستعمرات، ليس لكونها صغيرة فقط، وإنما أيضاً لاعتبارات تاريخية واقتصادية. كما استنتج أيضاً أن بعض هذه الدول يشذّ تصويتها أحياناً عن الأغلبية استجابة لمصالح ذاتية مباشرة[٣].

وإذا تفحّصنا نماذج من الدراسات المتوافرة عن السياسات الخارجية للأقطار العربية، نجدها تفرد حيّزاً للمتغير السكاني. ففي احداها، ورد عنصر السكان ضمن محددات السلوك الخارجي للجزائر، ومصر، والعراق، وليبيا، والسعودية، وسوريا[٤]. وكشفت دراسة أخرى عن وجود علاقة ارتباط معتدلة بين حجم السكان والقدرة على فعل الصراع؛ فالدول العربية الأقل من حيث عدد السكان أظهرت مقدرة عالية على تحاشي الصراع، بينما ارتبطت التفاعلات الصراعية المهمة بالدول ذات الحجم السكاني الأكبر أو المتوسط[٥].

وفي دراسة ثالثة عن مواقف الدول العربية في بعض الدورات العادية المبكرة للجمعية العامة، لاحظ المؤلف أن لبنان في قضايا الشرق ـ الغرب يصوت دائماً مع الغرب، وهو ما عزاه، جزئياً، إلى كون أغلبية اللبنانيين آنذاك، يدينون بالمسيحية، وتربطهم بالغرب صلات تاريخية منذ زمن بعيد[٦].

لكل ما سلف، يبدو من المبرر علمياً محاولة البحث في علاقة السكان باتجاهات تصويت دول المجموعة العربية. وسوف يتم تناول هذا التعامل من جانبين: كمّي يتمثّل في حجم السكان، وكيفي يتمثّل في التجانس الاجتماعي.

---

the Advanced Nations,» (Ph.D. Dissertation, Colorado University, 1982), pp. 34-40. (Unpub- = lished).

(٣) Joseph R. Harbert, «The Behavior of Ministates in the United Nations, 1971-1972,» *International Organization,* vol. 30, no. 1 (Winter 1976), pp. 126-127.

(٤) Korany [et al.], Ibid., pp. 82-83, 123-124, 150-153, 178 and 245-246.

(٥) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

(٦) George Moussa Dib, *Arab Bloc in the United Nations* (Amsterdam: International Educational Publishing House; Djambatan, 1956), p. 89.

أولاً: الحجم

تتفاوت الأقطار العربية في عدد السكان تفاوتاً شديداً، فوفقاً لبيانات تعود إلى عام ١٩٨٤، تحتل مصر مركز الصدارة بمجموع سكان ٤٥,٧ مليون نسمة، يؤلفون نحو ربع سكان الوطن العربي (١٨٤,٧ مليون نسمة)، وأكثر من ضعف سكان الدولة التالية (السودان أو الجزائر أو المغرب) ونحو ١٥٢ ضعف سكان أصغر بلد وهو قطر. كما يناهزون اجمالي عدد السكان في أربعة عشر بلداً عربياً (سوريا وتونس واليمن الشمالي والصومال والأردن وليبيا ولبنان وموريتانيا والكويت وعُمان والامارات العربية المتحدة وجيبوتي وقطر والبحرين) الذي يبلغ ٤٥,٥ مليون نسمة(٧).

وإذا رتّبنا الأقاليم الجغرافية حسب عدد السكان، يجيء اقليم حوض وادي النيل في المقدمة (٧٢,٥ مليوناً)، يليه المغرب العربي (٥٦,٦ مليوناً)، ثم المشرق العربي (٣١,٢ مليوناً)، وأخيراً الجزيرة العربية (٢٤,٤ مليوناً). وعلى صعيد كل اقليم، ثمة تفاوت كبير بين وحداته في حجم السكان، ويبلغ الفرق بين أكبر دولة وأصغر دولة ٤٥,٣ مليوناً في منطقة وادي النيل، و٢١,٢ مليوناً في المغرب العربي، و١٢,٦ مليوناً في المشرق العربي، و١٠,٥ ملايين في الجزيرة العربية.

إن الملامح آنفة الذكر تصدق على خريطة التوزيع السكاني في أعوام أخرى سابقة، وإن اختلفت أحجام السكان في الأقطار العربية من عام إلى آخر.

وتفترض الدراسة أن التفاوت في عدد السكان بين الدول العربية يقترن باحتمال اختلاف اتجاهات التصويت، وأن الدول التي تتقارب في حجم السكان تميل إلى التصويت في اتجاه واحد. هذا الفرض سوف يتم اختباره بالتحرّك على مستويين:

١ - المستوى الأول

مقارنة ترتيب الدول العربية طبقاً لحجم السكان بترتيبها حسب درجة الاتفاق التصويتي، واقتضى ذلك القيام بعدة خطوات: **أولها تقدير متوسط حجم السكان لكل** بلد عربي عن السنوات المختارة (١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤)(٨)، وذلك بقسمة مجموع سكانه في السنوات التي تتوافر عنها بيانات على عددها. وتتمثّل **الخطوة الثانية** في حساب متوسط الاتفاق التصويتي لكل بلد مع

(٧) *Demographic Yearbook* (New York: UN Publications, Statistical Office of UN), 36th issue (1984), pp. 163-164.

(٨) *Demographic Yearbook:* 7th issue (1955), pp. 116-127; 12th issue (1960), p. 10; 17th issue (1965), pp. 128-139; 22nd issue (1970), p. 126, and 36th issue (1984), pp. 163-164.

بقية دول المجموعة العربية خلال السنوات آنفة البيان عن طريق قسمة مجموع قيم اتفاقه في تلك السنوات على عددها. أما الخطوة الثالثة والأخيرة فهي ترتيب البلدان العربية تنازلياً تبعاً لمتوسط عدد السكان من ناحية ومتوسط الاتفاق التصويتي من ناحية أخرى، على نحو ما هو مبيّن في الجدول رقم (١٢ ـ ١) الذي يمكن أن نستنتج منه ما يلي:

أ ـ إن أعلى تسع دول (عدا السودان وتونس) من حيث متوسط حجم السكان وهي بالترتيب: مصر، والمغرب، والجزائر، والعراق، والسعودية، وسوريا، واليمن الشمالي تأتي في المراكز: ١٣ (مصر)، ١٤ (اليمن الشمالي)، ١٥ (العراق)، ١٧ (المغرب)، ١٩ (السعودية)، ٢٠ (الجزائر)، ٢١ (سوريا)، من حيث متوسط التوافق التصويتي مع المجموعة العربية.

ب ـ إن أقل ست دول من حيث متوسط عدد السكان وهي على الترتيب: قطر، والبحرين، وجيبوتي، وعُمان، والامارات العربية المتحدة، والكويت تشغل المراتب: الأولى (جيبوتي)، الثانية (البحرين)، والثالثة (الامارات العربية المتحدة)، والرابعة (قطر)، والخامسة (الكويت)، والتاسعة (عُمان) من حيث متوسط الاتفاق في التصويت مع المجموعة العربية.

ج ـ إن الدول التي تحتل المراكز من ١٠ ـ ١٥ على سلّم التوزيع السكاني وهي الصومال، وليبيا، والأردن، ولبنان، واليمن الجنوبي، وموريتانيا، تقع في المراتب: ٦ (ليبيا)، ١٠ (الصومال)، ١١ (الأردن)، ١٢ (موريتانيا)، ١٦ (لبنان)، ١٨ (اليمن الجنوبي) من حيث متوسط الاتفاق التصويتي.

وهكذا يمكن القول إنه باستثناء حالات قليلة للغاية، تقع الأقطار الأكثر سكاناً في مراكز متأخرة على سلّم التضامن التصويتي مع المجموعة العربية ككل، بينما الأقطار الأقل سكاناً تشغل مراتب متقدمة على هذا السلّم، الأمر الذي يعني وجود علاقة عكسية بين حجم السكان والميل إلى التصويت المنسجم مع المجموعة العربية.

٢ ـ المستوى الثاني

تصنيف الدول العربية في مجموعات حسب عدد السكان، وتقدير المتوسط العام للتوافق التصويتي على صعيد كل مجموعة. وفي ضوء البيانات الخاصة بمتوسط حجم السكان للدول العربية في السنوات ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٤ بدأت الباحثة بتوزيع الدول العربية ـ طبقاً لمعيار الثقل البشري ـ إلى أربع فئات: دول كبيرة (أكثر من ١٠ ملايين) وتشمل مصر، والسودان، والجزائر، والمغرب، ودول متوسطة (أكثر من ٥ ملايين إلى ١٠ ملايين) وهي العراق،

جدول رقم (١٢ ـ ١)

الترتيب التنازلي للدول العربية طبقاً لمتوسط حجم السكان
ومتوسط الاتفاق التصويتي في سنوات مختارة

الترتيب وفقاً لحجم السكـان		الترتيب وفقـاً للاتفاق التصويتي	
الترتيب	الدولـة	الترتيب	الدولـة
١	مصـر	١	جيبوتي
٢	السـودان	٢	البحريـن
٣	المغـرب	٣	الامارات العربية المتحدة
٤	الجزائـر	٤	قطـر
٥	العـراق	٥	الكويـت
٦	السعوديـة	٦	ليبيـا
٧	سوريـا	٧	السـودان
٨	اليمن الشمالي	٨	تـونـس
٩	تـونـس	٩	عُمـان
١٠	الصومـال	١٠	الصومـال
١١	لبنـان	١١	الأردن
١٢	الأردن	١٢	موريتانيـا
١٣	ليبيـا	١٣	مصـر
١٤	اليمن الجنوبي	١٤	اليمن الشمالي
١٥	مـوريتانيا	١٥	العـراق
١٦	الكويـت	١٦	لبنـان
١٧	الامارات العربية المتحدة	١٧	المغـرب
١٨	عُمـان	١٨	اليمن الجنوبي
١٩	جيبوتي	١٩	السعوديـة
٢٠	البحريـن	٢٠	الجزائـر
٢١	قطـر	٢١	سوريـا

والسعودية، وسـوريا، واليمن الشـمالي، وتونس، ثم دول صغـيرة (أكثر من مليـون إلى ٥ ملايين) وهي الأردن، ولبنان، والصومـال، وليبيا، ومـوريتانيـا، واليمن الجنوبي، ثم دول صغـيرة جـداً (دون المليـون) وتشمـل قـطر، والبحـرين، وجيبـوتي، وعُـمان، والكويت، والامارات العربية المتحدة. بعد ذلـك تم حساب المتـوسط العام لـلاتفاق التصويتي لكل مجموعة عن السنوات المذكورة آنفاً من جهة، وعن فترة الدراسة ككـل من جهة أخرى. ويتضمن الجـدول رقم (١٢ ـ ٢) نتائـج هذه العمليـة، ويتبين منهـا بوجه عام أن الدول الأكثر سكاناً أقل تجانساً في التصويت بعضها مع بعض من الدول

الصغيرة. وتظهر الفجوة بصفة خاصة بين مجموعة الدول الكبيرة، ومجموعة الدول الصغيرة جداً، حيث تبلغ ٤,٤ بالمئة خلال السنوات السبع المختارة، و٣,٨ بالمئة خلال المدى الزمني للدراسة. غير أنه يصعب ـ في تقدير الباحثة ـ رد الاختلاف بين هاتين المجموعتين في مستوى التوافق التصويتي إلى عامل السكان وحده، ذلك أن كل الدول الصغيرة جداً دول محافظة وبينها وبين القوى الغربية صلات وثيقة، بينما المجموعة الكبيرة في حجم السكان تضم دولة ذات نظام محافظ موالٍ للغرب (المغرب) ودولة راديكالية معادية للغرب، واحتفظت بعلاقات جيدة مع البلدان الاشتراكية (الجزائر)، ودولتين تقلبتا بين التوجه التقدمي الراديكالي، ومناوأة الغرب والتقارب مع المعسكر الاشتراكي، وبين التوجه المعتدل والتقارب مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة (مصر والسودان).

جدول رقم (١٢ ـ ٢)

متوسط الاتفاق التصويتي بين الدول العربية موزعة في مجموعات حسب حجم السكان (نسبة مئوية)

المجموعة	متوسط الاتفاق عن السنوات السبع المختارة	متوسط الاتفاق عن فترة الدراسة ككل
دول كبيرة	٩٣	٩٤,٢
دول متوسطة	٩٢,٣	٩٣,٤
دول صغيرة	٩٤,٥	٩٤,٣
دول صغيرة جداً	٩٧,٥	٩٨

ولتحديد المجالات التي يقترن فيها تفاوت الدول العربية في عدد السكان، باختلاف سلوكها التصويتي، حُسبت المتوسطات العامة لاتفاق المجموعات السكانية الأربع خلال فترة الدراسة في القضايا السياسية، والقضايا الاقتصادية، والقضايا الاجتماعية، وقضايا المنطقة، فجاءت التقديرات على نحو ما هو مبين في الجدول رقم (١٢ ـ ٣)، ويظهر منها أن تصويت المجموعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تشتت في القضايا السياسية (قضايا الصراع بين الشرق والغرب)، بينما كان تصويت الدول الصغيرة جداً أقرب إلى التجانس منه إلى التنافر. وبالنسبة إلى القضايا الاقتصادية التي تمثّل لب الصراع بين الشمال والجنوب، سجلت المجموعات المختلفة مستويات مرتفعة للغاية من التوافق التصويتي. وفي القضايا الاجتماعية والانسانية، تطابقت متوسطات الاتفاق للمجموعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وإن قلّ كل منها بنحو أربع نقاط عن نظيره لدى مجموعة الدول التي تحتل المرتبة الدنيا على سلّم التوزيع السكاني.

وبخصوص قضايا المنطقة، بدت الدول الصغيرة جداً وكذلك الدول الصغيرة أكثر انسجاماً في التصويت من الدول الكبيرة، والدول المتوسطة.

جدول رقم (١٢ - ٣)

متوسط الاتفاق التصويتي لمجموعات الدول العربية
حسب عدد السكان في القضايا المختلفة خلال فترة الدراسة

المجموعة	القضايا السياسية	القضايا الاقتصادية	القضايا الاجتماعية والانسانية	قضايا المنطقة
دول كبيرة	٨٧	٩٨,٨	٩٣	٩٣,٢
دول متوسطة	٨٥	٩٩,٧	٩٣,٣	٩١,٢
دول صغيرة	٨٤,٧	٩٨,٦	٩٣	٩٥
دول صغيرة جداً	٩٢,٧	٩٩,٨	٩٧,٧	٩٧,٨

هذه النتائج تثبت أن الدول العربية أياً كان عدد سكانها تصوت في اتجاه واحد في قضايا الشمال والجنوب. كما تثبت أيضاً أن الدول الصغيرة جداً (وهي تجمع بين ضآلة حجم السكان، وطبيعة نظام الحكم المحافظة، والارتباط الوثيق مع المعسكر الغربي) أكثر ميلاً إلى التجانس في التصويت بعضها مع بعض من الدول الكبيرة سواء في قضايا الشرق والغرب أو القضايا الاجتماعية أو قضايا المنطقة.

وهكذا يمكن القول بوجود تأثير ما لحجم السكان في السلوك التصويتي، فالأقطار الأكثر سكاناً أقل تضامناً مع المجموعة العربية ككل بعكس الأقطار ضئيلة السكان. كما أن نزوع هذه الأخيرة نحو التجانس التصويتي في ما بينها أقوى مما هو لدى الدول الكبيرة.

ثانياً: التجانس الاجتماعي

يفترض أدب السياسة الخارجية أن التجانس الاجتماعي للدولة - كما تعبّر عنه محدودية أو غياب صور التنوّع التقليدي من طائفية وعرقية وقبلية ولغوية ودينية - يغذّي تماسك وفاعلية واستقرار سلوكها الخارجي. وبالمقابل، فإن الدولة التي تتعدد بداخلها أشكال الانقسام الثقافي التقليدي المقترن بكثافة أو عنف الصراع الاجتماعي، تميل سياستها الخارجية عامة إلى أن تكون متقلبة وأضعف تأثيراً وأقل تجاوباً مع التغيرات التي يشهدها العالم الخارجي[٩].

(٩) = David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods,*

وفي الوطن العربي، ثمة عدد من الأقليات العرقية واللغوية والدينية تتفاوت في الحجم والأهمية من بلد عربي إلى آخر من أبرزها الأكراد في العراق، والجنوبيون في السودان. هؤلاء وأولئك، شكّلوا مصدراً للاضطراب الاجتماعي والسياسي في البلدين. كذلك، فإن التنوع الطائفي في لبنان وما صحبه من غياب العدالة الاجتماعية والسياسية كانا وراء اشتعال الحرب الأهلية هناك منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠[١٠]. ويتميز الواقع الاجتماعي السوري بتنوع ثقافي شديد، رافقه تنامي نفوذ الأقلية العلوية شيعية المذهب، إذ مثلت رافداً أساسياً للنخبة الحاكمة التي دأبت على توظيف السلطة لخدمة مصالح العلويين على حساب الأغلبية السنية[١١].

هذه الأقليات كانت لها بصماتها على السياسة الخارجية في بعض الحالات. فبالنظر إلى أن الأكراد يعارضون دخول العراق في اتحاد مع البلدان العربية الأخرى، مثّلت المشكلة الكردية قيداً على محاولات العراق بهذا الخصوص مما يفسّر جزئياً، فشل النظام العراقي في اتّباع سياسة وحدوية نشطة حتى حينما تولت السلطة جماعات مناصرة للوحدة[١٢].

وفي سوريا، لم تسفر التعددية الاجتماعية فقط عن تبديد الكثير من الطاقات السياسية في الصراع الداخلي وعرقلة جهود التعبئة الوطنية فحسب، ولكن كانت لها أيضاً تداعيات في مضمار السياسة الخارجية. ذلك أن جنوح بعض القوى السورية المعارضة إلى التحالف أو إلى التماهي مع الدول العربية المنافسة (العراق بصفة خاصة، والسعودية والأردن) قد أدى إلى اضعاف الحكم العلوي وتليين مواقفه. فالتقارب السوري مع السعودية في السبعينيات لا يمكن عزله كلية عن ضغوط ومصالح رجال الأعمال السنّة وغيرهم من الجماعات ذات الهوى السعودي. كما أن تقلّب النظام السوري بين المعسكرات المتقاتلة في الحرب الأهلية اللبنانية ربما يعزى، بدرجة ما، إلى مشاعر العلويين غير المؤاتية نحو المسلمين السنّة[١٣].

Comparative Foreign Relations Series (Belmont, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1969), = p. 126.

(١٠) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٤٠.

(١١) انظر استعراضاً لمظاهر الهيمنة العلوية على الحكم في: نيفين مسعد، «ايديولوجيات الأقليات وأزمة الدولة العربية المعاصرة: دراسة حالة سوريا والسودان،» ورقة قدّمت إلى: **التحوّلات السياسية الحديثة في الوطن العربي**، مجموعة من الباحثين (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٣٨٧ - ٣٨٩.

(١٢) Ahmed Youssef Ahmed, «The Foreign Policy of Iraq,» in: Korany [et al.], *The Foreign Policy of Arab States*, p. 152.

(١٣) Raymond Hinnebusch, «The Foreign Policy of Syria,» in: Korany [et al.], Ibid., pp. 286, 299 and 312.

من ناحية أخرى، لم تتورع بعض النظم العربية عن توظيف الأقليات في صراعاتها المتبادلة. يشهد بذلك مساندة سوريا الأكراد، ووقوف العراق مع فصائل السنّة المعارضة للنظام السوري، والدعم الليبي للمتمردين في جنوب السودان في بعض الأحيان، وتورط عدة دول عربية في الحرب الأهلية اللبنانية سواء بالتدخل المباشر (سوريا) أو بتقديم الدعم إلى الطوائف المتناحرة[١٤].

بعد هذا كله بل وبإيعاز منه، يثور التساؤل التالي: هل يؤثر توافر أو غياب التجانس الاجتماعي في تصويت الدول العربية في الأمم المتحدة؟ في محاولة الاجابة عن هذا السؤال، بدأت الباحثة بتصنيف المجتمعات العربية تبعاً لدرجة التجانس الاجتماعي، واعتمدت في هذا الخصوص على اجتهاد لعالم اجتماعي عربي بارز يرى تقسيم الدول العربية إلى مجموعات ثلاث حسب نسبة الأقليات إلى مجموع السكان: مجموعة أكثر تجانساً (أو أقل تنوّعاً) يقلّ فيها نصيب الأقليات عن ١٥ بالمئة من جملة السكان، ومجموعة متوسطة التجانس تتراوح فيها نسبة الأقليات من ١٥ ـ ٢٠ بالمئة، ثم مجموعة أقل تجانساً (أو أكثر تنوّعاً) تزيد فيها النسبة عن ٣٥ بالمئة. وتضم المجموعة الأولى ثماني دول هي: مصر، وتونس، والسعودية، وليبيا، والأردن، والصومال، واليمن الجنوبي، وقطر. وتشمل المجموعة الثانية: الجزائر، والكويت، وعُمان، والامارات العربية المتحدة، وسوريا. وتتكون المجموعة الثالثة من: المغرب، والسودان، ولبنان، وموريتانيا، واليمن الشمالي، والبحرين، وجيبوتي والعراق[١٥].

يلي ذلك حساب المتوسط العام للتوافق التصويتي بين دول كل مجموعة في فترة الدراسة، فلم تُظهر النتائج فروقاً ذات معنى بين المجموعات الثلاث إذ بلغ المتوسط العام للاتفاق ٩٥ بالمئة للمجموعة الأكثر تجانساً، ٩٥,٧ بالمئة للمجموعة المتوسطة التجانس، ٩٥,٥ بالمئة للمجموعة الأقل تجانساً.

ومن زاوية التضامن مع المجموعة العربية، تنقسم كل فئة مناصفة بين دول أكثر تضامناً وأخرى أقلّ تضامناً: قطر، وليبيا، ومصر، والأردن، مقابل الصومال، واليمن، والسعودية، وتونس في الفئة الأولى؛ الامارات العربية المتحدة، والكويت، وعُمان مقابل الجزائر، وسوريا في الفئة الثانية؛ ثم البحرين، وجيبوتي، والسودان، واليمن الشمالي مقابل العراق، وموريتانيا، ولبنان، والمغرب في الفئة الثالثة.

---

(١٤) حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه؛ ١٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(١٥) سعد الدين ابراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٥ نقلاً عن: ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

وإذا اقتصرنا على الحالات التي اقترن فيها التنوّع الاجتماعي بتفاقم وتفجر المسألة الطائفية وهي العراق، ولبنان، والسودان، نجد العراق يأتي في المرتبة الثانية عشرة على سلّم التوافق التصويتي مع المجموعة العربية، خلال فترة الدراسة، وإن تقدم في ذلك على بلدان عربية متجانسة اجتماعياً كالسعودية وتونس. وإذا كانت سوريا هي أقل الدول العربية انسجاماً في التصويت مع العراق (٩٢ بالمئة)، إلاّ أن ذلك لا يعود - على الأرجح - إلى واقع التعددية الاجتماعية، وإنما إلى الصراع بين. النظامين البعثيين الذي لا يخلو من شبهة استخدام الطرفين الأقليات كآلية للضغط على نحو ما ذُكر قبلاً. أما لبنان، فقد جاء في مركز متأخر على سلّم التوافق التصويتي (المرتبة السابعة عشرة)، ولكنه يسبق السعودية، واليمن الجنوبي وتونس، وجميعها تدخل في عداد المجتمعات الأقل تنوّعاً. وصوّتت السودان في الاتجاه ذاته مع ثلاث عشرة دولة عربية مما أهّلها لاحتلال المركز الثامن على سلّم التوافق التصويتي. وبرغم أن ليبيا، إحدى الدول السبع التي اختلف تصويتها مع السودان إلى حد ما، إلاّ أن متوسط الاتفاق بين البلدين يظل أعلى من نظيره بين السودان وأيٍّ من تلك الدول التي لم يُعرف عنها أنها ساندت أو تعاطفت مع تمرد السودانيين الجنوبيين (الأردن، المغرب، لبنان، موريتانيا، السعودية وتونس).

هذه النتائج، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن التنوع/ التجانس الاجتماعي ليس له تأثير واضح في تصويت دول المجموعة العربية. فكون الدولة تنعم بتكامل وطني، أو تعاني شتاتاً ثقافياً مصحوباً بعنف طائفي يبدو أمراً لا علاقة له بانسجامها أو تنافرها في التصويت مع الدول العربية الأخرى سواء تشابهت أو اختلفت معها في التركيبة الاجتماعية.

الفصل الثالث عشر

متغير النظم السياسية

يضع أدب العلاقات الدولية النظام السياسي للدولة ضمن المصادر الداخلية لسياستها الخارجية. فيرى جيمس روزناو وآخرون أن نمط النظام السياسي من حيث هو مفتوح (أي ديمقراطي)، أو مغلق (أي شمولي أو تسلطي) يؤثر بالضرورة في السلوك السياسي الخارجي. فالنظم الديمقراطية بوجه عام، تضمن قدراً أكبر من الرشادة في قرارات السياسة الخارجية، وتتيح مزيداً من حرية الحركة، وتحدّ من قدرة النخبة الحاكمة على استغلال المشكلات والاضطرابات الداخلية في إثارة صراعات خارجية أو الانخراط فيها[1]. وفي دراسته الكمية حول العوامل التي تحدد اتجاهات التصويت في الجمعية العامة، انتهى جاك فنسنت الى أن ديمقراطية أو عدم ديمقراطية نظام الحكم في الدولة من أكثر المتغيرات تأثيراً في سلوكها التصويتي.

وفي معرض تحليل بيئة السياسة الخارجية للدول العربية، اهتم الدارسون بفحص تأثير البيئة السياسية باعتبار أن درجة مؤسسية النظام ومدى استقراره وشرعيته يمكن أن توفر فرصاً وتضع قيوداً على صانعي القرار. ونظراً إلى انخفاض مستوى المأسسة السياسية، وغياب الصحافة الحرة والمعارضة المنظمة جنباً الى جنب مع ارتفاع مستوى عدم الاستقرار السياسي في عديد من البلدان العربية، يهيمن الحاكم عادة على

(١) Maasoma El-Mubarak, «The Levels and Trends of Interactions Between the Gulf States and the Advanced Nations,» (Ph. D. Dissertation, Colorado University, 1982), pp. 24-26. (Un published), and David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods*, Comparative Foreign Relations Series (Belmont, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1969), pp. 110-114.

عملية صنع وتوجيه السياسة الخارجية[2]. وعمدت احدى الدراسات الى بحث دور التباين بين النظم العربية على محور المحافظة ـ التقدمية في إحداث الصراع داخل المنطقة العربية، وتوصلت الى أن الدول ذات النظم المحافظة أظهرت مقدرة فائقة على تحاشي الصراع في ما بينها بعكس الدول ذات النظم التقدمية. فخلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٨١، بلغ المتوسط العام لشدة الصراع بين الدول المحافظة ١,٦٩ مقابل ٨٦,٦٤ بين الدول المتقدمة. كما أن متوسط شدة الصراع بين هذه وتلك بلغ ٤٠,٠٣ وهو أقل بكثير من نظيره بين الدول التقدمية[3].

وإذا كان صحيحاً أن النظم السياسية العربية تلتقي في العديد من السمات (سيادة حكم الفرد، وقوة المؤسسة التنفيذية مقابل غياب أو ضعف مؤسسات المشاركة كالمجالس النيابية والأحزاب والمنظمات الجماهيرية، وكبت المعارضة السياسية والافتئات على الحريات العامة بدرجات متفاوتة... الخ)[4]، فالصحيح أيضاً أن ثمة اختلافات بين النظم العربية تتعلق بشكل نظام الحكم من زاوية طريقة تولّي السلطة، وبمصادر ودرجة الشرعية، وبالتوجه الأيديولوجي، وبمستوى الاستقرار السياسي.

في ضوء ما تقدم، يصبح ضرورياً محاولة بحث أثر التباين بين النظم السياسية للدول العربية في مواقفها التصويتية داخل الجمعية العامة. ونظراً إلى صعوبة، أو بالأحرى استحالة القياس الموضوعي لشرعية واستقرار النظم العربية على امتداد سنوات الدراسة، سوف تقتصر الباحثة على دراسة دور الاختلاف في شكل نظام الحكم وفي التوجه المذهبي على اتجاهات التصويت. وتتخذ الباحثة من طريقة الوصول الى السلطة أساساً لتحديد طبيعة نظام الحكم (ملكي/ جمهوري) ومن مضمون الشعارات والممارسات أساساً لتحديد الاتجاه الأيديولوجي (تقدمي/ محافظ). ويلاحظ أنه ليس ثمة تطابق تام بين شكل نظام الحكم وبين الاتجاه الأيديولوجي حيث يسم الاتجاه المحافظ كل الملكيات بينما تتوزع الجمهوريات بين الاتجاهين التقدمي والمعتدل، (الجدول رقم (١٣ ـ ١)) الأمر الذي يسوّغ استيضاح أثر شكل نظام الحكم والتوجه الأيديولوجي في التصويت كل على حدة.

---

(٢) Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), pp. 15, 83-86, 127-128, 156-157, 179-180 and 246-247.

(٣) أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٧٤.

(٤) كمال المنوفي، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٦ و٧٥ ـ ٧٦.

جدول رقم (١٣ - ١)

حالة الدول العربية من حيث شكل نظام الحكم والتوجه الأيديولوجي (١٩٤٨ - ١٩٨٤)

نظام الحكم والنظم الايديولوجية / الدول العربية	شكل نظام الحكم		التوجه الايديولوجي		
	ملكي	جمهوري	محافظ	وسط	تقدمي
الجزائر		١٩٦٢ - ١٩٨٤			١٩٦٢ - ١٩٨٤
البحرين	١٩٧١ - ١٩٨٤		١٩٧١ - ١٩٨٤		
اليمن الجنوبي		١٩٦٧ - ١٩٨٤			١٩٦٧ - ١٩٨٤
جيبوتي		١٩٦٧ - ١٩٨٤		١٩٦٧ - ١٩٨٤	
مصر	١٩٤٨ - ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٣	١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٣ - ١٩٨٤	١٩٤٨ - ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٢	٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ١٩٧١ - ١٩٨٤	١٩٥٥ - ١٩٧٠
العراق	١٩٤٨ - ١٢ تموز/يوليو ١٩٥٨	١٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ١٩٨٤	١٩٤٨ - ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٨		١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ١٩٨٤
الأردن	١٩٤٨ - ١٩٨٤		١٩٤٨ - ١٩٨٤		
الكويت	١٩٦١ - ١٩٨٤		١٩٦١ - ١٩٨٤		
لبنان		١٩٤٨ - ١٩٨٤		١٩٤٨ - ١٩٨٤	
ليبيا	١٩٥٣ - نهاية آب/أغسطس ١٩٦٩	أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ - ١٩٨٤	١٩٥٣ - نهاية آب/أغسطس ١٩٦٩		أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ - ١٩٨٤
موريتانيا		١٩٦١ - ١٩٨٤		١٩٦١ - ١٩٨٤	
المغرب	١٩٥٦ - ١٩٨٤		١٩٥٦ - ١٩٨٤		
عُمان	١٩٧١ - ١٩٨٤		١٩٧١ - ١٩٨٤		
قطر	١٩٧١ - ١٩٨٤		١٩٧١ - ١٩٨٤		
السعودية	١٩٤٨ - ١٩٨٤		١٩٤٨ - ١٩٨٤		

(يتبع)

تابع جدول رقم (١٣ ـ ١)

الصومال		١٩٦١ ـ ١٩٨٤		١٩٦١ ـ ١٩٨٤	
السودان		١٩٥٦ ـ ١٩٨٤		١٩٥٦ ـ ١٩٨٤	
سوريا		١٩٤٨ ـ ١٩٨٤		١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ـ ٧ آذار/مارس ١٩٦٣	١٩٥٧ ـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ ـ ١٩٨٤
تونس		١٩٥٦ ـ ١٩٨٤		١٩٥٦ ـ ١٩٨٤	
الامارات العربية المتحدة	١٩٧١ ـ ١٩٨٤		١٩٧١ ـ ١٩٨٤		
اليمن الشمالي	١٩٤٨ ـ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢		١٩٤٨ ـ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤ ١٩٦٧ ـ ١٩٨٤	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ ـ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

المصادر: David E. Long and Bernard Reich. eds., *The Government and Politics in the Middle East and North Africa* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980); Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), p. 267, and

أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥١.

أولاً: شكل نظام الحكم

تنقسم الدول العربية وفقاً لطريقة إسناد السلطة الى ملكيات وجمهوريات: في الأولى يصل الحاكم الى سدة الحكم بالوراثة وتنحصر السلطة في عائلة بعينها، وفي الثانية يظفر الحاكم بالسلطة عبر انقلاب عسكري أو استفتاء لا يعبر في الأغلب الأعم عن إرادة شعبية حقيقية. فإلى أي حد كان لاختلاف النظم العربية على محور الملكية ـ الجمهورية أثر في تشكيل أنماط تصويتها داخل الجمعية العامة؟ للإجابة عن هذا السؤال، بدأت الباحثة بتصنيف الدول العربية الى ملكيات وجمهوريات خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٨٤ مستعينة ببيانات العمود الأول في الجدول رقم (١٣ ـ ١)، ثم قامت بحساب القيم السنوية للاتفاق التصويتي أولاً بين الملكيات، وثانياً بين الجمهوريات، وثالثاً بين الملكيات والجمهوريات، ثم استخدمت هذه القيم السنوية في حساب متوسطات الاتفاق لهذه الحالات الثلاث في المراحل الفرعية للدراسة وفي فترة الدراسة ككل. ويورد الجدول رقم (١٣ ـ ٢) نتائج هذه العملية، ويمثل الشكل

جدول رقم (١٣ ـ ٢)
متوسط الاتفاق التصويتي بين الدول ذات أنظمة الحكم المتشابهة
والدول ذات أنظمة الحكم المختلفة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

متوسط الاتفاق / الفترة الزمنية	بين الملكيات	بين الجمهوريات	بين الملكيات والجمهوريات
الأولى	٩٣	٨٨,٧	٩٢,٦
الثانية	٩٢,٥	٨٩,٧	٩١,٥
الثالثة	٩٧	٩٦,٤	٩٥,٨
الرابعة	٩٧,٣	٩٥,٣	٩٥,٥
فترة الدراسة ككل	٩٥	٩٢	٩٣

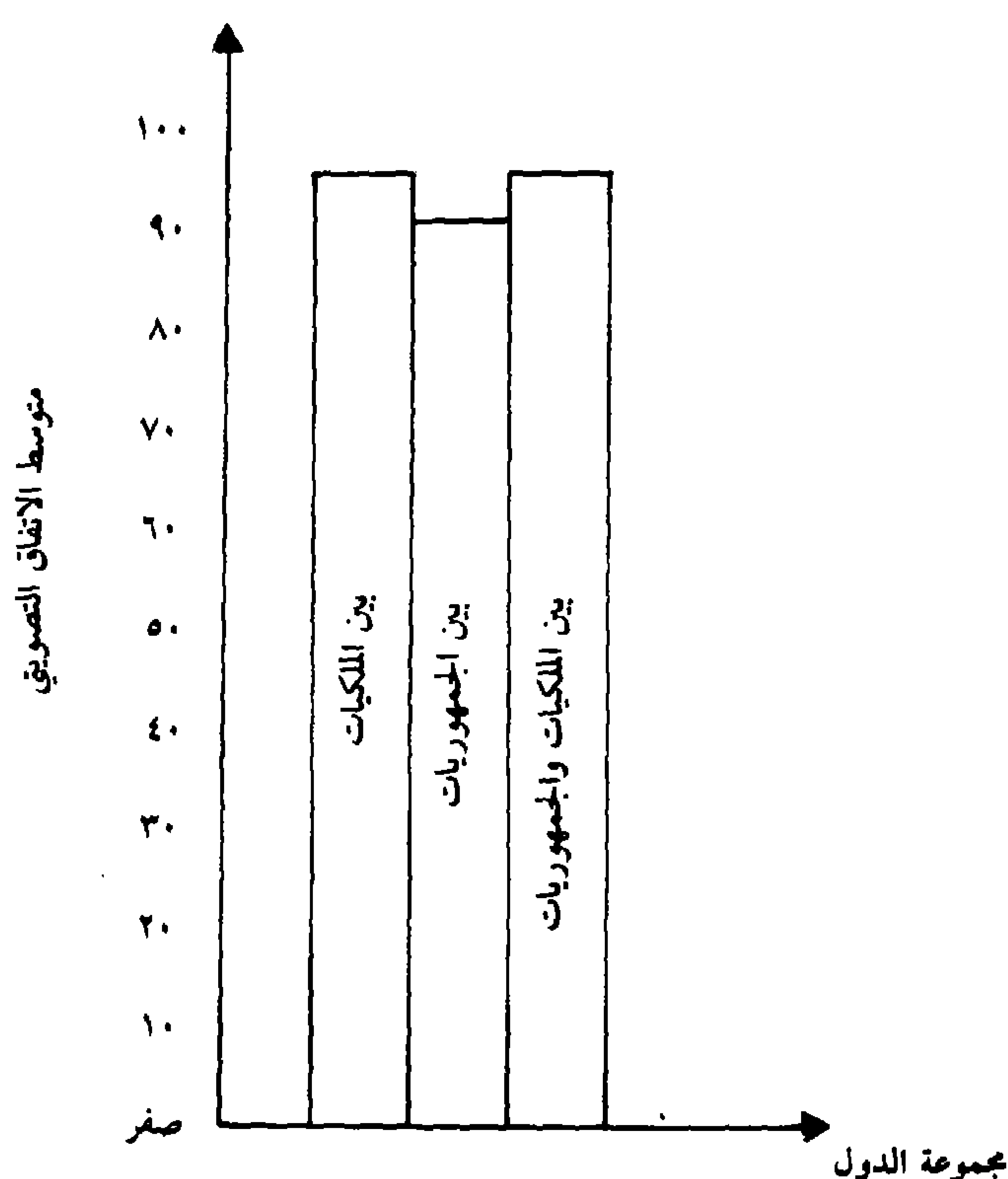
البياني رقم (١٣ ـ ١) اجمالي المتوسطات لفترة الدراسة. ونستخلص من هذا الجدول والشكل البياني ما يلي:

١ ـ بدت النزعة الى التصويت المتسق سواء بين الملكيات أو بين الجمهوريات أو بين هذه وتلك أقوى ابتداء من السبعينيات عما كانت عليه قبل ذلك. هذه النتيجة ترتبط بما اتسمت به فترة الخمسينيات والستينيات من تصاعد ظاهرة الحرب الباردة

عالمياً بين الشرق والغرب، وعربياً بين التقدميين والمحافظين من ناحية، ثم خفوت هذه الظاهرة نسبياً على الصعيدين الدولي والعربي إبّان السبعينيات والثمانينيات من ناحية أخرى.

شكل رقم (١٣ - ١)

المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين الدول ذات نظم الحكم المتشابهة والدول ذات نظم الحكم المختلفة في اجمالي فترة الدراسة



٢ - النظم الملكية أكثر ميلاً الى التصويت في اتجاه واحد بالمقارنة مع النظم الجمهورية. فمتوسط الاتفاق التصويتي بين المجموعة الأولى أعلى نسبياً من نظيره بين المجموعة الثانية وذلك بحوالى ٤,٣ بالمئة (المرحلة الأولى)، ٢,٨ بالمئة (المرحلة الثانية)، ٠,٦ بالمئة (المرحلة الثالثة)، ٢ بالمئة (المرحلة الرابعة)، ٣ بالمئة (فترة

الدراسة مجتمعة). هذه النتيجة تعززها قيم الاتفاق السنوية التي تفيد بأسبقية الملكيات على الجمهوريات في ٢٧ عاماً.

٣ ـ بصفة عامة، جاء متوسط التجانس التصويتي بين الملكيات أعلى نسبياً من نظيره بينها وبين الجمهوريات. وبالمقابل، جاء مستوى التوافق التصويتي بين الجمهوريات أقل نسبياً مما هو عليه بينها وبين الملكيات.

٤ ـ النظم الملكية، إذن، تتصدر مراتب التضامن التصويتي، تليها حالة الملكيات مع الجمهوريات، وتأتي الجمهوريات في المرتبة الثالثة والأخيرة.

هذه الاستنتاجات تفضي الى القول بوجود بعض التأثير لمتغير النظم السياسية (من زاوية شكل نظام الحكم) في اتجاهات تصويت الدول العربية. ويظهر هذا التأثير في حالة اختلاف النظم (كون الملكيات أكثر اتساقاً في التصويت من الجمهوريات)، وكذا في حالة النظم المتشابهة (كون الاتساق في التصويت بين الجمهوريات بعضها وبعض أقل مما هو عليه بينها وبين الملكيات).

وفي سبيل تحديد الموضوعات التي ظهر فيها تأثير لطبيعة نظم الحكم في أنماط التصويت، قدرت المتوسطات العامة للاتفاق التصويتي بين الملكيات، وبين الجمهوريات، وبين المجموعتين في سائر القضايا عن مجمل فترة الدراسة. ويستشف من التقديرات (الجدول رقم (١٣ ـ ٣)) ما يلي:

جدول رقم (١٣ ـ ٣)

المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين الدول المتشابهة في نظم الحكم والدول المتباينة في نظم الحكم في مختلف القضايا

القضايا / نظم الحكم	القضايا السياسية (الشرق ـ الغرب)	القضايا الاقتصادية (الشمال ـ الجنوب)	القضايا الاجتماعية والانسانية	قضايا المنطقة
الملكيات	٩٠	٩٩	٩٥	٩٧
الجمهوريات	٨٦,٥	٩٨	٩٤,٦	٩٢
الملكيات مع الجمهوريات	٨٥,٢	٩٨,٥	٩٥,٣	٩٣

١ ـ في قضايا الشمال ـ الجنوب (أي القضايا الاقتصادية)، لا يكاد يؤثّر كون الدولة ملكية أو جمهورية في سلوكها التصويتي. فالدول العربية تصوت عادة في الاتجاه نفسه، بغضّ النظر عن الاختلاف أو التشابه بين أنظمة الحكم. ويصدق ذلك أيضاً، وإن يكن بدرجة أقل، على الموضوعات الاجتماعية والانسانية.

٢ ـ بالنسبة إلى قضايا الشرق ـ الغرب (القضايا السياسية)، انعكس التباين بين النظم السياسية على اتجاهات التصويت. فالمتوسط العام للتوافق التصويتي بين الملكيات يزيد بنحو ٣,٥ بالمئة على نظيره بين الجمهوريات، وبنحو ٤,٨ بالمئة على نظيره في حالة الملكيات مع الجمهوريات. وفي الوقت نفسه، جاء مستوى اتفاق الجمهوريات بعضها مع بعض أعلى بحوالى ١ بالمئة عما هو عليه بينها وبين الملكيات.

ووفقاً لمتوسطات الاتفاق التصويتي بشأن نوعيات القضايا التي تدخل في اطار الصراع بين الشرق ـ الغرب، بدت الدول العربية، أياً كانت أنظمة حكمها، جبهة متماسكة في التصويت على القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار، وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وبدرجة أقل نزع السلاح. ففي مجال تصفية الاستعمار، بلغ المتوسط العام للاتفاق التصويتي ٩٨ بالمئة بين الملكيات، ٩٧,٣ بالمئة بين الجمهوريات، ٩٧,٤ بالمئة بين هذه وتلك. وكانت الأرقام المناظرة ٩٧ بالمئة، ٩٦,٨ بالمئة، ٩٦ بالمئة في قضايا دعم السلام العالمي، ٩٤,٤ بالمئة، ٩٤,٥ بالمئة، ٩٤,٣ بالمئة في موضوعات نزع السلاح. الا أن الاختلاف بين أنظمة الحكم العربية بدا مؤثراً في ثلاثة مجالات: الحرب الباردة، وعمليات حفظ السلام، وقضايا العالم الثالث السياسية. ففي موضوعات الحرب الباردة، كان التنافر في التصويت بين الأنظمة المتباينة أشد مما هو عليه بين النظم المتشابهة، حيث وصل المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين الملكيات والجمهوريات الى ٧٣,٥ بالمئة، ويقل هذا الرقم بحوالى ٨ بالمئة عن نظيره بين الملكيات، وبحوالى ١٠,٥ بالمئة عن نظيره بين الجمهوريات. وبخصوص عمليات حفظ السلام، أظهرت الملكيات مواقف تصويتية أكثر تجانساً من مواقف الجمهوريات (٩٢ بالمئة مقابل ٨١,٥ بالمئة)، وجاء متوسط الاتفاق بين المجموعتين منخفضاً الى حد كبير (٧٤ بالمئة). وفي ما يتعلق بالتصويت على القرارات الخاصة بقضايا العالم الثالث، كانت مواقف الجمهوريات أكثر تشتتاً من مواقف الملكيات (٧٤,٤ بالمئة مقابل ٨٣,٧ بالمئة).

٣ ـ بخصوص قضايا المنطقة، كان لشكل نظام الحكم بصمة على السلوك التصويتي. فمن ناحية تفوقت الملكيات على الجمهوريات في مستوى التجانس التصويتي (٩٧ بالمئة) مقابل (٩٢ بالمئة)، ومن ناحية أخرى، جاء التجانس بين الجمهوريات أقل بنحو ١ بالمئة مما هو عليه بينها وبين الملكيات.

وتفيد التقديرات التفصيلية باتجاه النظم الملكية الى الاتساق في التصويت على القرارات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي بمتوسط عام قدره ٩٧,٤ بالمئة وهو رقم يزيد حوالى خمس درجات مئوية على نظيره بين الجمهوريات، وظهر هذا الفرق في التصويت على القرارات الخاصة بتسوية الصراع، وتمويل عمليات حفظ السلام، بينما تلاشى تقريباً في التصويت على القرارات المعنية بحقوق الفلسطينين، والتنديد بممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة، وكذا مساعيها الرامية الى حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

كذلك بدت الملكيات أكثر توافقاً في التصويت من الجمهوريات في قضايا النزاعات العربية (٩٧ بالمئة مقابل ٩٤ بالمئة)، وكان معدل التوافق الأقل (٩٠ بالمئة) من نصيب الأنظمة المتباينة (أي الملكيات مع الجمهوريات).

خلاصة القول إن الاختلاف بين الدول العربية في شكل نظام الحكم لم يؤثر في نمط تصويتها في قضايا الصراع بين الشمال ـ الجنوب، والقضايا الانسانية والاجتماعية، وجانب من قضايا الصراع بين الشرق والغرب، (تصفية الاستعمار، توطيد السلم والأمن الدوليين، نزع السلاح)، بحسبان أن للدول العربية قاطبة مصلحة مشتركة في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة، ودعم جهود الانماء الاقتصادي والاجتماعي، والتحرر من الاستعمار والحد من التسلح. إلا أن الاختلاف بينها في أنظمة الحكم ترك بصمة على سلوكها التصويتي في بعض موضوعات الشرق ـ الغرب (الحرب الباردة وعمليات حفظ السلام ومشاكل العالم الثالث السياسية) وبعض الموضوعات التي تخص المنطقة العربية؛ ففي جل هذه المسائل، كانت الملكيات أكثر ميلاً الى التوافق التصويتي من الجمهوريات، وكان مستوى الاتفاق في حالة النظم المختلفة أقل منه في حالة النظم المتشابهة.

ثانياً: التوجه الأيديولوجي

جرى تصنيف النظم السياسية العربية حسب الخط الأيديولوجي الى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة النظم التقدمية، ومجموعة النظم المحافظة. وتبنت النظم التقدمية «ايديولوجيا ثورية» تمثلت أهم عناصرها في الوحدة العربية، والاشتراكية، والتحرر الوطني، وتحرير فلسطين، ومعاداة الامبريالية والصهيونية، واستطاعت أن تحقق معدلات سريعة في مجالَي التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي. أما النظم المحافظة (وهي بالذات النظم الوراثية أو الملكية) فلم ترفع شعارات الوحدة العربية والعدل الاجتماعي والحرية وتحرير فلسطين ومناوأة الاستعمار، وإن حققت قدراً لا بأس به من

التحديث الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي[٥].

وقد شاع التقسيم آنف الذكر منذ أواخر الخمسينيات وخلال الستينيات من هذا القرن. غير أنه فقد مغـزاه في السبعينيات والثمانينيات لاعتبـارات كثيرة منهـا: هزيمـة ١٩٦٧، وما واكبها من اتجاه «التقدميين» الى التهدئـة مع «المحـافظين»، ورحيـل عبد الناصر وانتقال مصر في عهد السادات الى مصاف المعتدلين، وتعاظم مـداخيل الـدول المحافظة المصدرة للنفط، مع تنامي نفوذها السياسي، وانزلاق الأنظمة المسماة بالتقدمية الى ممارسات تتصف بالبراغماتية والانتهازية. إلا أن النظم التقدميـة هذه واصلت رفـع الشعارات الثورية بحيث استمر التصنيف الى «تقدمي» و «محافظ» في الـوطن العربي، ولو من الناحية الشكلية.

هذا التباين بين الدول العربية من الوجهة الأيـديولـوجية تفـترض الدراسـة أنه اقترن بقدر من الاختلاف في مواقفهـا التصويتيـة في الجمعية العـامة. ولاختبـار صدق هـذه المقولـة، شرعت الباحثـة في تعيين الأنـظمة المحـافظة والتقـدمية خـلال سنوات الدراسة مستعينـة ببيانـات الجدول رقم (١٣ ـ ١). وأعقب ذلـك حساب متـوسطات الاتفاق التصويتي السنوية والاجمالية بين الدول المحافظة من جهـة أولى، وبين الـدول التقدمية من جهة ثانية، وبين الدول المحافظة والدول المتقدمة من جهة ثالثـة. وقد تم حسـاب المتوسـطات ابتداء من عـام ١٩٥٨ الى نهاية فـترة البحث. وعلة ذلـك عـدم إمكان المقارنة بين الحالات الثلاث إلا مع وجود كلتا المجموعتين من النظم. وإذا كان وجود أكثر من نظام محافظ يعود الى ما قبل ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥٨، إلا أن ظهور أكثر من نظام تقدمي لم يتحقق إلا اعتباراً من التاريـخ المذكـور بوجـود مثل هـذا النظام في كل من مصر والعراق. ويورد الجدول رقم (١٣ ـ ٤) النتائج التي أسفـر عنها حسـاب متوسطات الاتفاق، ويمثلها بيانياً الشكل رقم (١٣ ـ ٢).

مـا الذي يمكن أن يستخلص من الجـدول رقم (١٣ ـ ٤) والشكل البيـاني رقم (١٣ ـ ٢)؟

١ ـ كـان التشابـه في الخط الايديـولـوجي أدعى إلى تقارب وليس تبـاعـد المـواقف التصويتية، وهو ما يبدو طبيعياً ومنطقياً. فالدول التقـدمية انسجمت تصـويتياً بعضهـا مع بعض في واحد وعشرين عاماً من الأعوام الستة والعشرين التي تشملها الفترة قيـد الاهتـمام (١٩٥٨ ـ ١٩٨٤) وعلى مستـوى الفـترة ككـل (٩٦,٤ بـالمئـة)، وبـالمثـل

---

(٥) لمـزيد من التفـاصيل، انـظر: سعد الـدين ابراهيم، «مصـادر الشرعية في أنـظمة الحكم العـربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ١٠٦ ـ ١١٣.

توافقت اتجاهات تصويت الدول المحافظة في ثمانية عشر عاماً، وخلال الفترة كلها (٩٥,٥ بالمئة).

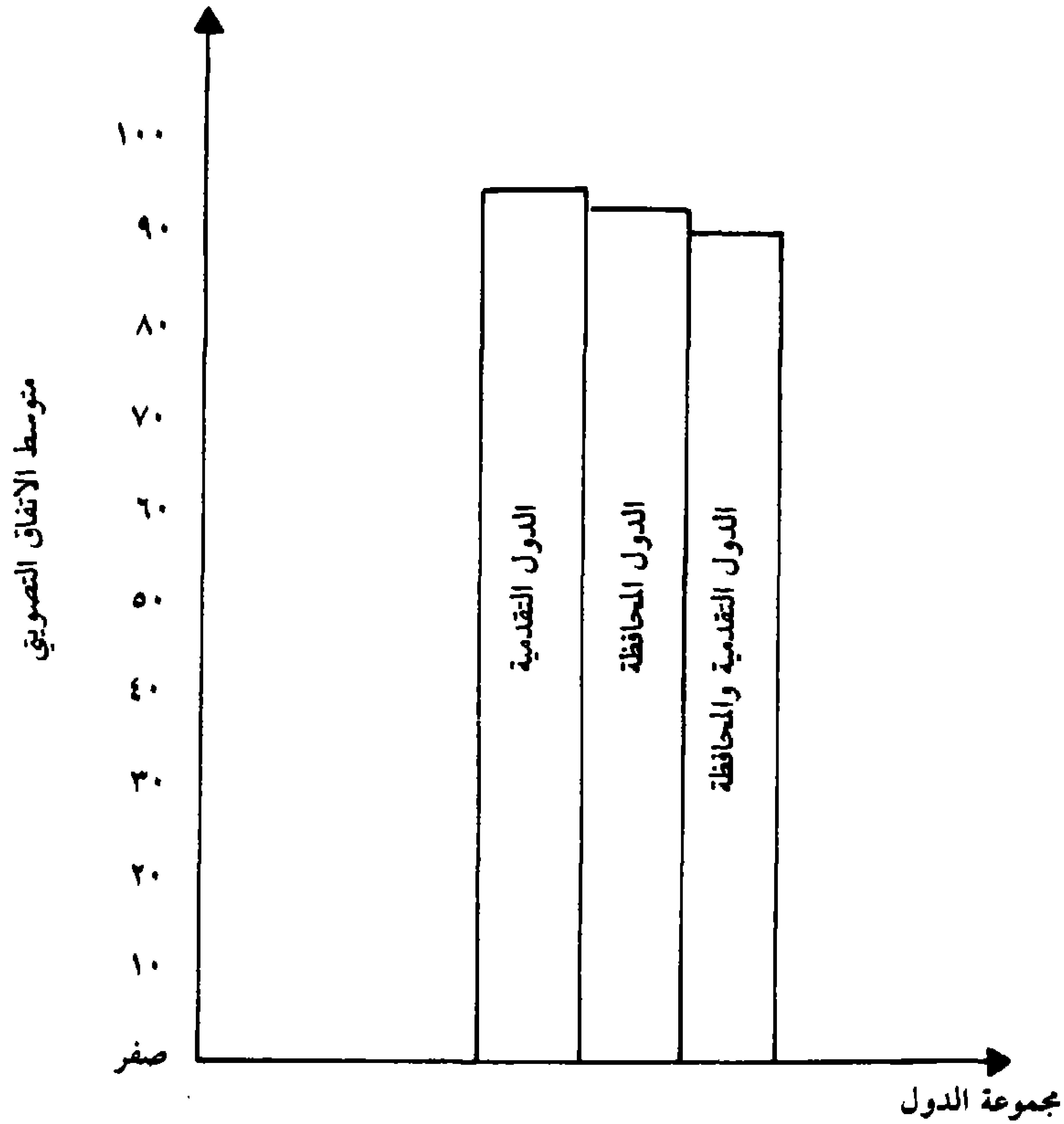
جدول رقم (١٣ - ٤)

متوسطات الاتفاق التصويتي بين الدول المتشابهة والدول المتباينة ايديولوجياً (١٩٥٨ - ١٩٨٤)

السنة / الاتفاق	الدول التقدمية	الدول المحافظة	الدول التقدمية والمحافظة
١٩٥٨	١٠٠	٨٩	٩٣
١٩٥٩	١٠٠	٩٣,٢	٩٥,٣
١٩٦٠	١٠٠	٩٣,٢	٩٤,٧
١٩٦١	٩٤,٦	٨٦,٧	٩٠
١٩٦٢	٩٠,٥	٩٥,٥	٩٢,٥
١٩٦٣	٩٨,٦	١٠٠	٩٩
١٩٦٥	٩٢	٩٦,٥	٩٢,٣
١٩٦٦	٩٦,٢	٩٤,٣	٨٣
١٩٦٧	٩٢	٩٦,٥	٩٤,٧
١٩٦٨	٩٦,٥	٩٥	٨٩
١٩٦٩	٩٦,٨	٩٤,٤	٩٢
١٩٧٠	٩٦,٨	٩٢	٩١,٨
١٩٧١	٩٧,٢	٩٥,٨	٩٥,٥
١٩٧٢	٩٧,٦	٩٧,٣	٩١,٥
١٩٧٣	٩٧,٦	٩٧,٨	٩٦,٦
١٩٧٤	٩٧,٢	٩٥,٦	٩٢,٣
١٩٧٥	٩٣,٣	٩٣	٩١
١٩٧٦	٩٨,٢	٩٨,٨	٩٤,٦
١٩٧٧	٩٨,٢	٩٨,٣	٩٥,٥
١٩٧٨	٩٦	٩٧	٩٣,٢
١٩٧٩	٩٦,٤	٩٦,٤	٩٢,٤
١٩٨٠	٩٥	٩٧,٦	٩١,٢
١٩٨١	٩٧	٩٧	٩٤,٦
١٩٨٢	٩٦,٥	٩٦,٦	٩٤,٧
١٩٨٣	٩٦,٢	٩٨	٩٤,٨
١٩٨٤	٩٨,٤	٩٧	٩٥,٣
المتوسط العام	٩٦,٤	٩٥,٥	٩٣

شكل رقم (١٣ ـ ٢)

المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين الدول المتشابهة والدول المختلفة ايديولوجياً (١٩٥٨ ـ ١٩٨٤)



٢ ـ تنافرت اتجاهات تصويت الدول المتباينة أيديولوجياً الى هذه الدرجة أو تلك على نحو ما تشهد به قيم الاتفاق التصويتي في ما بين الدول التقدمية والمحافظة. إذ يبلغ المتوسط الاجمالي للاتفاق بين كلتا المجموعتين من الدول ٩٣ بالمئة بانخفاض قدره ثلاث درجات مئوية عما هو عليه في حالة النظم المتشابهة. وتحوم المتوسطات السنوية حول ذلك المعدل، وتقل عن نظيرتها بين الدول المتشابهة في تسعة عشر عاماً.

وللتعرف إلى الموضوعات التي ظهر بصددها أثر التوجه الأيديولوجي في الدول العربية، تم حساب متوسطات الاتفاق التصويتي في شتى القضايا في حالتي الدول المتشابهة والدول المختلفة ايديولوجياً عن إجمالي الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٨٤. ويعرض

الجدول رقم (١٣ ـ ٥) نتائج هذه العملية التي يتبين منها ما يلي:

جدول رقم (١٣ ـ ٥)

متوسطات الاتفاق التصويتي بين الدول المتشابهة والدول المتباينة ايديولوجياً في مختلف القضايا (١٩٥٨ ـ ١٩٨٤)

القضايا / متوسط الاتفاق	القضايا السياسية (الشرق ـ الغرب)	القضايا الاقتصادية (الشمال ـ الجنوب)	القضايا الاجتماعية والسياسية	قضايا المنطقة
الدول التقدمية	٩٢,٥	٩٨,٧	٩٦	٩٦
الدول المحافظة	٩١,٥	٩٩,٥	٩٥	٩٧
الدول التقدمية والمحافظة	٧٩	٩٩,٢	٩٠,٦	٨٨,٣

١ ـ في قضايا الصراع بين الشمال والجنوب، صوتت الدول العربية في الاتجاه ذاته دونما اعتبار لمواقفها الايديولوجية. إذ ليس ثمة فرق ذو معنى بين نمط التصويت في حالة الدول ذات النظم المتشابهة ايديولوجياً وبين نظيره في حالة الدول ذات النظم المتباينة ايديولوجياً. ومردّ ذلك، الى إدراك العرب بوصفهم جزءاً من العالم الثالث ما تنطوي عليه الشروط الحالية للتبادل الدولي من إجحاف بمصالحهم، وقناعتهم من ثم بضرورة تشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي مصالح الجنوب «المتخلف»، ويحمِّل الشمال «المتقدم» مسؤولية المشاركة الجادة في تنميته والنهوض به.

٢ ـ في قضايا الصراع بين الشرق والغرب، اقترن الانقسام الأيديولوجي بين الدول العربية بتشتت اتجاهاتها التصويتية بدليل انخفاض متوسط التوافق التصويتي بشدة في حالة النظم المختلفة أيديولوجياً عنه في حالة النظم المتشابهة، ٧٩ بالمئة بين النظم التقدمية والمحافظة مقابل ٩٢,٥ بالمئة في ما بين النظم التقدمية، و٩١,٥ بالمئة في ما بين النظم المحافظة. وحسب البيانات التفصيلية، ثمة درجة عالية من الاتساق التصويتي بين التقدميين والمحافظين في موضوعات تصفية الاستعمار ونزع السلاح، والسلام العالمي، بينما ارتبط الانقسام الأيديولوجي بتنافر اتجاهات التصويت في مسائل الحرب الباردة، وتمويل عمليات حفظ السلام ومشاكل العالم الثالث السياسية؛ فهذه المسائل تدخل أولاً في صميم الصراع بين الشرق والغرب ولا تعبّر عن مصلحة مشتركة للمجموعة العربية مما ترك مجالاً للاختلافات الفردية التي ارتبطت جزئياً بتعارض التوجهات السياسية للدول العربية. ففي موضوعات الحرب الباردة، جاء

متـوسط التوافق التصـويتي بين الـدول المحافـظة والتقدميـة شـديـد الانخفـاض (٦٨ بـالمئة)، بـالقياس مـع نظيره سـواء في ما بـين المحافـظين (٨١ بـالمئـة) أو في مـا بـين التقدميين (٩٢ بالمئة). وكانت المعدلات المناظرة في مسائل عمليـات حفظ السلام ٥٣ بالمئة، ٩٣ بالمئة، ٩١ بالمئة، وفي قضايا العالم الثالث ٦٠ بالمئة، ٨٤ بالمئة، ٨٠ بالمئة.

٣ ـ في القضـايا الاجتـماعية والانسـانية، مـالت الدول المتشـابهة ايـديولـوجيـاً الى التصـويت غالبـاً في اتجاه واحـد، بينما تنـافـرت اتجـاهـات تصـويت الـدول المتبـاينـة ايديولوجياً الى حد ما. وتجلى هذا التنافر بصفة خاصة في موضوعات حقـوق الانسان؛ فعند التصويت على القرارات التي تـدين انتهاكـات حقوق الانسـان في بعض البلدان (تشيلي، وغواتيمالا، والسلفادور)، صوتت الدول العـربية التقـدمية بـالموافقـة في حين تـرددت مواقف أغلب الـدول المحافـظة بين الـرفض والامتناع عن التصـويت. ووفقاً للمعلومـات المتوافـرة عن معدل الانضـمام الى اتفاقـات حقوق الانسـان الدوليـة حتى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، تحتل الدول الراديكـالية العـربية مـراتب متقدمـة، بينما تـأتي الدول المحافظة في المؤخرة باستثناء المغرب والى حد ما الأردن[٦]. غير أن ذلك لا يعني بالطبع أن النظم التقدمية أكثر احتراماً لحقوق الانسان العربي من النظم المحافـظة، إذ يشهد الواقع بتكرار الافتئات على هذه الحقوق في كلا النوعين من النظم، على نحو ما تنطق به تقارير المنظمة العربية لحقوق الانسان، وهو أمر نوهنا به في موضع سابق.

٤ ـ وبالمثل، أثّر التباين الايديولوجي بين النظم العربية في نمط التصويت في قضايا المنطقة ككل، إذ تقاربت المواقف التصويتية في حالة النظم المتشابهة ايـديولـوجياً بينـما تباعدت في حالة النظم المختلفة. ففي موضوعـات الصراع العربي ـ الاسرائيـلي، كان التصويت المتسق هو النمط الشائع سواء في ما بين الدول المحافظة (٩٨ بالمئة) أو في ما بين الدول التقدمية (٩٦ بالمئة)، على حين تنافرت المجمـوعتان في التصـويت (٨٨,٥ بالمئة) خصوصاً على القرارات المتعلقة بحل الصراع، وتمويل عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط. كـذلك تشتتت اتجـاهات التصـويت بـين الـدول المحـافـظة والـدول التقـدمية في مسـائل المنـازعات الاقليميـة (٨٦ بالمئـة) في الوقت الـذي بدت فيـه كل مجموعة متوافقة تصويتياً الى حد بعيد (٩٧ بالمئة و٩٩ بالمئة على التوالي).

وهكـذا، نخلص مما تقـدم إلى أن التباين بـين الدول العـربية سـواء من زاويـة شكـل نظام الحكم (ملكي/ جمهـوري) أو من زاوية التـوجه الأيـديولـوجي (محـافظ/

---

(٦) أحمد يوسف القرعي، «القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الانسان،» السياسة الدوليـة، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ١١٣.

تقدمي) قد اقترن بنوع من الاختلاف في اتجاهات التصويت. ولم يظهر هذا الاختلاف تقريباً في قضايا الصراع بين الشمال والجنوب، وتصفية الاستعمار، ونزع السلاح، واقرار السلم والأمن الدوليين، إلا أنه برز في موضوعات الحرب الباردة، وعمليات حفظ السلام، ومشاكل العالم الثالث السياسية، والقضايا التي تخص المنطقة العربية حيث كانت الدول ذات النظم المتشابهة أكثر توافقاً في التصويت من الدول ذات النظم المتباينة.

الفصل الرابع عشر

المتغير الاقتصادي

يتأثر تحديد الأهداف الخارجية للدولة وسبل تحقيقها، جزئياً، بقدرتها الاقتصادية، أي بما هو متاح لها من موارد طبيعية، وبمدى الكفاءة في تعبئة تلك الموارد لخدمة سياستها الخارجية. فالدولة الغنية أو المتقدمة اقتصادياً يغلب أن تكون أكثر ايجابية في نشاطها الخارجي من الدولة الفقيرة أو المتخلفة[1]. وقد خلص جاك فنسنت، على نحو ما ذُكر في موضع سابق، إلى أن مستوى التنمية الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات تصويت الدول في الجمعية العامة.

وفي معرض قياس المستوى الاقتصادي للدولة، يطرح الاقتصاديون عدة مؤشرات منها: حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ونصيب استهلاك الفرد من الطاقة، والعمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة الأمية في السكان، وعدد التلاميذ لكل مدرِّس في مختلف المراحل التعليمية، ونسبة الأطباء لكل ألف من السكان. . . إلخ.

وفي ضوء الهدف من الدراسة، وبناءً على مشورة بعض أساتذة الاقتصاد، استقر رأي الباحثة على اختيار مؤشرين للنمو الاقتصادي هما: نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، وتوقّع الحياة عند الميلاد، وكلاهما يدلّ بوضوح على مستوى التقدم الاجتماعي - الاقتصادي بصفة عامة. وقبل المضي إلى بحث علاقة التفاوت بين الدول العربية في المستوى الاقتصادي باتجاهات تصويتها في الجمعية العامة، تودّ الباحثة لفت

---

(1) David O. Wilkinson, *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods,* Comparative Foreign Relations Series (Belmont, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1969), pp. 47 - 53, et

اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ١٨٣ - ١٨٥.

الانتباه إلى أنها سوف تقتصر في دراسة هذه العلاقة على الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٤، وذلك لاعتبارين: أولهما، أن البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية للأقطار العربية في الفترة المذكورة أكثر توافراً من ذي قبل. وثانيهما، أنه خلال الخمسينيات والستينيات، كانت جل الدول العربية متقاربة في المستوى الاقتصادي، وكانت القدرات السياسية هي المحددات الأكثر أهمية للنفوذ والتأثير في النظام العربي، ولكن في فترة السبعينيات، انقسمت الدول العربية إلى أقلية غنية وأكثرية فقيرة، وزادت أهمية القدرات الاقتصادية بشكل ملموس نتيجة الطفرة الهائلة في الموارد المالية للأقطار النفطية ولجوء الدول الفقيرة إليها من أجل الحصول على الدعم المالي اللازم لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية والوفاء باحتياجات شعوبها[٢].

أولاً: أثر التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية في مواقفها التصويتية

بصفة عامة، أدى تفجر الثروة النفطية إلى انقسام حادّ في الوطن العربي بين مجموعة الدول النفطية التي تملك موارد مالية هائلة (دول اليسر والفائض)، ومجموعة البلدان غير النفطية التي تعاني الفقر (دول العسر والعجز). ففي عام ١٩٧٤، قدّر البنك الدولي متوسط دخل الفرد في دولة الإمارات بنحو ٢٢٠٦٠ دولاراً مقابل ١٠٠ دولار فقط للفرد في اليمن الشمالي. وبلغ مجموع سكان الدول الست التي يزيد فيها متوسط دخل الفرد على ٨٠٠ دولار (وهي الإمارات والكويت وقطر وليبيا والبحرين والسعودية) حوالى ٩ ملايين نسمة يؤلفون ٧ بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي، بينما كان يعيش ٩٢ مليون نسمة بنسبة ٧١ بالمئة من مجموع السكان العرب في أقطار ينخفض فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار[٣]. ويذكر مصدر آخر أن النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى لنصيب الفرد من الناتج المحلي في الأقطار العربية قد بلغت ١ : ١٢٣ في عام ١٩٧٥، في حين لم يتجاوز هذا النصيب ٩٤ دولاراً في الصومال، وفي حين بلغ ١١,٥٦٨ دولاراً في الكويت. وقفزت حصة سكان الأقطار النفطية الذين يمثلون حوالى ٩ بالمئة من سكان الوطن العربي من ٢٧ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧١ إلى ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٥، ثم إلى ٥٧ بالمئة عام ١٩٨٠، بينما هبطت حصة سكان الأقطار غير النفطية الذين يؤلفون حوالى ٧١ بالمئة من سكان

(٢) انظر: Paul Noble, «The Arab System, Opportunities, Constraints and Pressures,» in: Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), pp. 52 - 56.

(٣) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 128 and 132.

الوطن العربي من ٥١ بالمئة إلى ٣١ بالمئة، ثم إلى ٢٣ بالمئة خلال الأعوام نفسها[٤].

وللتعرف إلى تأثير هذا التفاوت بين الدول العربية في مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أنماط تصويتها بوجه عام، قامت الباحثة بما يلي:

(١) ترتيب الأقطار العربية تنازلياً وفقاً لمتوسط حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي في السنوات ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١ من جهة، ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد في عامي ١٩٧٧، ١٩٨٢ من جهة أخرى. ويورد الجدول رقم (١٤ ـ ١) نتائج هذه العملية. ويتضح منها أن الدول المنتجة للنفط على نطاق واسع، وخفيفة السكان تأتي في المقدمة حسب مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، تليها الدول نصف النفطية (العراق والجزائر)، وبعض الدول ذات الحجم السكاني المتوسط (سوريا وتونس والأردن ولبنان). أما المراتب الأخيرة فتشغلها الدول غير النفطية أو كثيفة السكان. ويتضح أيضاً تفاوت قيم توقع الحياة بين البلدان العربية في مدى واسع من حوالى ٧٠ عاماً في الامارات العربية المتحدة والكويت إلى نحو ٤٧ عاماً أو أقل من ذلك في الدول الأقل نمواً كالسودان واليمنين وموريتانيا والصومال. وباستثناء بعض الحالات، يتسق نمط التفاوت بين البلدان العربية على مؤشر توقع الحياة مع نمط التفاوت بينها على مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بدرجة يعتد بها. فالمراتب الثلاث الأولى لقيم العمر المتوقع عند الميلاد من نصيب دول نفطية خفيفة السكان، بينما المراتب الأخيرة تحتلها مجموعة البلدان الأشد فقراً. وبافتراض أن توقع الحياة عند الميلاد «يعبر بحساسية عن التقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي بوجه عام»[٥]. فإن التباين المشار إليه تواً يجسم الهوة الواسعة بين الأقطار العربية في أكثر من بُعد للرفاهية الاجتماعية.

(٢) استناداً إلى بيانات الجدول التالي رقم (١٤ ـ ١) قامت الباحثة، مع بعض التجاوز، بتصنيف أقطار الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ ـ مجموعة القمة: تشمل الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر والسعودية وليبيا والبحرين وعُمان ـ هذه الدول في عمومها دول نفطية قليلة السكان وكثيفة الثروة.

---

(٤) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٥) العبارة مقتبسة عن: نادر فرجاني، «عن البشر والتنمية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ١٣.

جدول رقم (١٤ - ١)
الترتيب التنازلي للدول العربية بحسب نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والعمر المتوقع عند الميلاد

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن السنوات ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١ (بالدولار الأمريكي)[١]	الترتيب	الدولة	متوسط توقع الحياة عن عامي ١٩٧٧، ١٩٨٢[٢]	الترتيب	الدولة
١٥,٩٤٢	١	الإمارات العربية المتحدة	٧٠	١	الإمارات العربية المتحدة
١٥,٤٣٩	٢	قطر	٧٠	٢	الكويت
١٢,٣٥٣	٣	الكويت	٦٨	٣	البحرين
٦,٤٩١	٤	السعودية	٦٥	٤	لبنان
٥,٦٦٠	٥	ليبيا	٦٢	٥	سوريا
٤,٩٣١	٦	البحرين	٦٠	٦	الأردن
٣,١٠٨	٧	عُمان	٥٩	٧	تونس
١,٦٥٨	٨	العراق	٥٧	٨	العراق
١,١٨٢	٩	الجزائر	٥٧	٩	الجزائر
٠,٩٥٠	١٠	لبنان	٥٦	١٠	السعودية
٠,٩٣٨	١١	سوريا	٥٦	١١	ليبيا
٠,٩٠٤	١٢	تونس	٥٦	١٢	المغرب
٠,٨٤٤	١٣	الأردن	٥٥	١٣	مصر
٠,٥٦٣	١٤	المغرب	٤٧	١٤	السودان
٠,٤٨٠	١٥	جيبوتي	٤٦	١٥	اليمن الجنوبي
٠,٣٩٣	١٦	مصر	٤٥	١٦	اليمن الشمالي
٠,٣٢٢	١٧	اليمن الشمالي	٤٤	١٧	موريتانيا
٠,٢٧٨	١٨	اليمن الجنوبي	٤٣	١٨	الصومال
٠,٢٧١	١٩	موريتانيا	لا تتوافر بيانات	—	عُمان
٠,٢٦٥	٢٠	السودان	لا تتوافر بيانات	—	قطر
٠,١٩٥	٢١	الصومال	لا تتوافر بيانات	—	جيبوتي

المصادر:

(١) United Nations (UN), *Statistical Yearbook, 1974* (New York: UN, 1975), table no. (188) quoted from: Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), p. 131;

البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٧٩** (واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٧٩)، ص ١٠، ومركز دراسات الوحدة العربية، قسم الدراسات، معد، «(٤٩) احصاءات الناتج القومي والناتج المحلي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان/ ابريل ١٩٨٤)، ص ٢٢٣.

(٢) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ١٠، ومركز دراسات الوحدة العربية، قسم الدراسات، معد، «(٥٧) احصاءات اجتماعية عامة للوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥)، ص ١٩٦ - ١٩٧ و٢٦٢.

ب ـ مجموعة الوسط: تشمل العراق والجزائر وسوريا ولبنان وتونس والأردن. وتتميز العراق والجزائر بتنوع في مصادر الناتج المحلي (النفط والصناعة والزراعة) وبكثافة سكانية عالية أو متوسطة. أما بقية دول المجموعة فهي غير نفطية، ويعتمد الناتج المحلي فيها على الخدمات، بالأساس، وعلى الصناعة والزراعة بدرجة أقل، كما أنها ذات كثافة سكانية معتدلة نسبياً مما أهّلها، على ما يبدو، للوقوع ضمن مجموعة الوسط.

ج ـ مجموعة القاعدة: تشمل المغرب ومصر والسودان وموريتانيا واليمنين وجيبوتي والصومال. جميعها دول غير نفطية، وبعضها ذات كثافة سكانية عالية (مصر والسودان والمغرب). وهي تشكّل، باستثناء مصر والمغرب، حزام «الفقر» العربي.

وبعد الانتهاء من عملية التصنيف على النحو المتقدم، تم حساب المتوسط العام للاتفاق التصويتي بين أطراف كل مجموعة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٤. وتظهر القيم أن المجموعات الثلاث تضامنت في التصويت بدرجات متقاربة، وتصدرت مجموعة «قمة الهرم الطبقي» بمتوسط اتفاق قدره ٩٦ بالمئة، تليها مجموعة «القاعدة» بنسبة ٩٤,٣ بالمئة، وأخيراً مجموعة «الوسط» بنسبة ٩٣,٢ بالمئة. ويبدو أن ارتفاع مستوى التوافق التصويتي بين دول القمة لا يعود إلى ثرائها فحسب، بل يعود أيضاً إلى كونها جميعاً، عدا ليبيا، ذات حكم «مشيخي» وراثي، وترتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب. واللافت للانتباه أن الخط الراديكالي لليبيا لم يُفضِ بها إلى التنافر في التصويت مع شريكاتها ضمن مجموعة القمة من دول الوفرة في الخليج والجزيرة العربية بوجه عام. فقد اتفقت ليبيا في التصويت مع الكويت بنسبة ٩٨,٥ بالمئة، ومع البحرين بنسبة ٩٨ بالمئة، ومع قطر والامارات العربية المتحدة بنسبة ٩٦,٨ بالمئة، ومع عُمان بنسبة ٩٥,٥ بالمئة. بل لقد كانت ليبيا أميل من الجزائر واليمن الجنوبي إلى التصويت مع هذه الدول الخليجية الخمس في اتجاه واحد.

وبالمثل، يجد التوافق التصويتي بين مجموعة دول القاعدة أسبابه في «الفقر» و«الاعتدال السياسي»، الذي يميزها جميعاً باستثناء اليمن الجنوبي. وكانت أدنى معدلات الاتفاق داخل المجموعة بين اليمن الجنوبي وكل من مصر (٩٣ بالمئة)، والمغرب (٩٠ بالمئة) وموريتانيا (٩٣,٤ بالمئة) والصومال (٩٣,٧ بالمئة). وبالرغم من تقارب مراكز مجموعة دول الوسط على محور التقدم الاقتصادي ـ الاجتماعي، إلا أن الاعتبارات السياسية مسؤولة، في ما يبدو، عن وقوع المجموعة في المرتبة الأخيرة لسلّم التضامن التصويتي، إذ تنقسم مناصفة بين بلدان راديكالية وأخرى معتدلة، علماً بأن قيم الاتفاق التصويتي بين هذه وتلك هي الأقل نسبياً داخل المجموعة. وكان أدنى معدل اتفاق من نصيب سوريا ـ لبنان (٩١,٨ بالمئة)، وهو ما يرجع إلى اختلاف

البلدين في التوجه الايديولوجي، والتدخل السوري في لبنان إبّان فترة الحرب الأهلية.

بعد هذا التوصيف ومناقشة النمط العام لتصويت مجموعات الهرم الطبقي للأقطار العربية، تنتقل الباحثة إلى فحص مستوى التوافق التصويتي بين هذه المجموعات بعضها وبعض. وتشير النتائج في هذا الخصوص إلى أن قوى الثروة النفطية تضامنت في التصويت مع مجموعة الدول الفقيرة، ومجموعة الدول متوسطة الثروة بمعدل واحد (٩٥,٥ بالمئة في الحالتين). كما تضامنت مجموعة الوسط مع المجموعة الفقيرة بالمعدل نفسه تقريباً (٩٥,٢ بالمئة). ومع ذلك ثمة أمور تسترعي النظر:

الأمر الأول: كانت الدول الأكثر توافقاً في التصويت مع مجموعة القمة هي مصر والسودان والصومال واليمن الشمالي وجيبوتي من المجموعة الفقيرة، والأردن وتونس من مجموعة الوسط.

والراجح أن هذا التوافق لا يرجع فحسب إلى الاعتدال السياسي الذي جمع بين الدول المذكورة وبلدان الثروة النفطية عدا ليبيا، وإنما يرجع أيضاً إلى شدة احتياج الطرف الأول إلى العون المالي من الطرف الثاني للتغلب على المشاكل الاقتصادية. لقد تعهدت السعودية والكويت وليبيا في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧ بتقديم الدعم المالي إلى كل من مصر والأردن وسوريا لتعزيز صمودها ومجهودها الحربي في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي. وشاركت الامارات العربية المتحدة في هذا الدعم بعد عام ١٩٧٣. وخصصت كل من الكويت والسعودية جزءاً لا بأس به من دخل النفط (حوالى ٨ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي) لمساعدة البلدان العربية والإسلامية(٦). وساهمت صناديق التنمية ـ الصندوق الكويتي للإنماء الاقتصادي العربي (١٩٦١)، وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي (١٩٧١)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٢) الذي تشترك الكويت والسعودية والامارات العربية المتحدة في تمويل جزء كبير من رأسماله، والصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٤)، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية (١٩٧٤)، والمصرف الإسلامي للتنمية الذي يمول العرب حوالى ٨٢ بالمئة من رأسماله، ثم صندوق الأوبك للتنمية الدولية الذي تبلغ نسبة الاسهام العربي في رأسماله قرابة ٦٢ بالمئة ـ ساهمت جميعاً في ضخ جزء من الثروة النفطية إلى البلدان العربية الفقيرة. ووفقاً للبيانات المتاحة،

---

(٦) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, p. 137, and عمر الخطيب، **الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية**، سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٦٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، ص ٦٠.

قامت الصناديق المذكورة حتى عام ١٩٨٤ بنحو ١٤٩٨ عملية تمويلية بلغت قيمتها الكلية ١٩٧٦٧,٢٧ مليون دولار ذهب معظمها (٥٢,٨ بالمئة) إلى الدول العربية لا سيما غير النفطية. وتصدرت الأردن قائمة الدول المستفيدة (١٢,٦ بالمئة)، تليها تونس والمغرب واليمن الشمالي (نحو ١٠,٧ بالمئة لكل منها)، ثم السودان (٨,٣ بالمئة)، فمصر (٧,٣ بالمئة) وموريتانيا (٧ بالمئة)[٧].

الأمر الثاني: يبدو أن متغير النظم السياسية كان أشد تأثيراً من العامل الاقتصادي في تحديد درجة توافق تصويت اليمن الجنوبي مع تصويت الدول العربية النفطية. فبالرغم من أن اليمن الجنوبي دولة فقيرة وفي مسيس الحاجة إلى العون المالي من «بلدان اليسر»، إلا أن خطها الراديكالي هو المسؤول الأول عن كونها أقلّ الدول الفقيرة تضامناً في التصويت مع قوى الثروة النفطية المحافظة في الخليج والجزيرة العربية (٩٣,٦ بالمئة) كما أن هذا الخط الايديولوجي يفسر أكثر من غيره أسبقية اليمن الجنوبي على بقية دول العسر في التجانس التصويتي مع ليبيا المعروفة أيضاً بنزعتها الراديكالية (٩٧,٥ بالمئة).

الأمر الثالث والأخير: لم يتأثر مستوى التوافق التصويتي بين مجموعة الدول متوسطة الثروة ومجموعة الدول الفقيرة بالعامل الاقتصادي قدر تأثره بالاعتبارات السياسية. وبيان ذلك أن خمساً من الدول الفقيرة والمعتدلة بالمنظور الايديولوجي - مصر والمغرب والسودان والصومال وجيبوتي - كانت أميل إلى التصويت مع الأردن ولبنان وتونس من الجزائر والعراق وسوريا، وبالعكس كان تصويت اليمن الجنوبي أقرب إلى الجزائر وسوريا والعراق منه إلى الأردن ولبنان وتونس.

ثانياً: أثر التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية في مواقفها التصويتية في القضايا المختلفة

لمعرفة مدى انعكاس الاختلاف بين أقطار الوطن العربي في درجة التقدم الاقتصادي - الاجتماعي على سلوكها التصويتي في مختلف القضايا، تم تقدير متوسطات الاتفاق التصويتي بالنسبة إلى مجموعة الدول الغنية، ومجموعة الدول

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول حجم مساهمات صناديق التنمية العربية وتوزيعها جغرافياً وقطاعياً، انظر: Soliman Demir, *Arab Development Funds in the Middle East* (New York: Pergamon Press, 1979), pp. 10 - 19, 33 - 35 and 48 - 49, and

كمال المنوفي، «صناديق التنمية العربية والتمويل الإنمائي في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٤٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

متوسطة الثروة، ومجموعة الدول الفقيرة، وذلك في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقضايا المنطقة العربية عبر الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٤. وتظهر نتائج هذه العملية (الجدول رقم (١٤ ـ ٢)) ما يلي:

جدول رقم (١٤ ـ ٢)
متوسطات الاتفاق التصويتي لمجموعات الهرم الطبقي لأقطار الوطن العربي في القضايا المختلفة (١٩٧١ ـ ١٩٨٤)

أنواع القضايا / المجموعات	القضايا الاجتماعية	القضايا الاقتصادية	القضايا السياسية	قضايا المنطقة العربية
مجموعة الدول الغنية	٩٧	٩٢,٢	٨٩,٨	٩٥,٨
مجموعةالدول المتوسطة	٩٧	٩٨	٨٦,٣	٩١,٢
مجموعة الدول الفقيرة	٩٥,٢	٩٨,٦	٨٨,٨	٩٣,٨

١ ـ في القضايا السياسية بوجه عام (أي قضايا الصراع بين الشرق والغرب)، كانت اتجاهات تصويت أطراف كل مجموعة أقرب إلى التنافر منها إلى التجانس. وكانت مجموعة الدول الغنية هي الأقل تنافراً (٨٩,٨ بالمئة)، تليها المجموعة الفقيرة (٨٨,٨ بالمئة)، ثم المجموعة متوسطة الثروة (٨٦,٣ بالمئة).

وبإمعان النظر في قيم الاتفاق الخاصة بنوعيات القضايا السياسية، اتضح أن المجموعات الثلاث تجانست في التصويت ـ دون فروق تُذكر ـ في موضوعات تصفية الاستعمار، ونزع السلاح، وتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ هذا بينما تشتّت تصويت كل منها في غير ذلك من الموضوعات. ففي مسائل الحرب الباردة، بلغ متوسط الاتفاق بين قوى الثروة النفطية ٥٨,٣ بالمئة وباستثناء الكويت وليبيا اللتين صوتتا في اتجاه واحد، تباعدت كثيراً مواقف بقية أطراف المجموعة لاعتبارات سياسية على الأرجح. يشهد لذلك اختلاف تصويت كل من ليبيا المعروفة بنهجها الراديكالي، والكويت التي تميزت بقدر لا بأس به من الانفتاح السياسي مع توخّي التوازن في سياستها الخارجية، عن تصويت بقية دول المجموعة. فقد كانت أدنى معدلات الاتفاق من نصيب ليبيا ـ السعودية (٢٥ بالمئة)، وليبيا ـ عُمان (٣٣ بالمئة) وليبيا ـ قطر (٥٠ بالمئة)، والكويت ـ السعودية (٢٥ بالمئة)، والكويت ـ عمان (٣٣ بالمئة)، والكويت ـ قطر (٥٠ بالمئة).

كذلك تنافر تصويت مجموعة الوسط (٦٥ بالمئة) بحكم شمولها دولاً راديكالية،

وأخرى معتدلة. وكانت النظم المتشابهة أميل إلى التجانس من النظم المختلفة. لقد اتفقت الجزائر والعراق وسوريا بمتوسط بلغ ٩٢ بالمئة، والأردن ولبنان وتونس بمتوسط قدره ٧٥ بالمئة. إلا أن الهوة بين الطرفين كانت واسعة للغاية، إذ بلغت نسبة اتفاق الجزائر مع الأردن ٣٣,٣ بالمئة، ومع لبنان ٥٠ بالمئة، ومع تونس ٦٩ بالمئة، وكانت النسب المناظرة في حالة العراق ٣٧,٥ بالمئة، و٦٢,٥ بالمئة، و٥٦ بالمئة على الترتيب. وفي حالة سوريا ٥٠ بالمئة، و٦٢,٥ بالمئة، و٥٨ بالمئة على التوالي. وبالمثل تشتت تصويت مجموعة الدول الفقيرة (٧٣,٨ بالمئة). وشذت المغرب كثيراً عن باقي دول المجموعة، فهي الأقل اتفاقاً مع مصر (٧٥ بالمئة)، ومع اليمن الجنوبي وموريتانيا والصومال (٥٠ بالمئة)، ومع اليمن الشمالي (٣٣,٣ بالمئة)، ثم مع السودان (١٦ بالمئة).

وفي التصويت على القرارات المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بدت الدول الغنية متماسكة تماماً مع ملاحظة أن ليبيا تخلفت عن المشاركة في التصويت. أما أطراف مجموعة الوسط فقد اختلفت مواقفها التصويتية إلى حد بعيد (٦٢ بالمئة)، علماً بأن أقل معدل اتفاق كان بين طرف معتدل وآخر راديكالي: الأردن ولبنان وتونس والجزائر (٥٠ بالمئة). ومع سوريا (٢٥ بالمئة). وبالمثل تشتت تصويت أغلب الدول الفقيرة (٦٨,٧ بالمئة)، مع ملاحظة أن اليمن الجنوبي هو الأقل اتفاقاً مع مصر وموريتانيا والصومال والسودان (٢٥ بالمئة) ومع المغرب (٥٠ بالمئة).

أما المجال الثالث الذي شهد تنافراً في التصويت بين دول كل مجموعة فيتعلق بقضايا العالم الثالث السياسية. لقد تضامنت الدول الغنية، وكذا الدول الفقيرة بمعدل واحد تقريباً يبلغ نحو ٧٤ بالمئة، ويزيد بحوالى ست درجات مئوية عن نظيره في حالة المجموعة متوسطة الثروة. وعلى صعيد مجموعة الأغنياء، شذت ليبيا في تصويتها عن قوى الثروة في الخليج والجزيرة العربية. فقد تناقضت تماماً مع الامارات العربية المتحدة، وابتعدت كثيراً عن عُمان (٢٥ بالمئة)، والبحرين (٤٤ بالمئة)، والكويت وقطر (٥٣ بالمئة)، والسعودية (٥٣ بالمئة). ومن بين الدول الفقيرة، كان اليمن الجنوبي هو الأشد تنافراً في التصويت مع اليمن الشمالي (٦٦ بالمئة)، ومصر (٦٤,٥ بالمئة)، والصومال (٦٣ بالمئة)، والسودان (٥٦ بالمئة)، وموريتانيا (٥٢ بالمئة)، والمغرب (٤٥ بالمئة)، وجيبوتي (١٦,٦ بالمئة). وفي داخل مجموعة الوسط، برز الاختلاف التصويتي بين القوى الراديكالية والقوى المعتدلة إذ كانت الأردن وتونس أقل الدول اتفاقاً مع الجزائر (٧٨ بالمئة و٦٩ بالمئة على التوالي)، ومع سوريا (٥٧ بالمئة و٦٠,٤ بالمئة).

وهكذا، فإن التفاوت الشديد في توزيع الثروة بين دول المجموعة العربية لم

يكن له تأثير يُذكر في سلوكها التصويتي في قضايا الصراع بين الشرق والغرب.

٢ ـ في القضايا الاقتصادية، كنا نتوقع أن تختلف اتجاهات تصويت الدول العربية بدرجة أو بأخرى استجابة لشدة التفاوت بينها على محور الثراء ـ الفقر. غير أن النتائج تتحدى توقعاتنا تماماً إذ أظهرت مجموعة الدول الغنية ومجموعة الدول الفقيرة، ومجموعة دول الوسط أعلى مستويات التضامن التصويتي دونما فروق تُذكر بينها. إذ تبلغ متوسطات الاتفاق للمجموعات الثلاث ٩٩,٢ بالمئة و٩٨,٦ بالمئة و٩٨ بالمئة على الترتيب. وفي داخل مجموعة القمة لوحظ اختلاف تصويت ليبيا بدرجة جد طفيفة عن أغنياء الخليج والجزيرة الذين صوتوا معاً بنسب تربو على ١٠٠ بالمئة في الأغلب الأعم. وتصدق الملاحظة نفسها على الجزائر في علاقتها ببقية أعضاء المجموعة متوسطة الثروة. وبخصوص الدول الفقيرة، لم يشذ عن الاتفاق العام سوى حالات محدودة علماً بأن متوسط الاتفاق في أي منها لم يهبط عن ٩٧ بالمئة.

وأغلب الظن أن ميل دول المنظومة العربية، مهما تفاوتت حظوظها من الثروة، إلى التصويت المتجانس عادة في القضايا الاقتصادية، إنما يرجع إلى طبيعة هذه القضايا ذاتها، فهي لا تحمِّل أغنياء العالم الثالث التزاماً تجاه فقرائه، ولا تمس طبيعة الفروق في توزيع الثروة بين الدول العربية، وتتعلق في مجملها بشروط التبادل الدولي أو بالأوضاع الخاصة بالنظام الاقتصادي العالمي. وفي هذا تتفق جميع الدول العربية تقريباً ولا تبرز التناقضات.

٣ ـ في مجموعة القضايا الاجتماعية والإنسانية، صوتت الدول الغنية، وكذا الدول متوسطة الثروة، في اتجاه واحد بمعدل مرتفع وصل إلى ٩٧ بالمئة، وفاق نظيره بين الدول الفقيرة بحوالى درجتين مئويتين.

وتبعاً لقيم الاتفاق الخاصة بنوعيات القضايا الاجتماعية، لا توجد فروق يُعتدّ بها بين المجموعات في نمط التصويت على القرارات المتعلقة بالتفرقة العنصرية، بينما ظهرت بعض الاختلافات في غير ذلك من المسائل لأسباب ليست اقتصادية بقدر ما هي سياسية. ففي قضايا حقوق الإنسان، تنافست المجموعتان الغنية والفقيرة على احتلال المركز الأول بنحو ٩٢ بالمئة، بينما وقعت مجموعة الوسط في المركز الأخير بنسبة ٨٧ بالمئة. وكانت السعودية وعُمان ـ وكلتاهما لم تنضما إلى معظم اتفاقات حقوق الإنسان ـ هما الأقل تضامناً في التصويت مع غيرهما من قوى الثروة. وفي داخل المجموعة الفقيرة، حقق اليمن الجنوبي أدنى معدلات للاتفاق خصوصاً مع المغرب ومصر (٧٧ بالمئة و٨٣ بالمئة على التوالي). وتنافر تصويت «الراديكاليين» مع «المعتدلين» في مجموعة الوسط بشكل محسوس، إذ يبلغ معدل الاتفاق ٧٦ بالمئة بين العراق ـ لبنان، ٧٨ بالمئة بين الجزائر ـ لبنان، ٨٤,٧ بالمئة بين الجزائر ـ الأردن. وفي

مسائل التنمية الاجتماعية والثقافية، اقترب تصويت مجموعة الوسط، وكذا تصويت المجموعة الفقيرة، من نقطة الاتفاق الكامل (٩٩,٣ بالمئة)، أما المركز الثاني فكان من نصيب المجموعة الغنية (٩٥,٦ بالمئة) مع ملاحظة أن السعودية وعُمان كانتا الأقل انسجاماً مع بقية دول المجموعة.

٤ ـ في قضايا المنطقة العربية مجتمعة، كانت صدارة التضامن التصويتي لقوى الثروة النفطية (٩٥,٨ بالمئة) تليها المجموعة الفقيرة (٩٣,٨ بالمئة)، ثم مجموعة الوسط (٩١,٢ بالمئة). وبرز هذا الترتيب في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي بصفة خاصة.

فقد بدت الدول الغنية أكثر تماسكاً في التصويت من المجموعتين الأخيرتين. وكان التوافق بين قوى الثروة كاملاً أو شبه كامل على وجه العموم. ومن بين الدول الفقيرة، دأب اليمن الشمالي على الامتناع عن التصويت على القرارات الخاصة بتمويل قوات حفظ السلام في الشرق الأوسط، بينما حازت غالباً تأييد مصر والمغرب والصومال والسودان. وبسبب ابرام مصر اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل، فإنها اعترضت على أو امتنعت عن التصويت على القرارات التي تشير إلى رفض نهج التسويات الجزئية أو المنفصلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، في حين وافقت عليها بقية الدول العربية على نحو ما سبق بيانه. وفي داخل مجموعة الوسط، برز التناقض في اتجاهات التصويت بين الدول المشرقية الراديكالية والمعتدلة بالذات، فقد رفضت العراق وسوريا جلّ القرارات الخاصة بعمليات حفظ السلام، بينما وافق عليها الأردن ولبنان. لا غرو اذن، أن يكون معدل الاتفاق التصويتي منخفضاً بين سوريا ـ لبنان (٨٠ بالمئة)، سوريا ـ الأردن (٨١,٥ بالمئة) العراق ـ لبنان (٨١,٦ بالمئة)، ثم العراق ـ الأردن (٨٧ بالمئة).

أما في التصويت على القرارات المتصلة بالمنازعات العربية (الصحراء الغربية)، والمنازعات بين دولة عربية ودولة غير عربية (الحرب العراقية ـ الايرانية)، فقد مالت المجموعات الثلاث نحو التشتت دون فروق تُذكر بينها. وبالنسبة إلى مجموعة القمة، كانت ليبيا هي الأكثر ابتعاداً في التصويت عن السعودية (٤١ بالمئة)، وقطر والامارات العربية المتحدة (٥٠ بالمئة)، والبحرين (٥٨,٣ بالمئة)، وعُمان (٦٢,٥ بالمئة)، والكويت (٦٦,٧ بالمئة). كذلك اختلف تصويت اليمن الجنوبي كثيراً عن كل من المغرب (٣٣,٣ بالمئة)، ومصر واليمن الشمالي (٥٠ بالمئة)، وموريتانيا (٦٧ بالمئة). وفي داخل المجموعة متوسطة الثروة، كان التنافر التصويتي شديداً بين الراديكاليين والمعتدلين: الجزائر ـ الأردن (٥٠ بالمئة)، الجزائر ـ لبنان (٦٦ بالمئة)، الجزائر ـ تونس

(٦٦ بالمئة)، سوريا ـ الأردن (٥٠ بالمئة)، سوريا ـ لبنان (٦٢,٥ بالمئة)، سوريا ـ تونس (٦٢,٥ بالمئة).

بناءً على ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى أن التفاوت الصارخ في توزيع الثروة بين أقطار الوطن العربي نتيجة تفجر الثروة النفطية ـ وإن اعتبره كثيرون معوقاً للتكامل الاقتصادي العربي ومسيرة الوحدة العربية، ومصدراً لكثير من التشوهات في بنية الثقافة العربية[٨] ـ ليس له تأثير سلبي واضح على التجانس التصويتي للمجموعة العربية. حقاً لقد كانت الدول الغنية كمجموعة أكثر تضامناً في التصويت من غيرها. ومع التسليم بما قد يكون لمتغير «الثراء المادي» من دور في هذا الخصوص، إلا أنه لا يمكن اغفال تأثير «الاعتدال السياسي» الذي يميز «دول اليسر العربي» كافة، عدا ليبيا.

---

(٨) انظر مثلاً: محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ١٨٣ ـ ١٩٤، وبركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص ٥٦ ـ ٥٧.

الفصل الخامس عشر

متغير التحالفات الخارجية

تذهب أدبيات العلاقات الدولية في عمومها إلى أن السياسة الخارجية للدولة لا تتأثر بأوضاعها المجتمعية فحسب، بل تتأثر أيضاً بعوامل خارجية إقليمية وعالمية. وقد بلغ الأمر بأنصار مدرسة التبعية إلى حد القول بأن السلوك الخارجي لدول العالم الثالث تشكّله وتوجهه أساساً متغيرات خارجية تتعلق بالوضع الطرفي أو الهامشي لهذه الدول في نظام تقسيم العمل الدولي، وخضوعها لبلدان المركز الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية(١). وبعيداً عن الدخول في جدل حول مدى سلامة هذه الأطروحة، حسبنا القول إن بنية النظام الدولي وكيفية ادراك النخبة الحاكمة له ـ وكلتاهما عرضة للتغيير ـ تُلقيان بظلالها على السياسات الخارجية للدول بدرجة أو بأخرى. وفي هذا السياق، طُرحت مقولات كثيرة من بينها افتراض وجود علاقة بين التحالفات الخارجية للدولة خصوصاً مع القوتين العظميين، وبين سلوكها التصويتي في الأمم المتحدة. وقد أثبت جاك فنسنت بالفعل تأثر تصويت الدول في الجمعية العامة ـ جزئياً ـ بطبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة على نحو ما سلفت الإشارة إليه.

ونظراً إلى ما يتمتع به الوطن العربي من أهمية استراتيجية واقتصادية كبرى، فقد كان هدفاً للتنافس بين العملاقين الأمريكي والسوفياتي، وهو ما انعكس على السياسات الخارجية للأقطار العربية إلى هذه الدرجة أو تلك. فبعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً خلال الخمسينيات مع تصاعد الحرب الباردة وإبرام صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، بدأت الولايات المتحدة تهتم بالمنطقة العربية، وأخذت

---

(١) انظر عرضاً نقدياً مركّزاً لمقولات فكر التبعية ذات العلاقة بتحليل السياسة الخارجية في:
Bahgat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984), pp. 23 - 24.

تحلّ تدريجياً محل بريطانيا وفرنسا لتصبح الفاعل الغربي الرئيسي في شؤونها. وبرغم أن المواجهة هي السمة العامة للعلاقات العربية ـ الأمريكية، لاعتبارات كثيرة في مقدمتها الدعم الأمريكي المتواصل لاسرائيل، إلا أن ثمة صلات ومظاهر للتحالف والتقارب المستمر أو المؤقت بين واشنطن وعديد من البلدان العربية. فقد انضم العراق إلى حلف بغداد الذي كان أحد الترتيبات الأمنية التي وضعها الغرب لمحاصرة الاتحاد السوفياتي. وتعتمد عدة دول عربية على الولايات المتحدة في الحصول على السلاح والتقانة والقروض والمواد الغذائية. وقامت بعض الدول العربية بمنح الولايات المتحدة تسهيلات بلغت مرتبة القواعد العسكرية، كما هو الحال في المغرب. وإبّان الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤، شكلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة ١٢ بالمئة في المتوسط من جملة الصادرات العربية، فيما كان متوسط نصيب الواردات العربية من الولايات المتحدة ١٢ بالمئة من حجم الواردات العربية. وبلغ متوسط نصيب الصادرات الأمريكية إلى الوطن العربي ٦,٢ بالمئة من إجمالي الصادرات الأمريكية، بينما مثلت الواردات الأمريكية من الوطن العربي ٧,٣ بالمئة في المتوسط من إجمالي الواردات الأمريكية[٢].

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، فقد تنامى نفوذه في الوطن العربي اعتباراً من منتصف الخمسينيات إثر ابرام صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، وتلاقت مصالحه كثيراً مع المصالح العربية في الاستقلال الوطني، ومناهضة المخططات الامبريالية والصهيونية، ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير، وأصبح الاتحاد السوفياتي بمثابة الشريك العسكري والاقتصادي الأول للدول العربية الراديكالية. فقد مثّل الاتحاد السوفياتي المصدر الرئيس لإمدادات السلاح للبلدان العربية، وازدهرت العلاقات الاقتصادية بينها وبين مجموعة البلدان الاشتراكية. وواكب طفرة الدخول النفطية اتساع هذه العلاقات، وبخاصة التجارية لتشمل كل الدول العربية بدرجات متفاوتة. ففي عام ١٩٧٣، بلغ نصيب المجموعة الاشتراكية ٧,٦ بالمئة من إجمالي واردات الوطن العربي، و٤,٦ بالمئة من اجمالي صادراته. وإذا كانت معدلات التبادل التجاري بين الطرفين قد اتجهت إلى الانخفاض في السنوات التالية بسبب تراجع أسعار النفط واضطرار الدول العربية

---

(٢) حول مصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي، وخصائص مسار العلاقات بين الطرفين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انظر: Ronald De Mclaurin and Abraham R. Wagner, *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria* (New York: Praeger Publishers, 1977), pp. 8 - 20, and

عبد المنعم سعيد، «العلاقات الأمريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨)، ص ٦٧ ـ ٨٤.

النفطية إلى الحد من الواردات، وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو في الدول الاشتراكية ذاتها، إلا أن القيمة المطلقة للواردات والصادرات لم تقلّ وإنما زادت. فقد قفز حجم الواردات العربية من الدول الاشتراكية مجتمعة من ١٠٦١ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٤٧١٥ مليون دولار عام ١٩٨٤، وحجم الصادرات العربية من ١٢٥٣ مليوناً إلى نحو ٣٣٦٢ مليوناً خلال الفترة نفسها، وعلى حين صحب تدهور العلاقات السياسية بين القاهرة وموسكو انخفاض قيمة الصادرات المصرية إلى الاتحاد السوفياتي من ٦٠٦ ملايين دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٣٥,٥ مليوناً خلال الفترة ذاتها، ارتفعت قيمة الصادرات السورية من ٥٥ مليوناً إلى ٢٠٣ ملايين، وقيمة الواردات من ٥٢,٤ مليوناً إلى ١٣٩,٧ مليوناً، ما بين العامين المذكورين. بل لقد ازدادت قيمة واردات الدول العربية مجتمعة من الاتحاد السوفياتي من ٧٠٢ مليون دولار إلى ٧٢٦ مليوناً إبان الفترة ذاتها[٣].

هكذا، ثمة دول عربية توافقت مع الولايات المتحدة، وأخرى تصارعت معها، وإن ظلت المواجهة هي النغمة السائدة في العلاقات العربية ـ الأمريكية، كما أن هناك دولاً عربية تقاربت مع الاتحاد السوفياتي وأخرى تصارعت معه أو تباعدت عنه، وإن ظل التوافق هو السمة الأكثر شيوعاً للعلاقات بين العرب والسوفيات. وارتبطت بعض الدول بأحد العملاقين حيناً، وبالثاني حيناً آخر، فإلى أي حد وفي أي القضايا تأثرت اتجاهات تصويت الدول العربية في الجمعية العامة بطبيعة العلاقات بينها وبين القوتين العظميين؟ هذا ما سوف تحاول الدراسة أن تجيب عنه في هذا الجزء.

أولاً: مدى توافق الدول العربية في التصويت مع القوتين العظميين

لبيان مدى انعكاس العلاقات الأمريكية ـ العربية، وكذا العلاقات السوفياتية ـ العربية على المواقف التصويتية للدول العربية، قامت الباحثة بحساب القيم السنوية للاتفاق التصويتي بين كل بلد عربي والولايات المتحدة من جهة، وبينه وبين السوفياتي من جهة أخرى. وأعقب ذلك حساب متوسطات الاتفاق في المراحل الفرعية لفترة الدراسة. وفي فترة الدراسة ككل. ويستخلص من التقديرات (الجدول رقم (١٥ ـ ١)) ما يلي:

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ٨٣ ـ ٨٤؛ مصباح العريبي، «التدفقات السلعية وهيكل التجارة بين المجموعة العربية ومجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية،» المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٦ (آب/ أغسطس ١٩٨٩)، ص ٤٥ ـ ٥٥، و
Mclaurin and Wagner, Ibid., pp. 20 - 32.

١ ـ في المرحلة الأولى، كان تصويت الدول العربية الأعضاء آنئذ في الأمم المتحدة شديد التباعد عن التصويت السوفياتي، وأقل تباعداً عن التصويت الأمريكي. مع ملاحظة أن لبنان، والعراق، ثم مصر كانت الأقل تنافراً مع الولايات المتحدة، والأشد تنافراً مع الاتحاد السوفياتي. وربما يرجع ذلك إلى توجس العرب آنذاك من الخطر الشيوعي، في الوقت الذي لم تكن فيه الولايات المتحدة قد كشفت عن وجهها الامبريالي وأطماعها في المنطقة بعد.

٢ ـ في بدايات المرحلة الثانية ـ وتحديداً خلال الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٨، كان العراق ولبنان والأردن وليبيا والسعودية وتونس أقرب في التصويت للولايات المتحدة منها للاتحاد السوفياتي. بينما اتجهت مصر وسوريا والسودان واليمن إلى اتخاذ الموقف المعاكس، إلا أنه مع تنامي التيار القومي العربي، وتصاعد الدعم الأمريكي والغربي عموماً لإسرائيل، والتقاء المصالح السوفياتية مع المصالح الغربية في مساندة قضايا التحرر الوطني والنضال ضد الاستعمار والصهيونية، أصبح تصويت الدول العربية في مجموعها للاتحاد السوفياتي أقرب منه للولايات المتحدة على نحو ما تؤكده متوسطات الاتفاق الخاصة بالمرحلة الثانية. وكانت أعلى المتوسطات في حالة الاتحاد السوفياتي من نصيب اليمن الجنوبي، والجزائر، وسوريا، ومصر، والعراق، وموريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن الشمالي، والكويت، فيما كانت المتوسطات الأقل من نصيب الأردن، ولبنان، وليبيا، والسعودية، وتونس، والمغرب. واحتلت هذه الأقطار الستة أعلى مراتب سلّم التوافق التصويتي مع الولايات المتحدة، في حين احتلت كل من اليمن الجنوبي، والجزائر، وسوريا، وموريتانيا، ومصر، والكويت، واليمن الشمالي أدنى المراتب.

٣ ـ برغم أن الفترتين الثالثة والرابعة شهدتا تكريس تبعية الكثير من الدول العربية ـ بما فيها مصر ـ للولايات المتحدة، ظلت المواقف التصويتية العربية أبعد ما تكون عن التصويت الأمريكي، وأقرب إلى التصويت السوفياتي، وكانت الجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وسوريا والعراق هي أشد الدول العربية تنافراً في التصويت مع الولايات المتحدة، وأكثرها ميلاً إلى التجانس التصويتي مع الاتحاد السوفياتي.

٤ ـ يجد النمط آنف البيان ما يزيده تأكيداً في قيم المتوسطات الاجمالية للفترة الممتدة من منتصف الخمسينيات (اشتداد الحرب الباردة، وبدء تجليات التنافس الأمريكي ـ السوفياتي في المنطقة العربية) حتى عام ١٩٨٤. إذ تشهد هذه القيم بحدة التنافر التصويتي بين الدول العربية كافة والولايات المتحدة، وهو ما يبدو متسقاً مع حقيقة كون المواجهة هي الملمح العام لمسيرة العلاقات العربية ـ الأمريكية، إبّان الفترة قيد النظر. وبالمقابل، تكشف قيم المتوسطات عن ضيق الهوة بين تصويت الدول

جدول رقم (١٥ ـ ١)
متوسطات الاتفاق التصويتي بين الدول العربية والقوتين العظميين
(١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

القوتان العظميان / الدول العربية	الولايات المتحدة الأمريكية					الاتحاد السوفياتي				
	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	المتوسط	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	المتوسط
الجزائر	ـ	٤٧,٥	٥٠,٤	٢٩,٧	٤٢,٥	ـ	٨٥,٨	٨٧	٩٠	٨٧,٦
البحرين	ـ	ـ	٥٢	٣٠,٤	٤١	ـ	ـ	٨٦	٨٥,٤	٨٥,٧
اليمن الجنوبي	ـ	٤٧	٥٠	٢٨	٤١,٦	ـ	٨٨	٨٧,٤	٩٣	٨٩,٥
جيبوتي	ـ	ـ	٤٨,٦	٣٤,٦	٤١,٦	ـ	ـ	٨٦	٨٥	٨٥,٥
مصر	٧٥	٥٣	٥٠,٦	٣٦	٤٦,٥	٥٥,٧	٧٩,٦	٨٦,٥	٨٣	٨٣
العراق	٧٥	٥٦	٥١	٣٠	٤٥,٧	٤٥,٧	٧٧,٥	٨٧	٨٨,٥	٨٤,٥
الأردن	ـ	٦١,٥	٥٣,٦	٣٥	٥٠	ـ	٦٨,٨	٨٤,٦	٣٥	٧٩,٤
الكويت	ـ	٥٢,٥	٥١	٣٤	٤٥,٧	ـ	٨٢	٨٦,٦	٨٥,٨	٨٤,٨
لبنان	٧٨,٥	٦٢	٥٦,٤	٣٧	٥٢	٥٣	٦٩	٨٣,٧	٨٣	٧٨,٥
ليبيا	ـ	٦٠	٥٠	٣٠	٤٦,٦	ـ	٧٣,٥	٨٧,٥	٩١,٥	٨٤,٥
موريتانيا	ـ	٥٠,٧	٥٣	٣٥	٤٦	ـ	٨١,٥	٨٥,٧	٨٥	٨٤
المغرب	ـ	٥٧	٥٤	٣٩	٥٠	ـ	٧٣,٤	٨٤,٥	٨٠	٧٩
عُمان	ـ	ـ	٥١	٣٦	٤٣,٥	ـ	ـ	٨٥	٨٣	٨٤
قطر	ـ	ـ	٥٣	٣٥	٤٤	ـ	ـ	٨٣	٨٥	٨٤
السعودية	٦٧,٥	٥٩,٥	٥٣	٣٦	٤٩,٥	٦٤	٧٥	٨٤,٥	٨٣	٨٠,٨
الصومال	ـ	٥٣,٤	٥٠,٧	٣٥,٥	٤٦,٥	ـ	٨٠	٨٦,٨	٨٢	٨٣
السودان	ـ	٥٤,٤	٥١,٥	٣٦	٤٧,٣	ـ	٧٩	٨٦	٨٤	٨٣
سوريا	٧٢,٤	٥١,٨	٥١	٢٨	٤٣,٦	٦٠	٨١	٨٧,٥	٩١	٨٦,٥
تونس	ـ	٦٤	٥٣	٣٧	٥١,٣	ـ	٧١	٨٥	٨٤	٨٠
الامارات العربية المتحدة	ـ	ـ	٥٢	٣٥	٤٣,٥	ـ	ـ	٨٦	٨٥	٨٥,٥
اليمن الشمالي	٦٤	٥٣	٥١	٣٢,٥	٤٥,٥	٦٢	٧٨	٨٧	٨٧,٥	٨٤

العربية والتصويت السوفياتي، وهو ما يبدو منسجماً مع حقيقة كون التوافق وليس المواجهة هو الخاصية البارزة للعلاقات العربية ـ السوفياتية، بحكم التقاء مصالح العرب والسوفيات في كثير من الأحيان على نحو ما سبق بيانه. وإذا اقتصرنا على الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة طوال أو معظم الفترة المذكورة، نجد أن

اليمن الجنوبي، والجزائر، والعراق، وليبيا، وسوريا قد احتلت قمم التنافر التصويتي مع الولايات المتحدة، وأعلى مراتب التجانس التصويتي مع الاتحاد السوفياتي. أما الأردن والمغرب ولبنان والسعودية وتونس فكانت أكثر البلدان توافقاً مع الولايات المتحدة، وأقلّها تجانساً مع الاتحاد السوفياتي. وعليه، فإن أكثر الدول العربية تضامناً مع الاتحاد السوفياتي هي من أقل الدول تضامناً مع الولايات المتحدة، مثلما أن أكثر الدول توافقاً مع الولايات المتحدة هي من أقل الدول توافقاً مع الاتحاد السوفياتي، وبذلك لا تكاد توجد دولة عربية استطاعت أن تحتفظ بعلاقات ودية مع القوتين العظميين في آن واحد.

ثانياً: مجالات توافق/ تنافر الدول العربية في التصويت مع القوتين العظميين

للتعرف إلى مواضع التقارب والتباعد في السلوك السوفياتي بين العرب والقوتين العظميين، حُسبت المتوسطات الاجمالية للاتفاق في مختلف القضايا. ويستنتج من القيم المتضمنة في الجدول رقم (١٥ ـ ٢) ما يلي:

١ ـ في القضايا السياسية (أي قضايا الصراع بين الشرق والغرب) كانت جميع الدول العربية، عدا السعودية، أميل إلى التصويت مع الاتحاد السوفياتي منها مع الولايات المتحدة الأمريكية. إذ تتراوح نسبة الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي بين ٥٧,٥ بالمئة و٨٩ بالمئة، بينما تتراوح النسبة للولايات المتحدة بين ٤٠,٧ بالمئة، ٦٤,٥ بالمئة. ولا عجب في ذلك، إذا علمنا أن الاتحاد السوفياتي كان يتضامن عادة مع بلدان العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية، في مسائل تصفية الاستعمار ودعم السلام العالمي، انطلاقاً من موقفه المناوىء للاستعمار والمناصر لحركات التحرر الوطني وحق تقرير المصير. أما الولايات المتحدة، فقد تراوح موقفها في الأغلب الأعم بين التصويت بالرفض والامتناع تماشياً مع استراتيجيتها الكونية في مواجهة السوفيات وموقفها المعادي أصلاً للحركات التحررية في العالم الثالث. وتتزعم اليمن الجنوبي قائمة أصدقاء الاتحاد السوفياتي بنسبة ٨٩ بالمئة، يليه ليبيا بنسبة ٨٠,٧ بالمئة، ثم الجزائر ٨٠ بالمئة، وكانت أقل الدول اتفاقاً مع الاتحاد السوفياتي السعودية بنسبة ٥٧,٥ بالمئة، يليها لبنان بنسبة (٦٢ بالمئة)، وقطر (٦٥ بالمئة) ثم مصر وعُمان واليمن الشمالي (٦٧ بالمئة). وكانت أكثر الدول تضامناً مع الولايات المتحدة هي السعودية بنسبة (٦٤,٥ بالمئة)، يليها لبنان وتونس وقطر (٦١ بالمئة)، ثم المغرب وعُمان (٥٨ بالمئة). أما أقل الدول اتفاقاً مع الولايات المتحدة فكانت اليمن الجنوبي (٤٠,٧ بالمئة) تليه الجزائر (٤٣ بالمئة)، فسوريا (٤٦ بالمئة)، ثم ليبيا بنسبة (٥٠ بالمئة). وقد

جدول رقم (١٥ ـ ٢)
متوسطات الاتفاق التصويتي بين الدول العربية والقوتين العظميين في القضايا المختلفة (١٩٤٨ ـ ١٩٨٤)

القوتان العظميان / الدول العربية	الولايات المتحدة الأمريكية				الاتحاد السوفياتي			
	قضايا سياسية	قضايا اقتصادية	قضايا اجتماعية وإنسانية	قضايا المنطقة	قضايا سياسية	قضايا اقتصادية	قضايا اجتماعية وإنسانية	قضايا المنطقة
الجزائر	٤٣	٣٢	٤٢	٢٥,٨	٨٠	٧٤	٩٤	٩٣
البحرين	٥٧,٦	٣٧,٨	٤٣,٥	٣٩	٧٠	٨١	٩١	٨٦
اليمن الجنوبي	٤٠,٧	٢٨,٥	٤٢	٢٤	٨٩	٧٠	٩٤	٩٥
جيبوتي	٥٣,٦	٢٨,٥	٥٧	٣٧	٧٣	٧٧	٨٥	٩٣
مصر	٥٥,٨	٤٣	٥٨	٣٨,٦	٦٧	٦٦	٨٤	٨٢
العراق	٥٧,٧	٤٣	٥٤,٧	٣٠	٦٩	٦٧	٨٥	٨٦
الأردن	٥٦	٤٢,٥	٤٨	٣٧,٥	٧٠	٧٨,٥	٨٣,٥	٨٤
الكويت	٤٩	٣٤,٦	٤٢,٤	٣٥,٦	٧٥	٧٥	٩١,٦	٨٩
لبنان	٦١	٥٦	٥٩	٣٩	٦٢	٦٨	٧٦	٨٠
ليبيا	٥٠	٤٠	٥٢	٢٧	٨٠,٧	٧٦	٨٨	٩١
موريتانيا	٥٢	٣٢	٤٦	٣٧,٦	٧٦	٧٠	٨٨	٩١
المغرب	٥٨	٣٨	٥٥	٣٥	٧٢	٧٤,٥	٨٢	٨٧
عُمان	٥٨	٣٣	٤٢,٢	٣٨	٦٧	٨٠	٨٥,٦	٨٦,٥
قطر	٦١	٣٣	٤٥	٣٩	٦٥	٧٩,٦	٨٦	٨٦
السعودية	٦٤,٥	٤٠	٥٤	٣٧	٥٧,٥	٦٨,٦	٨٥	٨٠
الصومال	٥١	٣٣,٦	٤٨	٤١	٧١	٧٨,٤	٨٦	٨٨
السودان	٥٣	٣٩	٥٠	٣٩	٧٧	٧٦	٨٨	٨٩
سوريا	٤٦	٤٠,٤	٥١	٣٠	٧٥	٧٣	٨٧	٨٦
تونس	٦١	٤٢	٥٠	٤١	٧١	٧٦	٨٧,٥	٨٧
الامارات العربية المتحدة	٥٦	٢٩	٤٦	٤١	٦٩,٥	٨٤	٨٦,٨	٨٦,٥
اليمن الشمالي	٥٦	٤٦	٦٢	٣٦,٥	٦٧	٦٩	٨٢	٨٤

ساد النمط السابق، وإن بدرجات متفاوتة، في معظم موضوعات الصراع بين الشرق والغرب على نحو ما تؤكده نسب الاتفاق التفصيلية. ففي مسائل تصفية الاستعمار وإقرار السلم والأمن الدوليين، كانت كل الدول العربية بلا استثناء أقرب ما تكون إلى التصويت السوفياتي، وأبعد ما تكون عن التصويت الأمريكي. وفي مسائل الحرب الباردة، كانت الكتلة الأكبر من المجموعة العربية (نحو ١٦ دولة) أميل إلى التصويت مع الاتحاد السوفياتي منها مع الولايات المتحدة، وتزعّم اليمن الجنوبي قائمة المتضامنين

مع السوفيات بنسبة ٩٧ بالمئة، تليه الجزائر بنسبة ٩٠ بالمئة. وشذت عن اتجاه الأغلبية كل من السعودية ولبنان والأردن إذ اتفقت في التصويت مع الولايات المتحدة بنسبة أعلى بكثير من الاتحاد السوفياتي. كذلك بدت معظم دول المجموعة (١٥ دولة) أقرب إلى الاتحاد السوفياتي من الولايات المتحدة، في التصويت على القرارات الخاصة بنزع السلاح. وجاءت الامارات العربية المتحدة في مقدمة المتضامنين مع السوفيات، بينما تزعّم لبنان قائمة أصدقاء الولايات المتحدة.

وفي ما يتعلق بعمليات حفظ السلام، انقسمت المجموعة العربية إلى مجموعتين متساويتين تقريباً، انجذبت إحداهما نحو الاتحاد السوفياتي، وتصدّرهما اليمن الجنوبي بنسبة ٨٣ بالمئة، تليه سوريا بنسبة (٧٧بالمئة)، ثم العراق وليبيا (٧٠ بالمئة). أما المجموعة الأخرى، فقد مالت إلى الولايات المتحدة وتزعمتها تونس والامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر بمعدل اتفاق ٨٣ بالمئة، يليها المغرب ٧١ بالمئة.

وبالنسبة إلى القضايا السياسية الخاصة بالعالم الثالث (قبرص وكمبوديا) رجحت الكفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وبيان ذلك أنه في قضية قبرص، كان التصويت بالموافقة هو النمط الغالب بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وعدة دول عربية هي الجزائر واليمن الجنوبي ومصر وسوريا والسودان ولبنان. أما الولايات المتحدة، فآثرت الامتناع عن التصويت، وشاركتها في ذلك مجموعة من الدول العربية أبرزها السعودية والمغرب والأردن وتونس واليمن الشمالي والصومال وموريتانيا. كذلك اتخذ الاتحاد السوفياتي جانب الاعتراض في قضية كمبوديا، بينما اتخذت الولايات المتحدة جانب التأييد، وباستثناء اليمن الجنوبي، وليبيا، وسوريا التي صوتت مع الاتحاد السوفياتي، ثم باستثناء الجزائر، والعراق، ولبنان التي امتنعت عن التصويت، كانت الموافقة هي سلوك معظم الدول العربية: مصر، والسعودية، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، والسودان، والصومال، والكويت، وعُمان، وقطر، والبحرين، والامارات العربية المتحدة، وجيبوتي. وأغلب الظن أن توافق هذه الدول في التصويت إلى الجانب الأمريكي لم تفرضه مصالحها مع الولايات المتحدة فحسب، بل أملاه أيضاً تمسّكها بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، التي تتعلّق بنبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأية دولة، وحق كل شعب في تقرير مصيره واختيار ما يشاء من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية.

٢ ـ بالنسبة إلى القضايا الاقتصادية التي تندرج في إطار الصراع بين الشمال والجنوب، لم يتردد الاتحاد السوفياتي وبقية أعضاء المنظومة الاشتراكية في مساندة المطالب المشروعة لدول العالم الثالث المتعلقة بتصحيح الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، مع التزام الدول المتقدمة بالمشاركة الجادة في النهوض

بـالعالم المتخلف. وفي الـوقت نفسه كـانت البلدان الاشـتراكيـة تـرى أن دول الشـمال ليست مسؤولة بالدرجة نفسها عن الوضع الاقتصادي المتدهور في دول الجنوب بحجة أن هـذا الوضـع نتاج النـظام الاستعماري، وازداد سـوءاً بفعل سيـاسـات الاستعـمار الجديد[٤]. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتخذت موقفاً مضـاداً لمصالـح شعوب العالم الثالث، إذ رفضت «كل محاولـة تستهدف ضـمان زيادة وثبـات حصيلة صادرات الدول النامية، أو تخفيف عبء مديونيتها»[٥].

لا عجب إذن، أن يجيء تصويت الدول العـربية كـافة في المسـائل الاقتصـادية قريباً من التصويت السوفياتي وبعيداً عن التصويت الأمريكي. إذ تتراوح نسبة الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي بين ٦٦ بالمئة، ٨٤ بالمئـة، في حين تـتراوح النسبة مـع الولايـات المتحدة بين ٢٨,٥ بـالمئة، ٥٦ بـالمئة. وتتصـدر الامارات العـربية المتحـدة والبحرين وعُمان وقطر قائمة التضامن مع السوفيات بينـما يأتي العـراق ومصر ولبنان والسعـودية واليمن الشمالي في المؤخرة.

وكان لبنان هو أقلّ الدول العربية تنافراً مع التصـويت الأمريكي (٥٦ بـالمئة)، تليه مصر والعراق (٤٣ بالمئة)، ثم تونس (٤٢ بالمئة)، بينما كـانت أشد الـدول تنافـراً مع الولايات المتحدة اليمن الجنوبي (٢٨,٥ بالمئـة)، والامارات العـربية المتحـدة (٢٩ بالمئة) ثم الجزائر وموريتانيا.

٣ ـ تكرر النمط السابق تقريباً في المسائل الاجتماعية والإنسانية، إذ صـوتت الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي بنسب اتفاق تناهز ضعف نظيراتها مع الولايات المتحـدة. إذ تقع النسبة بين (٧٦ بالمئة إلى ٩٤ بالمئة) للاتحـاد السوفيـاتي، وبين (٣٩ بـالمئة، ٥٩ بالمئة) للولايات المتحدة. وتتزعم الجزائر واليمن الجنوبي قائمة التضـامن التصويتي مـع السوفيات، في حين يأتي لبنان في أسفل القائمة. وكان اليمن الشمالي ولبنان هما الأقـل تباعداً عن التصويت الأمريكي، فيما كانت الجزائر واليمن الجنـوبي هما الأكـثر تباعـداً عنه.

٤ ـ في قضايا المنـطقة ككـل، اقترب تصـويت العرب جميعـاً من الاتحاد السـوفياتي وابتعد عن الولايات المتحدة بدليل أن نسبة اتفاقهم مع الطرف الأول تـتراوح ما بـين (٨٢ بالمئة، ٩٥ بالمئة)، على حين تتراوح النسبة مع الطرف الثاني ما بين (٢٤ بالمئـة، ٤١ بـالمئة). ويـرجع ذلـك إلى أن تصويت الـولايـات المتحـدة كـان عـادة في الصف

---

(٤) Sidney Weintraub, «North - South Dialogue at the United Nations: How the UN Votes on Economic Issues,» *International Affairs*, vol. 53, no. 2 (April 1977), p. 190.

(٥) اسماعيل صـبري عبد الله، **نحـو نظام اقتصـادي عالمي جـديد: دراسـة في قضايـا التنمية والتحـرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦)، ص ٢٦.

المعادي للعالم العربي بالنسبة إلى قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضايا الاستقلال الوطني وذلك بعكس التصويت السوفياتي الذي انحاز إلى جانب العرب بصفة عامة.

وظفر اليمن الجنوبي بأعلى نسب الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي (٩٥ بالمئة) تليه الجزائر (٩٣ بالمئة)، ثم ليبيا، وموريتانيا (٩١ بالمئة)، بينما كانت النسبة الأدنى من نصيب السعودية ولبنان (٨٠ بالمئة). واحتلت أعلى درجات سلّم التنافر مع الولايات المتحدة كل من اليمن الجنوبي (٢٤ بالمئة)، والجزائر (٢٥ بالمئة)، وليبيا (٢٧ بالمئة)، وسوريا والعراق (٣٠ بالمئة)، في حين كانت المراتب الأدنى من حظ تونس والصومال والامارات العربية المتحدة (٤١ بالمئة)، يليها لبنان والسودان وقطر (٣٩ بالمئة).

وتؤكد البيانات التفصيلية أنه ما من بلد عربي إلا وتوافق مع الاتحاد السوفياتي، واختلف مع الولايات المتحدة في التصويت على القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار في الوطن العربي. كذلك كان التصويت السوفياتي في مسائل المنازعات الإقليمية أقرب من نظيره الأمريكي إلى مواقف كل الدول العربية باستثناء الجزائر والسعودية والأردن.

فهذه الدول الثلاث كانت أميل إلى التصويت في قضية الصحراء الغربية مع الولايات المتحدة منها إلى الاتحاد السوفياتي الذي تبنى اتجاه الجزائر نفسه تقريباً. وباستثناء عمليات حفظ السلام في الشرق الأوسط التي توافق بشأنها تصويت العرب ـ عدا اليمن الجنوبي والعراق وليبيا وسوريا ـ مع الولايات المتحدة، نالت القرارات الخاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي تأييد الاتحاد السوفياتي والدول العربية في الأغلب الأعم، بينما عارضتها الولايات المتحدة تعبيراً عن تضامنها مع اسرائيل.

خلاصة القول، إن نمط تصويت دول المجموعة العربية كان أقرب إلى السلوك السوفياتي منه إلى السلوك الأمريكي في جل المسائل التي عُرضت على الجمعية العامة في فترة الدراسة. وفي معظم الأحيان، تصدرت الجزائر، واليمن الجنوبي، وسوريا، وليبيا، والعراق قائمة أصدقاء الاتحاد السوفياتي، وقائمة خصوم الولايات المتحدة. وكان لبنان، والسعودية، والجزائر، والأردن، وتونس هي أقل الدول العربية تضامناً مع الاتحاد السوفياتي وأقلها تنافراً مع الولايات المتحدة.

خاتمة

تبدأ الخاتمة باستعراض النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وتثني ببيان حدود الدراسة ثم تلقي الضوء على عدد من القضايا الجديرة بالبحث.

أولاً: استنتاجات الدراسة

١ ـ في ما يتعلق بالنمط العام لتصويت المجموعة العربية اتضح ما يلي:

أ ـ تتميز المجموعة بمستوى مرموق من التجانس التصويتي، وقد تأثر تذبذب مستوى التجانس هذا بالتطورات السياسية العربية خصوصاً ظاهرة الصراع بين التقدميين والراديكاليين في فترة الستينيات، ثم فتور هذا الصراع في فترة السبعينيات، كما كان للحرب الباردة بين القوتين العظميين والانفراج الدولي بينهما انعكاسات على نمط تصويت المجموعة. وقد شهدت الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ (وهي تُعرف بفترة المد القومي) أدنى معدل للتجانس التصويتي. ويرتبط ذلك بما شهدته تلك الفترة من صراعات تعددت مظاهرها بين معسكر الدول التقدمية ومعسكر الدول المحافظة في الوطن العربي، واشتداد حدة الحرب الباردة بين القوتين العظميين بكل تأثيراتهما في المنطقة العربية. وبالمقابل سجلت الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ (وهي تُعرف بفترة انحسار المد القومي) أعلى معدل للتجانس التصويتي وهو ما يمكن فهمه في ضوء ما أصاب النظام العربي والدولي من تطورات عقب الفترة المذكورة، إذ خفت حدة الصراع بين المعسكرين التقدمي والمحافظ في الوطن العربي، وبدأ انفراج نسبي في العلاقات بين القوتين العظميين.

ب ـ ضمت المجموعة العربية تجمعات وظيفية وأخرى إقليمية كانت أكثر أو

أقل تجانساً في التصويت من المجموعة ككل، وتمثلت المجموعات الوظيفية في: تكتل الدول المحافظة ذات الارتباط الوثيق بالغرب، وتكتل الدول المعروفة بتوجهاتها الثورية، وتكتل الدول العربية الخليجية. أما التجمعات الجغرافية فتمثلت في: مجموعة وادي النيل، ومجموعة الجزيرة اللتين كانتا أكثر تضامناً في التصويت من مجموعتي المشرق والمغرب في معظم سنوات الدراسة.

ج ـ كان لمصر بصمة على مستوى التضامن التصويتي للمجموعة، فالأعوام التي وقعت خلالها أحداث عربية بمبادرة مصرية أو كانت مصر طرفاً فاعلاً فيها سجلت ارتفاعاً أو انخفاضاً في قيم الانسجام التصويتي (مثل عام الوحدة المصرية ـ السورية الذي سجل أدنى معدل للتجانس (١٩٥٨)، وعام الانفصال الذي شهد انخفاضاً نسبياً (١٩٦١)، وعام حرب ١٩٦٧ الذي شهد ذروة الانسجام التصويتي، ولم يختلف نمط التصويت المصري كثيراً عن تصويت المجموعة العربية خلال فترة القطيعة في العلاقات المصرية ـ العربية. ولقد ظلت مصر تصوت في خط المجموعة نفسها بوجه عام، إذ إن قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي تتحدث عن حقوق شعب فلسطين وإدانة الانتهاكات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، وإدانة التسلح النووي الاسرائيلي، ففي هذه القضايا صوتت مصر مع المجموعة إذ انها كانت في حاجة لأن تثبت للوطن العربي أن موقفها من قضية الشعب الفلسطيني لم يتغير. ولا يُستثنى من ذلك سوى بعض القرارات التي تتضمن صراحة إدانة اتفاقيتي كامب ديفيد أو تشير إلى رفض التسويات الجزئية أو المنفصلة للصراع. فبينما وافقت الدول العربية على تلك القرارات، آثرت مصر الامتناع عن التصويت. ومعنى هذا أن اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية شكّلت قيداً جزئياً على تصويت مصر في بعض قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٢ ـ بتحليل أنماط تصويت دول المجموعة العربية حيال مختلف القضايا التي عرضت على الجمعية العامة طوال فترة الدراسة اتضح ما يأتي:

أ ـ انسجمت المجموعة العربية بشأن كل فئات القضايا قيد الاهتمام وإن تفاوت مستوى هذا الانسجام من فئة إلى أخرى، حيث تأتي القضايا الاقتصادية في قمة التضامن التصويتي، تليها القضايا الخاصة بالمنطقة العربية، بعدها بفارق كبير نسبياً تأتي القضايا الاجتماعية والإنسانية، وتأتي القضايا السياسية في أسفل القائمة.

ب ـ من دراسة نمط تصويت المجموعة بشأن فئات القضايا السياسية، اتضح وجود تنافر في التصويت بشأن مسائل الحرب الباردة والمسائل السياسية الخاصة بالعالم الثالث وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بينما انسجم التصويت العربي في قضايا تصفية الاستعمار، وإقرار السلم والأمن الدولي ونزع السلاح.

ج ـ تجانست المجموعة في التصويت على القرارات الخاصة بالقضايا الاقتصادية سواء تعلقت هذه القضايا بالمعونات الفنية والمالية للدول النامية أو بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

د ـ بخصوص القضايا الاجتماعية والإنسانية، تشتت تصويت المجموعة في مسألة حقوق الإنسان، بينما تجانس في مسائل مكافحة التفرقة العنصرية، وكذا في مسائل الانماء الثقافي والاجتماعي.

هـ ـ بخصوص قضايا المنطقة، كان تماسك دول المجموعة واضحاً في مسائل الصراع العربي ـ الاسرائيلي والاستقلال الوطني، بينما تنافرت مواقفها التصويتية في مسائل المنازعات الإقليمية سواء كانت بين طرفين عربيين (مثل الصحراء الغربية) أو بين طرف عربي وآخر غير عربي (مثل الحرب العراقية ـ الايرانية).

٣ ـ تطرقت الدراسة إلى فحص تأثير عدة عوامل داخلية وخارجية في نمط التصويت العربي فاتضح ما يلي:

أ ـ بوجه عام، كانت الدول المتجاورة جغرافياً، التي توجد بينها أسباب موضوعية للتنافر أقلّ انسجاماً في التصويت من الدول المتباعدة، على أن الجوار الجغرافي سواء اقترن أم لم يقترن بأسباب موضوعية للخلاف، ليس له تأثير يذكر على تصويت الدول العربية في القضايا الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والإنسانية، لكن الجوار المصحوب بالعوامل الموضوعية للخلاف ارتبط بانخفاض مستوى التجانس التصويتي بين الأقطار المتلاصقة في مجالين: أولهما، القضايا السياسية، عدا ما يتعلق منها بتصفية الاستعمار ونزع السلاح، وثانيهما، قضايا المنطقة، عدا ما يتعلق منها بالاستقلال الوطني.

ب ـ ان الأقطار الأكثر سكاناً أقلّ تضامناً مع المجموعة العربية ككل، على نقيض الأقطار ضئيلة السكان. كما أن نزوع هذه الأخيرة نحو التجانس التصويتي في ما بينها أقوى مما هو في ما بين الدول الكبيرة. من ناحية أخرى ليس للتنوع/ التجانس الاجتماعي تأثير واضح على تصويت دول المجموعة العربية. فكون الدولة تنعم بتكامل وطني أو تعاني شتاتاً ثقافياً مصحوباً بعنف طائفي يبدو أمراً لا علاقة له بانسجامها أو تنافرها في التصويت مع الدول العربية الأخرى، سواء تشابهت أو اختلفت معها في التركيبة الاجتماعية.

ج ـ الملكيات أكثر ميلاً إلى التصويت المتماثل من الجمهوريات خصوصاً في الحرب الباردة ومشاكل العالم الثالث السياسية، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ

السلام. من ناحية أخرى، اتضح أن تشابه الخط الايديولوجي دعا إلى تقارب وليس تنافر المواقف التصويتية. فالدول المتشابهة ايديولوجياً أكثر تضامناً في التصويت من الدول المتباينة ايديولوجياً. ولم يظهر هذا الاختلاف في القضايا الاقتصادية ومسائل تصفية الاستعمار ونزع السلاح واقرار السلم والأمن الدوليين، لكنه برز في الحرب الباردة، وعمليات حفظ السلام ومشاكل العالم الثالث السياسية وقضايا المنطقة العربية.

د ـ إن التفاوت الصارخ في توزيع الثروة بين أقطار الوطن العربي ليس له تأثير سلبي واضح على التجانس التصويتي للمجموعة العربية. فقد تضامنت الدول الغنية والدول المتوسطة الثروة والدول الفقيرة في التصويت بمستويات متقاربة. وفي المسائل السياسية، ظهر انسجام المجموعات الثلاث في قضايا تصفية الاستعمار ونزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين، بينما تشتت تصويت كل منها في مسائل الحرب الباردة وعمليات حفظ السلام وقضايا العالم الثالث السياسية. وفي القضايا الاقتصادية، أظهرت المجموعات الثلاث أعلى مستويات التضامن التصويتي دونما فروق تذكر بينها. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة القرارات الاقتصادية ذاتها حيث لا تمس طبيعة الفروق في توزيع الثروة بين الدول العربية، وتتعلق في مجملها بشروط التبادل الدولي وأوضاع النظام العالمي، وفي هذا تتفق كل الدول العربية تقريباً، ولا تبرز التناقضات بينها. وفي القضايا الاجتماعية والإنسانية، لا توجد فروق يعتدّ بها بين مستويات التضامن التصويتي للمجموعات في مسائل التفرقة العنصرية والانماء الثقافي والاجتماعي، بينما يوجد بعض الاختلاف في مسائل حقوق الإنسان، حيث اختلف تصويت الدول الراديكالية عن تصويت الدول المعتدلة في المجموعة متوسطة الثروة بشكل محسوس. وفي قضايا المنطقة، انسجم تصويت المجموعات الثلاث بمستويات متقاربة في قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي بينما تشتّت في مسائل النزاعات الإقليمية.

ومما يذكر أن مجموعة الدول الغنية كانت أكثر تضامناً في التصويت من غيرها، ومع التسليم بما قد يكون لمتغير الثراء المادي من دور في هذا الخصوص، إلا أنه لا يمكن اغفال تأثير الاعتدال السياسي الذي يميز الدول الغنية كافة، عدا ليبيا.

هـ ـ تنافرت الدول العربية بوجه عام في التصويت مع الولايات المتحدة بينما كانت أقرب إلى الاتحاد السوفياتي. ويلاحظ أن الأردن ولبنان والمغرب وتونس والسعودية كانت هي الأقل تنافراً مع الولايات المتحدة، بينما كان اليمن الجنوبي والجزائر والعراق وليبيا وسوريا هي الأكثر توافقاً مع الاتحاد السوفياتي. وقد ساد النمط آنف الذكر في قضايا الصراع بين الشرق والغرب (القضايا السياسية) وقضايا الصراع بين الشمال والجنوب (القضايا الاقتصادية). كذلك اتضح أن كل الدول العربية

توافقت مع الاتحاد السوفياتي واختلفت مع الولايات المتحدة في التصويت على القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار في الوطن العربي. كما كان تصويت الاتحاد السوفياتي في مسائل المنازعات الإقليمية أقرب إلى نظيره الأمريكي باستثناء المغرب والسعودية والأردن، كذلك نالت جلّ القرارات الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي تأييد الاتحاد السوفياتي والدول العربية، في حين عارضتها الولايات المتحدة تعبيراً عن تضامنها مع اسرائيل.

ثانياً: حدود الدراسة

إن النتائج التي خلصت إليها الدراسة تلقي ضوءاً كاشفاً على صورة العرب في مرآة النظام العالمي وسياساتهم الخارجية.

غير أن هذه النتائج ترد عليها القيود أو الضوابط الآتية:

١ ـ فائدتها محدودة في بناء نظرية عامة عن تصويت الدول العربية في المنظمات الدولية. ويرجع ذلك إلى أن الدراسة تركّز على حالة واحدة هي الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن دون شك، فإن دراسة السلوك التصويتي للعرب في جهاز دولي واحد، مهما بلغت من العمق والشمول الموضوعي والزمني، لا يُتوقع أن تُسهم في بناء نظرية عامة بمثل ما يُتوقع أن تسهم به دراسة ذلك السلوك في منظمات دولية وإقليمية متعددة.

٢ ـ إن النتائج، وإن دلت على انتظام الدول العربية في مجموعة ذات نمط تصويتي متجانس في الجمعية العامة، لا يمكن أن تنهض دليلاً مادياً على تماسكها في سباقات أخرى. كما أن النتائج ذات دلالة محدودة على السياسات الخارجية العربية والعلاقات البينية العربية باعتبار أن التصويت هو أحد تجليات السياسة الخارجية، ناهيك عن أن التصويت قد يكون سلوكاً شكلياً أو رمزياً، ونهاية المطاف في العملية السياسية داخل المنظمة الدولية.

٣ ـ إن الدراسة لا توضح بالضرورة أكثر القضايا أهمية سواء في السياسة الدولية، أو في السياسة العربية.

ثالثاً: آفاق الدراسة

١ ـ يمر النظام الدولي حالياً بتحولات بالغة الأهمية أبرزها الانتقال من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية. فقد انهار الاتحاد السوفياتي وانفردت الولايات المتحدة

بالهيمنة على النظام الدولي. هذا الوضع من شأنه أن يطرح تأثيراً في دور الأمم المتحدة والنفوذ الأمريكي داخلها، وخريطة ونشاط المجموعات الدولية في الجمعية العامة ومن ضمنها المجموعة العربية. فهل ستنتقل الأطراف العربية الراديكالية إلى مصاف المعتدلين؟ وهل ستصبح دول المجموعة العربية أكثر انسجاماً في التصويت بعضها مع بعض من ناحية، وأقلّ تنافراً مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى؟

٢ ـ أظهرت الدراسة أهمية التصدي لبحث موضوع فعالية أو تأثير المجموعة العربية داخل الجمعية العامة. هذه المسألة يمكن تناولها على محورين أولهما مدى نجاح المجموعة في استصدار القرارات التي تتفق ومصالحها، وافشال القرارات التي تتعارض مع هذه المصالح، وثانيهما كم ونوعية المناصب التي شغلتها دول المجموعة مقارنة بغيرها من المجموعات.

قائمة المراجع

١ ـ العربية

الكتب

ابراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧)

ابراهيم، سعد الدين (محرر). **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩.

ـــــ حسن أبو طالب ووحيد عبد المجيد. **مصر والعرب**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤. (سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٥٨)

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

البحث الامبيريقي في علم السياسة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٧٩**. واشنطن، دي. سي.: البنك، ١٩٧٩.

التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي. مجموعة من الباحثين. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

الخطيب، عمر. **الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية**.

القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥. (سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٦٢)

الرميحي، محمد غانم. **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٧٧. (سلسلة دراسات في شؤون الخليج والجزيرة العربية)

سياسة مصر الخارجية في عالم متغير. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

الطبطبائي، عادل. **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي**. الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: العدد ١٤، ١٩٨٥.

الطليعة في معركة الديمقراطية. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٤.

عبدالله، اسماعيل صبري. **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

عبد العزيز، مصطفى. **التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٢٥)

عبد الفضيل، محمود. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

العناني، ابراهيم محمد. **التنظيم الدولي: النظرية العامة، الأمم المتحدة**. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

غالي، بطرس بطرس. **الكتل الدولية في الأمم المتحدة**. [د. م.: د. ن.، د. ت.]. (سلسلة كتب سياسية؛ ٩)

غانم، محمد حافظ. **المنظمات الدولية**. القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٦٧.

الفار، عبد الواحد. **التنظيم الدولي**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٧.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٨.

مصطفى، نادية محمود محمد. **أوروبا والوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٨)

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
مقلد، اسماعيل صبري. **الاستراتيجية الدولية في عالم متغير**. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٣.
ـــــ. **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.
ـــــ. **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.
ـــــ. **الصراع الأمريكي ـ السوفييتي حول الشرق الأوسط**. الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٦.
ـــــ. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٩.
ـــــ. **قضايا دولية معاصرة**. الكويت: مؤسسة الصباح، ١٩٨٠.
نافعة، حسن السيد. **العرب واليونسكو**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٣٥)
ـــــ. **محاضرات في التنظيم الدولي**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٦.
النفيسي، عبدالله فهد. **الكويت: الرأي الآخر**. لندن: دار طه للاعلان، ١٩٧٨.
هاشم، زكي. **الأمم المتحدة**. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥١.
وثائق الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩.
وثائق الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٦. جامعة الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨١.
وثائق الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٠. جامعة الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٤.

الدوريات

ابراهيم، سعد الدين. «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.
أبو سمرة، يوسف. «العنف الاستيطاني وآثاره النفسية والاجتماعية والثقافية في الأراضي المحتلة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

أبو طالب، حسن. «مواقف الدول العربية المشاركة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

أحمد، أحمد يوسف. «الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٩، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

الاشعل، عبدالله. «السلوك الدولي المقارن لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في نشاط الأمم المتحدة.» **المجلة المصرية للقانون الدولي**: السنة ٤١، ١٩٨٥.

انغرامز، دورين. «المرأة العربية من وجهة نظر غربية.» **شؤون عربية**: العدد-٢٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

جلال، عصام الدين. «أبعاد الخطر الذري في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا.» **السياسة الدولية**: العدد ٦٤، نيسان/ ابريل ١٩٨١.

جميل، حسين. «حقوق الانسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.

الحافظ، مهدي. «ندوة «الاعلان العالمي لحقوق الانسان في الوطن العربي» هيلينتال (النمسا)، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

حسن، بهي الدين. «حقوق الانسان العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

حسني، محمد وفيق. «النظام الاقتصادي الدولي الجديد.» **المجلة المصرية للقانون الدولي**: السنة ٣٣، ١٩٧٧.

الخطيب، محمد فتح الله. «القوى السياسية في الأمم المتحدة.» **المجلة المصرية للعلوم السياسية**: العدد ١١، شباط/ فبراير ١٩٦٢.

ذكرى عبد الشهيد. «اقليم إفني والمملكة المغربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٥، العدد ١٧، تموز/ يوليو ١٩٦٩.

رأفت، وحيد. «القانون الدولي وحقوق الانسان.» **المجلة المصرية للقانون الدولي**: السنة ٣٣، ١٩٧٧.

رزق، يونان لبيب. «ايديولوجية الوحدة بين مصر والسودان.» **السياسة الدولية**: العدد ٢٤، نيسان/ ابريل ١٩٧١.

رسلان، هانيء. «نشأة وتطور فكرة المؤتمر الدولي للسلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

زكريا، خضر. «عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ١٤، العدد ٣، خريف ١٩٨٦.

زهران، منير. «الحوار بين الشمال والجنوب.» **المجلة المصرية للقانون الدولي**: السنة ٣٣، ١٩٧٧.

الساكت، محمد عبد الوهاب. «تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة في مؤتمرات دول عدم الانحياز.» **السياسة الدولية**: السنة ١٩، العدد ٧٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٣.

سعيد، عبد المنعم. «العالم الثالث وقضية توازن الموارد العالمية: الحاضر والمستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

ـــــ. «العلاقات الامريكية ـ العربية: الماضي والحاضر والمستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

سعيد، محمد سعيد. «المضمون الموضوعي للمؤتمر الدولي في اللحظة الراهنة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

السيد سليم، محمد. «التضامن الاسلامي والنظام الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦١، تموز/ يوليو ١٩٨٠.

الشرقاوي، محمد عيسى. «صراع الصحراء والمبادرة المغربية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٧، العدد ٦٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

الشريف، ايهاب. «الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

الشقاقي، خليل. «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

شلبي، السيد أمين. «رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧.» **السياسة الدولية**: السنة ١٦، العدد ٦٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠.

ـــــ. «ايركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

شؤون عربية: العدد ٤٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٥.

عبد الجواد، جمال. «المواقف العربية من المؤتمر الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

عبد الرحمن، أسامة. «الانسان العربي والتنمية: حقوق الانسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٣١، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

عبد المجيد، وحيد. «رؤية لحقوق الانسان كمدخل لإدارة معركة التحرر الفلسطيني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

ـــــ. «مشكلة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٩٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧.

العريبي، مصباح. «التدفقات السلعية وهيكل التجارة بين المجموعة العربية ومجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٦، آب/ اغسطس ١٩٨٩.

عطايا، أمين. «الواقع الديمغرافي في الأراضي العربية المحتلة (١٩٦١ ـ ١٩٨٨).» **شؤون عربية**: العدد ٦٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

غالي، بطرس بطرس. «الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الاقليمية.» **السياسة الدولية**: العدد ٣٢، نيسان/ ابريل ١٩٧٣.

ـــــ. «العمل الدبلوماسي المصري في المرحلة القادمة.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

ـــــ. «القضايا العشر في تسوية أزمة الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٧، العدد ٢٤، نيسان/ ابريل ١٩٧١.

فرج الله، سمعان بطرس. «الأزمة المالية في الأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ١، العدد ١، تموز/ يوليو ١٩٦٥.

ـــــ. «تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٦، العدد ٢٠، نيسان/ ابريل ١٩٧٠.

فرجاني، نادر. «عن البشر والتنمية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

القرعي، أحمد يوسف. «القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الانسان.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

قرني، بهجت. «أزمة التجمع العربي: بحث في مقدمات ونتائج الاقتصاد السياسي العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/ فبراير ١٩٨٤.

قنديل، أماني. «حقوق الانسان بين العهود الدولية والعمل الدولي المنظم.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

مبارك، وليد الياس. «الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

«محاولات السلام في قبرص.» **السياسة الدولية**: العدد ١٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٨.

مركز دراسات الوحدة العربية، قسم الدراسات (معد). «(٤٩) احصاءات الناتج القومي والناتج المحلي في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٤.

ـــــ. «(٥٧) احصاءات اجتماعية عامة للوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.

مسلم، طلعت. «الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

ـــــ. «السياسة النووية الاسرائيلية.» **السياسية الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

«الممارسات الاسرائيلية ضد حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية الى الأمين العام للأمم المتحدة.» **شؤون عربية**: العدد ٦٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

المنوفي، كمال. «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.

ـــــ. «صناديق التنمية العربية والتمويل الانمائي في الوطن العربي.» **شؤون عربية**: العدد ٤٧، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

الناشف، تيسير. «التهديد النووي الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

نافعة، حسن السيد. «العالم الثالث في التنظيم الدولي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢١، العدد ٨٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٥.

ـــــ. «المنظمات الدولية وقضايا التنمية في العالم الثالث.» **السياسة الدولية**: العدد ٦٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠.

النجار، باقر سلمان. «الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢٠، شباط/ فبراير ١٩٨٩.

نوفل، أحمد سعيد. «الحركة الصهيونية بين الفكر والممارسة.» **شؤون عربية**: العدد ٦٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

الوطن: ١٨/١٠/١٩٨٠.

مؤتمرات

اتحاد المحامين العرب. أعمال المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الكويت، ١٨ ـ ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

أطروحات

سالم، محمد صفي الدين محمد جودة. «الفكر القومي العربي والسياسة العربية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩). (غير منشورة).

٢ ـ الأجنبية

Books

Bailey, Sidney D. *The General Assembly of the United Nations.* New York: Praeger Publishers, 1960.

Bowett, B.W. *The Law of International Institutions.* London: Stevens and Sons, 1963. (The Library of World Affairs; no. 60)

Charlesworth, James Clyde. *Contemporary Political Analysis.* New York: Free Press, [1967].

Clark, Eric. *The World of International Law.* New York: Praeger Publishers, 1973.

Clark, Grenville and Louis B. Sohn. *World Peace through World Law.* 2nd edition rev. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1960.

Coyle, David Cushman. *The United Nations and How it Works?* New edition with an introduction by Hernane Tavares de Sá. New York: New American Ltd; Columbia University Press, 1966.

Dawisha, Adeed I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy.* London: Macmillan Press; New York: Distributed by Halsted Press, 1976.

Demir, Soliman. *Arab Development Funds in the Middle East.* New York: Pergamon, 1979.

Dib, George Moussa. *Arab Bloc in the United Nations.* Amsterdam: International Educational Publishing House; Djambatan, 1956.

Eulau, Heinz. *Micro - Macro Political Analysis: Accents of Inquiry.* Chicago: Aldine Publishing Comp., 1969.

Hadwen, John G. and Johan Kaufmann. *How United Nations Decisions are Made?* Foreword by Paul G. Hoffman. 2nd rev. ed. Leiden: A.W. Sijthoff; New York: Oceana Publications, 1962.

Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.

Jenks, Clarence Wilfred. *Unanimity, Veto, Weighted Voting and Special Majorities: Essays in Honor of Lord MacNair.* London: Stevens, 1965.

Kaufmann, Johan. *Conference Diplomacy: An Introductory Analysis.* Foreword by Joseph M.A.H. Luns. Leiden: A.W. Sijthoff; New York: Oceana Publications, 1968.

Kelsen, Hans. *The Law of the United Nations: A Critical Analysis of its Fundamental Problems.* London: Stevens, 1950. (The Library of World Affairs; no. 11)

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasser and his Rivals, 1958-1970.* London: Oxford University Press, 1970.

Khan, Rais Ahmad, Stuart A. MacKown and James D. McNiven. *An Introduction to Political Science.* George-town, Ont.: Irwin-Dorsey, 1972.

Korany, Bahgat [et al.]. *The Foreign Policies of Arab States*. Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1984.

Kweit, Marry Grisez and Robert W. Kweit. *Concepts and Methods for Political Analysis*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, ©1981.

Long, David. E. and Bernard Reich (eds.). *The Government and Politics in the Middle East and North Africa*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Laurde, Evan. *The United Nations: How it Works and What it Does?* London: Macmillan Press, 1979.

Maurice, East [et al.]. *Why Nations Act?* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1978.

Maclaurin, Ronald De and Abraham R. Wagner. *Foreign Policy Making in the Middle East: Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria*. New York: Praeger Publishers, 1977.

Roalfe, William and Louis Sohn. *The United Nations in the Next Twenty-Five Years*. New York: Praeger Publishers, 1970.

Riggs, Robert Edwon. *Politics in the United Nations: A Study of United States Influence in the General Assembly*. Urbana: University of Illinois Press, 1958. (Illinois Studies in the Social Sciences; v. 41)

Rummel, Rudolph J. *National Attributes and Behavior*. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, ©1979. (His Dimensions of Nations Series; v. 3)

Schermers, Henry G. *International Institutional Law*. Leiden: A.W. Sijthoff, 1972-.

Skeet, Ian. *Muscat and Oman: The End of an Era*. London: Faber and Faber, [1974].

States Members of the United Nations. New York: Department of Public Information, December 1990.

Tucker, Robert W. *The Inequality of Nations*. New York: Basic Books, ©1977.

United Nations (UN). *Statistical Yearbook, 1974*. New York: UN, 1975.

——. *Yearbook of the United Nations:* Issues from 1948-1984.

Wilkinson , David O. *Comparative Foreign Relations: Framework and Methods*. Belmont, Calif.: Dickenson Publishing Co., 1969. (Comparative Foreign Relations Series)

Periodicals

Alger, Chadwick F. «Research on Research: As Decade of Quantitative and Field Research on International Organisations.» *International Organization:* vol. 24, 1970.

Chai, Trong R. «Chinese Policy toward the Third World and the Superpowers in the UN General Assembly, 1971-1977: A Voting Analysis.» *International Organization:* vol. 33, no. 3, Summer 1979.

Corea, Gamani. «North-South Dialogue at the United Nations: UNCTAD

and the New International Economic Order.» *International Affairs:* vol. 53, no. 2, April 1977.

Harbert, Joseph R. «The Behavior of Ministates in the United Nations, 1971-1972.» *International Organization:* vol. 30, no. 1, Winter 1976.

Holloway, Steven. «Forty Years of United Nations General Assembly Voting.» *Canadian Journal of Political Science:* June 1990.

Nafaa, Hassan. «The Study of Relationships Between the International Organizations and the Member States: A System Approach.» *International Interactions:* vol. 7, no. 4, 1981.

Newcombe, Hanna, Michael Ross and Allan G. Newcombe. «United Nations Voting Patterns.» *International Organization:* vol. 24, no. 2, Winter 1970.

Rai, Kul B. «Foreign Policy and Voting in the UN General Assembly.» *International Organization:* vol. 26, no. 3, Summer 1972.

Rieselbach, Leroy N. «Quantitative Techniques for Studying Voting Behavior in the UN General Assembly.» *International Organization:* vol. 14, no. 2, Spring 1960.

Rowe, Edward. «Changing Patterns in the Voting Success of Member States in the UN General Assembly, 1945-1966.» *International Organization:* vol. 23, no. 2, Spring 1969.

El-Sheikh, Ibrahim. «International Convention Elimination of All Forms of Racial Discrimination.» *Revue egyptienne de droit internationale:* vol. 33, 1977.

Vallat, F. A. «Voting in the General Assembly of the UN.» *British Yearbook of International Law:* vol. 31, 1954.

Vincent, Jack E. «An Application of Attribute Theory to General Assembly Voting Patterns and Some Implications.» *International Organization:* vol. 26, no. 3, Summer 1972.

——. «Predicting Voting Patterns in the General Assembly.» *American Political Science Review:* vol. 65, no. 2, June 1971.

Weintraub, Sidney. «North-South Dialogue at the United Nations: How the UN Votes on Economic Issues.» *International Affairs:* vol. 53, no. 2, April 1977.

Dissertations

El-Mubarak, Maasoma. «The Levels and Trends of Interactions Between the Gulf States and the Advanced Nations.» (Ph. D. Dissertation, Colorado University, 1982). (Unpublished).

د. هدى عبد العزيز صلاح

- تعلمت في جامعة القاهرة، حيث نالت درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٢.
- درست علوم الحاسب الآلي في فرنسا وانكلترا.
- سبق لها التدريس في مركز الحساب العلمي بجامعة القاهرة وكلية العلوم التجارية بالكويت.
- تعمل حالياً خبيرة في مركز نظم المعلومات والحاسب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ - ١)